ذكريات
II

يوسف الحكيم

بيروت ولبنان في عهد آل عثمان



دار النهار للنشر

سورية
والعهد العثماني

ذكريات

I

يوسف الحكيم

سورية والعهد العثماني

الطبعة الرابعة



دار النهار للنشر

الطبعة الأولى ١٩٦٦
الطبعة الثانية ١٩٨٠

توطئة

١ ــ كلمة المؤلف :

ان مؤلفيّ التاريخ والحوادث يفترقون عن بعضهم فيما يتوخونه من مؤلفاتهم، حسب غاية كل منهم . ففريق يتوخى تخليد حقائق قد ينتفع بها الناس، متعظين بما حوته من خير وشر، فترجح كفة اهل الخير ويبقى جميل ذكرهم قدوةً صالحة لمن يأتي بعدهم .

وفريق يتفكه بسرد الحوادث الماضية ، وثالث تسيطر عليه نزعات سياسية او حزبية او اجتماعية او شخصية تجتذبه الى مراميها وقد تحيده عن ذكر الحقيقة ناصعةً عارية ، ورابع روائي ينقل الحوادث كما تحلو له فيلبسها الشكل الذي يلائم ذوقه وروايته ، وخامس يستهدف مجرد الشهرة أو المنفعة . واني لارجو حين نشر ذكرياتي ان اكون من الفريق الاول ، لان من كان في متنوع مجاري حياته في القضاء والادارة والسياسة ، يتوخى السير على الصراط المستقيم بعيداً عن الهوى ، لم ينتسب الى حزب ولم يتأثر بتبدل الحكومات ولم يرتبط بصلة مع اية سلطة اجنبية، لا بد ان يحتفظ في اواخر ايامه بما شاب عليه من اخلاص ومبدأ .

على هذا الاعتقاد ، عولت على طبع ذكرياتي التي بدأتها منذ شبابي، بالاضافة الى معلومات تاريخية وقفت على بعضها من اوثق المصادر وحين اقدمها للطبع سنة ١٩٦٤ ، اكون قد اختبرت خلال خمسة وستين عاماً انواع الحكم من مختلف العهود ــ العثماني والفيصلي والانتدابي والاستقلالي ــ متنقلاً في مراتب القضاء والادارة والسياسة .

جعلت المؤلف اجزاء اولها وعنوانه « سورية والعهد العثماني » يتضمن موجزاً عن آخر ادوار الدولة العثمانية وتفصيلاً عن التنظيم الاداري الذي تم في ايام عبد الحميد الثاني ، آخر سلاطين الحكم المطلق ، وعن حوادث ما بعد الدستور الذي اعلن سنة ١٩٠٨ ، يضاف الى ذلك ذكرياتي المكتوبة في حينها عن سورية عامةً وعن اللاذقية وطرابلس وفلسطين بصورة خاصة .

وتضمن الجزء الثاني تفصيلاً وافياً عن « بيروت ولبنـــان في عهد آل عثمان »، تبعاً لما جادت به مقتضيات الوظيفة (رئاسة القلم التركي لحكومة جبل لبنـــان المستقل ادارياً) من تجارب ومعلومات شملت احداث الحرب العالمية الاولى التي انتهت سنة ١٩١٨ بجلاء الترك ودولتهم العثمانية نهائياً عن سورية ولبنـــان .

ويحوى الجزء الثالث «سورية في فجر الاستقلال» موجزاً عن اواخر العهد العثماني وجلائه عن جميع الاقطار العربية ، وتفصيلاً عن الاستقلال السوري المعروف بالعهد الفيصلي ، وفيه نودي بالامير الشريف فيصل ملكاً على سورية وواصل السوريون جهادهم في سبيل استقلالهم استقلالاً تاماً الى ان دخل الجيش الفرنسي العاصمة دمشق حرباً بعد معركة « ميسلون » وقد بدأ في أثرها الانتداب على سورية .

ثم يأتي الجزء الرابع، وفيه تفصيل عن عهد الانتداب الفرنسي في سورية ولبنـــان وانتهائه ، بعد خمسة وعشرين عاماً ، باستقلال كل منهما استقلالاً تاماً على اساس حكم جمهوري يرد تفصله ، بما عقبه من انقلابات عديدة وتطورات في الجزء الخامس من الذكريات وعنوانه « سورية المستقلة ».

٢ — في سبيل ثقة القراء :

مصاب الاخلاق — لما كانت الاخبار السياسية الواردة في منشورات هذا الزمن لم يخل معظمها من انحراف عن حقيقة الواقع وقلبها احياناً الى عكسها ، وكان السبب في ذلك هو ما منيت به الاخلاق من ضعف وانحطاط تبعاً لتأثير السياسة الخارجية والداخلية معاً ودعاياتها ، بالوسائل المادية التي اخذت تغري معظم العاملين في الحقل السياسي ، وتسري بين طبقات المجتمع حتى شملت

الفئة المفروض ان تكون القدوة الصالحة لجميع الناس ، فاخذت تصف المحتال بالذكي الفاضل والكاذب الحقير بالسياسي القدير والجاني الا ثيم بالبطل العظيم واللص الشاطر بالاداري الماهر والمخادع الماكر بالزعيم الظافر ، بينما تتناسى العلماء الذين قضوا حياتهم في خدمة الشعب بكل غيرة واخلاص ونزاهة ، ومجمل القول ان تلك الفئة البعيدة عن حقيقة الدين والاخلاق لا يهمها سوى المطامع المادية على اختلاف انواعها ، فترى من حسن السياسة جر المغانم ودفع المغارم ولو كان في ذلك تغليب الشر على الخير ، ولا تتردد من انتهاز الفرص لتنفيذ مآربها طالما لم يرَ ولاة الامر ضرورة سؤال من أثرى ثراء غير مشروع : من اين لك هذا ؟ وكيف يوجهون هذا السوآل وهم في الغالب اجدر بأن يوجه اليهم قبل غيرهم ، فلا عجب ان عاد الى الاذهان حكاية مرّ عليها الزمان ولكنها اصبحت مضرب الامثال في كل مكان وهي : « مات حمار القاضي فمشت في جنازته البلد وحين مات القاضي لم يشترك في مأتمه احد » .

بقية الامل — على ان بلادنا ، كغيرها من بلدان العالم القديم والجديد ، لم تحرم في زمن من الازمان ، بين الشيوخ والكهول والشبان ، انصاراً للحقيقة يميزون بين الحق والباطل وبين الصدق والكذب ، فظلت في صراع دائم بين انصار الحق وعشاق النفوذ ، يعتمد الاولون المبادئ الخلقية الاصيلة في نفوسهم ويستند الآخرون الى الحزبيـــة توصلاً الى الحكم والثروة ، يكسبون بواسطتهما الانصار والخلان . واذا مات زعيمهم ، نصبوا له التمثال اشادةً باخلاصه للوطن وبالسياسة التي اتبعها في هذا السبيل وتنشيطاً لمن يخلفه في الزعامة . على ان الحقيقة لا تخفى على الباقين على قيد الحياة من ابناء الوطن البررة ، فمنهم من يسجل الوقوعات خدمةً للحقيقـــة والتاريخ ، ومن يشير اليها ساكتاً عن ذكر السيّآت والمسيئين مكتفياً بذكر الحسنات والمحسنين ، والله من وراء القصد .

ولما كانت الثقة بخبرة المؤلف وصدقه ، والحال كما ذكر ، اول ما يتطلبه القرّاء ، رأيت من الواجب عرض موجز حياتي العملية وقد كانت مصدر اختباراتي وذكرياتي .

٣ — موجز حياة المؤلف :

بعد اتمام دراستي الثانوية في المعهد الاميركي والمكتب الاعدادي الحكومي في اللاذقية، موطن والديّ وجدودي، عينت كاتباً في محكمتها العدلية وثابرت على دراسة الفقه والحقوق. وبعد احرازي النجاح فيهما بالامتحان لدى اللجنة المختصة ، عينت قاضياً سنة ١٩٠٤ . ورافقني الحظ في ارتقاء مراتب القضاء على التوالي في القدس ويافا وطرابلس الفيحاء ، ومنها دعيت في مطلع عام ١٩١٣ لتسلم رئاسة القلم التركي لحكومة جبل لبنـــان المستقل ادارياً — وهي وظيفة الامين العام . وكان الحاكم آنئذ اوهانس باشا قيومجيان وقد تجلت مزاياه العالية في حرج الظروف، فكنت امينه الخاص والعام .

لما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا وعزمت على الغاء استقلال جبل لبنـــان ، رجحت الاستقالة من وظيفتي تبعاً لاستقالة الحاكم سنة ١٩١٥ ، ثم عينت رئيساً للجنة ترجمة القوانين المقتضى تطبيقها في لبنـــان ، الى العربية . وبعد اتمام هذه المهمة ، عينت قائم مقام في قضاء الكورة فالبترون حتى نهاية الحرب سنة ١٩١٨ . وكان من نتائج الحرب جلاء الدولة العثمانية نهائياً عن سورية ولبنـــان ، وقد اصبح كل منهما مستقلاً. حينئذ لبيت دعوة الحكومة السورية لوظيفة مستشار في محكمتهـــا التمييزية (محكمة النقض) ، ثم ارتقيت لرئاستها . ولما بلغت سن التقاعد جددت رئاستي خمس سنوات حتى اذار سنة ١٩٤٨ ، فتجاوزت خدماتي المتواصلة في مختلف العهود مدة خمسة واربعين عاماً ، تخللها العمل السياسي في المؤتمر السوري سنة ١٩١٩ حين انتخبتني طرابلس نائباً عنها وانتخبني المؤتمر نائباً لرئيسه .

ثم دخلت الوزارة في بدء عهد الملك فيصل وتكرر دخولي في ذلك العهد وبعده ، فكنت ثلاث مرات وزيرًا للزراعة والتجارة والاشغال العامة ، وثلاث مرات ايضاً وزيرًا للعدل في عهد الانتداب الفرنسي مع الاحتفاظ برئاسة التمييز ، دون ان انتسب في جميع ايام حياتي الى حزب من الاحزاب السياسية المتعددة .

ان اهم الحوادث التي رافقت خدماتي القضائية يتعلق بالصراع بين الحق

والباطل، وقد انتصر الاول بفضل انصاره من رجال الدولة والقضاة ووعي اكثرية الشعب .

اما الحوادث التي لها صلة بالسياسة والادارة من حروب وثورات دامية لم تسلم سورية ولبنـــان من وطأتها ، فكثيرة واهمها ويلات الحكم العسكري الذي قضى على نخبة ممتازة من الاحرار اثناء الحرب العالمية الاولى ونفي عدد كبير من الاهلين الى الاناضول وانتشار المجاعة زمن الحرب والاختلافات التي قامت بين سورية ولبنـــان حول الانتداب وحرب العصابات على الحدود مما ادى الى دخول الجيش الفرنسي دمشق حرباً (١٩٢٠) والثورات الداخلية اثناء الانتداب (١٩٢١ ــ ١٩٢٥) حتى اعلان جلاء الاجنبي التام عن كل من سورية (١٩٤٥) ولبنـــان (١٩٤٦) وما قام بينهما اثر ذلك من اتفاقات واختلافات وما حدث في سورية من انقلابات عسكرية وتبدل في الحكومات حتى شهر آذار سنة ١٩٦٣ ، حينئذ تولى الحكم في سورية حزب البعث العربي الاشتراكي .

ان مجموع هذه الحوادث قد زادني اهتماماً بتدوين ما شاهدته في حينه وما تحققته بنفسي ، مع تعليق مني على اجملها ، لينشر جميع ذلك في اواخر ايام حياتي خدمةً للحقيقة والتاريخ.

٤ ــ مجمل ادوار الدولة العثمانية :

تأسست دولة آل عثمان التركية في مطلع القرن الرابع عشر الميلادي وانتهى امرها سنة ١٩٢٣ ، فحياتها البالغة ستة قرون وثلاثة وعشرين عاماً يمكن اجمالها بقسمتها الى اربعة ادوار :

الدور الاول (١٣٠٠ ــ ١٥٧٩) هو دور التأسيس والفتوحات المتوالية وقد بلغت فيه الدولة العثمانية ، بعد مئتين وخمسين سنة من تأسيسها ، الذروة في العظمة واتساع الحدود في القارات الثلاث آسيا واوربا وافريقيا وذلك في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٦٧) وخلفه ابنه سليم الثاني الذي وفق الى فتح اليمن وتونس . اما الاستيلاء على سورية فقد قام به السلطان سليم الاول

سنة ١٥١٦ بعد قهره قانصو الغورى آخر خلفاء المماليك فكان هذا التاريخ بداية الحكم العثماني في سورية .

الدور الثاني (١٥٧٤ – ١٨٣٩) – هو دور الانحطاط وقد امتدّ مئتين وسبعين سنة وانتهى في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٩ – ١٨٣٩) .

الدور الثالث وهو دور التنظيم (١٨٣٩ – ١٩٠٨) وقد امتد من عهد السلطان عبدالمجيد بن محمود الثاني حتى اعلان الدستور سنة ١٩٠٨ ، وامتاز بظهور التنظيمات الخيرية والبدء بتطبيقها .

الدور الرابع – هو دور الحكم الدستوري الذي لم يدم سوى عشر سنين ثم قضي عليه بانقضاء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ .

٥ – مقدمة الكتاب :

بعد التوطئة الموضحة في الابحاث الاربعة السالفة الذكر ترتب عليّ ان اشير الى ما تضمنه هذا الجزء من الذكريات وقد جعلته خمسة اقسام يحوي اولها موجزاً من صورة الادارة في الولايات العثمانية قبل دور التنظيم وبعده وتفصيلاً عن الدورين الاخيرين ، التنظيمي والدستوري . وقد وافق السلطان محمود الثاني في نهاية عهده (١٨٣٨) على مبدأ التنظيم وبدئ بتطبيقه في عهد خلفه السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩) وارتقى باطراد في عهد عبدالعزيز وعبدالحميد الثاني بينما اختص القسم الثاني باللاذقية موطن والدي وجدودي حيث نشأت ورافقت معظم الاحداث التي دونتها في حينها . وتناول القسم الثالث كيفية اعلان الدستور سنة ١٩٠٨ وما رافقه من تطورات في عاصمة الدولة والملحقات وفي اللاذقية بصورة خاصة . وحوى القسم الرابع اوضاع فلسطين واهم الاحداث التي وقعت في كل من يافا والقدس سنة ١٩١٠ وما بعدها .

اما القسم الخامس فقد خصصت به طرابلس حيث كنت قائماً باعمال الادعاء العام ووفقني الله الى رؤية حسن تطبيق القوانين العدلية رغم مقاومة المتصرف المستبد الذي أقيل من منصبه وسيق الى المحاكمة بعد تحقيق قام به موفد العاصمة وبقيت مثابراً على خطتي في الوظيفة الى ان ارتضيت منصب رئاسة القلم التركي في حكومة جبل لبنان المستقل ادارياً كما هو مفصل في كتاب « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » .

القسم الأول

إدارة الحكم قبل التنظيم وبعده



الفصل الأول

الإدارة في الولايات

٦ ــ ادارة الولايات العثمانية بوجه عام :

قامت الدولة العثمانية على اساس الحكم المطلق فكان السلطان وحده صاحب السلطة العليا في ادارة البلاد مستعيناً بمن وثق بهم من الرجال وأسند اليهم المناصب العالية في مختلف الشؤون العسكرية والمدنية الداخلية والخارجية .

اما الولايات المرتبطة مباشرة بالعاصمة ، دون ان يكون لها نظام اداري خاص بها ، فكانت تدار من قبل ولاة يعينهم السلطان بصلاحيات واسعة ، تبعاً للحكم المطلق . وكان الوالي يعتمد في الادارة خبراء وهم في الغالب من ابناء مركز الولاية ويتعاون مع الزعماء الاقطاعيين في الملحقات . وكان همه الاول اقرار الامن والسكينة وتأمين الطاعة لجلالة السلطان وجباية الضرائب ، فيرسل منها المبلغ المفروض الى العاصمة ويصرف الباقي في سبيل الادارة المحلية من عسكرية ومدنية ، واذا توفر شيء منه بعد ذلك ، حفظ في خزانة الوالي او الحاكم الاقطاعي ، دون ان يكون اي اهتمام بضمان الرفاهية للشعب واقامة العدل بين افراده او بينهم وبين الحكومة ورجالها . وحين تتوالى الشكايات ، دون ان تلقى في الغالب ، من اولياء الامر ، اذناً صاغية ، يبدو العصيان على الحكومة ، فتقوم لاخمـــاده بسفك الدماء وتحريك الزعماء على بعضهم البعض ، الى ان يستتب الامر على الوجه الذي ترومه ، بما حواه في معظم الاحيان من تبديل

في الولاة والحكام الاقطاعيين وتأديب المقصرين في واجباتهم ومعاقبة المسيئين منهم بمصادرة ما جمعوه من اموال الشعب .

كان « المتسلم » او الحاكم الاقطاعي في البلدة او في اي جزء من اجزاء الولاية يعينه الوالي لقاء مبلغ من المال ، ثم يقيله من منصبه بعد زمن يزيد او ينقص عن سنة واحدة ليعين بدلاً منه آخر لقاء مبلغ اكبر ، يدفعه نقداً او يتعهد بتقديمــه تباعاً بعد مباشرته العمل وتحصيل ما امكن من الضرائب المفروضة على الشعب . ولا تسل عما كان يقوم به المتسلم واعوانه من ضروب الجور والتعسف لابتزاز اموال الناس ولو افضى الامر الى القضاء على حياة كل مخالف .

ظلت ادارة الولايات على ما ذكر طول دور الانحطاط ، الى ان وضعت بعده مبادئ التنظيمات الادارية في نهاية عهد السلطان محمود الثاني وبدئ بتطبيقها في عهد السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩) ، ومن مقتضاها وضع نظام عام للولايات . وقد بدئ بتنفيذه في عهد السلطان عبدالعزيز (١٨٤٥) واقترن بتعديل في عهد السلطان عبدالحميد الثاني كما سيأتي ايضاحه .

٧ — الولايات السورية :

لم تكن سورية بعد استيلاء السلطان سليم عليها (١٥١٦) احسن حظاً مما كانت عليه في عهد المماليك . ولا عجب في ذلك ، فان شهرة الدولة العثمانية في عهدها الاول قامت على فتوحاتها الواسعة لا على أسس المدنية والتطور الاجتماعي ، وانهارت في دورها الثاني نحو التأخر والانحطاط بدأً من عاصمتها حتى ابعد ولاياتها ، واذا اعتل الرأس اعتل الجسم كله .

كانت سورية قبل دور التنظيم مقسمة ادارياً على الوجه التالي :

١ — ولاية سورية ومركزها دمشق .

٢ — ولاية حلب وكانت تشمل فوق حدودها الحاضرة انطاكية واسكندرونة والوية عديدة في الشمال معظم سكانها من الترك والارمن .

٣ — ولاية طرابلس .

٤ ـ ولاية صيدا وكان ينتقل واليها عند ايجاب المصلحة الى بيروت وعكا .

٥ ـ متصرفية القدس مركز ادارة فلسطين المرتبطة مباشرة بالعاصمة اسوة بالولايات .

٦ ـ المقاطعات ذات الامتياز الاداري وقد نالته بحكم الامر الواقع منذ قدم سورية بعد الفتح الاسلامي امراء عرب يمانيون وقيسيون وتنوخيون ومعنيون وشهابيون وارسلانيون وايوبيون في عهد صلاح الدين بالاضافة الى اقطاعيين ومشايخ محليين فكان التنوخيون في اللاذقية وبنو سيفا والايوبيون في شمال طرابلس وآل حرفوش في بعلبك وجوارها والشيخ ضاهر العمر في بلاد صفد وعكا وبعض فلسطين والامراء المعنيون والشهابيون وغيرهم في لبنان .

لقد اشتهر من ولاة ذلك العصر احمد باشا الجزار الالباني والي صيدا الذي ضم الى ولايته مدينة بيروت ونقل مركزه الى عكا ، كما اشتهر ولاة ينتمون الى اسرة العظم وهي اسرة كبيرة احرزت الكثير من الاراضي والمزارع واقامة الابنية الشامخة ووسعت اوقافها الذرية والخيرية في دمشق وغيرها من المدن السورية . وقد اختلف في منشأ هذه الاسرة أعربية هي أم تركية على ان عبد القادر بك العظم احد كبار رجالها قد اوضح في مؤلفه المتعلق بتلك الاسرة انها متحدرة من قبيلة معن العربية وقد هاجر احد رجالها واسمه عزيم الى قونيه في الاناضول ومنها قدم احفاده الى سورية بعد استيلاء السلطان سليم عليها فكان منهم ولاة ومتصرفون .

٨ ـ السلطان محمود الثاني بن عبد المجيد الاول (١٨٠٩ ـ ١٨٣٩) :

اعتلى محمود الثاني العرش وهو شاب في الثالثة والعشرين من العمر ودام حكمه ثلاثين سنة تم فيها القضاء على منظمة الانكشارية (ينيچرى) سنة ١٩٢٦ وقامت حروب عديدة داخلية وخارجية كان من أهم نتائجها اعلان استقلال رومانيا (١٨١٢) واليونان (١٩٢٨) واستيلاء فرنسا على الجزائر (١٨٣١) .

اما الوهابية في الحجاز فبعد ان تغلّب عليها والي مصر محمد علي باشا باشارة من العاصمة واسترد مكة المكرمة والمدينة المنورة عظم شأنه واخذ ينظم

شؤون ولاية مصر عسكرياً ومدنياً الى ان ظهرت رغبته في الاستقلال وضم سورية الى حكمه فارسل ابنه ابراهيم باشا على رأس جيشه فاحتل مدينة عكا سنة ١٨٣٠ وتقدم شمالاً الى الاناضول حتى ولاية قونيه ولم يعد بجيشه الى مصر الا بعد تدخل الدول الاروبية سنة ١٨٤١ اصبحت مصر اثر ذلك ايالة ممتازة .

في اواخر عهد السلطان محمود الثاني الغي الديوان السلطاني وقام مقامه مجلس وكلاء الدولة وهو مجلس وزراء برئاسة الصدر الاعظم وقد اصبح منذ ذلك التاريخ المرجع الاعلى لشؤون الدولة الخارجية والداخلية كما نودي بالمساواة بين العثمانيين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وقومياتهم . ولما بدئ بتوظيف الاكفاء من الروم والارمن وسائر العناصر المسيحية في الباب العالي المؤلف من دواوين الصدارة العظمى ووزارتي الداخلية والخارجية اعتبر ذلك حدثاً جديداً واصبح حديث المحافل فمن معجب به ومن ناقم عليه .

ان ابلغ وصف للفوضى التي كانت ضاربة اطنابها في ذلك العهد وما قبله هو ما جاء في الخط السلطاني الذي وضع في عهد محمود الثاني واعلن في عهد خلفه ابنه عبدالمجيد الثاني فكان بدء التنظيم المعروف بالتنظيمات الخيرية .

الفصل الثاني
بدء دور التنظيم

٩ ــ السلطان عبد المجيد بن محمود الثاني (١٨٣٩ ــ ١٨٦١) :

خلف السلطان عبد المجيد والده على العرش سنة ١٨٣٩ ، فأعلن فوراً اسس التنظيمات الجديدة التي يجب السير عليها ، وهي نفس التنظيمات الخيرية التي كانت مهيأة في آخر ايام والده . وتتلخص موجباتها في ضرورة انقاذ البلاد من فساد الادارة ومن اضطراب حبل الامن ومن الفوضى المستحكمة في الجيش. والرشوة التي تفشت في جميع الدوائر الحكومية ومتواصل الاعتداءا ت على افراد الأمة واعراضهم وكرامتهم وحرية التصرف باموالهم ، وضرورة وضع الانظمة للضرائب على اختلاف انواعها وتحديد مدة الخدمة العسكرية باربع او خمس سنوات ومنع قتل النفس خفياً او جلياً بدون حكم يصدر من مرجعه الشرعي ، على ان تشمل هذه القوانين جميع الرعية بدون تفريق بين المسلمين وسائر الملل ، ومنح رجال الدولة حرية ابداء الرأي في الاجتماعات التي تعقد للمذاكرة في شؤون الدولة .

اعلنت هذه التنظيمات في البيان السلطاني المعروف بـ «كلخانه خط همايوني» وقد تلي في احتفال عظيم حضره الوزراء والعلماء والاعيان وسفراء الدول الاجنبية ، واقسم السلطان ، في ختام الاحتفال ، على تنفيذ احكامه ودعا جميع الوزراء الى اداء القسم على هذا الوجه .

١٠ ــ السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني (١٨٦١ ــ ١٨٧٦) :

جلس عبد العزيز على العرش العثماني خلفاً لاخيه عبد المجيد سنة ١٨٦١

ولم يتوان عن متابعة التنظيمات الخيرية وفي عهده صدر قانون التجارة البحرية (١٨٦٣) ومجلة الاحكام العدلية (١٨٦٨) ثم نظام ادارة الولايات فسارت الدولة بموجبه شوطاً كبيرًا في طريق التطور الاجتماعي.

كان عبد العزيز اول سلطان عثماني زار اوربا وكان يرافقه الوزير فؤاد باشا المعروف باصالة الرأي والبداهة في الجواب .

وبعد انقضاء زمن على عودة السلطان عبد العزيز الى عاصمته ، لم يجد وزراؤه ، وكلاء الدولة ، في رحلته الى اوربا ، اثرًا يدل على امكان تنازله عن بعض صلاحياته المطلقة الى مجلس الوكلاء ، المسؤول عن ادارة الدولة ، وظلوا يخشون مصيرهم في موجة غضب قد تصدر عن مولاهم اذا خالفوه في امر من الامور. وعبثاً حاولوا جره الى التقرب من حكم الشورى ، فدبروا عليه مؤامرة اقترنت في النهاية بخلعه عن العرش ونقله من قصر « دولمه بغجه » الى قصر « چراغان » ، حيث مات (١٨٧٦) ، فأشاعوا على الفور انه انتحر ولكن الرأي العام في العاصمة وغيرها بقي مرتاباً في اشاعة انتحاره ، مرجحاً صحة اغتياله في نتيجة مؤامرة كان بطلها مدحت باشا ، رئيس مجلس الشورى، الذي لقب بأبي الاحرار .

١١ — السلطان مراد بن عبد المجيد :

اتجهت الانظار ، بعد الكارثة التي حلت بالسلطان عبد العزيز الى ولي العهد مراد افندي، ابن السلطان عبد المجيد . فاجلس على العرش بالمراسيم المعتادة ، دون ان يستطيع القيام بعمل يستحق الذكر ، بسبب ما اشيع عنه من ابتلاء بمرض جسمي ومرض عقلي . فكان مصيره الخلع عن العرش بعد ثلاثة اشهر من اعتلائه ، واحتفظ به في قصر چراغان ، الى ان وافاه الاجل المحتوم في عهد سلطنة اخيه عبد الحميد الثاني الذي خلفه على العرش . بيد ان الرأي العام ، في العاصمة وخارجها ، ظل منقسماً حول مرضه . فمن قائل باختلاله العقلي ، الى قائل باقتصار الخلل على جسمه وشفائه منه بعد عدة اشهر من خلعه ، ناسبين بقاءه سجيناً حتى تاريخ وفاته الى طمع اخيه السلطان عبد الحميد في الاحتفاظ بالعرش لنفسه ، كما هو مذكور باكثر تفصيل في الفصل التالي المتعلق بعهد السلطان عبد الحميد .

الفصل الثالث

بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني

١٢ — اعتلاؤه العرش :

ولد السلطان عبد الحميد خان الثاني ابن السلطان عبد المجيد في ٢١ ايلول سنة ١٨٤٢ وأعتلى العرش في التاسع عشر من آب سنة ١٨٧٦ وخلع سنة ١٩٠٩ ، فدام حكمه ثلاث وثلاثين سنة وستة اشهر . وتوفي في مدينة مغنيسا بالاناضول سنة ١٩١٨ ، فكانت حياته خمس وسبعين سنة وبضعة اشهر .

استقبل اعتلاء عبد الحميد الثاني العرش ، بعد الحدثين الخطيرين ، خلع كل من عمه واخيه ، في العاصمة وخارجها بكثير من القلق على مصيره ومصير الدولة ، كما كان يخشى هو نفسه ان يكون الضحية الثالثة للمؤامرة . فأخذ يترقب الفرص لتشتيت شمل المتآمرين والقضاء عليهم ، وقد وفق الى ذلك بعد ان ابعد مدحت باشا عن العاصمة وظل حذراً في جميع تصرفاته واجراءاته حتى آخر ايام سلطنته ، كما يتضح من الابحاث التالية .

١٣ — السياسة الخارجية :

لقد دلت حوادث التاريخ والتجارب العديدة والاختبار الطويل على ان الصداقة المجردة عن كل غرض التي قد توجد بين افراد الناس بسائق تبادل العواطف والاتجاه وتقدير المزايا ومعرفة الجميل ، لا وجود لها في عالم السياسة

الدولية . فان وجدت وكانت مبنية على تبادل المنافع كحسن الجوار ومجابهة عدو مشترك او على تبادل الانتاج الاقتصادي على اختلاف انواعه، فنعم السياسة هي . وان لم توجد الصداقة ، تغلبت القوة على الضعف وفشل المنطق امام الاستبداد وانتصر الظلم على الحق ، شأن الافراد الطامعين في مال الغير .

كانت الدولة العثمانية ، حين اعتلى عرشها السلطان عبد الحميد، ضعيفة امام كل دولة من دول اوروبا العظمى الواسعة المطامع . ففرنسا تطمع في الاستيلاء على سوريا ولبنـــان ، ولها فيهما مقدمات جمة ثقافية واقتصادية ، وانكلترا التي تعلن في كل مناسبة صداقتها مع العرب ، قد احتلت بعض اقطار شبه الجزيرة العربية ، كما احتلت عدن وشاطئ مضيق باب المندب وترعة السويس باعتبارهما ممرين في طريقها الى الهند مستعمرتها الكبرى، وروسيا القيصرية تهدد حدود الاناضول ، مترقبة الفرص لفتح مضيقَي البوسفور والدردنيل امام اسطولها توصلاً الى البحر الابيض المتوسط ، الذي كان وما زال ميدان التسابق الدولي في عالمي التجارة والسياسة معاً ، والنمسا (اوستريا والمجر) تطمع في احتلال مكدونيا توصلاً الى ميناء سلانيك ، وايطاليا تشخص بمتواصل نظراتها الى تونس وليبيا ناقلة اليهما العاطلين من ابنائها ليعملوا فيهما .

بازاء هذه المطامع الدولية ، لم يبق للدولة العثمانية من حيلة سوى اعتماد السياسة سياسة الضعيف المتمسك بممتلكاته امام القوى الطامعة فيها ، وقد افادت من هذه السياسة بفضل دهاة مخلصين من رجالها العظام ، بالاضافة الى التنافس والتزاحم البارزين في سياسة تلك الدول العظمى. فهنالك تنافس بين فرنسا وانكلترا على سورية حتى على لبنـــان نفسه ، كما هو مفصل في «كتاب بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » ، وتنافس بين فرنسا وايطاليا فيما يتعلق بتونس ، وبين النمسا وروسيا ، التي كانت تعتبر الحارس الارثذكسي لاستقلال دول البلقان ووقايتها من مطامع النمسا .

اما المانيا ، الدولة العظيمة التي كانت تسير بخطى سريعة نحو التفوق الدولي في عالم التنظيم العسكري والاختراع والتوسع الاقتصادي مع جميع العالم ، فقد اضافت الى ذلك ترقبها حالة الدولة العثمانية ، لعلها تقيلها من عثراتها امام المطامع المحيطة بها ، فتجني من وراء ذلك منافع لا حد لها ، ومعظم الاراضي

العثمانية لا تزال بكراً في ميدان الاكتشافات الارضية من نفط وغيره ، دون ان تسلم المانيا نفسها من ترقب حذر يظهر في كثير من المناسبات في سياسة انكلترا وروسيا .

هكذا كانت الحالة السياسية بالنسبة الى الدولة العثمانية قبل اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني عرش اجداده . فهي ، دون شك ، حالة صعبة ، تتطلب المزيد من الحنكة والدهاء والاخلاص ، ولا سيما في بلد تعددت فيه النزعات العرقية والدينية والمذهبية والاستقلالية في بعض اجزائه . وسيجد القارئ في ما يأتي من الابحاث ، السياسة الرشيدة التي اتبعها عبد الحميد ورجاله في هذا الشأن ، رغم وجود الامتيازات الاجنبية في المملكة العثمانية .

١٤ ـ الامتيازات الاجنبية :

بدأت الامتيازات الاجنبية في المملكة العثمانية في ابان عظمتها ، حين منح السلطان سليمان القانوني ، في اواخر الربع الاول من القرن السادس عشر ، ممثلي حكومة البندقية حق النظر في دعاوي البندقيين المقيمين في بلاده وحق ارسال ترجمان الى المحاكم العثمانية حين رؤيتها الدعاوى القائمة بينهم وبين خصومهم غير البندقيين ، ثم عقد السلطان المشار اليه مع ملك فرنسا فرانسوا الاول ، سنة ١٥٣٥ ، معاهدة خولت الاجانب حق الترافع في القنصلية المنتسبين اليها ، واذا اختلفت تابعيتهم ففي القنصلية التي يتبعها المدعى عليه .

اما اذا كانت الدعوى بين عثماني واجنبي ، فصلت في محكمة الدولة العثمانية بحضور ترجمان القنصلية التي ينتمي اليها الاجنبي .

حين تملك الاجنبي العقارات في المملكة العثمانية ، لم تشملها الامتيازات ، فبقي مالكها خاضعاً فيما يتعلق بها لنفس المعاملة التي تجري على العثمانيين من دفع ضرائب وفراغ وانتقال ، عملاً بالقانون الصادر سنة ١٨٣٧ ، وبالتالي لحكم المحكمة العثمانية حين الاقتضاء .

كانت الامتيازات السالفة الذكر منحصرة فيما اشير اليه من حوادث واختلافات . ثم توسعت وتطورت بنسبة ما حصلت عليه الدول الاوربية من

قوة وعظمة ونفوذ ، يقابله الانحطاط الذي طرأ على الدولة العثمانية في مختلف ادوارها . ثم شملت الامتيازات معظم الدول الاوروبية وجعلت للاجنبي حصانة في كل ملاحقة ادارية او قضائية ميزته عن ابناء البلاد في عقر دارهم ، مما دعا بعض الوجهاء والاثرياء في كل مدينة الى الانتساب لقنصلية من القنصليات الاجنبية بصفة ترجمان ، يرافق القنصل في زياراته الرسمية للحكومة وينتدب من قبله لحضور محاكمة الاجنبي . وسيرد ذكر اسماء هولاء التراجمة في هذا الجزء وما بعده تبعاً لمقتضيات الابحاث .

ومما يجدر ذكره قبل ختام هذا البحث ، ان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن في بادئ الامر حائزة اي امتياز من الامتيازات الاجنبية . ولكنها حين قويت شوكتها ، طلبت تزويد رعاياها بكل ما يعامل به الاوروبيون في المملكة العثمانية ، فوافقتها الدولة على طلبها في اواخر القرن التاسع عشر .

١٥ – مجلس مبعوثان (المجلس النيابي) :

نزل السلطان عبد الحميد ، فور جلوسه على العرش ، عند اقتراح مدحت باشا واخوانه النظار (الوزراء) من احرار الترك ، باتحاف البلاد العثمانية بحياة دستورية اسوةً بالبلدان الاوروبية،واصدر ارادته بعقد مجلس الأمة مؤلفاً من مجلس اعيان ومجلس نواب ، وكان يطلق على الثاني « مجلس مبعوثان » (بكسر الحرف الاخير من الكلمة الاولى على قاعدة الاضافة الفارسية وزيادة علامة الجمع على الكلمة الثانية مبعوث) .

جرت الانتخابات على اساس ابتدائي وتقديري، لان عدد نفوس الأمة العثمانية لم يكن معروفاً على وجه الدقة ولم يسبقه تحرير صحيح . فاجتمع نواب العاصمة مع اخوانهم النواب الذين بعثت بهم الولايات في قاعة المجلس ، ولما رأى السلطان في مناقشاتهم تجاوزًا على صلاحياته وسعياً لجر الحكم السلطاني المطلق الى حكم دستوري تشترك فيه الأمة بواسطة ممثليها المبعوثين ، ندم على دعوتهم وامر بحل المجلس حلاً موقتاً اقترن بنفي عدد من الاحرار ، وعلى رأسهم الوزير الكبير مدحت باشا ، بطل المؤامرة المشار اليها في البحث السابق .

وفي ٢٤ نيسان ١٨٧٧ ، وقعت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا التي

اسرعت بالهجوم بجيوشها على جبهتي الروملي والاناضول ، فرأى السلطان ووزراؤه دعوة المجلس النيابي ثانيةً . فجرت الانتخابات على الوجه السابق ، وعقب الاجتماع في قصر « طولمه بغجه » في ٢٤ كانون الثاني ١٨٧٨ بحضور السلطان نفسه ، فتلا احد الوزراء خطاب العرش وقد جاء فيه : (١) الثناءء على الجيوش العثمانية التي تحارب ببسالة بارزة العدو الروسي ؛ (٢) عزم الحكومة على تجنيد الشبان المسيحيين اسوةً بمواطنيهم المسلمين .

وفي الجلسات المتعاقبة ، هاجم بعض النواب الحكومة القائمة منتقدين تقصيرها في مهامها ، مما ادى الى تقدم الجيوش الروسية في الاراضي العثمانية وسقوط قلعة بلافنا في ايديهم ، كما انتقدوا الوزراء على احتفاظهم بكامل مرتباتهم ومخصصاتهم ، بينما هم يفرضون الضرائب الباهظة على الأمة بحجة انفاقها في سبيل الحرب . وكان انتقادهم عنيفاً لدرجة اوجبت امتعاض السلطان ، دون ان يرى من باقي النواب ردّاً عليهم او دفاعاً عن الحكومة بكلمة .

وفي ١٣ شباط ١٨٧٨ ، فوجئ المجلس النيابي بصدور مرسوم سلطاني بحله بداعي الظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد . على ان الحقيقة التي ظهرت لذوي الحنكة السياسية ، هي ان السلطان نقم على المجلس لتدخله في الشؤون الوزارية الهامة والبسيطة معاً ، تدخلاً ماساً بصلاحيات جلالته ، مما يهدد بانتزاعها منه اذا لم يتدارك الامر قبل فوات الاوان . فاصدر ارادته بحل المجلس حلاً موقتاً ، وكانت مدة انعقاده شهرين عاد بعدها كل من النواب الى موطنه .

رافق ذلك الحل الموقت للحياة الدستورية طوال سلطنة عبد الحميد ، التي انتهت بالانقلاب (١٩٠٨) القاضي على الحكم الاستبدادي ، كما يرد فيما بعد .

اما مجلس الاعيان ، فقد ابقى عليه لانه تألف بانتقاء السلطان نفسه جميع اعضائه ، دون تحديد مدتهم . لذلك لم يصدر عنهم اي انتقاد على الحكومة ، دع عنك التجاوز على مصلحة صلاحيات مولاهم .

الفصل الرابع

الشؤون الداخلية

١٦ — مواصلة التنظيمات الخيرية :

لقد بدئ فعلاً ، ولكن ببطء ، بتنفيذ التنظيمات الخيرية في عهد السلطان عبد المجيد ، وتقدمت تقدماً بارزًا في عهد عبد الحميد تشبهاً بالتطور الاروبي ولا سيما الفرنسي ، مع المحافظة بقدر ما يتطلبه وضع مقام الخلافة ، على اصول الفقه الاسلامي ، فظهرت من جراء ذلك ، الاصلاحات والاحداث التالية :

(ا) الصدر الاعظم — وهو صاحب اكبر مقام في الدولة ، يعينه ويقيله السلطان . وكانت العادة القديمة ان يقوم الصدر الاعظم بنفسه على رأس الحملة العسكرية ، فالغيت هذه العادة وانحصرت قيادة الجيش العليا بشخص القائد العسكري الاول (سرعسكر) الحائز رتبة المشير .

(ب) مجلس الوكلاء — هو مجلس وكلاء الدولة المؤلف برئاسة الصدر الاعظم من شيخ الاسلام وقائد الجيش الاول (سرعسكر) ونظار الداخلية والخارجية والعدلية والمالية والبحرية والمعارف والزراعة والتجارة والاشغال العامة ومستشار الصدارة العظمى ، ثم أضيف اليهم رئيس شورى الدولة .

يطلق على مقر الصدر الاعظم « الباب العالي » ، وهو يضم مستشار الصدارة العظمى ورئيس شورى الدولة وناظري الداخلية والخارجية والدوائر التابعة لكل منهم .

ان الفرق بين النظارة والوزارة في الدولة العثمانية ، هو ان الاولى وظيفة عملية يقوم صاحبها بالاشراف على جميع الدوائر الملحقة به. اما الثانية فهي اعلى المراتب الشرفية، تلازم الصدر الاعظم كما قد ينالها من قبل السلطان ، النظّار والولاة وغيرهم .

(ج) مجلس شورى الدولة ومجلس الاحكام العدلية — اسس اولهما لتنظيم القوانين والانظمة من ملكية وعدلية ، وقد تفرع عنه شعب عديدة للصحة العامة وضبط قيود العقارات والضرائب والبرق والبريد ، تبعاً لمقتضيات التطور .

واسس المجلس الثاني ليقوم ، حين الاقتضاء ، بمحاكمة رجال الدولة وموظفيها وروئية الدعاوى بين الحكومة وافراد الشعب .

(د) الشوؤن العسكرية — صرفت الدولة العثمانية مزيد اهتمامها لتنظيم شوؤن الجيش وسلامته من الفوضى التي كانت ضاربة اطنابها بين قادته وفرقه العديدة غير المنظمة . فوضعت له الانظمة وجعلت له خمسة مراكز رئيسية ، يقوم على رأس كل منها مشير ، فمركز الجيش الاول في العاصمة وفيها ايضاً الجيش الخاص ، أي الخاص بالسلطان .

ويليه جيش الروملي ، ومركزه في مناستر ، وجيش الاناضول في طوقات ، وجيش عربستان (البلاد العربية) في دمشق . والمرجع الاعلى لجميع الجيوش هو قائد الجيش الاول ، ولقبه « سرعسكر » ، وقد اطلق عليه بعد اعلان الدستور سنة ١٩٠٨ اسم ناظر الحربية ورئيس اركان الجيش .

اسست المدرسة العسكرية لتخريج الضباط سنة ١٨٣٤ ، ثم اسس غيرها تدريجياً في سائر مراكز الجيش .

اما في ما يتعلق بالأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية ، فقد حوفظ على نظامهم الموضوع سنة ١٨٣٥ ، مع تحديد الخدمة زمن السلم بخمس سنين ، ثم انزلت الى سنتين ، يمارسون بعدها اعمالهم الخاصة كسائر الناس ، تخفيفاً للعبء المالي الذي كانت تعانيه خزينة الدولة . فاذا مست الحاجة زمن الحرب ، دعوا الى الخدمة في صفوف الاحتياط فالرديف فالمستحفظ ، مدداً متقطعة ، على ان تنتهي خدمتهم العسكرية حين بلوغهم سن الاربعين .

(ﻫ) — نظارة الضبطية — هي مرجع دوائر الامن العام والشرطة والدرك ، وما يتفرع عنها من التجسس الداخلي بواسطة موظفين عسكريين ومدنيين اطلق عليهم اسم « الخفية »

لا يخلو هذا الفرع من التعسف والجور والتعذيب وغير ذلك من المظالم التي تنتهي احياناً بقتل النفس البريئة اذا كان القائمون على قيادته من ذوي النفوس الشريرة ، المتلبسة بلباس الاخلاص لسيدهم الحاكم المطلق التصرف ، فلا يستغرب بعد ذلك ما كان يجري من هذا القبيل في عهود بعض السلاطين في الادوار الثلاثة ، رغم اعلان التنظيمات الخيرية وتطبيقها مما ادى بعدد كبير من احرار العثمانيين الى مغادرة اوطانهم . ومع كل ذلك ، لم تخل نظارة الضبطية من ولاة مور اتصفوا بالصدق والنزاهة مع الاخلاص لمولاهم السلطان . وقد ظل آخرهم ، شفيق باشا الكوراني ، الحلبي ، على رأس هذه النظارة حتى وقوع الانقلاب (١٩٠٨) ، دون ان يمسه الاحرار المنتصرون بسوء ، تقديراً لمزاياه العالية .

(و) النقد — تعود المسكوكات الذهبية المعروفة باسم محمودية وممدوحية الى عهد السلطان محمود الثاني ، كما يعود اليه المسكوكات المعدنيـــة المسماة « بشلك »[١] و « متليك »[٢] . اما الذهب المجيدي بقيمة مئة قرش ، وهو المعبر عنه بالليرة العثمانيـــة ، فقد ضرب في عهد عبدالمجيد (١٨٤٨) ، وكذلك المجيدي الفضي المسمى « ريال » ، وقيمته عشرون قرشاً . ثم تكرر صك هذه العملة في عهود عبدالعزيز وعبدالحميد الثاني ورشاد ، ولا تزال الليرات الذهبية العثمانية متداولة بين الناس في سورية والبلدان العربية .

(ز) الثقافة -- يعود الفضل الاكبر في انتشار التعليم والمدارس وانشاء المعاهد العليا في الدولة العثمانية الى عهد السلطانين عبدالعزيز وعبدالحميد الثاني. فقد اسس في عهد عبدالعزيز ، المدارس الابتدائية والرشدية والمعهد الطبي الملكي ، كما اسس المعهد السلطاني لتدريس العلوم باللغة الفرنسية ، تمهيداً للانتساب الى وزارة الخارجية . ولما جاء العهد الحميدي ، اسس في العاصمة معهد « الملكية

---

(١) ويساوي خمسة قروش .
(٢) ويساوي ربع قرش .

الشاهانية » للعلوم الادارية (١٨٧٧) . ومعهد الحقوق (١٨٨٠) ومعهد الهندسة (١٨٨٣) ، كما قام في مراكز الولايات والالوية مدارس اعدادية تعادل شهادتها « البكالوريا » .

(ح) الشؤون العدلية ـ كانت الاصلاحات العدلية من اهم الامور التي توختها الدولة لدى تنفيذ التنظيمات الخيرية المعلنة في بدء عهد السلطان عبدالمجيد، اجابة لداعي الحاجة الى قانون يضمن العدالة بين افراد الأمة وبينهم وبين الحكومة . فصدر اولاً قانون التجارة البرية ، ثم قانون الجزاء (العقوبات) سنة ١٨٥٧ ، قانون الاراضي (١٨٥٨) ، ثم قانون التجارة البحرية (١٨٦٣) . اما مجلة الاحكام العدلية ، فقد صدرت الادارة السنية بالعمل بموجبها سنة ١٨٧٦ ميلادية ، وهي عبارة عن قانون مدني وضعه فقهاء وعلماء تألفت منهم لجنة المجلة الجليلة (١٨٦٨) .

بعد صدور قانوني التجارة البرية والبحرية ، بدأت تشكيلات المحاكم التجارية المختلطة ، من قضاة عدليين وممثلي غرف التجارة ، لروئية الدعاوى التجارية . وقد تم سنة ١٨٧٩ ، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني تنظيم المحاكم العدلية على ثلاث درجات ، ابتدائية في جميع المدن واستئنائية في مراكز الولايات وبعض الالوية ، وعلى رأس القضاء تقوم محكمة التمييز (النقض) في العاصمة . وقضاة المحاكم الشرعية يرئسون المحاكم البدائية في مراكز الاقضية والدائرة الحقوقية في المحاكم ذات الدائرتين ، الحقوقية والجزائية ، بينما يرئس الدوائر الجزائية علماء ذوو اختصاص ، خلفهم بعد قليل من الزمن خريجون من معهد الحقوق . اما الاعضاء ، وهم اثنان في كل محكمة بدائية واربعة في كل محكمة استئنائية ، فكان نصفهم مسلماً والنصف الآخر غير مسلم ، يجري انتقاؤهم بمعرفة جمعية تفريق مؤلفة من اعضاء مجلس الادارة الاصليين (القاضي الشرعي ورئيس المالية ومدير التحريرات والمفتي) يضاف اليهم رؤساء الطوائف المسيحية الدينيين ، برئاسة الحاكم الاداري الاول . فيختار المتصرف في اللواء احد الثلاثة المنتقين في القضاء عضواً لمحكمة البداية ، كما يختار الوالي اعضاء محاكم الالوية، ووزير الداخلية اعضاء محاكم الاستئناف في الولاية ، على الوجه السالف الذكر ، وتدوم مدة قضاء كل عضو سنتين ؛ بيد ان هذه القاعدة قد ألغيت

بعد اعلان الدستور (١٩٠٨) ، فاصبح جميع اعضاء المحاكم تابعين لنفس شروط انتقاء رؤساء المحاكم والمدعين العامين ومعاونيهم ، ولا يتم تعيينهم الا بصدور الارادة السنية (السلطانية) بناء على قرار تعده وزارة العدل بمعرفة لجنة مختصة بهذا الشأن .

اما قضاة الشرع ، الذي يقضي كل منهم منفرداً في محكمته الشرعية ، فكانوا ينتقون من العلماء ويتم تعيينهم بموجب قرار يسمى « مراسلة » من دار الفتوى ، المرتبطة بالمشيخة الاسلامية . ثم اسس ، سنة ١٨٥٥ ، معهد خاص بتخريج قضاة الشرع ، كما اسس في عهد السلطان عبدالعزيز ، في مركز كل ولاية ، ديوان تمييز يرئسه مفتش قضاة ، يقوم بالاشراف على القضاة الشرعيين والتدقيق في احكامهم. وقد الغي هذا الديوان في عهد السلطان عبدالحميد الثاني ، واصبح مجلس التدقيقات الشرعية في دار الفتوى ، المرجع الوحيد لتمييز الاحكام الشرعية (١٨٧٢) .

لقد شملت التنظيمات الخيرية على الوجه السالف الذكر جميع مصالح الدولة ، من مالية واقتصادية وصحية وعلمية وعمرانية ، مما حول الاتجاه نحو التجدد وايقظ في نفوس الفريق المتعلم ، ضرورة الاقتداء بالأمم الاوربية . وقد برزت هذه الفترة بين عدد كبير من جال الدولة ، فكان منهم من اقتدى بالخليفة عمر ابن الخطاب في عدله وبالامام علي في خلقه ، وسترد اسماء بعضهم في كل مناسبة من الذكريات .

١٧ — حياة السلطان عبد الحميد الثاني الخاصة :

كان السلطان عبد الحميد ، حين اعتلائه العرش ، يقيم في قصر « دوله بغجه » على ساحل البوسفور . ثم انتقل الى سراي يلديز (النجم) القائم على قمة رابية بشيكطاش في ضواحي العاصمة ، مطلاً عليها وعلى البوسفور وحاوياً العديد من القصور والابنية والحدائق مما يكفي لمسكنى اكثر من عشرة آلاف نسمة بينهم رجال ديوان ، المابين الهمايوني[١] والحرس الخاص . بالاضافة الى الحرم السلطاني ومآت السراري اللواتي كان تجار الرقيق يأتون بهن بواسطة اخصاء

(١) ويقصد منه ديوان السلطان ، اشارة الى توليه المعاملات الحاصلة بين السلطان والحكومة .

السلطان المقربين فيقوم بخدمتهن والعناية بهن فريق من الخصيان حسب تعليمات قائدهم جوهر آغا المسمى «آغا الحرم» (حرم اغاسي)، وكانت له منزلة سامية ونفوذ يعادل نفوذ الوزير او يزيد. ولا عجب في ذلك لان احدى السراري قد تصبح زوجة السلطان (قادين افندي) حين تلد ولداً او ام السلطان (والده سلطان) اذا اعتلى ابنها العرش، فتكون اكبر سيدات القصر والسلطنة مقاماً، فلا تنسى الخصي الذي كان يخدمها ولا رئيس الخصيان، فتشملها بعطفها الخاص.

ومما هو معروف، ان السلطان كان يتلطف بتزويج بعض السراري من الرجال الحائزين رضاه كما كان يختار لاحدى السلطانات (البنت او الحفيدة الشرعية لاحد السلاطين) زوجاً من خيرة ابناء الوزراء او العظماء في المملكة، فيسمى هـذا الصهر بالتركية «داماد» — وهي كلمة مختصرة من لقب «داماد حضرت شهرياري»، اي صهر الحضرة السلطانية.

واذا كان الصدر الاعظم وسائر وكلاء الدولة ورجال المابين الهمايوني اكثر اتصالا بالسلطان بمقتضى صك المنصب والوظيفة، فللسلطان عبد الحميد عطف خاص على بعض العلماء والندماء، يقربهم اليه ويسر بصحبتهم فيشملهم بعطفه وينعمون بشرف مصاهرته، والمجلي منهم هو من يتفوق في كسب رضى مولاه، فينفع بدوره ذوي قرباه. فكان من بين هؤلاء الصحب في العهد الحميدي اكثر من نصوح للخير واكثر من ساع لجر المنافع لنفسه ولذويه وندر ان وجد بينهم شرير او ذو صلة بالمنظمة الخفية ورجال السوء الذين كانوا يقضون بوشاياتهم على حياة الاحرار باعتبارهم مجرمين سياسيين. وكان اكثرهم عرضةً لاشد العقوبات التي قد تفضي الى الاعدام، من كان ينوي اغتيال السلطان او خلعه او قلب نوع الحكم المطلق وتحويله الى حكم دستوري، وقد شاع انزال عقوبة الاعدام بحق كثيرين بدون محاكمة في عهد معظم السلاطين وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني خاصةً.

١٨ — اول محاولة لخلع السلطان عبد الحميد:

مر معنا ان سلف السلطان عبد الحميد، اخاه السلطان مراد، قد اعتلى العرش خلفاً لعمه السلطان عبدالعزيز، وبعد ثلاثة اشهر، اي في ٣٠ آب

١٨٧٦ ، خلع عن عرشه لمرض اصابه قيل انه الجنون ، فوضعه خلفه اخوه السلطان عبد الحميد في قصر « جراغان » مع حرمه وجواريه ، ومنع غير الاطباء المختصين بالعناية به من دخول القصر الموضوع تحت حراسة خاصة .

وقبل انقضاء السنة على مرضه ، شاع في العاصمة انه شفي تماماً ، مما جعل كل ناقم على سياسة عبد الحميد يتوق في سره الى اعادة الحق الى صاحبه الشرعي.

وحين كانت الجيوش الروسية في اباستفانوس (١٨٧٨) نتيجة دخولها الحرب مع الدولة العثمانية في اعقاب ثورة شعوب البلقان ، قام احد احرار الترك المدعو علي بك ، على رأس مئتي لاجئ من بلافنا ، التي احتلها الروس ، وهاجموا فجأة في منتصف شهر ايار قصر جراغان بغية انقاذ سجينه السلطان مراد واعادته الى العرش . ولكنهم قبل ان يوفقوا الى غايتهم فوجئوا بحرس السلطان عبد الحميد ، وجرت بين الفريقين معركة دامية انتهت بمقتل علي بك ومعظم جنوده ونقل السلطان مراد على الاثر من قصر جراغان الى قصر خاص به في يلديز ، ضمنت فيه الحراسة الكافية . وازداد السلطان عبد الحميد ورجاله حذراً من تكرار هذه المحاولة واخذوا من ذلك الحين يعملون على اهمال ذكر السلطان مراد وعلى اخفائه بمختلف الصور .

١٩ ــ السياسة الحميدية الخاصة :

كان للسلطان عبد الحميد سياسة خاصة به ضمن نطاق السياسة الداخلية العامة ، لان الحكم المطلق يجعل صاحبه دائم الحذر حتى من رجاله المقربين ، اما بسائق ما قد يصيب احدهم من الحيف او الاجحاف بالحقوق واما بفعل التحاسد فيما بينهم ، مما قد يجر الى ايغار الصدور ، واما بتأثير النهضة الفكرية والتطور الطبيعي في الناس ، مما قد يؤدي الى القيام على الحكم المطلق والمطالبة بالدستور والحرية ، او بتأثير النزعة الاستقلالية في العناصر المختلفة التي تتألف منها الدولة العثمانية ، منذ تأسيسها حتى عهد السلطان عبدالحميد .

لذلك لم يكتف هذا السلطان بالمؤسسة المعروفة باسم الخفية التي تراقب خفيةً رجال السياسة والتحرر وتنقل اخبارهم بالتسلسل الى والي الامر ، فيتعرضون لعقوبات وتدابير ادارية ، بل اخذ من ناحية ثانية يقرب اليه اخصاء من كل

عنصر، فيمن عليهم بالرتب ويغدق عليهم النعم: فيغدو كل منهم واسطة ربط قلوب العنصر الذي ينتمي اليه، بجلالة مولاه. ومن هذا القبيل كان اشراف مكة المكرمة يتمتعون بعطف سلطاني خاص ولا سيما من رُئِيَ فيه الكفاءة لاشغال امارة مكة المكرمة عند الاقتضاء.

٢٠ — مزايا العهد الحميدي :

كان لعهد السلطان عبد الحميد حسنات كثيرة ولكنها لم تقوَ على سيآته. فمن الاولى اصداره، فور اعتلائه العرش، ارادته باتمام تشكيل المحاكم والعمل بمجلة الاحكام العدلية الموضوعة على اساس الفقه الاسلامي في عهد عمه السلطان عبدالعزيز، وقد ظلّت مرعية الاجراء حتى آخر عهد السلطنة العثمانية وانقلابها الى جمهورية «تركيا» برئاسة اتاتورك سنة ١٩٢٣ — وقد بقيت نافذة في بلادنا حتى عام ١٩٣٤ في لبنان وعام ١٩٤٩ في سورية.

ومن حسنات العهد الحميدي، قضاؤه على معظم الاقطاعيات التي كانت بارزة في معظم الاقضية وبعض الالوية في الولايات النائية عن العاصمة.

ومن حسناته ايضاً، تنظيم دواوين البلاط (ما بين همايون) والنظارات وسائر دوائر مصالح الدولة، بعد الاستعانة باختصاصيين فرنسيين والمان وطليان لتنظيم الشؤون المالية والعسكرية والدرك والامن العام وانشاء الخطوط الحديدية في بعض الولايات ومنها سورية ولبنـــان.

وفي العهد الحميدي، تمت التنظيمات العدلية اخذاً عن قوانين فرنسا، واقبل العرب العثمانيون على اتقان معرفة اللغة التركية: لغة الدولة الرسمية، وقد احتفظ لولايتي سورية وبيروت وجبل لبنـــان وفلسطين بالتقاضي والمرافعة باللغة العربية، وبها تصدر الاحكام القضائية: فلا يترجم منها الى التركية الا ما يجب رفعه الى محكمة التمييز في العاصمة.

اما سيآت هذا العهد فكثيرة، اهمها الارهاب الحائل دون حرية ابداء الرأي اذا كان لا يتفق وخطة العهد وحكوماته، ثم تكرر اضطهادات الارمن وغيرهم من العناصر العثمانية، والقضاء على حياة كثيرين من احرار الترك المطالبين

باصلاح شؤون الدولة تبعاً للتطور العالمي ، الى غير ذلك من الامور التي الصقت بصاحب العهد نعت « السلطان الاحمر » وافسدت ادارة الحكم وتركت معظم الولايات في معزل عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي احرزته الشعوب الاوربية .

ومن اكبر الادلة على استبداد السلطان عبد الحميد استبداداً خالياً من فكرة العدالة وراحة الضمير ، اعتماده تقارير الجواسيس في القضاء على حياة من اتهموه بالنقمة على السلطان والحكم القائم .

ومما يتنادره الناس عن الاغتيالات السياسية والقاء ضحاياها في البوسفور ، ان قرينة سفير النمسا ، حين كانت مع زوجها في مأدبة السلطان عبد الحميد ، لم تشأ تناول السمك المقدم بين المأكولات . ولما سألها السلطان عن سبب امتناعها عن تناول شيء منه ، اظهاراً لاهتمامه بضيوفه ، اجابت باسلوب قد يكون بريئاً او مصطنعاً : « اخشى ان يكون السمك قد اصاب وهو في البحر شيئاً من جسم انسان » ؛ فبهت الحاضرون لهذا الجواب متظاهرين بعدم وصوله واضحاً الى مسامعهم ومفاهيمهم ، على ان احرار الترك الذين كانوا في العاصمة او في خارج المملكة ، المعروفين باسم « الشبان الاتراك » (Jeunes Turkes) قد بلغهم الحديث ، فتناقلوه مثنين على نبل السيدة المشار اليها .

٢١ — رواتب موظفي الحكومة :

بالرغم من اعداد موازنة مالية الدولة سنوياً ، فانها لم تسلم من الخلل في طرق فرضها وجبايتها وانفاقها . كان الحاصل من الواردات الملحوظة في الموازنة ينفق اولا على مخصصات السلطان والبلاط والامراء والجيش والوزارات وشعبها في العاصمة ، ثم على مرتبات الولاة والمتصرفين في الملحقات وذوي النفوذ من كبار رجال الادارة وجميعها يصرف في نهاية كل شهر بانتظام تام . اما باقي الموظفين فتحل بهم الكارثة في الاشهر الاخيرة الثلاثة او الاربعة من كل سنة ، حين يظهر العجز في الخزينة ، فيؤخر صرف رواتبهم الى السنة التالية على ان تصرف حين تحصيل الباقي في ذمة الاهلين من الضرائب الاميرية ، وهو المعبر عنه « بالبقايا » فيضطر اولئك الموظفون الى بيع مرتباتهم بنصف قيمتها الاصلية

الى بعض الصيارفة او المقربين من امين صندوق الخزينة ورؤسائه ، ويكل منهم حصته من النصف الباقي حين اتمام معاملة الصرف. فلا يستغرب بعد ذلك تساهل الجباة ورؤساؤهم وتماهلهم في تحصيل الضرائب المترتبة على كبار المكلفين الاثرياء لتدخل في جدول البقايا .

٢٢ ــ النزاهة والاخلاص في خضم الرشوة وفساد الادارة :

من الاخلاص حين سرد حوادث العهد الحميدي ، الاشارة الى ما حوته من خير وشر. فقد كان معظم وكلاء الدولة ورئيسهم الصدر الاعظم يتمتعون بحسن السمعـــة والشهرة من نزاهة وغيرة في تسيير امور الدولة والسلامة من داء الرشوة ، وقد عرف اكثر من واحد منهم ، بضيق ذات اليد بعد خروجه من الوزارة لا يملك سوى راتبه التقاعدي ، وقليل هو عدد الذين اثروا من الوزراء واصحاب المناصب العالية دون ان يفتضح امرهم بين الناس وبين زملائهم خاصةً .

(ا) اقالة وزير البحرية ــ مما كان يتحدث به شيوخ القوم انه حين تناول وكلاء الدولة طعام الافطار في شهر رمضان المبارك ، على مائدة السلطان عبد الحميد ، حسب العادة المألوفة آنئذ ، استغرب السلطان ما كان يقال عن مشعوذ جاء استنبول في تلك الايام وادخل اثناء حفلاته معظم السيف في فيه ثم اخرجه دون ان يسيل منه نقطة دم . فاجابه احدهم ، وهو حسن فهمي باشا رئيس مجلس شورى الدولة ، قائلاً : « لا غرابة في ذلك يا مولاي، لان شخصاً لم يحمل لقب مشعوذ قد ابتلع مدرعةً بكاملها » ؛ وكان قد شاع في العاصمة ان وزير البحرية قد ادخل في ذمته المبلغ المخصص لشراء مدرعة حربية . فساد السكوت اثر هذا القول وقابله السلطان بابتسامة ، ، وانتقل الى حديث آخر. واستأذن الوزراء بعد الطعام بالانصراف وغادروا القصر شاكرين . ولكن السلطان اشار بعد ذلك الى وزير البحرية بالاستقالة ، وقايةً لحسن سمعة وكلاء الدولة من الانهيار والشبهات .

(ب) القضاء العدلي ــ اصدر السلطان عبدالحميد ذات يوم ، ارادته بتعيين نجل احد اخصائه المقربين عضوًا في محكمة التمييز خلافاً لقاعدة انتقاء القضاة ، فرفع وزير العدل استقالته من الوزارة دون بيان سبب ما . ولما استدعاه

السلطان ووقف منه على سبب استقالته ، ردها واصدر ارادة لاحقة بتعيين النجل الكريم عضوًا في مجلس الشورى .

اما المعذرة التي ابداها الوزير واستحسنها السلطان ، فكانت ان القوانين لا يعمل بها الا بعد صدور الارادة السنية . ومن جملة هذه القوانين ما تعلق بانتخاب القضاة وترقيتهم والشروط الواجب توفرها فيهم ، فلما رأى الوزير نفسه عاجزًا عن التوفيق بين الارادتين السنيتين ، لجأ الى الاستقالة من الوزارة .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، ان ملاك مجلس الشورى لم يكن آنئذ مقيدًا بمثل شروط الاختصاص والترفيع في المحاكم العدلية ولا بعدد معين من الاعضاء ، مما افسح المجال لاختيار السلطان من يشاء من اهل العلم والوجاهة فيسند اليهم مهمة عضو في المجلس المشار اليه . كما كانت الحالة نفسها تجري في مجلس المعارف (التربية) وامانة الرسومات (الجمارك وامثالها) .

ومما لا شك فيه ، ان استثناء القضاء العدلي من مثل هذه الاختيارات الكيفية قد رفع من شأنه وضمن حصانته كما يتضح من الحكاية الواردة في البحث التـــالي :

٢٣ — جناية قتل في بك اغلى (بيرا) :

كانت العاصمة العثمانية ، التي ظل الاوربيون محافظين على اسمها القديم « القسطنطينية » ، تسمى « استنبول » و « آستانة » و « دار السعادة ». وكانت امانة العاصمة التي سميت بعدئذ (١٩٠٩) « ولاية استانبول » تتألف من ثلاثة الوية اولها استنبول مركز الامانة ، وفيه مقر السلطنة والوزارة والدوائر العليا الادارية والحربية والقضائية والعلمية ، ثم لواء بلك اوغلى ، وفيه يقيم معظم الطبقة الراقية والاجانب وتوجد الفنادق الكبرى والملاهي العصرية ، واللواء الثالث اسكي دار ، وفي كل من هذه الالوية محكمة بدائية ومرجعها الاستئنافي واحد في مركز الامانة اسوةً بمعظم الوية الدولة .

قتل ذات ليلة في نفس بك اوغلى احد موظفي السفارة النمسوية وشاع في العاصمة ان لاحد رجال المابين الهمايوني عبدالله بك دخلاً في الجريمة. بسبب

خلاف سابق بينه وبين القتيل . ولما انقضى يومان دون ان يظهر القاتل ، احتجت السفارة احتجاجاً شديد اللهجة ، مما دعا رجال الامن العام الى اعتقال احد افراد الشعب بتهمة القتل وتسليمه الى القضاء . وبعد ثبوت التهمة عليه لدى محكمة الجنايات ، حكم عليه بعقوبة الاعدام ، بينما كانت الشائعات المنتشرة في اوساط العاصمة تحوم حول اتهام عبدالله بك وبراءة المحكوم عليه .

وحين رفع الحكم الى محكمة التمييز العليا ، ظفر العضو المقرر الاستاذ شهباز افندي ، اثناء تدقيقه اضبارة الدعوى ، بكتاب صادر عن ديوان المابين الهمايوني الى رئيس محكمة الجنايات يتضمن انه من مقتضى الرضى العالي (وهو تعبير يعني ارادة جلالة السلطان) ان يحكم على القاتل باقصى العقوبة. فاستنتجت محكمة التمييز من ذلك ، الرغبة في اسدال الستار ، على هذه القضية بشكل من الاشكال ، تخلصاً من تواصل احتجاج السفارة وانقاذاً للمجرم الحقيقي.

فنقضت حكم الاعدام بحجة جريان التحقيق الابتدائي من قبل مستنطق (قاضي التحقيق) استنبول ، مع انـــه من وظائف مستنطق بك اوغلى حيث وقعت الجناية .

كان لنقض الحكم اطيب الاثر في نفوس محبي العدالة ، وتناقلت صداه الصحف الاوربية مثنيةً على نزاهة محكمة التمييز وسلامتها من كل ما قد يؤثر على الحصانة القضائية في ذلك العهد ، عهد الحكم المطلق .

٢٤ ــ التوفيق بين السياستين الداخلية والخارجية :

ظل النفوذ الاوربي يهدد استقلال الدولة العثمانية مغتنماً فرصة كل فساد في ادارتها الداخلية ، مما اطلق على الدولة العثمانية في الاندية الاوربية نعت « الرجل المريض » . ولكن رأس هذا المريض كان في واقع الحال كبير الدهاء ، يعرف مطامع كل دولة من الدول الاوربية التي تتسابق الى موالاته ، فيرمي بينها الشقاق . فاذا هددته روسيا ، اسند منصب الصدارة العظمى الى الوزير كامل باشا ، المعروف باتجاهه السياسي نحو موالاة انكلترا ، حتى ان اخصامه السياسيين لم يأنفوا من تسميته « الانكليزي » . واذا اقيل كامل باشا وحل محله سعيد باشا ، عرف العالم ان سياسة الدولة العثمانية اتجهت نحو موالاة فرنسا ،

كما عرف اتجاه خليل باشا الى موالاة روسيا وتوفيق باشا الى المانيا ، مع بقاء ثقة السلطان ومعظم الأمة باخلاص هولاء الاقطاب السياسيين ، كاملةً لايشوبها ادنى ريب ، بل تتعزز بالاعتقاد بحسن التدبير بازاء قوة اوربا في ذلك العصر ، حين اصبح من قبيل مضرب الامثال ما يردده الشعب في كل مناسبة .

« الروس اذا غبر (كناية عن غبار الجيش العظيم) ، والانكليز اذا بحر والعثماني اذا دبر » .

كانت روسيا القيصرية اكثر الدول نفوذًا وتأثيرًا على سياسة الدولة العثمانية ، ثم تأتي النمسا وبريطانيا العظمى وفرنسا . وفي اواخر العهد الحميدي احتل النفوذ الالماني المقام الاول بين تلك الدول حين قام الامبراطور غليوم وقرينته بزيارة السلطان عبد الحميد في العاصمة استنبول في ١٨ تشرين الاول ١٨٩٨ ، زيارةً ودية كانت في مقدمة الاسباب لاطالة حياة السلطنة والحيلولة دون تقسيم تركة الرجل المريض بين الدول الاوربية العظمى السالفة الذكر .

قام ضيفا السلطان العظيمان بعدئذ بزيارة بيروت ودمشق وبعلبك وحيفا والقدس ، فقوبلا باحتفالات حكومية وشعبية قل نظيرها . واثناء وجودهما في دمشق ، زارا ضريح السلطان صلاح‌الدين الايوبي وحينئذ قال الامبراطور كلمته المشهورة : «اني صديق السلطان الخليفة وجميع مسلمي العالم الى الابد » .

كان من اكبر مزايا الصداقة الالمانية العثمانية التبادل الاقتصادي بين البلدين ورواج البضائع الالمانية في البلاد العثمانية وافتتاح مصارف المانية في اهم المدن وحصول المانيا على امتياز مد خط حديد من العاصمة استنبول حتى خليج البصره ، وهو المعروف بخط بغداد ، واستثمار جانبيه توصلاً لا ستخراج المعادن الدفينة في الارض ، واخيرًا ايفاد الشبان العثمانيين بكثرة الى المانيا لاكمال التحصيل العسكري العالي ، فبعد خروجهم من معاهدها العسكرية اركان حرب ، عادوا الى وطنهم وظلوا دعاة التحالف مع المانيا حتى دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانبها عام ١٩١٤ ، كما يرد ايضاحه في ما بعد .

الفصل الخامس

العناصر العثمانية والألقاب الرسمية

٢٥ ــ العناصر التي تتألف منها المملكة العثمانية :

كانت الدولة العثمانية حتى عهد السلطان عبدالحميد الثاني مؤلفة من عناصر مختلفة العرق والدين والمذهب يقدر عددها ، بعد استقلال اليونان ورومانيا وصربيا ومصر وبلغاريا ، بثلاثين مليوناً من النفوس تقديراً غير مقترن بالدقة والضبط ، لان التحرير لم يكن وقتئذ شاملاً شبه الجزيرة العربية وطرابلس الغرب ، كما لم يكن جارياً بانتظام في بعض الولايات ، حيث يكثر عدد المكتومين تخلصاً من الخدمة العسكرية .

كان عنصرا الترك والعرب ، وهما متساويان او متقاربان في العدد ، يضمان ثلاثة ارباع الأمة العثمانية ، والربع الباقي يشمل الروم (وهي كلمة اطلقت على الاغريق وبقايا الرومان) والارمن والاكراد وبقايا الاراميين والاشوريين والكلدانيين والمكدونيين والبلغار والصرب والارناؤوط (سكان البانيا) والجراكسة .

اما الاديان المعترف بها ، فهي الاسلام على المذهب السني ، مذهب الدولة الرسمي ، ومذاهب الشيعة الجعفرية فالاسماعيلية فالدرزية والدين المسيحي على تعدد مذاهبه من عرب وروم ارثوذكس وارمن وسريان يعقوبيين واشوريين ومن كاثوليك روم وسريان وارمن وموارنة ولاتين وكلدان ومن انجيليين (بروتستانت) ثم الدين الموسوي .

لئن كان العلويون ، من غلاة المتشيعين للامام علي ، المؤلفون اكثرية سكان الجبال الممتدة من قضاء الحصن شمال جبل لبنـــان حتى انطاكية وقسماً من ولاية اضنا هم من المسلمين ، الا ان الدولة العثمانية لم تعترف لهم بمذهبهم وبحق ممارسته ، كما لم تعترف بمذهب الوهابيين ، وقد حاربتهم حين استولوا على الحجاز واقصتهم عنه سنة ١٨١٣ ، مستعينة بجنود محمد علي باشا والي مصر ، بقيادة ابنه ابراهيم باشا .

كان كل فرد من العناصر السالفة الذكر يتمتع بلقب عثماني وجميع العثمانيين متساوون في الحقوق والواجبات كما نص على ذلك الخط السلطاني اولا ، ثم القانون الاساسي الذي انتخب بموجبه اول مجلس نواب (مجلس مبعوثان) في بدء عهد السلطان عبدالحميد الثاني .

ظهر اهتمام الدولة العثمانية بأمر المساواة بين رعاياها حين نشرت القوانين والانظمة الجديدة ، ولا سيما ما تعلق منها بتأليف المجالس الادارية والقضائية في مراكز الولايات والالوية والاقضية من اعضاء منتخبين ، نصفهم مسلم والنصف الآخر غير مسلم ، بالاضافة الى مديري شعب الادارة برئاسة الوالي والمتصرف وقائم المقام .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد كمثل للتساهل الديني ، ان عدد المسيحيين في كثير من الولايات والالوية والاقضية لا يبلغ ثلث المسلمين او ربعهم ، ومع ذلك فكان لكل من الطائفتين عدد متساوٍ من الاعضاء المنتخبين .

بيد ان الخدمة العسكرية كانت منحصرة في المسلمين لا يشترك فيها المسيحي، فكان هذا يخضع مقابل ذلك لضريبة مالية محددة بمبلغ مجيديين سنوياً (ممـــا يعادل خمسي الليرة العثمانية الذهب) عن كل ذكر ، تقوم كل طائفة مسيحية وموسوية في كل بلد بمعرفة مجلسها الطائفي ومختارها بتوزيع ما يصيبها من هذه الضريبة بين ابنائها كل حسب مقدرته المالية ، على ان يعفى منها من كانت سنه دون السادسة عشرة او فوق السبعين . لقد الغيت هـــذه الضريبة وشارك المسيحيون اخوانهم المسلمين في خدمة الجيش اثر الانقلاب الذي وقع عام ١٩٠٨ ، كما يتأتى بيانه .

العنصر التركي — لما كان العنصر التركي متصلاً بالسلطان عرقاً وديناً ومذهباً ويؤلف أكثرية نسبية بين باقي العناصر ، كان هو الحاكم في امور الدولة ، قائماً على معظم مناصبها السياسية والادارية والعسكرية . لذلك اصطلحت الدول الاوربية والصحف الاجنبية على تسمية الدولة العثمانية « تركيا » في كثير من المناسبات .

ومن الجدير بالذكر انه لم تخل وزارة طول العهد الحميدي من وزير او وزيرين مسيحيين في مجلس الوكلاء ، احدهما رومي والثاني ارمني . ولا ينكر اتصاف عدد كبير من الوزراء والولاة والقضاة في العهد الحميدي بمزايا العدل وضمان المساواة بين جميع افراد الرعية بدون اي تأثر باختلاف العنصر والدين ، كما يرد ذكر اسماء بعضهم في الابحاث المتصلة بهم بسبب في هذا الجزء وما بعده من الذكريات .

لقد اشغل العرب مركزاً مرموقاً على الوجه الذي اشير اليه في مكان آخر . اما الاكراد والالبان ، فبعد حروب وثورات دامية في وجه الدولة اخلدوا الى السكينـــة ، ثم اخذوا يكثرون من اختلاطهم بالعنصر التركي بفضل الرابطة الدينية ، فكان منهم من ارتقى اعلى المناصب الدولة فمقام الصدر الاعظم .

ولا ينكر وجود التعصب للعرق والدين والمذهب في اجراءات الكثيرين من رجال الحكم والاقطاعيين والمرتزقين والمتأخرين عن ركب الحضارة والمحرومين من معرفة احكام الدين والعمل بموجبها ، رغم الاوامر التي كانت تصدر من المراجع العليا بوجوب اقامة العدل ومراعاة قاعدة المساواة بين جميع العناصر العثمانية بدون ادنى تفريق .

٢٦ — لغة الدولة العثمانية :

لما حل سلطان آل عثمان محل دولة السلاجقة في الاناضول ، كانت لغته ولغة شعبه وحكومته هي التركية . ولما استولى على مقاطعات حكام الروم واضافها الى سلطنته ، سمي الدولة التي اسسها الدولة العثمانية ، نسبةً الى مؤسسها عثمان . وحين اتسعت حدودها وضمت اليها القسم الغربي من بلاد فارس وجميع البلدان العربية وانتقلت الخلافة الاسلامية الى السلطان العثماني ، ورأى اولو الامر في

الدولة ما حوته اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، من البلاغة وبديع التعبير ، واطلعوا على الادب العربي والفارسي ، شعروا بالحاجة الى الافادة من هذا الكنز العلمي الثمين . فقرروا تزويد لغتهم الاصلية التركية ، بالكلمات العربية والفارسية ، بالاضافة الى قواعد هاتين اللغتين وتراكيبهما ، وسموا اللغة الحاصلة من ذلك « اللسان العثماني » ، وهو اللسان المصطلح عليه في جميع معاملات الحكومة بمختلف مصالحها ، حتى شمل تسمية السلطان ورجال الدولة والجيش والدوائر وكتب التدريس والادب والصحافة ، وقد بلغ هذا التطور اللغوي اقصى حدوده في العهد الحميدي . ومن يُلقِ نظرةً على ما كتبه ونظمه الادباء والعلماء والشعراء من نوابغ الترك في ذلك العهد ، يرَ اكثر الكلمات عربية وتليها الفارسية ثم التركية ، ويتضح ذلك للقارئ من البحث التالي :

٢٧ – الالقاب والنعوت :

(ا) اسم الدولة في اللسان العثماني « دولتِ عثمانيه » ، بكسر آخر الكلمة الاولى على القاعدة الفارسية . واسم الجالس على العرش ، السلطان او « بادشاه » او « شهنشاه » او « تاجدار » . فالكلمة الاولى عربية والثانية والثالثة فارسيتان والرابعة مركبة من العربية والفارسية ؛ الى غير ذلك من الالقاب ، فاكتفي بذكر اكثرها انتشاراً .

شوكتلو ، قدرتلو ، مهابتلو ، خليفة رسول رب العالمين ، خادم الحرمين الشريفين ، خاقان البرين والبحرين .

واذا ذكر اسم السلطان بعد احد النعوت السالفة الذكر ، فيضاف اليه لقب خان ، وهو لقب الملوك والامراء وسادة الترك والتتر والمغول ؛ فيقال : «سلطان عبدالحميد خان » و « جنكيز خان » (سلطان المغول) ؛ كما يقال : « آغا خان » زعيم الشيعة الاسماعيلية .

(ب) ابناء السلاطين – يلي السلطان في سلسلة المراتب ولي عهده ثم ابناء السلاطين على الاطلاق ، ولقب كل منهم « شهزاده » اي ابن الملك ، يذكر قبل الاسم المضاف الى كلمة افندي ، فيقال مثلاً : « شهزاده سليم افندي » .

اما النساء في القصر السلطاني ، فأولاهن ام السلطان ، ويطلق عليها باللسان العثماني « والده سلطان » ، ثم تأتي زوجات السلطان ، وتسمى كل منهما « قادين افندي » ، ثم كريماته مضافاً الى اسم كل منهما كلمة سلطان ، فيقال مثلاً : « عائشة سلطان » .

(ج) الالقاب والنعوت – ان معظمها مأخوذ عن الفرس ، وقد دامت في الدولة العثمانية حتى نهاية عهد عبدالحميد الثاني ثم ألغيت في العهد الدستوري (١٩١٩) ، عدا قسم منها لا يزال رائجاً في الحياة الاجتماعية الخاصة بقوة الاستمرار . لذلك رأيت ، اتماماً للبحث وتفكهةً للقراء ، ان اذكرها ببعض الايضاح :

افندي – ان كلمة افندي ، ومعناها سيد ، هي لقب كل عثماني. وقد اختص به دون غيره من القاب بك وباشا ، ابناء السلاطين كما سبق ذكره ؛ فلا يفارق احداً منهم الا حين يعتلي العرش .

وكلمة افندي هي لقب رجال الدين والعلماء وقضاة الشرع والمفتين وجميع ارباب المسلك العلمي . فشيخ الاسلام افندي والبطريرك افندي كما ان الطالب في الدراسة افندي .

بك – ان لقب بك او بك افندي (بلفظ حرف الكاف كالهاء ما قبلها مكسور على اللهجة المصرية) هو في الاصل لقب ابناء الحائزين لقب باشا واحفادهم . ثم شمل اصحاب الرتب الملكية والعسكرية وكل من ورد اسمه في الارادة السلطانية والاوامر العالية مقروناً بلقب بك ، واخيراً وبطريق التوسع في التكريم ، معظم كبار الموظفين في العاصمة والولايات .

ومما يجدر ذكره ان الدولة العثمانية بعد ان اقتصرت في نهايـــة الحرب العالمية الاولى (١٩١٨) على اكثرية تركية ساحقة وسميت بحق « تركيا » ، قد ابطلت في عهد زعيمها ورئيسها اتاتورك ، اول رئيس جمهورية لها ، القاب افندي وبك وباشا واستعاضت منها بلقب واحد للجميع هو « باي » يذكر قبل الاسم .

باشا – تلفظ بتفخيم الحرف الاول باعتباره پ كالحرف الفرنسي P . ان

هذا اللقب هو في الاصل لقب كبير ابناء العائلات التركية ، ثم استعملته الدولة لمن احرز المناصب والرتب العالية من رجالها العسكريين والمدنيين .

امير — لم تعترف الحكومة العثمانية رسمياً بلقب امير لغير امير مكة المكرمة الشريف، المنتسب للسلالة النبوية . اما امير بلغاريا فلقبه « برنس » ، ووالي مصر « الخديوي » ، ورئيس حكومة تونس « باي » .

اما المعروفون بلقب امير في البلاد العربية ولا سيما في سورية ولبنـــان ، كالجزائري والشهابي وارسلان والايوبي وابي اللمع والامراء الاسماعيليين في سلميا، فقد ظلوا في ديارهم متمتعين بهذا اللقب بينما قام مقامه في الرسائل والمخاطبات الرسمية الحكومية لقب بك .

وبالرغم من كون سورية قد استعاضت منذ بدء عهدها الاستقلالي (١٩١٨) عن جميع الالقاب المار ذكرها ، بلقب سيد لجميع الناس واستاذ لرجال القضاء والمحاماة والتدريس والتأليف والصحافة ، فقد اعتمدت في ذكرياتي ، الالقاب على ما كانت عليه ، مراعاةً لتاريخ الحوادث وتصويراً للجو الذي رافقها .

(د) الرتب والالقاب التي ترافقها

الصدر الاعظم — هو صاحب المقام الاول في الدولة ، يعين ويقال بارادة السلطان ، وهو رئيس مجلس وكلاء الدولة (الوزراء) حائز دوماً رتبة الوزارة ، وقد تضاف اليها رتبة المشيرية اذا كان عسكرياً . ويحمل في كلا الحالين لقب باشا وينعت قبل ذكر اسمـــه « بصاحب الدولة والفخامة »، واذا انفك عن منصبه نُعت « بصاحب الدولة والابهة » .

شيخ الاسلام — يعادل الصدر الاعظم مقاماً ويليه في مجلس الوكلاء في مراسم التشريفـــات، ورتبته « قاضي عسكر » . وينعت « بصاحب الدولة والسماحة » ، وهو المرجع الاعلى لرجال الدين الاسلامي والمحاكم الشرعية ودوائر الافتـــاء .

وفيما يلي جدول باسماء الرتب والالقاب على اختلاف انواعها :

الرتب الملكية

	اللقب المرافق اسم صاحبها	النعت قبل الاسم
الوزارة	باشا	حضرة صاحب الدولة
بالا (العليا)	بك او افندي	حضرة صاحب العطوفة
الاولى من الصنف الاول	افندي	حضرة صاحب السعادة
روملي بكلربكي (بيْلربي)	باشا	حضرة صاحب السعادة
مير ميران	باشا	صاحب السعادة
اولى من الصنف الثاني	افندي	صاحب السعادة
متمايزة	بك او افندي	صاحب العزة
امير الامراء	باشا	صاحب العزة (تعطى هذه الرتبة للوجهاء في ملحقات الولاية)
الثانيــة	بك	صاحب العزة
الثالثــة	بك او افندي	صاحب الرفعة
الرابعــة	افندي	صاحب الفتوة

الرتب العسكرية

الرتبة		اللقب	النعت
اركان الجيش	المشير	باشا	صاحب الدولة والمهابة
	الفريق الاول	باشا	صاحب العطوفة
	الفريق	باشا	صاحب السعادة
	امير اللواء	باشا	صاحب السعادة
امراء الجيش	ميرالاي (عميد، كولونل)	بك	صاحب العزة
	قائمقام (عقيد، لِيتنان كولونل)	بك	صاحب العزة
	بكباشي (مقدم، كومندان)	بك	صاحب الرفعة

الضباط	قول اغاسي وهو على قسمين: يميني وشمالي فيقال:	بلك او افندي	صاحب الرفعة
	صاغ قول اغاسي		
	صول قول اغاسي		
	يوزباشي (قائد المئة، نقيب، كابتن)	بلك او افندي	صاحب الرفعة
	الملازم الاول والملازم الثاني	افندي	صاحب الحمية

اذا كان المشير هو قائد الجيش الاكبر يسمى « سرعسكر »، وهو النائب عن القائد العام الذي هو السلطان.

الافراد	باش جاويش	الوكيل
	جاويش	الرقيب
	اونباشي	العريف

وبدهي انه اذا كان الخطاب صادرًا من الادنى الى الاعلى، فيجوز استعمال النعت الموضوع لرتبة اعلى درجة او درجتين من رتبة المخاطب، على ان لا يتناول هذا الجواز نعت الوزير والمشير والفريق.

الرتب العلمية

الرتبة	اللقب	النعت
قاضي عسكر الروملي	افندي	صاحب السماحة
قاضي غسكر الاناضول	»	»
صدور روملي	»	»
صدور اناضول	»	»
استنبول باياسي	»	»
الحرمين الشريفين باياسي	»	»
قضاة الشرع في مركز الالوية والالوية	افندي	صاحب الفضيلة
قضاة الشرع في مركز الاقضية والنواحي	»	صاحب المكرمة

اما لقب امير مكة المكرمة ، فهو « صاحب الدولة والسيادة » ، ولقب كل شريف اي منتسب الى السلالة النبوية ، « صاحب السيادة » .

ان كلمة « خواجه » (تحذف منها لفظاً الواو على القاعدة الفارسية والالف على القاعد التركية) هي لقب اساتذة المدارس الابتدائية ولا سيما المتعممين وسائر صغار المشايخ وقد يضاف اليها حين الخطاب كلمة افندي، اما معلمو المدارس الاعدادية والعليا فيخاطبون بلقب « معلم افندي » .

رؤساء الأديان

الرتبة	اللقب	النعت
البطريرك	افندي	صاحب الرتبة
المطران والاسقف	»	صاحب النيافة
الكاهن	»	صاحب الحرمة

لقد جاء في نظام التشريفات المتعلق برؤساء الطوائف الروحيين ان مقام رئيس الروم الارثذكس في كل بلدة يأتي بعد المفتي ، ويراعى في باقي الطوائف قاعدة الاقدم فالاقدم . وقد جاء في موجبات تقديم الرئيس الارثذكسي ؛ ان ملّة الروم عريقة في قدمها ومكانتها في البلاد .

(هـ) الرسائل — كانت الرسائل الحكومية تبدأ بالالقاب المختصة بالمقام المرسلة اليه وتنتهي بكلمة « افندم » (سيدي) او « افندم حضرتلري » (حضرة سيدي) ، اذا كان المخاطب غير حائز الرتب العالية . اما اذا كان من ذويها فتختتم بعبارة « الامر والارادة لحضرة من له الامر » . وتحل كلمة « فرمان » محل كلمة ارادة اذا كان المخاطب من الوزراء او الولاة .

اما العرائض التي ترفع الى الصدر الاعظم فتختتم بعبارة « وفي جميع الاحوال فالامر والفرمان لحضرة ولي الامر » .

تعلو الخاتم ، او التوقيع الذي حل محله اخيراً ، في اسفل العريضة ، كلمة « بنده لري » (عبدكم) او « بنده كمينه لري » (عبدكم الحقير)، اذا كانت العريضة مرفوعة الى الصدر الاعظم .

لقد ألغي كل ما ذكر في هذا البحث بعد اعلان الدستور واكتفي احياناً باشارة « ت » بدلا من عبدكم كما اكتسبت المخابرات الرسمية طابعاً جديداً واضح البيان ، مفككك ارتباط الجمل بدلا من التعقيد الذي يجعل من الرسالة ، مهما طالت، جملةً واحدة ، لا يستطيع القارئ البت في مفادها الا بعد اتمام قراءتها .

(و) رؤساء العشائر — يطلق على رؤساء العشائر والقبائل العربية لقب شيخ ، وعلى امثالهم من اكراد وترك وتركمان ، لقب « آغا » .

ويطلق لقب اغا ايضاً على كل امي وعلى الخدم والآذنين في الدوائر الحكومية ، ومن الغرابة ان يطلق هذا اللقب على رئيس دائرة الحرم السلطاني ، بالرغم من عالي منزلته ومرتبته ونفوذه في القيصر ، وربما كان السبب في اختيار هذا اللقب له ، اعتباره كرؤساء القبائل والعشائر والوجهاء في الملحقات، او كونه أمياً لا يعرف القراءة والكتابة .

(ز) القاب الملوك والسيدات — خصت الحكومة العثمانية كلاً من ملوك الدول الاجنبية بلقب « حشمتلو » — اي المحتشم او صاحب الحشمة — بدلا من كلمة الجلالة التي حصرتها بعض الصحف العربية بالسلطان ، تبعاً لاشارة شخصية من المسؤولين في الحكومة، بينما عممها البعض الآخر على جميع الملوك .

ومما يجدر ذكره، قبل ختام هذا البحث ، ان الرتب غير العسكرية شخصية وغير مرتبطة بالمنصب الحكومي، يستثنى من ذلك رتبة الصدر الاعظم . فقد يكون احد الوكلاء في مجلس الدولة غير حائز رتبة وزير او غيرها ، كما قد ينالها احد كبار الشخصيات التي استحقت عطف السلطان ، كنجيب باشا ملحمه ، اللبناني المعروف، وغيره .

تنعت السيدات الكبيرات في مقامهن « بصاحبة العصمة » او « صاحبة الشفقة » ، كما يطلق على السيدات عموماً لقب « خانم » ، ولزيادة التعظيم ، لقب « خانم افندي » ، وعلى الآنسة «كوچك خانم » .

الفصل السادس

سورية بعد التنظيم الاداري

٢٨ ــ ملخص التنظيمات الادارية في الولايات :

انتهى التنظيم الاداري في عهد السلطان عبدالحميد الثاني ، فاصبح بموجبه والي الولاية ، رئيس ادارتها العامة الاوحد ، ومرجعه نظارة (وزارة) الداخلية في العاصمة ، يعاونه في متنوع شؤون الادارة امين سره العام (مكتوبي) ورئيس المالية (دفتردار) والقاضي الشرعي ومدراء مصالح المعارف والقيود العقارية (طابو) والزراعة والاحوال المدنية (النفوس) والهندسة والبرق والبريد وكبير قادة الدرك ومدير الشرطة والامن العام ، فتقلص بذلك ظل الاقطاعيين والمتغلبين والمتسلمين وذوي النفوذ العائلي .

يؤلف مجلس ادارة الولاية برئاسة الوالي من القاضي الشرعي ورئيس المالية والمكتوبي والمفتي بصفتهم اعضاء اصليين ، يضاف اليهم اربعة اعضاء من وجهاء الاهلين ينتخبون لمدة سنتين على الوجه المتعلق بانتخاب اعضاء المحاكم .

يتبع الولاية ــ بالاضافة الى الاقضية الملحقة بمركزها مباشرة ــ الألوية (« سنجاق » : ومعناها الراية او العلم[١]) التي يرئس ادارتها المتصرفون، ويلحق بها الاقضية ، وعلى رأس كل منها قائم مقام (اي قائم مقام الرئيس الاداري)،

١) ويقابلها الآن المحافظات .

ولدى كل متصرف وقائم مقام مجلس ادارة ورؤساء للمصالح المشار اليها في تشكيل ادارة الولاية .

اما الناحية المؤلفة من بلدة صغيرة او مجموعة قرى ، فيقوم على ادارتها مدير تابع لقائم المقام او المتصرف مباشرةً .

ان تأسيس البلديات بدوائرها ومجالسها في كل من مراكز الولايات والالوية والاقضية وبعض النواحي ، قد جرى في عهد السلطان عبدالعزيز ، كما بدئ بتحرير الاملاك العقارية ونفوس السكان حسب القواعد المتبعة في اوربا .

والواقع الذي لا يمكن انكاره ، هو ان جميع الاصلاحات المشار اليها آنفاً لم تكن كافيةً لاستئصال آثار الاقطاعية والاستبداد من نفوس بعض الوجهاء والحكام ، الا انها قد خففت من وطأتها ، وبقي التنازع قائماً بين فريق العلم والخلق الحسن وفريق الجهل وفساد التربية ، او بالاحرى بين الطامعين في نفوذ الحكم واستغلاله كما يتضح من بعض الابحاث الآتية .

٢٩ — التقسيمات الادارية في سورية :

بمقتضى التنظيم الاداري الذي تم في عهد السلطان عبدالحميد الثاني ، ظلت سورية حتى انتهاء العهد العثماني منقسمة الى ثلاث ولايات ، هي سورية وحلب وبيروت ، ومتصرفيتين مستقلتين (عن الولاية ، مرتبطتين مباشرةً بوزارة الداخلية اسوةً بالولايات) ، هي القدس ودير الزور ، بينما كان جبل لبنان مستقلاً استقلالا ادارياً تاماً باشراف الدول الاوربية العظمى الست ، ومرجع حاكمه الاداري المسمى متصرفاً هو مقام الصدارة العظمى ، كما هو مفصل في كتاب « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » .

كانت التقسيمات الادارية في سورية كما يلي :

(١) ولاية سورية — كانت هذه الولاية ومركزها دمشق تشمل متصرفيات حماه وحوران والكرك (البلقاء) والاقضية الحالية وهي النبك وجيرود ودوما والزبداني والقنيطرة وقطنا (وادي العجم) والاقضية الاربعة التي فكت من سورية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى (١٩١٨) والحقت بلبنان — وهي البقاع (ومركز

ادارته بلدة المعلقة المعروفـــة بين الاهلين بمعلقة زحله) واقضية بعلبك وراشيا وحاصبيا .

كانت محافظة حمص الحالية ، رغم اتساع حدودها واهميتها الجغرافية والثقافية ووفرة عدد سكانها ، قضاء ملحقاً بمتصرفية حماه التي تشمل ايضاً اقضية السليمية والحمراء ومصياف — وكان اسمه في العهد الحميدي « الحميدية » ثم سمي في العهد الدستوري « العمرانية » واخيرًا « مصياف » باسم البلدة التي هي مركز ادارته .

كان لواء حوران ، ومركزه درعا، شاملاً اقضية عجلون وازرع والمسمية والسويدا وصلخد وشهبا ، وقد فصلت عنه الاقضية ، الثلاثة الاخيرة في بدء الانتداب الفرنسي وتألف منها حكومة جبل الدروز، وعاصمتها السويدا .

وقد قيل آنئذ ان غايـــة ولاة الامر العثمانيين من جعل جبل الدروز ، مجموعة اقضية مرتبطة بحوران هي الحيلولة دون اجماع كلمة سكانه او اكثريتهم الدرزية على استقلاله ادارياً ، كما جرى في جبل لبنـــان بالنسبة لاكثريته المارونية .

كان لواء البلقـــاء ، ومركز حكومته بلدة الكرك ، شاملاً حدود المملكة الاردنية الحالية ، عدا الضفة الغربية من الاردن وقضاء عجلون الذي الحق بها في بدء الانتداب، عملاً بالاتفاق الذي جرى بين الحليفتين فرنسا وبريطانيا ، ولم تكن عاصمتها الحالية عمـــان . سوى قرية صغيرة ملحقة بقضاء السلط.

(٢) ولاية حلب — كانت هذه الولاية الواسعة الارجاء تضم فوق اقضيتها الحاضرة ، وهي جبل سمعان والباب ومعرة النعمان وجسر الشاغور وحارم واعزاز وعفرين ومنبج وجرابلس وعين العرب، محافظة ادلب الحالية ، ومنطقة اسكندرون بكاملها (وقد كانت منقسمة آنئذ قضاءين كبيرين هما انطاكية واسكندرونة وفصلت عن امها سورية والحقت بتركيا زمن الانتداب ايضاً) ومناطق مرعش وعينتاب وكلس وغيرها من المدن والقرى التي كانت مأهولة في الاصل بالارمن والترك ، ثم شرد منها الارمن اثناء الحرب وظلت ضمن الحدود، التركية على اثر استقلال سورية وانسحاب فرنسا من كيليكيا ، كما يأتي بحثه في الاجزاء المتعاقبة.

(٣) ولاية بيروت — شملت هذه الولاية علاوةً على اقضيتها الثلاثة ، صيدا وصور ومرجعيون ، متصرفيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس ، بما حواه كل منها من اقضية ومديريات .

كانت اقضية اللاذقية ثلاثة : جبله والمرقب (بانياس) وصهيون (الحفة) . ثم اضيف اليها بعد الحرب العالمية الاولى ، من الاقضية والمديريات التي كانت ملحقة بمتصرفية طرابلس ، صافيتا والحصن (تلكلخ) وطرطوس وحذور وجزيرة ارواد ، كما اضيف اليها قضاء مصياف ، الذي اعيد بعد زوال الانتداب، الى حماه ، وقضاء جسر الشاغور ، الذي اعيد ارتباطه بمحافظة حلب، واخيراً بمحافظة ادلب.

ان تسمية الاقضية الثلاثة: المرقب والحصن وصهيون قد نشأت من اسماء القلاع التاريخية القائمة فيها . اما التسمية الجديدة بانياس وتلكلخ والحفة ، فمردها اسم القرية التي اتخذت بعد جلاء الترك مركزاً لحكومة القضاء .

(٤) متصرفية القدس المستقلة — ان هذه المتصرفية كانت تشمل مدينة القدس وضواحيها والنواحي الملحقة بها مباشرةً ، واقضية يافا وغزة والخليل وبئر السبع ،بل معظم حدود فلسطين حتى حدود مصر ،باستثناء حيفا وعكا وغيرهما من مدن الجليل التي كانت مع لواء نابلس ملحقةً بولاية بيروت كما سبق ذكره .

(٥) متصرفية دير الزور — وتضم الآن محافظات الجزيرة والفرات والرشيد. فصلت الاولى عنها سنة ١٩٢٨ وجعلت الحسكة مركزاً لها ، كما أصبح قضاء الرقة ، اخيراً محافظة الرشيد ومركزها الرقة البلدة التاريخية الشهيرة .

٣٠ — القيادة العسكرية :

كانت القيادة العسكرية في جميع سورية ، واحدة حتى آخر العهد الحميدي وهي قيادة الجيش الثامن ، ومركزها دمشق وقائدها الاعلى برتبة مشير ، وقد سميت بعد اعلان الدستور (١٩٠٨) قيادة الفيلق الرابع يرئسها فريق ، كما يرئس القيادة في مراكز حلب وبيروت والقدس فريق او امير لواء ، وفي باقي مراكز الالوية ميرالاي (عميد، كولونل) .

لقد توقفت رتبة المشير عند حد الذين حازوها قبل الحكم الدستوري، وقد انتهت خدمتهم اما بالاحالة على التقاعد او بانتهاء الاجل.

تميزت دمشق وحلب بمن نشأ من شبانها في المدارس الحربية العالية وارتقى بعضهم مراتب العقيد والعميد وامير اللواء والفريق. اما عدد المقدمين والنقباء والضباط فكان كبيراً، مما اتاح للسوريين في هاتين المدينتين وغيرهما مركزاً وطنياً مرموقاً في اعين رجال السلطة العليا، لم يظفر بمثله اهل مدينة بيروت ومعظم الساحل السوري. ومما يجدر ذكره في هذا الشأن هو تأسيس مدرسة عسكرية في دمشق بهمة واليها مدحت باشا، كما هو موضح في البحث التالي.

اذا كانت حياة ضباط الجيش ومن فوقهم من امراء واركان قد انتظمت نسبياً في العهد الحميدي من نواحي الرواتب ومخصصات الاعاشة وقواعد الترفيه، فان حالة افراد الجيش ظلت سيئة لا فارق بينها وبين العبيد بأزاء سادتهم. ولعل السبب الاكبر في اهمال شؤونهم هو ان ابناء الذوات كانوا بمنجاة من الخدمة العسكرية كافراد، بفضل ما يدفعونه من بدلات نقدية وما يشغلونه من وظائف حكومية او الانتساب الى المسالك والطرق الدينية المعفاة من الخدمة العسكرية.

٣١ – الحكام في سورية – مدحت باشا:

لم تحرم سورية في العهد الحميدي من ولاة ومتصرفين وقضاة ورؤساء مصالح توفرت فيهم مزايا العدل وحسن الادارة والترفع عن الاغراض والمطامع الشخصية والدنايا. واشهرهم في هذا الباب الوالي مدحت باشا ابو الاحرار في بداية العهد الحميدي، والوالي ناظم باشا في منتصفه، ونقصر هذا البحث على اولهما

بعد ان اقصي مدحت باشا عن العاصمة في اول فرصة سنحت للسلطان عبد الحميد، تخلصاً من مؤامرته كما سبق بيانه، لجأ الى اوربا واخذ يتنقل بين عواصمها ويتصل بكبار ساستها يحل على الرحب والسعة، مما زاد في قلق السلطان لما قد يظهر من هذا الداهية. فتظاهر بالعفو عنه والحاجة الى خدماته، فعينه اولا والياً على ولاية ازمير ثم نقله الى ولاية سورية سنة ١٨٧٩، وقدسبقت اليها شهرته قدومه، فكان الوالي المصلح الحازم صاحب فكرة الحرية والدستور،

تلك الفكرة التي استحق من اجلها في حياته وبعد مماته لقب ابي الاحرار .

ومن اخباره التي يتحدث عنهـــا السوريون نقلاً عن آبائهم وجدودهم الحوادث الآتية :

اولا — بعد وصوله الى دمشق ، اراد توسيع الشارع المستقيم الممتد من باب الجابية باتجاه الشرق مسافة ميل تقريباً ، فعارضه مالكو العقارات القائمة على جانبيه من مكاتب ومخازن وحوانيت، ملتمسين بقاء ما كان على ما كان . ولم يمض على ذلك سوى القليل من الايام حتى فوجئ الاهلون ليلاً باشتعال النار في عدة نقاط من الشارع ، اشتعالا قضى تلك الليلة على ما بقي في تلك العقارات من بضاعة واموال لم يتمكن اصحابها من نقلها وانقاذها . ثم اعيد تنظيم الشارع بضعف عرضه السابق ، واعيدت الابنية الى جانبيه باحسن مما كانت عليه وسمي الشارع من ذلك الحين سوق مدحت باشا .

وقد شاع فوراً بين الخاصة من الشعب ان الحريق قد جرى بأمر من الوالي بغية التنظيم السريع .

ثانياً — حين رأى دمشق مكتظة بالجوامع والمساجد ، امر بتحويل جامع « تنكز » الفخم ببنائه واتساعه وحسن موقعه الى مدرسة عسكرية ، فنفذ امره بدون تأخير . ودعا على الاثر وجهاء دمشق واقنعهم بان يرسلوا ابناءهم الى هذه المدرسة فيضيفون الى نجابتهم ، العلوم العسكرية والمدنية معاً ، وبذلك يتيسر لهم الاحتفاظ بوجاهتهم وكرامتهم وحكم بلادهم بالطرق الدستورية .

لبَّى بعض الوجهاء هذه الدعوة وكان في مقدمة خريجي المدرسة العسكرية المذكورة رضا باشا الركابي ، وسيرد في الجزء الثالث من الذكريات ما قدمه هذا الابن البار لوطنه من خدمات .

ثالثاً — لما دعا مدحت باشا وجهاء دمشق وقادة الشعب الى اجتماع آخر ، حضهم فيه على تزويد اولادهم بالعلوم على اختلاف انواعها ، ولما عاتبه بعدئذ بعض الذين لم تشملهم الدعوة اجابهم : « انكم تتمتعون بقسط وافر من الثقافة وحسن التربية بفضل حياتكم البيتية ووفرة المدارس التي تبعثون بابنائكم اليها ، فلستم بحاجة الى الحض والنصيحة . ولكني اقول لكم ان ثقافتكم مهما نمت وعلت

لا تضمن لكم السعادة والهناء اذا كانت اكثريـــة الشعب متأخرة عن ركب الحضارة » .

٣٢ ـ مدحت باشا في زيارته اللاذقية :

لما زار مدحت باشا اللاذقية اثناء ولايته على سورية ، قبل دعوة المطران ملاتيوس لتناول طعام العشاء في دار المطرانية مع بعض الوجهاء . وعند تناولهم المقبلات ، كان شبان العائلات الراقية المعدين لخدمة مائدتَي الشراب والطعام واقفين داخل الغرفة بالقرب من بابها ، مترقبين كل اشارة من احد المدعوين لتلبيتها . وبعد ان رشف الضيف الكبير كؤوس العرق اللاذقي الفاخر ، وسمع من آيات الثناء على مواهب مدحت باشا وعظيم شهرته ، اخذته نشوة الطرب فاخذ بدوره ينفح الحضور ببعض ما صادفه في ماضي حياتـــه الحافلة باهم الحوادث ، الى ان بدرت منه عبارة « انا خالع الملكين » . ولما سمع احد الشبان هذه العبارة قال همساً بين رفقائه : « ولما شربناها » . وسرعان ما نهض الوالي على الاثر مخاطباً المضيف : « مطران افندي ! نحن على اتم الاستعداد لتناول الطعام » ! فاستغرب الحاضرون في سرهم هذه المفاجأة ، ولكنهم علموا بعدئذ ما همس به الشاب ، فاستنتجوا ان الضيف العظيم خبير بالشعر العربي وعارف تتمة البيت الذي المع اليه الشاب وهو :

« ولما شربناها ودب دبيبها الى موطن الاسرار قلت لها قفي »

مستدلين على صحة استنتاجهم بان الوالي دعا في اليوم التالي ذلك الشاب وعينه خازناً في محاسبة الحكومة .

لا شك بان مدحت باشا كان اول وال تركي خلد بحزمه واستقامته وحسن ادارته ذكراً حسناً في سورية . اما قضية اشتراكه في المؤامرة التي كان ضحيتها السلطان عبدالعزيز ، فقد اعتبرها احرار الترك خدمة وطنية الغاية منها بناء الدولة على اساس دستوري ديموقراطي ، بعد ان اصيب تاريخ سلطنة آل عثمان بعار الاغتيالات والارهـــاق والارهاب من قبل معظم السلاطين وعملائهم ، تأميناً لتحكمهم الاستبدادي في الأمة . والدليل على ذلك ، هو ما قام به الاحرار ، بعد انقلاب عام ١٩٠٨ وخلع السلطان عبدالحميد ، آخر سلاطين الحكم

المطلق ، من احياء ذكرى مدحت باشا وتحية روحه والاشادة بفضله على الأمة وتكنيته بابي الاحرار وابي الدستور .

٣٣ — ناظم باشا والي سورية :

كان ناظم باشا خير من تولى ادارة ولاية سورية ، او بلاد الشام كما كانوا يقولون . فكان بالاضافة الى عدله وحزمه ونزاهته مثالا حياً لانجاح المشاريع العمرانية ، كجلب مياه عين الفيجة الى دمشق وتزويدها بالتنوير الكهربائي وبخطوط تراموای ووضع اسس الخط الحديدي من دمشق حتى المدينة المنورة ورفع مستوى حي المهاجرين بشرائه ارضاً في منتهاه بني فيها بيتاً لسكنه ضمن حديقة غناء[1] وسمي الشارع الموصل اليها بشارع ناظم باشا حتى اليوم . فاخذت قيمة اراضي حي المهاجرين ترتفع وتتخللها الطرق ويسير عليها خط تراموای ، واقبل فريق من الدمشقيين على شراء الاراضي في ذلك الحيّ وبناء البيوت الجميلة مبتعدين عن الضغط السكني المتزايد في المدينة القديمة . ولا يزال شيوخ الدمشقيين يتحدثون عن مزايا هذا الوالي ، واهمها الاستقامة والترفع عن الكسب المادي مهما كان نوعه ، وقد رأيت ان اسرد من هذه المزايا الحادثة الآتية :

حين تلقى ناظم باشا الامر البرقي بعزله من منصبه ، كان مديناً للمهندس خورشيد المصري بمبلغ يزيد على الف ليرة عثمانية ذهباً من اجل قيمة الارض وكلفة بيت السكن ، وبمبلغ آخر مثله لاحد الوجهاء الاثرياء يحيى افندي لنيادو . فعزم الوالي على بيع البيت واستدعى اليه المهندس خورشيد المصري واتفق شخصياً على ان يشتري المهندس البيت بمبلغ خمسة الاف ليرة عثمانية يحسم منها مطلوبه ويقدم له الباقي .

ولما بلغ الخبر مسامع الثري المعروف بشاره افندي الاصفر ، ذهب مع اخيه يوسف افندي الى ناظم باشا عارضين عليه مبلغ اثني عشر الف ليرة عثمانية قيمةً للبيت المذكور . فاعتذر لهما بسبب سابق وعده للمهندس. فقالا له : « لست ملزماً ، يا دولة الباشا ، بما وعدت به من كرم حاتمي لم يقترن بتسجيل في الدائرة العقارية ، وانت رجل حر شريف عفيف لم تستوف في

١) ولا يزال حتى الآن مقراً للقصر الجمهوري .

حياتك سوى مرتب وظيفتك ، وقد خدعك المهندس بتخمين قيمة البيت . ومع كل ذلك فيمكنك ان تتفضل عليه لقاء وعدك بمبلغ الف ليرة من اصل الفرق بين البدلين البالغ سبعة الاف ليرة ، مالا حلالا لك دون سواك .

اقتنع ناظم باشا بنصيحة السيدين الاصفرين ، ، واستدعى اليه المهندس وكرر على مسمعه كلامهما واعلن استعداده للعمل بموجب نصيحتهما . فاجابه المهندس فوراً بلهجة الاستغراب : « واين يذهب كلام ناظم باشا » ؟

كان هذا الجواب كافياً لقول ناظم باشا : « اذهب يا خورشيد افندي الى دائرة الطابو حيث تتم معاملة الفراغ لاقوم بدوري باقراره » .

ثم التفت الى السيد بشاره الاصفر قائلاً :. « اعطيته القول فلن ارجع عنه ». وهكذا خسر الوالي النزيه مبلغ سبعة الاف ليرة ذهباً لمجرد المحافظة على كلمة صدرت منه .

حادثة ثانية — في صباح اليوم الثاني ، جاءه الدائن الثاني يحيى افندي لنيادو . ولما شاهد ناظم باشا قدومه قال للحاجب : « افتح الباب ليحيى افندي وقدم له القهوة » . ولما دخل لنيادو ، فاجأه ناظم باشا بقوله : «كن باطمئنان يا يحيى افندي على مالك ، وتعال غداً لتقبضه » . فأجاب الدائن اللبق : « استغفر الله يا مولاي! انا لم آتِ اليك الا لعرض خدمتي واستعدادي لتقديم كل ما تأمر به من مال يكفي لضمان رفاهيتك بعد سفرك الى العاصمة، حيث يعوض الله عليك بما تستحقه من منصب سام »، فشكره ناظم باشا على جوابه اللطيف .

٣٤ — السوريون في خدمة السلطان :

لم يحرم السوريون من عطف السلطان عبد الحميد وثقته بهم ، وكان في كل بلد سوري وجهاء عرفوا باخلاصهم للسلطان امير المؤمنين او لاحد المقربين اليه من اخوانهم ، وقد اشير الى ذلك في الابحاث الآتية . وكان من اقرب المقربين الى صاحب الجلالة من السوريين ، عزة باشا العابد ، الدمشقي ، ثاني امناء سر السلطان ، والشيخ ابو الهدى افندي الصيادي، العالم الكبير ، وسليم باشا

ملحمه ، من ابناء الساحل اللبناني ، وزير الخراج والمعادن ، واخوه نجيب باشا ، وقد منح رتبة الوزارة بعد اكتشافه مؤامرة ارمنية لاغتيال السلطان . فكان كل عربي وبالاحرى كل سوري ، لم يجد في المراجع العليا ، من يأخذ بناصره ، لجأ الى احد هولاء المقربين فيقضي امره بما امكن من السرعة .

وهكذا كانت الحال بالنسبة الى الاكراد والالبان وسائر العناصر العثمانية .

ومما يذكر في هذا الصدد ان اهل نابلس ضجروا من متصرفهم ، فشكوه مراراً الى المراجع العليا دون ان يوفقوا الى الخلاص منه . فرفعوا اخيراً برقية شكوى بالعنوان الآتي :

(الى رب العالمين بواسطة ظله الظليل امير المؤمنين)

وقد قيل آنئذ ان الشاكين كانوا على اتفاق مع الشيخ ابي الهدى افندي في أمر هذه البرقية التي افضت اخيراً الى نقل متصرفهم الى مكان آخر .

لقد تمكن عزة باشا العابد ، بفضل نفوذه في البلاط السلطاني ، من احراز ثروة مالية كبرى ، ومن تعيين اخيه مصطفى باشا والياً على الموصل ، وصهره حسني بك سيفي وابن عمه عبدالغني باشا العابد متصرفين ، وكثيرين من ذوي قرباه واخصائه قوام مقام ومديرين ، وقد عرفوا جميعاً بنظافة اليد والغيرة على المصلحة العامة .

لم يكن الشيخ ابو الهدى افندي اقل نفوذاً من عزة باشا العابد ، فقد تفضل على كثيرين من ابناء وطنه فأوصلهم الى مراتب عالية في حلب وملحقاتها وطرابلس وغيرهـــا ، وعطف بصورة خاصة على العلماء والفقهاء ورجال الدين .

لم يسلم هذان الكبيران ، عزة باشا والشيخ ابو الهدى ، من التسابق على النفوذ ، اذكر من اثره الحادثة التالية التي سمعتها اثناء اقامتي في دمشق من اوثق المصادر .

كان سعيد باشا ، الزعيم الكردي المقيم في دمشق ، اميراً للحج . ولما شاخ ، انتقلت هذه الامارة الى حفيده عبد الرحمن باشا اليوسف ، بفضل توسط الشيخ

ابي الهدى افندي . فصعب ذلك على عزة باشا العابد ، وهو ابن دمشق ، فتمكن بنفوذه لـــدى المراجع المختصة من نزع الامارة من عبد الرحمن باشا اليوسف ، بعلة حداثة سنه ، والعهد بها الى كبير آل العابد . فغضب الشيخ ابو الهدى ، واخذ يواصل مساعيه بحكمة ودهاء حتى استحصل ارادة سنية باعادة الامارة الى عبد الرحمن باشا .

واخيراً تم الاتفاق بين آل اليوسف وآل العابد بفضل زفاف الغادة الحسناء الزهراء اخت عبد الرحمن باشا الى زين الرجال محمد علي بك نجل عزة باشا العابد .

٣٥ ــ الثقافة والسياسة :

ان سورية العريقة في حضارتها كانت ، حتى بدء التنظيم في الدولة العثمانية ، تعتمد من الناحية الثقافية على المدارس الخاصة التي كان يديرها العلماء والأدباء من جميع الطوائف ، بالاضافة الى المدارس الحكومية البدائية .

اما من الناحية السياسية ، فقد توفر لدى الفئـــات الوجيهة والمتعلمة ، الاختبارات المتواصلة في مختلف الادوار التي مرت بسورية ، ولا سيما الدور العثماني ، الذي رضخ فيه السوريون برضائهم او بدونه لاحكام القدر وقضاء ولي الامر .

دام هذا الرضوخ مدة اربع مئة سنة ، حالت في بدايتها الحروب دون الاهتمام بالسياسة . ولما اخذت الدولة العثمانية تفقد عظمتها رويداً رويداً بالنسبة لجاراتها الاوربيات ، روسيا والنمسا وايطاليا واخيراً فرنسا وبريطانيا والمانيا ، حينئذ شعرت بحاجتها الى اتفاق في السياسة مقروناً بالثقافة العامة ، وبدأت في العاصمة اولاً بفتح المعاهد العليا وتدريس اللغات الاجنبية الحية وساعدت على انتشار العلوم في الولايات . فكان لسورية من ذلك ، النصيب الاوفر ، بفضل ما اضيف الى المدارس الاهلية والحكومية من معاهد اجنبية ، اهمها فرنسي ويليه انكليزي واميركي ، وما قام في دمشق في عهد السلطان عبدالحميد الثاني من معاهد ثانوية في جميع مراكز الولايات والالوية ، بالاضافة الى الكلية العسكرية والكلية الطبية التي قامت في دمشق سنة ١٩٠٣ مما سهّل للسوريين

الانتظام في مناصب الدولة ، ولا سيما في سلك الجيش . وقد توصل بعضهم الى احراز مقام الوزير والوالي والمتصرف والى رتبـــة اللواء والفريق ، وتقرب البعض الآخر من خدمة البلاط السلطاني واشترك نواب عن دمشق وحلب وبيروت وطرابلس في مذاكرات اول مجلس نيابي دعا اليه السلطان عبدالحميد . بعد كل ذلك ، اخذت فكرة قيام دولة عربية تجول في رؤوس النخبة الواعية من رجال سورية الواقفين على امجاد العرب التاريخية ، وكان يتحدثون في خلواتهم عن طريق الوصول الى تحقيق هذا الامل العزيز دون ان يجرأوا على الجهر به خشية الوقوع في شباك « الخفية » . واضطر فريق من احرارهم وادبائهم الى الهجرة الى مصر وفرنسا واميركا ، حيث اخذوا بملء الحرية ينشرون افكارهم السياسية مما حرمهم العودة الى اوطانهم .

ان الشكوى من ادارة العهد الحميدي وضغطه على حرية ابداء الرأي، لم تقتصر على الذين غادروا سورية الى بلاد الحرية ، بل شملت الباقين في اوطانهم من احرار العرب والترك . فسجن بعضهم واغتيل البعض الآخر وفرّ الى اوربا من سلم من مطاردة الحكومة ، لان الذين كانت تبدر منهم بادرة عن مجرد التفكير فيما ينقص من صلاحيات السلطان الواسعة او سلخ جزء من المملكة العثمانية عنها بغية استقلاله ، تعرضوا للعزل والنفي اذا كانوا موظفين، فضلاً عن العقوبة التي يلقونها مع امثالهم من غير الموظفين ، او الوقوع في شرك المراقبة الخفية التي لا تعرف للرفق والرحمة معنى .

- كان الوجيه الكبير رضى بك الصلح في ايام شبابه ، قائم مقام في قضاء المرقب التابع لوء اللاذقية ، وكان معروفاً بنزعته العربية مع اتصافه بالنزاهة وحسن الادارة . فطلب ذات يوم على قاعدة التسلسل الاداري اجازة سفر الى بيروت لمشاهدة ذويه . ولما مل من تكرار المراجعات بشأنها دون جدوى، كتب الى والده المقيم في بيروت ، راجياً توسطه في اجابة طلبه . فتبين للوالد ان الوالي استصدر ارادةً سنية بعزل قائم المقام رضى بك لسبب ظل في بادئ الامر مجهولاً ، الى ان تحقق بطريقة سرية كون رضى بك قد ردد في خلواته مع صحبه تمنيه من الله ان يمتع نظره بدويلة عربيـــة تكون نواةً لدولة عربية كبرى تجمع شمل العرب في مستقبل الايام . ولكن الوالي أخر تنفيذ العزل ريثما يجد سبباً آخر

لا يشوش شيوعه الرأي العام ، وقد وجده . حينئذ تلقى رضى بك من والده البرقية الآتية :

« استقامتكم اوجبت لكم الاجازة الدائمة »

٣٦ ـ حيطة عبد الحميد ورجاله :

لم يعدم السلطان مراد بعد خلعه ، انصارًا يشيعون انه صحيح العقل والجسم فكانت هذه الاشاعات سبباً للحجر عليه في قصره ، لا يخالطه احد سوى الطبيب المداوي الذي اختاره اخوه السلطان عبدالحميد للعناية بصحته .

كان هم عبد الحميد ان يظل اسم اخيه مراد نسياً منسياً ، لا يؤتى على ذكره بخير او بشر . واقتفى رجال الدولة اثر مولاهم ، فاخذوا يتجنبون في حديثهم وفي المعاملات المتعلقة بالادارة والمصالح العامة ذكر كلمة مراد ، سواء اريد بها شخص معين او شيء آخر ، ومن هذا القبيل يتندر النــاس بالقصص التالية .

(ا) ـ اقام احد اهالي بيروت ، واسمه مراد ، على آخر يدعى عبد الحميد ، دعوى غصب عقار جار بملكه وتصرفه وللوقف حق عليه ، واثبت المدعي دعواه لدى القاضي الشرعي بالبينة الشرعية ، فحكم له برفع يد الغاصب عن الملك المغصوب واعادته لصاحبه . ولما رفع الحكم الى امانــة الفتوى بناء على طلب المحكوم عليه ، وطال عبثاً انتظار المدعي النتيجة وكثرت مراجعاته بشأنها ، ورد الى القاضي الشرعي اشارة سرية من العاصمة بوجوب حل الخلاف صلحاً بين الطرفــين المتنازعين . وهكذا انتهى الامر وحلت القضية صلحاً ، دون ان يبقى مجال لبحث الحكم على عبد الحميد برفع يده الغاصبة عن ملك مراد .

(ب) ـ احيل مراد افندي امين صندوق مالية اللاذقية على التقاعد ، ورفعت المضبطة الادارية المنظمة بهذا الشأن الى نظارة المالية . ولما طال انتظار المتقاعد وكرّر مراجعاته برقياً ، ورد الجواب الى المحاسب (رئيس الماليــة) في اللاذقية موجباً تصحيح الخطأ الوارد في اسم المتقاعد مراط افندي. فانتبه المحاسب

الى هذا الايعاز وصحح الاسم على الوجه المذكور وتمت الموافقة على التقاعد باسرع ما يمكن، واخذ المتقاعد يستوفي راتبه التقاعدي باسمه الجديد .

(ج) — عين عبد الحميد افندي زريق محرر مقاولات (كاتب عدل) في اللاذقية بقرار من اللجنة العدلية . فورد التصديق على تعيينه من وزارة العدلية حاوياً اسم حامد افندي زريق بدلا من عبد الحميد ، فاضطر محرر المقاولات الى تصحيح اسمه وخاتمه على هذا الوجه .

(د) — كل من كان اسمه او لقبه او اسم عائلته ، سلطاناً فلا ينظر في مراجعته لدى دوائر الحكومة بمعاملة خطية الا بعد تحريف الاسم بقلب حرف السين صاداً ، او الطاء تاء ، كان يجري في ضبوط المحاكمات والتحقيق حين احتوائها مسمى بهذا الاسم ، فينقلب من سلطان الى صلطان او سلتان .

القسم الثاني

اللاذقيّة



الفصل الأول

اللاذقية وأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

٣٧ – نبذة من تاريخها :

اللاذقية مولدي وموطن اهلي واصدقائي ومرقد ابي وجدودي . فيها نشأت وعلى عاداتها شببت وفي خدمتها ساهمت ، معلماً وموظفاً وقاضياً ومديراً في دوائر حكوماتها ، فوجب عليّ ان اتحدث عنها بكلمة .

هي بلدة جميلة تقرب من شبه جزيرة على الساحل الشمالي من سورية ، يحيط بها البحر الابيض المتوسط والتلال والبساتين ، تجري فيها الانهر واهمها النهر الكبير ، ومن وراء ذلك القرى العامرة باراضيها الزراعية وجبالها وخرجها .

بنيت اللاذقية على انقاض راميتا الفينيقية سنة ٢٩٠ قبل الميلاد ، بناها سلوكوس نيكاتور حين صار ملكاً على سورية بعد وفاة متبوعه اسكندر الكبير وسماها باسم والدته « لاوديسة » ، كما انشأ بلدة انطاكية واطلق عليها هذا الاسم نسبةً الى ابيه انطيوخوس سنة ٣٠٠ ق. م.

ثم حكم اللاذقية الرومان فالعرب فالصليبون فالماليك ، الى ان حكمها الترك آل عثمان بعد استيلائهم على سورية سنة ١٥١٦ .

بالرغم من الزلازل التي انتابت اللاذقية قبل التاريخ الميلادي وبعده وتكررت سنة ١١٥٧ و١١٧٠ و١٢٨٧ ، فلا تزال بعض الآثار القديمة بارزةً فيها

تشهد لها باهميتها التاريخية . ومن تلك الآثار القوس المقام في عهد الامبراطور الروماني سبتيموس سفيروس في نقطة تقاطع شارعين رئيسيين بالاضافـــة الى المزارات الكثيرة حول المدينة والمغاور المتخذة مدافن ، ومما يقال ان المسيحيين كانوا يلجأون اليها زمن الاضطهاد الروماني . كما يروي ايضاً ان بعض رسل المسيحية زاروا اللاذقية وعقدوا فيها اجتماعات في مكان شبيه بالمغارة، بنيت عليه فيما بعد الكنيسة المعروفة باسم احدهم القديس اندراوس .

لقد اكتشف العالم الفرنسي كلود شيفر اخيراً (١٩٢٨) الكثير من آثار المدينة الفينيقية القديمة « اوغاريت » التي يعود عهدها الى الالف الخامس قبل الميلاد ، وهي واقعة في المكان المعروف الآن برأس شمرة بالقرب من الميناءالبيضاء على مسافة خمسة اميال ، في الشمال الغربي من اللاذقية . وقد ظهرت فيها ابجدية مكتوبة بالخط المسماري تعود الى القرن الرابع عشر قبل الميلاد وقد تكون اول ابجدية معروفة في العالم . .

كان من اسباب تكرار الزلازل على اللاذقية ، ان هجرها اهلها زمناً ، ثم استوطنها كثيرون من سورية ولبنـــان وقليلون من اليونان والترك والاكراد والالبان ، كما اختارها مقاماً في القرن التاسع عشر ، بعض الاسر الفرنسية العريقة في الاصالة والثروة .

لم يكن عدد سكان بلدة اللاذقية دون ضواحيها ، حتى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) ، متجاوزاً ثلاثين الفاً ، ثلاثة ارباعهم مسلمون سنيون والربع الباقي مسيحيون، اكثريتهم ارثذكسية مع اقليات مارونية وارمنية وانجيلية ولاتينية[١].

كانت اللاذقية قبل العهد الحميدي مركز قضاء تابع لمتصرفية طرابلس، ثم تحولت الى متصرفية اثناء تطبيق التنظيمات الادارية والحقت مع اقضيتها الثلاثة، جبلة والمرقب وصهيون ، بولاية سورية مباشرةً ، في عهد واليها مدحت باشا سنة ١٨٧٩ . ولما تحولت متصرفية بيروت الى ولاية عام ١٨٨٨ ، الحقت بها

---

(١) وقد تزايد عدد سكانها حتى بلغ عام ١٩٦٣مئة الف نسمة بفضل نمو سكانها الاصليين والهجرة الواردة اليها من القرى المجاورة ، ولا سيما قضاء الحفة ، والوافدين اليها من لواء اسكندرونة ، اثر تخلي فرنسا عنه لتركيا ابان الانتداب (١٩٣٧) بالرغم من ارادة اكثرية سكانه العرب ، كما يأتي تفصيله في الجزء المتعلق لعهد الانتداب .

متصرفيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس ، ودام الحال على هذا المنوال حتى نهاية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ .

يحيط ببلدة ، اللاذقية من الشرق والشمال ، الضواحي المؤلفة من بساتين ومزارع وقرى عامرة بسكانها البالغ عددهم قبل الحرب المشار اليها تسعة وعشرين الفاً ، اكثرهم علوي ، بينما يسكن قرية الصليب وناحيتي البسيط والباير المرتبطتين بمركز اللاذقية مباشرةً قوم من التركمان من القبائل التترية ، جاؤوا في بدء العهد التركي العثماني ، وهم سنيو المذهب وعددهم مع مجاوريهم العويين لم يكن اقل من عشرة آلاف نسمة .

٣٨ ــ متصرفية اللاذقية :

كانت متصرفية اللاذقية تشمل المدينة وضواحيها والقرى والنواحي الملحقة بها مباشرةً ، وثلاثة اقضية على رأس ادارة كل منها قائم مقام ؛ اولها جبلة مركز القضاء ، وثانيها المرقب ومركزه بلدة بانياس ، وثالثها صهيون ومركزه « بابنا » اولاً ثم الحفة بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٨) .

حدود المتصرفية ــ يحدها من الشمال اراضي اقضية انطاكية واسكندرونه وجسر الشغور التابعة لولاية حلب آنئذ ، ومن الشرق قضاء العمرانية (مصياف) بلواء حماه ، ومن الجنوب طرطوس وصافيتا والحصن التابعة للواء طرابلس، وغرباً البحر الابيض المتوسط . ومعظم اراضي متصرفية اللاذقية من جبال وسهول قابل للزراعة المتنوعة . والجبال تؤلف قسماً كبيراً من جبال العلويين، واقسامها الباقية ملحقة بالاقضية المجاورة السالفة الذكر ، التابعة لولايات حلب وسورية وبيروت . والسهول تروي معظمها الانهر التي تخترق الاودية بين الجبال ، واهمها النهر الكبير ، شمالي بلدة اللاذقية ، فنهر الصنوبر ونهر الروس فنهر السن بين جبلة وبانياس ونهر بانياس ومرقية واخيراً نهر الحصين في الجنوب .

لم يكن عدد سكان الاقضية الثلاثة السالفة الذكر معلوماً بالضبط والدقة ، بسبب الاهمال في احصاء النفوس من جهة ووفرة المكتومين من جهة ثانية ، فراراً من الخدمة العسكرية او من البدلات النقدية المفروضة عن الخدمة . على

ان المعروف بالاستقراء وعلى وجه التقريب ان عددهم كان يزيد على مئة وخمسين الفاً ، ثلاثة ارباعهم من العلويين في القرى الجبلية والساحليـــة ، والربع من السنيين في نفس بلدتي جبلة وبانياس وفي جبل الاكراد من قضاء صهيون، والاسماعيليين في ناحية القدموس من قضاء المرقب ، والمسيحيين الارثذكسيين في الاقضية الثلاثة ، والموارنة في المرقب ، والارمن في صهيون .

ان جميع سكان متصرفية اللاذقية عدا القليل منهم ، كما سبق بيانه ، لا يفترقون في عروبتهم عن باقي السوريين ، رغم المزيج الذي اشير اليه في مقدمة الكتاب والاحتلال الاجنبي على اختلاف اجناسه وامتداد العهد التركي العثماني اربعة قرون تمت وانتهت سنة ١٩١٨ .

٣٩ ـ العلويون :

العلويون مسلمون من غلاة الشيعة ، شايعوا الامام علي رضي الله عنه وظلوا مشايعين له ولحقه في الخلافة وحق ذريته من بعده ، مما اوجب نقمة باقي المسلمين عليهم وعرضهم للاضطهادات فيما مضى من الزمن في العراق وغيره ، فكان ذلك في مقدمة اسباب هجرتهم غرباً واعتصامهم في الجبال التي استوطنوها وسميت باسمهم .

تسموا نصيرية اولاً ، نسبةً الى الشيخ الزعيم محمد بن نصير النميري في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، ثم اطلق عليهم حسب ارادتهم اسم العلويين سنة ١٩١٩ ، وعلى الجبال التي سكنوها جبال العلويين .

لا تزال الحياة العشائرية سائدة بينهم ، ولرئيس العشيرة منزلة ممتازة تضاهي منزلة شيخ الدين او تزيد ، وقد تجتمع الصفتان في زعيم واحد . وعشائرهم متعددة ، فمنها عشائر الخياطين والحدادين والمتاورة والنواصرة والكلبيين ــ وقد سمي باسمهم جبل الكلبية في قضاء جبلة. وكان يطلق على الساحليين منهم نعت الشماليين ، يقابل ذلك نعت الكلازيين لساكني جبال الكلبية وغيرهم . ورغم انتشار العلويين في القرى الجبلية والساحلية ، لم يسكن احد منهم في المدن آنذاك ، لا في بلدة جبلة ، مركز القضاء العلوي باكثريته البارزة ، المأهولة بالسنيين دون سواهم ، ولا في اللاذقية ، المأهولة بالسنيين والمسيحيين .

ولكن الشيخ نجيب افندي المنتجب ، احد كبار العلويين القادمين من الشمال في مطلع القرن العشرين ، اختار الاقامة في نفس اللاذقية بالقرب من اخيه عبدالمطلب افندي الموظف في دائرة التمليك (الطابو) ، المعروف بنشاطه وعالي تهذيبه .

من اهم مزايا الشعب العلوي ، الاطاعة لاوامر الحكومة واحترامه لزعمائه ومشايخه وحسن معاشرته جميع الناس وصبره على ما كان يلقاه من قسوة ذوي النفوذ من شركائه في الارض وجيرانه ، بينما كان زعماؤه ، ومعظمهم مقيم في القرى الجبلية العالية ، محافظين على كرامتهم ومكانتهم . وكان في مقدمة هؤلاء الزعماء ، الشيخ سليمان احمد وكنج فاضل ومعلا الديب وآل الخيّر ونصور والشيوخ شهاب ناصر ويوسف عابدين ومحمد بدور ، عدا المقيمين في اقضية طرطوس وصافيتا والحصن ، من رؤساء عشائر الخياطين والحدادين والرسالنة ، وفي قضاء مصياف. ومن آل هواش وجنيد ، وسيؤتى على ذكرهم بالتفصيل في كل مناسبة .

٤٠ — اوضاع العلويين :

لما كان دين الدولة العثمانية الاسلام على المذهب السني ، مذهب اكثرية العثمانيين المسلمة ، كان لاهل المذهب الجعفري (المتاولة) المنزلة الثانية في نظر الدولة ، ثم يأتي الاسماعيليون ، بينما كان الدروز والعلويون غير منظور اليهم كمسلمين . وسيرد ذكر وضع الدروز في غير مكان ، لاقتصار هذا البحث على العلويين ، الذين يؤلفون اكثرية سكان متصرفية اللاذقية ، ويقيمون في الجبال المعروفة بهذا الاسم ، الممتدة من جبال اسكندرون شمالاً حتى جبل لبنـــان جنوباً ، يحدها شرقاً ملحقات حلب وحماه وحمص ، وغرباً ساحل البحر الابيض المتوسط والمدن القائمة على شاطئه . وكان عددهم لا يقل من ثلاثمئة الف نسمة ، محاطين على وجه التقريب بمدن اسكندرونة واللاذقية وجبلة وبانياس وطرطوس وطرابلس في الساحل وحماه وحمص ومعرة النعمان وجسر الشغور في الداخل ، تلك المدن المأهولة بالمسلمين السنيين والمسيحيين ، يتخللها قرى علوية كما تخلل القسم الغربي من الجبل اقلية سنية ومسيحية ، وفي ناحيتي البسيط والبايز بقايا تركمانية فكان عدد العلويين في متصرفية اللاذقية آنئذ يزيد على مئة وخمسين الفاً في اقل تقدير .

لا يختلف العلويون عن غيرهم من السوريين في الاصالة العربية ، رغم الفتوحات الاجنبية التي سبقت الاشارة اليها ، وقد ظل محافظاً على عروبته رغم الاضطهاد الذي تعرض له اجيالاً وعلى غلو تشيعه للامام علي ابن ابي طالب خلافاً لاكثر المذاهب الاسلامية .

اجل ، ظل الشعب العلوي مضطهداً في كل العهد العثماني الذي استمر اربعة قرون ، فمنعت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئاً من العلم والكتابة . وكان دوماً عرضةً للامتهان من رجال الحكم والزعماء من اهل المدن . فاذا جاءها علوي ، لم يسمح له بدخول مساجدها وجوامعها ولا يأكل السنيون من ذبيحة العلوي . وطالما باع العلوي نصف ما ملكه من ارض ومزارع بثمن زهيد او بلا ثمن لاهل المدن ، ليتمتع بحمايتهم من ظلم جار متنفذ او من قسوة جباة الضرائب ورجال الدرك . فكان على وجه الاجمال محروماً من العلم والحرية والكرامة ، الا اذا شق عصا الطاعة وابتعد عن مطاردة الحكومة ملتجئاً الى اعالي الجبال ، حيث يعتصم زعماء العشائر من ابناء جنسه ومذهبه بمناعة الموقع ، محافظين على عزة نفوسهم وشممهم وابائهم .

لم يذق العلويون في هذه المنطقـــة طعم الراحة والكرامة الا حين حكمها المتصرف ضيا بك ، من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٢ ؛ فقد كتب الى مولاه السلطان عبد الحميد ، وله على جلالته حق خدمته في صغره ، ان هذا الشعب يميل بعواطفه الى دولة ايران الشيعية المذهب ، نظراً لما يلاقيه من ظلم واستبداد من مواطنيه والحكومة معاً ، فاذا ضمنت له حريته وكرامته ، قبل الدعوة الى سنة الاسلام . فوافقه السلطان على اقتراحه ، فاخذ يعيد الى العلويين قراهم المغصوبة ويعين شيوخهم ووجهاءهم في الوظائف التمثيلية ، كاعضاء المجالس الادارية والمحاكم ، كما عين الأميين منهم افراداً في الدرك ، وبنى لهم المدارس والمساجد في كل قرية كبيرة . فسادهم الاطمئنان في الحياة وحسبوا المتصرف المشار اليه رسولاً علوياً واخلدوا الى السكينة متمتعين بحريـــة النشاط واستغلوا اراضيهم براحة بال ، فساد الامن في انحاء الجبل مدة اربع سنوات، انتهت مع الاسف بموت هذا الحاكم العادل المستبد . فعاد من حكموا بعده الى سيرة اسلافه وعاد العلويون الى سيرتهم الاولى ، فهدموا المساجد وقلبوا المدارس الى

مساكن وعاد الجبل الى حالته القلقة ، فطوراً في هناء وتارةً في اضطراب . ودام الحال على هذا المنوال حتى احتلال الجيش الفرنسي كامل المنطقة الغربية من سورية ، في نهاية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ .

اذا كان الاضطهاد الذي حل بالعلويين عدة قرون قد مكن في نفوس الساحليين منهم الطاعة العمياء للحكومة وذوي النفوذ ، فانه لم يسلبهم الوداعة في المعاشرة ولا غيرها من المزايا العربية ، كاكرام الضيف والوفاء بازاء من يزورهم او يلجأ اليهم .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان عدداً غير يسير من ابناء اللاذقية المسلمين والمسيحيين قد لجأ اثناء الحرب العالمية الاولى الى القرى الجبلية العالية ، فراراً من الجندية ، وبقوا في حمى اخوانهم العلويين طول مدة الحرب معززين مكرمين ، دون ان يتعرض احدهم لما يزعجه او يكدر خاطره .

٤١ — اللاذقية في عهد المتسلمين :

لا يخلو بلد من بلدان العالم في كل زمان من اهل الخير واهل الشر ، وعلى نسبة تفوق احد هذين الفريقين ، تتوقف مكانة البلد صعوداً في عالمي الرقي والاخلاق او هبوطاً الى احط الدركات . فاذا تغلب اهل الخير ، ساد العدل والنظام بين الشعب على اختلاف طبقاته وعناصره ومذاهبه وحسن التعامل بينهم وظهر الاخاء الوطني والانساني بأبهى مظاهره ونعم البلد بابنائه وحكامه .

اما اذا تغلب اهل الشر ، فهناك الطامة الكبرى والمظالم تحل بالضعفاء بامر الحكام الغاشمين واعوانهم . والتاريخ النزيه انما وجد لتسجيل هذه الحقائق ، لتكون عبرةً للاجيال المتعاقبة وتساعد ابناءها على سلوك سبل الخير للانسانية جمعـــاء .

مر على اللاذقية في الحكم العثماني ثلاثة ادوار : اولها دور المتسلمين ، وكان في معظم نواحيه دوراً مظلماً يذكر بحياة القرون الوسطى وما قبلها ويليه دور التنظيم ، وقد اعلن في عهد السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩ — ١٨٦١) وارتقى تدريجياً في عهود خلفائه وانتهى باعلان الدستور سنة ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد

الثاني سنة ١٩٠٩ ، فعقبه الدور الدستوري الاخير الذي استمر حتى الحرب العالمية الاولى وانتهى بنهايتها سنة ١٩١٨ .

لقد سبق الكلام المجمل عن الدور الاول ، وهو الدور الثاني من ادوار الدولة العثمانية ، وفيه سادت الفوضى في العاصمة وخيم الجهل رغم المساعي التي بذلها العقلاء ، وعلى رأسهم السلطان سليم الثالث . فقد غادر العرش سنة ١٨٠٩ دون ان يستطيع التغلب عليهما ، فاذا كانت هذه هي الحالة في العاصمة آنذاك فكيف تكون في الولايات النائية وملحقاتها ؟ لذلك لم تسلم اللاذقية من اسواء ذلك الدور ، الذي كان يتولى امره الحكام المعبر عنهم بالمتسلمين . وكانوا على ما هو متواتر ، من بقايا الضباط الترك والارناؤوط ، الذين رافقوا الجيش العثماني حين قدم اللاذقية في سابق الايام واصبحوا اقطاعيين في طليعة ابنائها ثروةً ونفوذاً .

جهل الحكام — كان العلم آنئذ منحصراً في فئة قليلة من الناس . امـــا الحكام والاقطاعيون ، على وجه الاجمال ، فكانوا يرون في الاقبال على العلم ، حطاً من وجاهتهم ونفوذهم ، معتزين بلقب « آغا » ، وهو اللقب الذي يرافق اسماء كبار القرية والبلدة والعشيرة من الزعماء وابنائهم .

فقدان العدل والنظام — ظلت اللاذقية في عهود المتسلمين ، كغيرها من المدن السورية ، محرومةً من التنظيم . فلا عدل ولا قانون ، بل هنالك حاكم ومحكوم ، يفعل الاول ما يشاء لارواء غريزتـــه واطماع ذويه والحصول على اضعاف ما كان اسلفه في سبيل استلامه الحكم ، والآخرون مغلوبون على امرهم يدفعون الجزية وهم صاغرون . وقد تتنوع الجزية تبعاً للظروف ، فيوماً لسد نفقات الحكومة ، وتارةً لتأمين حاجة الجنود المكلفين بمطاردة العصاة اللاجئين الى الجبال ، واحياناً لمجرد السلب تحت ستار المبرات الخيرية . والويل كل الويل لمن تحدثه نفسه بمقاومة ارادة الحاكم واتباعه ، فان تمكن من النجاة فراراً من الظلم والعقاب ، حلت النكبات على ذويه .

ومن دواعي صبر الشعب على ظلم المتسلم ، ان حكمه لا يدوم عادةً اكثر من سنة او سنتين ، نظراً لقيام منافس له من الاقطاعيين ، اما من اسرته او من اسرة كبيرة اخرى . فينتزع الحكم منه بامر من الوالي ، بعد ان

يكون ارضاه بمختلف الطرق ، واهمها دفع مبلغ كبير من المال ، مع التعهد بارسال الضريبة المرتبة في اوقاتها المعينة او باسرع ما يمكن . وقد يختلف حكم المتسلم الجديد عن سابقه بعض الاختلاف ، بسائق المفارقة الخلقية بينهما . على ان العطف على الانصار والاقرباء والتنكيل بالاعداء كانا من ابــرز خصائص حكم المتسلمين .

قتل النفس اسهل من تصحيح كتاب — حكي ان احد المتسلمين انذر من مرجعه بالعزل من منصبه اذا لم يستطع في مدة وجيزة قطع دابر الشقاوة في الجبل ، ولو بقطع رأس بعض الاشقياء . فأمر جنوده بمطاردتهم ، فعادوا اليه في اليوم التالي بعشرة رؤوس من ضحايا المعركة التي جرت بين الفريقين . ولما عرض عليه الكتاب المنظم بشأنها ، لتوقيعه وارساله الى المرجع ، اشرف على تعداد الضحايا ؛ فوجدهم تسعة . فامر باكمال العدد على وجه السرعة .فذهبت عصابة الجند من لدنه وما لبثت ان عادت برأس قروي مسكين كان آتياً الى البلدة بدجاجتين هدية لبيت المتسلم ، حسب العرف الذي لم يكن يجيز للقروي المجيء الى سيده خالي اليد . ولما تفرس الحاكم في الرأس الجديد ، عرفه وأسف عليه ، ثم امر باضافته الى الرؤوس التسعة ، وهكذا كان قتل النفس البريئة اسهل على قلب الحاكم واعوانه من تصحيح العدد او تغيير الكتاب .

اعتداءات الجنود على الاهلين — كان الجنود ، في ذلك العهد ، يساقون الى الحرب بدون انتظام ولا نظام ، فكانوا يقترفون من الاعتداءات على الآمنين الهادئين ما يضطرهم الى الاعتكاف في منازلهم عدة ايام . ومما يتناقله الناس في هذا الصدد ، ان جنوداً من جنوبي سورية ، مساقين الى ساحة الحرب التي قامت مع روسيا سنة ١٨٥٣ ، مروا باللاذقية حيث استراحوا بضعة ايام. فقام منهم ذات ليلة عدة افراد يفتشون عن ثروة يغتنمونها ، فاهتدوا الى بيت الوجيه الثري يعقوب الحبيشي ، الكائن في منتهى زقاق الخروبة، ونهبوا ما وصلت اليه ايديهم من نقود تبلغ الف ليرة ذهباً . ولما جــاء ابنه الشاب مخايل، المعروف ببساطة التفكير وسلامة الطوية ، وشاهدهم متلبسين بالجريمة ، لم يستطع صبراً وحاول استرداد المال منهم به بالقوة . فرماه احدهم ارضاً ، فاخذ يصرخ طلباً للنجدة ، فوضع جندي آخر رجله فوق صدره والسكين بيده قائلاً : « اسكت

والا ذبحتك » فاجابه : « اقطع يدك ان مسستني بسوء » ! فضحك الجنود وغادروه بما غنموا من مال .

بلغني ان المؤرخ اللاذقي المرحوم الياس صالح قد اتى في كتابه المخطوط بيده وعنوانه « تاريخ اللاذقية » على وصف بداية هذا الدور وما سبقه وصفاً دقيقاً تضمن الحسنات والسيآت . وقد نقل الي بعض الذين اطلعوا عليه ان ما حواه من صراحة في سرد بعض الحوادث مع ذكر اسماء ضحاياها ومقترفيها كان سبباً لاهمال طبعه في حياة مؤلفه وبعد مماته ، بالرغم مما اعتراه من تصحيح وتعديل مراعاة للظروف .

عطف الشعب على بعضه بعضاً – مما يتردد على السنة شيوخ اللاذقية ، ان ظلام ذلك الدور قد زاد في تماسك الاصدقاء وعطف بعضهم على بعض . فاذا غاب احدهم ليلة ما عن مجلس صحبه ، تفقدوه فاذا وقفوا على عسر حاله مدوه بمبلغ من المال يكفي في اقل تقدير لشراء خمسين كيساً من التبغ وشحنها الى مصر ، فيضمن بربحهـا نفقة عياله تلك السنة ، ويعود مرحاً الى حلقة الاصدقاء الاوفياء .

ومما ذكره امامي المرحوم والدي ايضاً ، مما وقف عليه في حياته بالاضافة الى ما سمعه من والده وجده ، ان مظالم الدور الاول وما تخلل الدور الثاني من مساوئ لم تستطع ان تنتزع من نفوس اهل الخير وذوي الاحلام ما الفوه من المودة والمروءة والوفاء لاصدقائهم وابناء وطنهم ، لا يفرق بينهم اختلاف دين او مذهب . فلم تخل اللاذقية في زمن ما من علماء افاضل يبثون في نفوس الشعب في كل مناسبة ، احكام الاديان السماوية التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتوصي بالجار احساناً . وقد اشتهر من هولاء الكرام السادة العلماء مصطفى المفتي وعبد الرزاق الفتاحي وصالح الطويل وصالح العثماني في الدور الاول ، ومحمد سعيد الازهرى وعبد القادر المفتي وعبد الفتاح المحمودي واخوته ومحمد صالح وعارف الصوفي والوجيهان الكبيران محمود اغا خدينه دار واسعد اغا هارون في الدور الثاني ،وقد نشأت في اواخره ووقفت بنفسي على معظم حوادثه ، فزادتني ايماناً بما سمعته من المرحوم والدي .

ميزة اللون الاخضر – لم يكن اللون الاخضر في الالبسة مسموحاً به لغير

الشرفاء المنتسبين الى آل البيت . وذات يوم ذهبت عائلة الطبيب اسبريدون الحكيم مع ذويها الى حمام الحي ، حسب المألوف في ذلك الزمن ، ولما ظهر اللون الاخضر على ثياب بعضهم ، سمعوا انتقاداً اوجب ارتيابهم ، فغادروا الحمام مسرعين وقصوا ما سمعوه على وليهم ، وكان الطبيب الوحيد في اللاذقية ، حائزاً ثقة اهلها على اختلاف طبقاتهم ومذاهبهم ، ولا سيما الحاكم واهل بيته ، فذهب اليه مودعاً لعزمه على مغادرة المدينة الى بلد آخر . ولما وقف الحاكم منه على جلية الامر ، ثناه عن عزمه وطمأنه واهداه اقمشة حريريـــة خضراء اللون تكفي لجميع اسرته وامر المنادي بان يعلن في الاحياء ان آل الحكيم مسموح لهم بارتداء الالبسة الخضراء كما يشاؤون .

لقد تمكن هذا الطبيب، بفضل عالي مزاياه ومنزلته لدى اولياء الامور، من رفع الظلامة عن كثيرين . فعده الناس من اصحاب الكرامات لما رأوا من صلاحه واعماله البارة التي يتناقل اخبارها ابناء الجيل الحاضر ويؤيدها ما نقش على بلاط ضريحه في كنيسة القديس اندراوس[1] من عيارات لا يوصف بها الا اولياء الله سبحانه وتعالى .

٤٢ ـ الطبيب اسبريدون الحكيم :

هو من آل كرم الذين سكنوا عمشيت، القريبة من ساحل البحر في جبل لبنـــان . وقد اخبرني حفيده والدي ان اسمه الاصلي مخايل . ولد في منتصف القرن الثامن عشر ، وقد زار اللاذقيـــة في بدء سني كهولته فاعجب الاهلون بحكمته وفراسته وصلاحه بالاضافة الى معرفته الطب النفساني . وبعد ان عاد الى وطنه زمناً ، اتجه الى بيروت حيث دعي اسبريدون . ثم غادر بيروت قاصداً مصر. وحين مروره بعكا ، تعرّف الى طبيب يوناني وبادله المودة والصداقة وتعلم منه الطب الجسماني ، وظلا يعملان معاً الى ان نشبت الثورة في الموره وبلاد اليونان ؛ فخشي الطبيب اليوناني البقاء في عكا ، حيث بدأ التجنيد العام ، فتمكن بواسطة رفيقه وصديقه من ركوب مركب شراعي يوناني مسافراً الى قبرص. وتوجه الحكيم الى مصر حيث اقام زمناً يمارس مهنته بنجاح، وعقد اكليله على

(١) وقد نقل بعد هدم الكنيسة المذكورة في عهد الانتداب الى مقبرة الفاروس .

الابنة حسناء من آل القصيري . ثم تذكر اللاذقية واعتدال هوائها ولطف اهلها ، فأثر العودة اليها في اواخر القرن الثامن عشر واختارها موطناً له ، لما رأى فيها من توفيقات الباري تعالى في سبيل اهلها الودعاء الاكارم فكان له ما اراد .

ومما جاء في كتاب « الدوحة العمشيتية » لمؤلفه السيد اديب لحود ، « ان اسرة كرم التي ينتمي اليها مخايل الحكيم بن موسى حنا كرم واسرتي لحود وكلاّب هي اسرة واحدة تدعى العبيدية ، نسبةً الى جدها الاعلى عبد الله ، قدمت لبنان منذ القرن العاشر واستوطنت عمشيت وسكن بعض فروعها في مختلف قرى لبنـــان وفي دمشق وحوران . وقد تباينت آراء المؤرخين في اصل منشأ هذه الاسرة . ففي تاريخ خطي للاب عمانوئيل، رئيس الرهبانية الانطونية العام، ان جد آل عبيد نزح من بادية تدمر الى ميفوق وحاقل في جبل لبنـــان . وجاء في بعض الاوراق القديمة ان اسرة كرم قدمت من اهدن وانتشرت في عمشيت وجبيل والبترون وكسروان وحدث بيروت ودير القمر واللاذقية » .

وجاء ايضاً في كتاب الدوحة السالف الذكر ، ان اسرة كرم متحدرة من حاكم منطقة بشراي في الجيل الحادي عشر، وكان يسمى ابا الكرم لسخائه وعطفه على المحتاجين ، الى غير ذلك من الاقوال التي لم يقترن واحد منها بما يرجحه على سواه ، دون ان يقوم ما يدحض المقول بان أسرة كرم العريقة في لبنـــان هي من اصل عربي واحد .

٤٣ – بدء التنظيم الاداري :

حين انقضى دور المتسلمين وبدأ التنظيم الاداري ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، شعر الشعب بالحرية والكرامة . ورأى الطبقة المتعلمة من ابنائه يؤازرون الحاكم (المتصرف) ، الذي توفده العاصمة ، في مختلف الشؤون الادارية .

لم يستطع التنظيم ، في بدء تطبيقه ، القضاء على الاقطاعية وفساد الادارة، ولكنه اخذ يخفف من تأثيرهما شيئاً فشيئاً ، تبعاً لمزايا الحاكم رئيس الادارة . فاذا كان نزيهاً حازماً، ساد العدل وسار تنظيم المعاملات على ما يرام . اما اذا كان محباً للرشوة او ضعيف الحزم، بعيداً عن حسن الادارة ، ساءت الاحوال

في المحاكم ودوائر الحكومة ولم يسلم من فسادها الشعب على اختلاف طبقاته .
وقد تعاقب على اللاذقية ، منذ بدء التنظيم حتى الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ ، نحو خمسة عشر متصرفاً ، نأتي فيما يلي على ذكر اسمــاء اهمهم بالنسبة الى ما تركوه من اثر الكفاءة او الاساءة لواجبات مناصبهم :

(١) احمد بك الصلح – جاء في بدء التنظيم وكان موفقاً في الادارة ، رائده اقامة العدل وتوطيد الامن .

(٢) احمد بك ابازا – يتنادر اهل اللاذقية عن عهده بالحكاية التالية :
عين ميشال بك اده ، البيروتي المعروف بايراده النكتة في كل مناسبة ، قائم مقام في قضاء المرقب (بانياس) الملحق بمتصرفية اللاذقية. وقبل ان يمر اسبوع على مباشرته الوظيفة ، اتاه ليلاً اخو المتصرف طالباً منه بالحاف قرضاً بمبلغ مئة ليرة عثمانية (ذهباً) لوفاء ما بقي عليه من خسارة في مقامرة . فاجابه : « تمهل عليَّ مدةً اتمكن فيها من تدارك المبلغ » . فلم يرق هذا الجواب لاخي المتصرف ، فانصرف غاضباً مهدداً .

لم ينم قائم المقام تلك الليلة من تأثير تلك المفاجأة وخشي ان يؤثر المستدين على اخيه المتصرف بما يبتدعه من وشايات . فاسرع صباحاً الى اللاذقية وكان يوم جمعة ، فزار سعادة المتصرف في منزله حسب العادة المألوفة في ذلك العهد ، وبعد ان تقدم بالتعظيم المعتاد قال : « أسفت كثيراً ، يا سعادة المتصرف ، لامر طرأ علي الليلة الماضية ، وهو انه حين كانت الحمى مستولية علي ، شرفني اخوكم المحترم بزيارته فلم استطع القيام بواجب الضيافة والاكرام ، فجئت لاقدم اعتذاري » .

فاجابه المتصرف والغيظ باد عليه : « نعم لقد اخبرني اخي بما جرى بينكما من حديث ، فانبته عليه ومما قلته له : « هل اذرى بك الدهر وحط بك القدر لدرجة الاستدانة من الانذال ؟ »

وللحال سمع صوت اقدام زائر ، فداوم المتصرف على كلامه قائلاً : « ها قد اتى وسأونبه بحضورك ايضاً » .

فاسرع ميشيل بك بقوله : «كفاه وكفاني يا سعادة المتصرف من عدلكم

ولطفكم ، ما سمعت ، وانصرف شاكراً لرئيسه ما لقيه منه من صراحة القول » .

(٣) ضيا بك (١٨٨٥ – ١٨٩٢) – تميز حكمه بالاستبداد مع الحزم والنزاهة والعطف على العلويين . كان هذا المتصرف امياً لا يحسن من الكتابة سوى توقيعه ما يقدم له من اوامر وعرائض يهيئها مكتب الرسائل المسمى بالتحريرات . وقد احرز منصب المتصرفية بفضل سبق وجوده منذ حداثته من اخص خدام السلطان عبدالحميد ، وطالما حمله على ذراعيه في عهد طفولته .

(٤) رشاد بك – هو تركي عالي الثقافة رفيع التهذيب حسن الادارة ، ولكنه قليل الحزم لم يلتفت الى ما بدأه سلفه ضيا بك من اصلاح في سبيل العلويين ، وكان عهد حكمه قصيراً (١٨٩٢ – ١٨٩٣) .

(٥) احمد سيفي بك – هو دمشقي من رجال القضاء ، صهر عزة باشا العابد ثاني امناء سر السلطان عبد الحميد . نقل من رئاسة محكمة التجارة في الاستانة الى متصرفية اللاذقية (١٨٩٤) وقد عرف بالحزم في الادارة .

(٦) صادق باشا – هو شقيق الصدر الاعظم كامل باشا ، وقد تميز منذ قدومه الى اللاذقية (١٨٩٦) بحياة الابهة والمجد ، ثم نقل الى متصرفية البلقاء ومركزها بلدة الكرك ، اثر استقالة شقيقه الاكبر من الصدارة العظمى .

(٧) عبد الغني باشا العابد – هو ابن عم عزة باشا العابد ، وقد عرف بحسن الخلق ولطف المعاشرة ولين العريكة (١٨٩٧) .

(٨) محمود باشا ، المعروف بالكردي – كان من المنتمين الى الشيخ ابي الهدى افندي المقرب من السلطان عبدالحميد . وقد وصفت ادارته بالميوعة نظراً لضعفه قولاً وفعلاً (١٩٠١) .

(٩) شاكر باشا – قدم الى اللاذقية سنة ١٩٠٣ ، وكان شديد الاهتمام بالعمران والمحافظة على الامن العام ، لا يشوبه سوى استبداد في الادارة اضطره حيناً الى الانحراف عن جادة الصواب ، وسيرد ايضاح هذه الناحية في محلها من الابحاث الآتية .

(١٠) صادق باشا – جاء اللاذقية متصرفاً للمرة الثانية ؛ (١٩٠٥) كان

فيهـــا مريضاً ملازماً منزله في اكثر الايام . ولا عجب في تعيينه وهو على هذه الحالة من المرض ، بعد ان عاد اخوه كامل باشا الى مقام الصدارة العظمى .

(١١) عبداللطيف باشا الصوفي ، الطرابلسي — امتدت متصرفيته في اللاذقية ما يقارب من ثلاث سنوات (١٩٠٦ — ١٩٠٨) ، كان فيها كما يكون رجال العلم والفضل والخبرة والنزاهة والاخلاق العالية ، لا يشوب حسن ادارته سوى كونه اقرب الى اللين من الحزم .

(١٢) محمد علي عيني بك — جاء في اثر الانقلاب واعلان الدستور ، فكان عالماً نزيهاً جامعاً بين اللين والحزم ، يستعمل كل منهما حسب مقتضيات المصلحة العامة .

لقد اتصف جميع هؤلاء المتصرفين بالاخلاص لواجباتهم والترفع عن قبول الرشوة ، رغم اختلافهم في كثير من المزايا . وسيؤتى فيما يلي على ذكر بعضهم تبعاً لمقتضيات الابحاث .

مما لوحظ في هذا الدور التنظيمي ان مديري المصالح في الحكومة وبعض كبار مساعديهم كانوا ، من عرب وترك ، غرباء عن اللاذقية ، تبعث بهم الوزارات في العاصمة . وعلى هذا الاساس ، نقل في بدء العهد الحميدي ابراهيم بك الحكيم ، مدير التحريرات ، الى وظيفة قائم مقام خارج اللاذقية ، واحيل الياس بك صوايا ، المحاسب ، (رئيس الدائرة المالية) على التقاعد ، ونقل أخيراً نعمه افندي بدر ، رئيس كتبة المالية ، الى مركز وظيفته في عكا ، واستعيض عنهم باكفاء غرباء ، وربما كانت الغاية من ذلك ضمان الحياد والتجرد عن كل نزعة محلية .

٤٤ — من مآثر المتصرف ضيا بك :

من ابرز صفات هذا المتصرف ، الحزم والنزاهة والسهر على راحة الشعب ، وقد شوهد مراراً يتجول ليلاً في شوارع المدينة ، شبه متخف ، لتفقد الحراس ورجال الامن ضماناً لدوام يقظتهم . وكان موظفو الحكومة ، من كبيرهم الى

صغيرهم، يهابونه ويخشون نقمته اذا بلغه عنهم ما يسيء الى سمعتهم وقيامهم بمهام وظائفهم . على ان اهم اعماله هو ما قام به في ا لجبل العلوي من توطيد الامن وانقاذ القرويين من حالة البؤس ورفع مستواهم الى العزة والكرامة اسوةً بسائر مواطنيهم . فبعد ان اظهر قوة الحكومة وسطوتها بقضائه على عصابة اشقياء كانت تعيث في القرى والطرق فساداً ، ثم تلجأ الى اعالي الجبال ، عطف بعد ذلك على العلويين واسس في معظم قراهم المدارس والجوامع ، على ما سبق ايضاحه قبل قليل . ومن اجراءاته :

(١) قرية الهنادي — كان الخلاف على اشده حول ملكية معظم اراضي هذه القرية بين اهلها العلويين الفلاحين ، كما كان يطلق عليهم ، وبين بعض كبار الوجهاء الذين يدعون وقفيتها وقفاً ذرياً لهم . فامر المتصرف ، دون انتظار ما سيقرره القضاء ، بمنع معارضتهم لاهل القرية في فلاحتها وزراعتها واستغلالها، مما جعل جميع العلويين في الساحل والجبل على اتم الثقة بالحكومة وبالاحرى بالمتصرف ضيا بك وعنايته بهم .

(٢) خلافه مع القنصلية الفرنسية — زاره ذات يوم ترجمان القنصلية الفرنسية الوجيه عبدالله عطاالله ، شاكياً من تدخل الدرك في شؤون قريته واعتدائهم على فلاحيه ، فامر المتصرف ، قائد الدرك بالتحقيق المقتضى واعلامه النتيجة . وبعد يومين ، عاد الترجمان مكرراً شكواه ، فأجابه المتصرف بالانتظار ريثما ينتهي التحقيق . فصعب عليه رغم كبير تعقله ، ان لا يجاب الى طلبه فوراً ، نظراً لصفته الرسمية في القنصلية ، تبعاً للعادة التي كانت تفرضها الامتيازات الاجنبية . فرفع صوته عالياً ، فزجره المتصرف وامره بعنف ان يسكت ، فلم يمتثل الامر فامر المتصرف بوضعه تحت نظارة الضابطة .

بعد ساعة من الوقت ، جاء القنصل مسيو ادولف جفروا بنفسه الى دار الحكومة ، محتجاً على امر المتصرف الذي كان قد بارح مقره . فعاد القنصل من حيث اتى ، وابرق الى مرجعه القنصل العام في بيروت ، مركز الولاية . وبعد ان اطلق سراح الترجمان ، قدم من بيروت مكتوبي الولاية (الامين العام) والمدعي العام الاستئنافي ومدير الامور الاجنبية ، للتوثق من صورة وقوع الحادث وتسوية الخلاف بين المتصرف والقنصل بالتي هي احسن ، بناء على اشارة وردت الى

الوالي من وزارة الخارجية . وكان القنصل ينتظر في اقل تقدير ان يزوره المتصرف زيارة تنم عن الاعتذار عما سلف .

ولما كلف وفد الولاية المتصرف للقيام بهذه الزيارة ، رفض باباء ولكنهم اقنعوه بقولهم : « نحن ضيوفك يا سعادة المتصرف، ونود زيارة القنصل ، فهل ترفض مرافقتنا بهذه الزيارة الودية دون ان يشوبها ادنى اشارة الى ما سبق وقوعه ، الذي نعتبره عديم الاثر » . فنزل عند تكليفهم اللبق ، وقاموا بهذه الزيارة ، فاستقبلوا بالحفاوة الكريمة التي تصدر عن مثل القنصل ادولف جفروا ، ورد لهم الزيارة مساء اليوم نفسه في منزل المتصرف.

(٣) عطف السلطان على المتصرف ضيا بك — لقد شاع بين الخاصة من الرجال ان والي بيروت رفع الى وزارة الداخلية شكوى بعض وجهاء اللاذقية من استبداد المتصرف في الادارة. ولما عرض الوزراء اقتراح وزير الداخلية بنقل المتصرف الى مكان آخر ، اجابهم السلطان في اجتماع خاص قائلاً : « انكم تعملون كل شيء في السلطنة وانا اقركم على اعمالكم ، فاتركوا لي ضيائي الوحيد بين الحكام » . فانصاعوا للامر وشاع من ذلك الحين ان المتصرف ضيا بك هو مربي السلطان عبد الحميد في صغر سنه وحائز كامل ثقته ، وقد ظل على رأس وظيفته في اللاذقية الى ان وافاه الاجل المحتوم ، فبكاه الشعب العلوي من اعماق قلبه .

٤٥ — من فساد الادارة :

لم يحل التنظيم الاداري دون الفساد في معظم دوائر الحكومة ، وبنوع خاص في دائرة البلدية ، وكدليل على ذلك اكتفي بذكر الحادث التالي :

جاء اللاذقية سنة ١٨٩٣ جوقة رقص وموسيقى وبدأت عملها بعد حصولها على اجازة من البلدية حسب الاصول الجارية ، فاقبل الناس على حضور حفلاتها الليلية اي اقبال . وكانت الراقصة المغنية على جانب كبير من الجمال وعبثاً حاول رئيس البلدية اقناعها بزيارته في منزله ، فما كان منه الا اصدار الامر بمنع جوقتها من العمل . ولكنه لم يبلغها الامر الا اثناء الحفلة ، حين اظهره لها ووعدها بابطاله اذا وعدته بالنزول عن ارادته ، فردت طلبه باباء . فغادر

المكان وبعد قليل من الوقت جاءت شرطة البلدية تبلغ الجوقة امر تعطيل الحفلة لسبب يتعلق بالامن العام ، فوقفت المغنية في المسرح معتذرة لجمهور الشعب عن اضطرارها للتوقف عن العمل واشارت الى السبب الحقيقي لهذا التوقف . فما كان من الحاضرين وجلهم من الطبقة الراقية ، وفي طليعتهم اول مدير للمكتب الاعدادي عرفان بك ، ابن والي سوريا الاسبق عاصم باشا ، وبعض الضباط العسكريين ، الا ان نهضوا محتجين على استبداد رئيس البلدية وهاتفين بصوت عال بسقوطه ولكن بدون جدوى ، لما لرئيس البلدية من دالة لدى المتصرف. وقد تمكن المتحمسون للعدالة وللفن معاً من اعادة الترخيص للجوقة بعد تأنيب المتصرف، رئيس البلدية على ما سبق منه من سوء تصرف.

٤٦ — الرشوة :

كانت الرشوة ولا تزال في مقدمة اسباب فساد الحكم ، تقف في وجه العدالة وتقضي عليها في كثير من الظروف ، فضلاً عن كونها من جملة النقائص الخلقية في المجتمع ، تدفع بصاحبها الى الطمع بمال الغير دون ادنى مبرر . فالمرتشي لا يقل اجراماً عن اللص وغيره من المجرمين ، بل هو اخطر منهم لانه يظل متمتعاً باعتبار الشركاء والمتزلفين والمرتزقين من مال الظلم . والراشي والرائش هما شريكا المرتشي في جريمته وان كانا دونه في درجات الاجرام ، لما قد يكرن في اقدامهما عليه سبب من الاسباب الاضطرا رية او المخففة للعقوبة .

ان اول اسباب الاقدام على الرشوة وقبولها هو ظلم الحكام ، على اختلاف درجاتهم وانواع وظائفهم ، يضاف اليه سوء التربية الاساسية وضعف الثقافة الخلقية وفساد الضمائر وابتعادها عن حقيقة الايمان بالله وبيوم الحساب الرهيب.

وقد اثبتت الحوادث ان الثقافـــة المجردة من الناحية الخلقية لا تكفي لمنع الرشوة ، رغم فرض شديد العقاب عليها في قوانين جميع البلدان العريقة في المدنية والحديثة في تطورها الاجتماعي ، بدليل استمرار اقترافها في تلك البلدان وحوم الشبهات احياناً حول قادتها واكبر حكامها ، الذين تسلموا الحكم وهم فقراء الحال لا يملكون شيئاً من فضلة المال فاصبحوا بعد قليل من الزمن من اصحاب الثروات الواسعة ، مما جعل من دونهم من الموظفين يجرأون على قبول الرشوة .

واذا كان لصغارهم بعض العذر كقلة الراتب وضآلة الاجور ، فما هو عذر الكبار ذوي الرواتب الضخمة ؟ ومن موجبات الاسف الشديد انه لم يصدر اي حكم على احد هولاء الكبار من اجل الرشوة او الاثراء غير المشروع ليكون في ذلك عبرة لمن يعتبر . فاذا كانت هذه الامور التي نسمع عنها الكثير ونقرأ في الصحف بعض اخبارها تجري في بعض بلدان الشرق والغرب وفي اهم مدن سورية ، فلا عجب ان يجري ما يقرب منها في بلدة صغيرة كاللاذقية ، لم تكن آنئذ في مصاف المدن الكبرى الراقية .

واذ كان الطامعون في الوصول الى رئاسة البلدية او عضوية المحكمة ومجلس الادارة لا ينالون مبتغاهم الا بعد اداء مبلغ كبير من المال رشوة للوالي او المقربين اليه ، مع ان مدة هذه المناصب لا تتجاوز السنتين ، فكيف يرجى منهم نزاهة واخلاص حين قيامهم بواجباتهم .

على ان هذه البلاد ، ومنها اللاذقية ، لم تخل حمداً لله من حكام وقضاة وموظفين ذوي ضمائر نقية وعلم ومعرفة ، قاموا بواجباتهم بكل صدق وغيرة وشرف ونزاهة ، وقد اتيت على ذكرهم او الاشارة اليهم في الابحاث التي لها صلة بهم .

٤٧ ــ الحياة الاجتماعية :

كان اهالي مدينة اللاذقية ، في اواخر القرن التاسع عشر ، لا يتجاوز عددهم الثلاثين الفاً ، موزعين من الناحية الاجتماعية الى ثلاث فئات . يدخل في الاولى الحكام ومعاونوهم القيمون على الدوائر الحكومية ورؤساء الدين والعلماء والقضاة والمحامون والاطباء وكبار الاثرياء ورجال الاقتصاد والوجهاء ، اما باعمالهم او بانتمائهم الى اسرة عريقة عراقة جيل على الاقل .

ويعد في الطبقة الثانية الذين لم يسعدهم حظ الانتماء الى اسرة عريقة في الوجاهة والذين يتعاطون المهن اليدوية على اختلاف انواعها .

اما الطبقة الثالثة ، فتشمل العمال على الاطلاق والخدم ومن هم بوضعهم . والغريب في هذه الطبقية انها تقوم على عراقة الاسرة والنفوذ والثروة قبل كل اعتبار قد يكون ارفع شأناً ، الا وهو الخلق الحسن ، بما حواه من الصدق في

القول والعمل والتقوى والصلاح في السيرة والسريرة . وقد توفرت هذه المزايا لدى كثيرين من متوسطي الحال والعمال والفقراء ، بينما لم تخل الطبقة الاولى من افراد اشتهروا بسوء السمعة وارتكاب المعاصي متأثرين بما ورثوه من بقايا الاقطاعيات ، كما يشاهد ذلك في كثير من المدن ، على ان هذه الحال بدأت تتحول لمصلحة الشعب تبعاً لتضاؤل الاقطاعية سيراً مع التطور في مختلف نواحي الحياة ولا سيا العلمية منها، واصبح التسابق على الحياة الحرة الكريمة مباحاً لجميع في ميدان العمل اكثر مما كان عليه من دوران في المخيلات والتظاهرات .

لقد عرف هذه الحقيقة بعض وجهاء اللاذقية من ذلك العهد ، فكانوا سباقين في المكرمات . على ان هنالك ناحية لا يصح السكوت عنها وهي ناحية الارتباط الوطني بين ابناء البلدة الواحدة . فقد كان حتى منتصف العهد الحميدي ضعيفاً جداً ، لا يشمل سوى العدد القليل من الخاصة ، والمسؤولية تقع في الدرجة الاولى على هؤلاء الخاصة من وجهاء وعلماء ورؤساء ومعلمين من جميع الطوائف ، ثم على الحكومة نفسها ، وقد جعلتها في الدرجة الثانية من تحمل المسؤولية نظراً للاعتقاد السائد آنئذ برغبتها في التفرقة بين الاهلين منعاً لاتفاقهم على مطالبتها بما يتوجب عليها من اجراءات عادلة وحازمة قد تحول دون مـــا كانت تأمله من نفع غير مشروع . ولعل اهمال الحكومة والشعب معاً امر التربية الوطنية الموحدة ومنها الخدمة العسكرية كانت السبب الرئيسي في التباعد بين ابناء الطوائف المتعددة ، بالاضافة الى جهل معظم قادتها والتعصب وقصر التفكير البارزين في كثير من خدمة الدين ورجال ذلك العصر ، الذي يسميه العقلاء عصر الظلام الاجتماعي ، وقد انقشعت غيومه في الربع الاخير من العهد الحميدي عن فجر الاخاء الوطني ونعم الشعب بالرفاه والاستقرار .

كانت الحياة الاجتماعية حتى اواخر ذلك العهد (١٩٠٩) شرقية بحتة ، حتى ان الاجانب المستوطنين ، وجلهم فرنسي ويوناني ، قد الفوا هذه الحياة في جميع علاقاتهم مع المواطنين ، فالمآدب شرقية والحفلات الغنائية والموسيقية شرقية والرقص شرقي .

يستقبل المتصرف وكباز القوم الزائرين ضحى يوم الجمعة من كل اسبوع ، بينما يستقبل المسيحيون ضيوفهم ايام الاحاد . على ان اجتماع وجهاء الرجال

في جميع المناسبات ، كالاعياد وحفلات الزواج ، والتكريم على اختلاف اسبابه كان على ما يرام ، رغم استمرار حجاب المرأة حتى منتصف القرن العشرين . ثم اخذت الحياة الاجتماعية تتطور عملاً بمبدأ النشوء والارتقاء، بفضل ما اخذت النهضة الثقافية تقدمه من شبان ورجال احرزوا القسط الاوفر من العلم والتهذيب، سواء من ابناء اللاذقية او من القادمين اليها من العاصمة والالوية من عرب وترك ، معينين في رئاسات القضاء والمصالح الادارية . فعرف كل انسان ، بما اوتيه من علم وخلق ، ما يترتب عليه لاحرازه المنزلة الاجتماعية المرموقة.

٤٨ ــ اسعد آغا هارون :

لقد امتاز في هذا العهد ، الوجيه الكبير اسعد اغا هارون عن جميع اغوات اللاذقية وزعمائها بسلوك سبيل لم يسبقه اليه احد . فما حفل يوماً بموظف كبير حين قدومه ، بل كان يلتفت اليه قبيل سفره ، معزولاً او منقولاً الى مكان آخر ، ويدعوه حينئذ الى ضيافة مع لفيف عائلته بعد ان يكون قد ارسل اليه من يساعده على جميع اغراضه وترتيبها في صناديق وطرود السفر، ويضيفهم في منزله العامر الكائن على ساحل البحر يوماً او اكثر، فيغادرونه مشيعين بالاكرام وناشرين الوية الثناء العاطر على اريحية الوجيه الكبير في كل مكان . وهكذا برزت مروءة اسعد اغا هارون وشهامته في كل مناسبة سليمة من شائبة الغرض ، مما زاد في وجاهته واقبال القوم وسائر الموظفين على احترامه . وقد سار نجله النجيب عبدالواحد افندي على خطاه ، بل فاقه في الزعامة واصبح الزعيم الاول في السياسة الوطنية في جميع لواء اللاذقية . ، كما يأتي ذكره في مكان آخر من هذا الجزء وما يليه من اجزاء الذكريات .

٤٩ ــ محمد سعيد افندي الازهري :

كان هذا العلاّمة في طليعة رجال ذلك العصر البارزين ، اجمع الناس على احترامه وامتداح عالي مزاياه ، والتف العلماء والطلاب على اختلاف مراتبهم حول المكتبة الجامعة لآلاف الكتب والمخطوطات التاريخية والفقهية والادبية ، وقد انفق عليها من ماله الخاص مبلغاً كبيراً وجعلها وقفاً لكل طالب علم

من مواطنين واجانب . ولا تزال ، منذ تأسيسها في دار الازهري باللادقيه ، يقصدها رواد العلم من كل بلد .

لقد مارس العلامة المشار اليه القضاء الشرعي زمناً طويلاً كان النجاح حليفه دوماً . ولما كان القاضي الشرعي يعين آنئذ بموجب مراسلة من المشيخة الاسلامية لمدة سنتين ، يعود بعد انقضائها الى العاصمة بانتظار دوره ليعين في مكان آخر ، سافر علامتنا الى الآستانة واستأجر لنفسه بيتاً يليق بمكانته وبما الفه من حياة راقية . ولما رأى ما كان يعانيه زملاؤه القضاة من انتظار ومـا يسمعونه من المسؤولين من محاولات ووعود لا تنجز كقولهم : « عد غداً (يارين كل) او بعد غد (اوبر كون) وانتظر قليلاً (ازيجق بكله) او بعد اسبوع (بر هفته صكره) الى غير ذلك من عبارات التسويـف ، تألم لحالتهم ونظم قصيدته المشهورة ومطلعها :

متى « ازيجق » تمضي ويقضى لي الوعد
وهل من سبيل الى «شمدي»[1] به براعدو
« يارين اوبر كون » اورثاني ملالةً
ويوهتفه ده يا صاح ليس لها حد

لما وصلت هذه القصيدة الى مسامع السلطان عبد الحميد ووقف على منزلة ناظمها ، امر بأن يعين فوراً في مركز احدى الولايات البعيدة عن العاصمة . فعين قاضياً شرعياً في مركز ولاية البصرة ، يرئس في نفس الوقت محكمتهـا الاستئنافية العدلية ويتقدم على جميع اعضاء المجلس ادارة الولاية ، فيأتي بمقتضى التشريفات بعد الوالي .

وبعد وفاته في وطنه اللاذقية ، حافظ ابناؤه واحفاده على مكانة البيت الرفيع العماد . فكان منهم العالم الفقيه والحقوقي والاقتصادي والسياسي يقفون مواهبهم على خدمة وطنهم في متنوع مناصب الدولة .

٥٠ ـ الشيخ ابو الهدى افندي وصلته باللاذقية :

زار الشيخ ابو الهدى اللاذقية في منتصف هذا الدور وحل ضيفاً على احد الوجهاء ، وامتدت الضيافة عدة اشهر ذاق حلوها ومرها ، ولكنه ظل يلقي

---
(١) الآن ، حالا .

من العلماء الاجلاء ، ولا سيما من كبيرهم الشيخ عبدالقادر افنــدي، مفتي اللاذقية ، عطفا واكراماً يليقان بمنزلته العلمية .

وبعد ان غادر اللاذقية الى العاصمة ، اخذ ينشر فيها رسائله عن الفضائل النبوية وقصائده في مدح الخليفة السلطان عبد الحميد الثاني . فذاع خبره وذكر اسمه في مجتمعات علماء الدين ، الى ان حظي ذات يوم بمقابلة السلطان ونال رضاه العالي ، فجعله من المقربين اليه وانعم عليه برتبة علمية عالية ذات راتب ومخصصات . فاصبح منزله محجاً لابناء العروبة ولا سيا لعلمائهم الذين يؤمون الاستانة لقضاء مصالحهم ، وكانت تستهدف في الغالب الحصول على وظيفة في الحكومة . فلم يخيب امل احد منهم ولا من ذويه واصدقائه ، سوى مضيفه القديم الذي فاجأه بالذكرى الاليمة على الوجه الآتي :

لما دار الزمن دورته على الوجيه المضيف نصحه اصدقاؤه بان يذهب الى ضيفه القديم الذي اصبح ذا حول وطول في العاصمة ، فينال بواسطته وظيفةً ترفع عنه الحاجة . ولما ذهب الى منزل الشيخ ابي الهدى ، قدم لسماحته بواسطة حاجبه ، عريضةً اتى فيها على سابق صلاته بصاحب الدولة والسماحة . فكانت النتيجة ان تلقى في اليوم الثــاني امراً من ادارة الامن العام بالعودة الى بلده بدون تأخير .

براعة الاسلوب — تناوب مقام الافتاء في اللاذقية العلماء والوجهاء من آل المفتي وغيرهم ، وكان آخرهم في اوائل العهد الحميدي مصطفى افندي المفتي وخلفه عبدالقادر افندي المفتي ، وكان حجةً في الفقه والمنطق وقدوةً في مكارم الاخلاق . فلما قدم العاصمة ، سعياً لرفع ظلامة لحقت به في عهد المتصرف السابق ضيا بك ، الذي اقصاه استبداداً عن منصب الافتاء ، ذهب كسائر علماء البلاد العربية لزيارة صاحب الدولة والسماحة الشيخ ابي الهدى افندى في منزله العامر بالزائرين . فسار معه الحاجب الى قاعة الاستقبال ، وكان رب البيت قد شاهده لدى دخوله من نافذة مكتبه في الطابق العلوي ، فاشار الى الحاجب ان يصعد به اليه . وما ان اطل بوجهه الطلي وشعره الشايب حتى اقبل اليه ابو الهدى افندي وعانقه وضمه الى صدره وقبله تقبيل الاصدقاء الاحباء ، فشكره عبدالقادر افندي على هذه العاطفة النبيلة مظهراً استغرابه صدورها

مع عدم سبق التعارف بينهما . فقال له المضيف الكبير : « أنسيتني ايها الصديق العزيز ؟ » فاجابه : « لم يسبق لي شرف التعرف بسماحتك ولكن شهرتك التي عمت الآفاق وعطفك على العرب شجعاني على زيارتك » .

ابو الهدى افندي : « انا لن انسى عطفك عليَّ حين زرتك في اللاذقية مرارًا » .

عبدالقادر افندي : «لا اذكر اني رأيتك من قبل يا سيدي » .

ابو الهدى افندي : «كم مرة اجتمعنا في منزلك حيث كنت ترئس حفلة علماء اصدقاء ، وكم مرة التقينا في الجامع الكبير وفي متنزهات ابي الدرداء والقلعة وبستان مار تقلا بمناسبة كذا وكذا ، وكنت في جميعها مشمولاً بعطفك ورعايتك ، فكيف لا تذكر ذلك ؟ »

عبدالقادر افندي : « اذكر هذه الاجتماعات والحفلات ولكني لا اذكر سبق تشرفي برؤيتك » .

ولما لم يظفر الشيخ ابو الهدى افندي من زائره بطائل عن الذكريات الماضية ، التي كانت في الحقيقة اليمة بالنسبة لوضعه آنئذٍ ، ضمه الى صدره ثانيةً وقال له : « تكلم كما تريد ، فانت ضيفي بل انت في بيتك الخاص فاطلب ما تشاء ».

حينئذ قص عبدالقادر افندي على مضيفه الكبير ، ما اصابه من غدر حاكم مستبد ، فطمأنه الشيخ ابو الهدى على مصيره وطيب خاطره . وقبل ان ينقضي الاسبوع على هذه المقابلة والمفتي في ضيافة الشيخ ، صدرت البراءة من المشيخة الاسلامية باعادة الشيخ عبد القادر افندي الى سابق منصبه ، مقام الافتاء في اللاذقية . فعاد الى وطنه معززًا مكرماً ، بما يتفق ومنزلته العلمية ومنزلة اسرته العريقة في الافتاء والكرامة ، مشيداً بما لقيه من سماحة الشيخ ابي الهدى الصيادي الرفاعي.

— أبديهة ام تفاؤل وتشاؤم —

اضاف الشيخ ابراهيم الصوفي الى واسع علمه باحكام الدين ، دماثة الخلق والتواضع وصرف النكتة في محلها مع الصراحة في التعبير .

سافر الشيخ الى العاصمة طالباً تعيينه قاضياً شرعياً في احد مراكز الاقضية . ولما طال انتظاره الى ان يأتي دوره بين مئات الطلاب من امثاله، راجع ولاة الامر في المشيخة الاسلامية كما راجع الشيخ ابا الهدى افندي طالباً تعيينه باسرع ما يمكن اذا ارادوا له الحياة . فاجابوه الى طلبه وخيّروه بين قضاءين، بني صعب وجماعين، فاجابهم على الفور: « اعوذ بالله من بني صعب، يكفيني ما لقيت من مصاعب الحياة ، اني اختار جماعين لان يد الله مع الجماعة » . فابتسم السامعون معجبين بحسن بيانه وسرعة خاطره وتم له ما اراده .

٥١ ــ التناظر على وجه عام :

وجد التناظر منذ خلق الانسان ، فاذا كان في ميدان المكرمات فكل من السابق والمسبوق ، بطل محبب الى قلوب جميع الناس . اما اذا كان في سبيل الحياة والمال والنفوذ والزعامة ، وهذا حق من حقوق كل راغب في الوصول الى ما تصبو اليه نفسه بقوة منه او من انصاره ، فقيمة كل من المتسابقين رهن بما يقوم به من اعمال ويلجأ اليه من مساع ان خيراً فخير وان شراً فشر.

كان النفوذ في اللاذقية كما كان في غيرها من المدن لمن يتولى الحكم ثم لمن يعهد اليه بوظيفة عامة ، وعلى مقدار اهميتها وكفاءة صاحبها تتوقف درجة نفوذه . ويأتي بعد الحكام وكبار الرؤساء اصحاب المقامات الدينية والقبلية والعائلية والحزبية ، وللمال شأن كبير في ذلك اذا اتصف صاحبه بالبذل والحلم . اما العلم والخلق السامي مجتمعين او منفردين ، فجزاؤهما الثقة والاحترام من جميع الناس ، ولكنهما لا يضمنان الزعامة او النفوذ او الثروة الا نادراً جداً ، وهذا لا يؤذي صاحبهما لانه يكون في الغالب زاهداً عن فضلة ما يحتاج اليه الانسان الكامل او بالحري الاقرب من سواه نحو الكمال في هذه الحياة .

٥٢ ــ براعة الشقيري :

من لطيف ما يذكر عن وجود شاعرين فحلين في اللاذقية ، احدهما شاكر شقير الاستاذ في المدرسة الارثذكسية ، والآخر اسعد خليل داغر في المدرسة الاميركية ، انه وقع في عهدهما خصام بين اسرتين وجيهتين من اجل غادة

بارعة الجمال رفيعة التهذيب كثر خاطبوها . فانتصر احد الشاعرين لاحد الخاطبين والآخر لغيره ، وتهاجيا نثرًا وشعرًا تهاجياً مريرًا ادى الى اقامة كل منهما دعوى القدح بحق الآخر. وبقيت الدعوى الموحدة زمناً رهن التحقيق ، وقد تبدل قضاته دون ان يبتوا فيها ، الى ان عين العلامة الشيخ اسعد الشقيري — وكان اسمه آنئذ اسعد شقير — قاضياً للتحقيق في اللاذقية ، وقد عرف بحدة الذكاء وحسن الادارة والاخلاص لواجبات الوظيفة ، فاستدعى اليه الشاعرين المتخاصمين وقال لهما :

« اني اخوكما في الشعر والادب وجامع لاسميكما فان اصلحت بينكما، وهذا هو الموافق لمنزلة الادباء والشعراء ، ذهبتما بسلام واطمئنان ، والا احتجزتكما رهن التحقيق وهذا الذي يأسف له كل اديب » . وانتهى الامر بنزولها عند ارادته ، فتعانقا واسقط كل منهما دعواه وعادا صديقين متحابين ، شاكرين للقاضي العاقل اللطيف جميل سعيه وحسن تدبيره .

لقد كان سعي القاضي العلامة في مقدمة الاسباب التي ادت الى احلال الوفاق بين العائلتين الكبيرتين ، فشكرته اللاذقية باسرها على صنيعه . فلا عجب ان اصبح هذا القاضي فيما بعد من عظماء رجال السياسة ، كما يرد ذكره في محله من الذكريات .

٥٣ — التزاحم على مناصب الحكومة :

بعد انقضاء عهد المتسلمين وبدء دور التنظيم الحكومي واسناد المناصب الهامة ورئاسات المصالح الى ايد غريبة عن اللواء اللاذقي ، لما في ذلك من ضمان لواجب الحياد بين المتنازعين من الاهلين ، بعد كل هذا ، انحصر التزاحم بين المتسابقين على احراز النفوذ والتفوق والمنفعة معاً ، في الحصول على عضوية احد المجالس الادارية والقضائية لمدة سنتين . ويتوقف النجاح في الغالب، بين المرشحين لاحد هذه المناصب ، على مبلغ المال ، وقد يصل احياناً الى خمس مئة ليرة عثمانية تقدم هدية الى والي الولاية بواسطة احد اخصائه .

ولما كان نصف الاعضاء المنتخبين في المجلس الاداري ودائرتي القضاء الحقوقية والجزائية من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين ، كان التزاحم

في هذا الباب منحصراً في ابناء كل طائفة على حدة ، مما ضمن الوئام بين الطوائف .

اما المجلس البلدي ، فكانت اهميته منحصرة في مقام رئيس البلدية الذي يشغله دوماً من يختاره المتصرف ويوافق عليه والي الولاية ، من الوجهاء الحائزين رضى ولي الامر وثقة ابناء البلد البارزة في الانتخاب الشعبي .

قليلون هم الوجهاء المسلمون الراغبون عن تلك المناصب لانهم تعودوا الحكم اباً عن جد . اما المسيحيون ، فكانوا في الغالب، منصرفين الى التجارة وسائر الاعمال الاقتصادية والمهن الحرة ولم يسلموا ، مع ذلك ، من التنازع والتسابق فيما بينهم حول العضوية في الادارة او القضاء وحول انتخاب احد الاكفاء مختاراً يخدم ابناء طائفته والحكومة معاً لدى مختلف الدوائر ويكلف بمعاونة جباة الضرائب، اسوة بغيره من مختاري احياء الاكثرية من السكان .

٥٤ ــ طول الأناة والصفح :

كان مطران اللاذقية الارثذكسي في ذلك العهد السيد ملاتيوس دوماني ، متصفاً بالمزايا العالية ، وفي مقدمتها العلم والتقوى والصلاح . ولكنه لم يسلم من حاشية كانت تلتزم مختار الطائفة السيئ السمعة ، وتهمل شكوى الفقراء من معاملته وغدره بهم اذا لم يرضوه بمبلغ من المال .

ولما يئس فريق كبير من ابناء الطائفـــة من اصلاح هذا الخطأ ، وكلفوا الخوري مخايل ، كاهن كنيسة القديس جاورجيوس، بان ينادي في حفلة القداس برئاسة الرئيس الاعلى للكنيسة الانطاكية البطريرك اسبريدون ، مهملاً ذكر رئيسه المباشر المطران ملاتيوس . ولما كان هذا العمل مخالفاً للطقس الكنسي ونظام الكنيسة ، رد الكاهن هذا التكليف في بدء الامر ، الى ان ضمن له الوجيه الكبير زعيم الفريق المعارض تأمين معاشه ما دام حياً ودفع كل ضرر يصيبه من جراء عقاب الحرمان الذي قد يناله من رئيسه . ووفق الزعيم المشار اليه الى انتخاب مختار ثان ترضى منه المعارضة هو الياس شحم ، من ابناء الطائفة الغيورين .

اما المطران العظيم الشأن، فقد ظل ، رغم سنه ومزاجه العصبي ، طويل

الاناة يداوي العلة بالتي هي احسن ، وفي مقدمة الدواء الصبر . فلم يحقد على احد ولم يفرض على الكاهن اية عقوبة ولم تصدر منه اية كلمة او اشارة تدل على السخط والغضب على مرؤوسه او احد ابنائه المعارضين . ولما ارتقى السدة البطريركية بانتخاب المجمع المقدس المنعقد في دمشق سنة ١٩٠٠ ، خلفاً للبطريرك اليوناني ، صفح عن الخوري مخايل وعطف عليه وشمل بصالح ادعيته جميع مواطنيه وجميع ابنائه الروحيين ، الموالين والمعارضين على السواء . وزار اللاذقية سنة ١٩٠٣ ، يصحبه مطرانها الجديد السيد ارسانيوس حداد والحاشية البطريركية ، وجرى لغبطته في اللاذقية ، استقبال رائع اشتركت فيه الحكومة والشعب على اختلاف طوائفه ، وكان القادمون من الضواحي والملحقات للاشتراك في الاستقبال يهتفون بأعلى اصواتهم : « الله ينصر السلطان جانا البطرك والمطران»

ولما تقدم المعارضون الى غبطته لاثمين انامله ومستمدين رضاه ، باركهم ببشاشة بارزة داعياً لهم بالتوفيق في جميع امورهم ، فاثبت بذلك أبوته الروحية واتباعه اقوال رأس الكنيسة الواحد ، له المجد ، الواردة في الانجيل الشريف .

٥٥ ـ الاجانب في اللاذقية :

في اواخر القرن الثامن عشر ، اقتضى عهد التنظيم في دولة آل عثمان توسيع الصلات السياسية مع الدول الاوربية . وكانت فرنسا اسبق هذه الدول الى اقامة القنصليات في مراكز الولايات السورية والمدن الساحلية ، ومنها اللاذقية التي هاجر اليها بعد الثورة الفرنسية عائلات نبيلة كآل جفروا وكيز ولانوس وميشيل . ونفت الدولة العثمانية على اثر الثورة اليونانية السيد سبيلتوس ، من سلالة امراء جزيرة زنطه ، والطبيب قسطنطين ويتالي من اكابر جزيرة كورفو وذويها ، فاستوطنوا جميعاً اللاذقية وبنوا فيها قصوراً واشتروا قرى ومزارع في ضواحيها وامتزجوا باهلها امتزاج الماء بالراح .

كانت المؤسسة الايطالية الدينية المعروفة بمؤسسة الارض المقدسة(تيراسانتا) اول المؤسسات الاجنبية ، فاقبل على مدرستها ابناء العائلات المسيحية التي رغبت في تعليمهم لغةً اجنبية علاوةً على لغتهم الاصلية العربية . ولكن انتشار المدارس الحكومية والاهلية والاميركية والفرنسية فيما بعد ، كما جاء في

مكان آخر من هذا الكتاب ، لم يبق للمدرسة الايطالية شيئاً يذكر .

عينت فرنسا مسيو ادولف جفروا قنصلاً لها في اللاذقية وخلفه اثر الوفاة وعلى التوالي اخواه ادكار والفونس. وانتقلت قنصلية اليونان من اسكندر قسطنطين ويتالي الى ابنه نقولا ويتالي ، الذي عهدت اليه بريطانيا العظمى بقنصليتها ايضاً ، وحذت حذوهـا النمسة بتعيينه لقنصليتها ، وعيّنت ايطاليا مسيو كيز الفرنسي قنصلاً لها ، وعهدت بعض الدول بادارة قنصلياتهـا وكالةً الى وجهاء لاذقيين ، بموافقة الحكومة العثمانية . فكان السادة جرجي مرقص لقنصلية روسيا ، خلفاً لوالده الياس مرقص ، ويعقوب الياس لقنصلية المانيا وحنا ابراهيم لاسبانيا . وقد اختار كل قنصل ترجماناً فخرياً او ترجمانين من انسبائه او اصدقائه من الوجهاء الاثرياء ووافقت على ذلك الحكومة المحلية والمراجع المختصة. فكان بين هؤلاء التراجمة الفخريين السادة نصري وسعاده وعطاالله وصوايا ومرقص وبولس ، حتى ان احد كبار المواطنين من كبار الاكثرية واثريائها قبل في احدى هذه القنصليات وظيفة فخرية دون وظيفة الترجمان ، تخلصاً من ظلم بعض الحكام وجباة الاموال ، بفضل الانضواء تحت ظل الامتياز الاجنبي. ومن المؤسف حقاً ان يكون الامتياز الذي منحته الدولة العثمانية للاجنبي ،كحصانة لحريته ومسكنه وماله من كل اجراء تعسفي ، الباعث الاكبر لاقبال فريق من كبار الاهلين الى الانتساب للقنصليات الاجنبية بدلاً من الاطمئنان المرتجى من الحكومة مباشرةً .

من الانصاف في سرد الحوادث على حقيقتها ، الاقرار بان وجود هـذه المؤسسات الاجنبية قد ساعد كثيراً المواطنين الاحرار ، العاملين في سبيل ترقية المجتمع وزيادة الصلات الودية والتجارية بين الاهلين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وطبقاتهم .

٥٦ ـ التركمـان :

يقيم في ناحيتي البسيط والباير ، الملحقتين بمركز متصرفية اللاذقية، اكثرية تركمانية لا يقل عددها عن سبعة الاف نسمة ، كما يسكن قريتي الصليب وبرج اسلام ما يقرب من ثلاثة الاف نسمة ، كلهم تركمان .

لئن كان جميع هولاء التركمـــان وجيرانهم سكان ناحية اوردو في قضاء اسكندرونة وبعض قرى جسر الشغور يشبهون الترك خلقة ً ولغة ً وعرفاً ، فغير معروف بالضبط تاريخ هجرتهم الى هذه الانحاء . وكل منهم يحمل لقب اغا ، وفي مقدمة كبارهم واثريائهم يأتي المضياف المعروف شاهين اغا المقيم في قرية زغرين ، من اعمال البسيط ، فكانت مضافته محطة لجميع المسافرين براً بين اللاذقية والباير والبسيط واسكندرونه وانطاكية . ويليه مظهر افندي حافظ ، الذي اختار الاقامة في نفس اللاذقية ، كما اختار لقب افندي بدلا من اغا منذ انتخابه عضواً في مجلس الادارة ، واخوه عزة اغا ، الذي ظل مقيماً في قرية السرايا ، مركز ناحية الباير ، وآل ملا حسن وسخطه وصالح وغيرهم .

اذا استثنينا هولاء الاغوات الاثرياء وعدداً من ابنائهم حصلوا العلم في مدارس اللاذقية ، وجدنا الاكثرية الساحقة في ناحيتي البسيط والباير ، من تركمان وعلويين ، في حالتي الجهل والبؤس ، بينما يتمتع اهل الصليب وبرج اسلام بحياة لا بأس بها من نعم العيش واستثمار الاراضي ، دون ان يكون بينهم سادة وعبيد .

٥٧ ــ نبذة عن الاقتصاد ورجاله :

كانت ثروة اللاذقية في ذلك العهد (القرنين التاسع عشر والعشرين) قائمة على استثمار الاراضي ، واهم حاصلاتها الزيتون والتين والعنب والحبوب بمختلف انواعها وعلى زراعة التبغ في جبال اللاذقية وصناعة الزيت والصابون وحرير الشرانق . كما كانت التجارة قائمة على تصدير هذه المواد واستيراد السكر والارز والادوية وما تتطلبه حياة الحضارة من بضاعة واقمشة ومعدات المساكن .

انصرف كبار وجهاء اللاذقية من آل هارون وخزندار ومفتي وشواف وشريتح ورويحة وشاهين وصوفان وزيادة ودنورة وغيرهم الى الزراعة واستثمار اراضيهم الواسعة دون ان يفكروا في التجارة ، حين كان يتعاطاها على قدر محدود الكثيرون من اخوانهم .

اما الذين جمعوا بين الزراعة والتجارة في ذلك العهد فهم السادة :

١ ـ مخايل سعاده ، كبير وجهاء المسيحيين ، واخوه جبرائيل، فكانا في مقدمة رجال الاقتصاد ، وقد زادا في كروم الزيتون التي ورثاها عن والدهما الياس سعادة المعتبر بحق ، مجدد غرس الزيتون في اللاذقية ، بعد سابق عهده .

وقد برز بعد ذلك ابناء جبرائيل سعادة الثلاثة ، وديع وادوار ورودلف ، واصبحوا في مقدمة اثرياء اللاذقية وسيؤتى في محل آخر من الذكريات على بيان ما قام به كبيرهم السيد وديع اثناء وجوده نائباً عن اللاذقية في المجلس النيابي السوري من خدمات لوطنه ، ومنها اهتمامه بمشروع مرفأ اللاذقية ، وقد قرّت عينا شيخوخته برؤيته في العهد الاستقلالي سنة ١٩٥٤ ناجزًا ومحققاً قسطاً كبيرًا من امانيه الوطنية والاقتصادية .

٢ ـ لقد احرز الوجيهان ابراهيم واسحاق نصري المقام الاول في التجارة والثروة النقدية والعقارية مع مزايا اكرام الضيوف والقصاد اكراماً قل نظيره في اللاذقية ، سار عليه ابناؤهما بعدهما رغم فقدهم معظم ثرواتهم .

وبينما كان اولهما ابراهيم محور الحركة التجارية في اللاذقية ، انصرف اخوه اسحاق الى الاهتمام بالشؤون الوطنية والمالية ، فوفى الزعامة حقها واشغل مركزًا سياسياً مرموقاً في عهد الانتداب واشتهر بجرأته وصراحته في الدفاع عن حقوق الشعب ، مما جعل الحاكم الفرنسي شفلر ينقم عليه دون ان يستطيع الحط من كرامته وزعامتـــه البارزتين ، كما سيرد تفصيل ذلك في الجزء المتعلق بعهد الانتداب .

٣ ـ محمد علي بك شومان ، جمع بين السياسة والزراعة والتجارة ، وقد انتخب عضوًا بمجلس الادارة وكان من كبار تجـــار التبغ « ابو ريحة » . ويليه في التجارة العصامي السيد محمد حمادة . وقد اشترك كثيرون غيرهما في تجارة هذا الصنف ، يعدون من الدرجة الثانية في الثروة .

٤ ـ كان الحاج مصطفى شريتح اكبر مزارع في ذلك العهد ، وهو جد الزعيم الوطني السيد عبدالقادر شريتح .

٥ ـ الحاج قاسم الشواف ، من كبار الوجهاء الاثرياء ، كان اكبر مالك عقارات في البلدة ، وهو والد الابن النجيب محمد الشواف ، الذي انتخب

في عهد الاستقلال السوري نائباً في المجلس النيابي فوزيراً للاشغال العامة .

لم يكن في ملحقات اللاذقية من يتعاطى الاعمال الاقتصادية الكبرى، بل كان معظم الوجهاء فيها اصحاب قرى واراض زراعية كآل علي اديب وغلاييني ونور الله في جبلة وآل عرنوق في المتن وآل تحوف والياس في بانياس .

لم آت على ذكر احد من العلويين في هذا البحث لان دورهم العملي من ناحيتي السياسة والاقتصاد قد بدأ بعد الحرب العالمية الاولى واحتلال فرنسا سورية ولبنـــان ، كما سيأتي في ابحاث عهد الانتداب .

٥٨ ـ السنة المجنونة :

قبل حصر الدولة العثمانية التبغ والتنباك ، كان تجار اللاذقية ، حتى اواخر القرن التاسع عشر ، يصدرون التبغ الى القطر المصري ، وكان اهم هؤلاء التجار من آل ويتالي وحبيشي .

وبعد تأسيس ادارة الحصر واحتكارها التبغ المعروف بشلك النبت، المخصص للاستهلاك الداخلي بعد مزجه بتبغ صمسون والروملي، ترك للتجار حرية تصدير التبغ المسمى « ابو ريحه » لاكتسابه الرائحة الزكية من الدخان المتصاعد من حرق اغصان اشجار العزر الكثيرة في جبال قضاءي صهيون وجبلة . فكان هذا الحاصل من التبغ يصدر بعد ترتيبه في طروده الى انكلترا ، حيث يمزج في المصانع بتبغ الغليون بنسبة لا تتجاوز العشرة بالمئة . وكان اهم تجار هذا النوع من التبغ هم سعادة ونصري وشومان ، ثم التحق بهم حمادة ، فظلوا يجنون من تجارتهم هذه ارباحاً معتدلة تضمن نشاطهم وتمويلهم زرع هذا الصنف بأيدي اهل القرى الجبلية والسماسرة،وجلهم من قضاء صهيون،حتى فوجئوا سنة ١٩٠٢ بانباء وردتهم من عملائهم البريطانيين بارتفاع اسعار الكميات الموجودة في المستودعات ارتفاعاً لم يسبق له مثيل . فبلغت ارباحهم في تلك السنة عشرة اضعاف المعتاد في السنين السابقة ، مما زاد في نشاطهم ودفع بهم الى الاكثار من السلف الى كبار المزارعين الجبليين والسماسرة لضمان وفرة الموسم المقبل .

تنبه الى هذا النشاط صغار التجار والمتمولين ، فأخذوا بدورهم يقدمون

معظم ما لديهم من اموال سلفاً للمزارعين والسماسرة اقتداءً بكبار التجار ، مما دعا هولاء الى جمع الكلمة وتأسيس نظام « السنديكا » (النقابة) بين جميع الراغبين في تجارة التبغ ، حذراً من التفرقة التي تؤدي الى التزاحم فسقوط الاسعار في الاسواق المرسلة اليها ، اي في انكلترا دون سواها .

وبفضل كثرة عرض السلف وتكاثر عدد تجار هذا النوع من التبغ وزيادة زراعته ، ظهرت بوادر الرخاء وسعة العيش بين الزعماء والزراع والسماسرة ، وكلهم من القرى الجبلية . فاخذوا يفدون الى المدينة ويرتادون فنادقها ومقاهيها وملاهيها ويبذلون المال بسخاء ويقتنون احسن انواع الاثاث لتجهيز منازلهم في الجبل . ولم يكتف كبراؤهم بمصنوعات اللاذقية ، فأوصوا على افضل منها من موجود مصانع بيروت ، فدلت تصرفاتهم على استعدادهم لتقبل الحضارة الحديثة ورفع مستوى المعيشة عند سنوح الفرصة .

ولما حان موسم قطف التبغ وتدخينه وترتيبه ، تعاظمت الآمال بنجاحه على غرار الموسم السابق وتم تصديره كالمعتاد الى انكلترا وبدأ الانتظار وطال ارتقاب النتيجة المبتغاة ، وبدت الحاجة الى المال للتسليف على الموسم المقبل ، حتى فوجئ اركان « السنديكا » بنبأ سقوط الاسعار في انكلترا سقوطاً مريعاً نظراً الى زيادة التبغ الوارد على حاجة المعامل والاستهلاك زيادةً كبرى كان نصيبها الكساد في المستودعات . فدب الذعر في نفوس صغار التجار وضعف الاعتبار المالي وبرزت حاجة المزارع لتأمين معيشته ، ولم ينج من هذه الكارثة سوى قلة من التجار لم يدخلوا السنديكا واسرعوا في تصدير بضاعتهم وتصريفها باسعار جيدة .

اما الباقون من تجار وزراع ، فدب اليأس الى قلوبهم مدهوشين من هذا الانقلاب السريع بين الارتفاع البارز في اسعار الموسم السابق والكساد المريع في موسم السنة التي عقبته ، فسموها « السنة المجنونة » .

كانت الشركة البريطانية « تروست امبريال » اكبر عميل بين عملاء تجار التبغ ، تملك اعظم معامل التبغ على اختلاف انواعه في انكلترا . فلما رأت المكاسب التي يجنيها هولاء التجار بواسطتها ، نزلت الى ميدان مزاحمتهم ، ففتحت مكتباً لها في اللاذقية لتسليف المزارعين وشراء حاصلاتهم من التبغ .

وكثر عدد هولاء بعد ان بدأت معامل الولايات المتحدة الاميركية
من تبغ « ابو ريحه » ما تحتاجه لمزجه مع باقي الاصناف ، ثم أخذ رواج هذا الصنف في كل من انكلترا واميركا ولا سيما في الثانية يتأرجح بين المد والجزر ، تبعاً لمقتضيات اقتصادية .

٥٩ — التربية والتعليم :

لم تتجاوز دور التربية والتعليم الحكومية ، حتى منتصف العهد الحميدي ، المدارس الابتدائية والرشدية . ثم زيد في عددها واسست مدارس اعدادية وسلطانية في مراكز الولايات والالوية ، بالاضافة الى المدارس الخاصة الاهلية والاجنبية . ونقتصر فيما يلي على موجز عن مدارس اللاذقية :

اولاً — ظلّت الكتاتيب في المساجد والدور الصغيرة الخاصة بكل حي رائجة رغم ضعف التعليم فيها ، الى ان اخذت المدارس الحكومية الابتدائية والرشدية تنتشر في دور التنظيم الاداري ، فارتفع مستوى الدراسة فيها وفي المدارس الخاصة التي لم تحرم منها طائفة من الطوائف. على ان نجاح هذه المدارس كان ضئيلاً بسبب فقدان الاساتذة الاكفاء ، فكان المعلم يلقي الدرس حسبما جاء في كتابه الموجز ويستمعه في اليوم الثاني من افواه الطلاب دون التوثق من فهمهم معناه . وقد شعرت كغيري من الطلاب بعد حصولي على الشهادة الابتدائية، بحاجتي الى تكرار دراسة ماسبق فاستظهرته ، بتأن وامعان توصلاً الى فهم مغزاه، مستعيناً بما ظهر من المكتب المفصلة .

ثانياً — كانت مدرسة المحمودي الخاصة في المعهد الحميدي، لصاحبها الشيخ عبدالفتاح المحمودي، كبير علماء اللاذقية ، هي المدرسة الوحيدة من نوعها . فهي تدرس عدا الصرف والنحو والادب العربي والتاريخ، الفقه والاحكام الشرعية . وقد انجبت عدداً من العلماء الاجلاء ، اذكر منهم الشيخ حسن المحمودي واخاه الشيخ مصطفى، الذي تولى فيما بعد ، مقام الافتاء ، والشيخ سعيد صفية المحامي اللامع ، والشيخ محمد العثماني المدرس الكبير المتواضع ، والشيخ سعيد حسن سعيد ، والشيخ سلامه الصوفي وغيرهم .

ثالثاً — انصرفت المدارس الحكومية من ابتدائية ورشدية الى تدريس مبادئ

العلوم الدينية واللغتين العربية والتركية ، دون ان يرتفع لها كبير شأن . وحين افتتحت الحكومة المكتب الاعدادي سنة ١٨٩٥ ، قطع شوطاً كبيرًا من النجاح في مختلف العلوم ولا سيما في تدريس اللسان العثماني ، وهو كما أوضحنا اللغة التركية الفصحى المؤلفة من العربية والفارسية والتركية معاً . وكان اكثر مديريه نشاطاً الاستاذ رفيق بك ، وهو عالم تركي رفيع التهذيب ، غيور على رفع شأن الكتب بكل ما اوتيه من حكمة وعزم واخلاص . ثم خلفه ، في اواخر العهد الحميدي ، الشيخ محمد افندي الجسر ، الطرابلسي المعروف ، من المع شخصيات ذلك العهد علماً وذكاءً ورقياً ووجاهةً .

رابعاً – امتازت المدرسة الارثذكسية بتدريس اللغة العربية بجميع فروع الادب . ومن اشهر اساتذتها الشاعر الملهم شاكر شقير ثم خلفه زمناً الاستاذ الكبير اسعد خليل داغر ، وكلاهما لبناني ، ثم الشاعر الكاتب الاديب اللاذقي ادوار مرقص . وفي سنة ١٩٠٤ ، زارت اللاذقية البعثة المدرسية الروسية وتسلمت ادارة المدرسة ، متعهدةً برفع شأنها والانفاق عليها بعد ان وافق على ذلك رئيسها الاعلى مطران الطائفة السيد ارسانيوس حداد ومجلسها الملي وجمعيتها الخيرية التي كانت تنفق عليها قبلاً .

احتفظت هذه المدرسة باساتذتها واختارت البعثة الروسية مديرًا لها الاستاذ خريستوفورس عاقل ، السوري الاصل المتخرج من جامعة كييف في روسيا ، ثم استدعته واحلّت محله الاستاذ عيسى داود ، خريج الكلية الروسية في الناصرة. وقد قام كل منهما بمهام مديريته خير قيام وتسلمت البعثة المشار اليها في السنة الثانية مدرسة البنات الارثذكسية ايضاً وجهزت المدرستين بكل ما يرفع شأنهما ، بالاضافة الى تدريس اللغة الروسية . ومن ابرز مناهجها قراءة الاطفال والاحداث الحروف الهجائية العربية بالالفاظ الصوتية ، مما سهل كثيرًا حفظها ، ولم تكن تلك الاصول متبعة في اللاذقية من قبل .

خامساً – معهد اخوة المدارس المسيحية المعروف بمعهد « الفرير » اسس في اللاذقية سنة ١٩٠٢ وكان الاقبال عليه عظيماً نظرًا لحسن ادارته وانصراف الاخوة القائمين عليه ، وكلهم رهبان ، الى مهامهم المدرسية ليل نهار ونشر اللغة الفرنسية بين طلابه اللاذقيين .

سادساً — مدرسة الاميركان ، وهي اقدم عهداً من معهد الفرير ومن المكتب الاعدادي وقد افردت لها بحثاً خاصاً نظراً لسعة مهامها .

والجدير بالذكر ان دائرة المعارف في اللاذقية لم تتدخل في وقت من الاوقات بشأن من شؤون هذه المدارس الاجنبية ، اما بسائق رغبتها في تسهيل تعميم التعليم على ابناء البلاد ، مهما كانت صفات القائمين عليه من وطنيين واجانب ، واما بفضل وجود الامتيازات الاجنبية آنئذ ، مع العلم ان المدارس الثلاث الاجنبية السالفة الذكر ظلت سليمة من كل ناحية سياسية ، منصرفة الى مهامها الاساسية وهي التربية والتعليم .

٦٠ — البعثة العلمية الاميركية :

لما عظم شأن الولايات المتحدة الاميركية ثقافياً واقتصادياً وسياسياً ، اخذت تسابق في هذه النواحي دول اوربا دون الالتجاء الى الاستعمار . وكثرت جمعياتها السياسية والثقافية والخيرية ، محولةً انظارها الى جميع اقطار العالم . فكان نصيب اللاذقية منها بعثة علمية انجيلية تنتمي الى كنيسة بتسبرغ في بنسلفانيا ، قدمت سنة ١٨٥٦ وما عتمت ان وقفت على حالة العلويين وموقف الحكومة منهم موقف الاهمال وعدم الاكتراث . وحصلت منها على اجازة بفتح مدرستين ابتدائية واعدادية ، الاولى للاناث والثانية للذكور ، واعدت في كل منهما قسماً داخلياً (ليلياً) يقبل فيه مجاناً الطلبة العلويون ويحسن اليهم بما يلزمهم من كتب وقرطاسية والبسة كما يقبل بالاجور المعتدلة الغرباء عن مدينة اللاذقية من غير العلويين. فكان بينهم طلبة من قرى متن عرنوق والسويدا في قضاء المرقب ومن بلدة كسب وغيرها ، بينما اختص القسم النهاري الخارجي بابناء اللاذقية المسيحيين.

ولما تزايد الاقبال على هاتين المدرستين ، زيد في بنائهما واتساعهما حتى اصبحت في مقدمة المدارس والمؤسسات العلمية في اللاذقية . ثم اضيفت اليها عيادة طبية وصيدلية فمستشفى ،وكان يقوم على ادارة هذه المؤسسات الطبية في الربع الاول من القرن العشرين ، نبيلان تذكرهما اللاذقية دوماً بعاطر الثناء ، هما الدكتور بالف الاميركي والصيدلي صديق فرنسيس فتال اللاذقي.

قامت هذه المؤسسات العلمية والطبية وسارت خير سيرة بفضل جود المحسنين

الاميركيين باموالهم وغيرتهم في سبيل العلم والخير والاخلاق العاليـــة . واختير المعلمون والمعلمات من ابناء الوطن ، مع الاحتفاظ للاميركيين والاميركيات بالادارة وانفاق المال .

لقد نجحت هذه البعثة في مهمتها واولها بث روح المحبة والاخاء الانساني ، دون ان يظهر منها اي غرض سياسي ، واعتنت بنشر اللغة العربية وقواعدها الاساسية وآدابها العالية دون ان تعنى بنشر الانكليزية الا قليلاً بازاء من يرغب في تعلمها . وقد احرز الطلاب العلويون على كثرتهم القسط الاوفر من النجاح ، وبرز منهم اساتذة ادباء وشعراء واعتنق بعضهم المسيحية دون ان يلقى هـــذا الاعتناق اي اعتراض او تذمر من قبل اخوانهم الذين يؤلفون الاكثرية في الجبل وضواحي المدينة ولا من قبل الحكومة او احد المسلمين السنيين .

ان نجاح هذه البعثة الاميركية واقبـــال الشعب على تكريمها وتعاظم ثقته باخلاصها في مهمتها الانسانية ، ان كل ذلك قد ادى اخيراً ، اي بعد جيل من الزمن ، الى تنبه جمعية اخوة المدارس المسيحية الفرنسية ، فحصلت بدورها على اجازة تأسيس معهد للذكور في اللاذقية معادل لمدرسة الذكور الاميركية ، فاقبل عليه معظم الطلبة المسيحيين وبعض المسلمين دون ان يكون لابناء الجبل العلوي فيه من نصيب .

حينئذ فطن اولياء الامر العثمانيون الى واجب اتحاف مراكز المتصرفيات بمدارس اعدادية حكومية تدرس فيها شتى العلوم باللسان العثماني ، لغة الدولة .

٦١ – كلم الناس على قدر عقولهم – الاشرار يجرأون على الضعيف ويتهيبون القوي :

استناداً الى القول المأثور الذي جعلناه عنوان هذا البحث يذكر شيوخ اللاذقية ا لحادث التالي :

لقد احدثت البعثة الاميركية في احدى القرى الجبلية غرفةً للقراءة والوعظ ، وكان رئيس البعثة ، القسيس مستر « بتي » ، يزورها مرةً في الاسبوع ويلقي على مرتاديها بعض العظات الانجيلية والنصائح الخلقية . وحين عودته مساء الى

البلدة ممتطياً ظهر حصانه ، كان يلتقي في منتصف الطريق باشخاص ملثمين لم تخف عليه ملامح بعضهم ممن كانوا يستمعون عظاته ، فيسلبونه ما معه من النقود وقسماً من البسته ، فكان يقابلهم بذكر الآية الانجيلية: « يا رب اغفر لهم لانهم لا يعلمون ما يفعلون » !

صبر مستر « بتي » على هذه المعاملة عشر سنين ولما ابدل في نهايتها بالمستر ايسن العميد (كولونل) العسكري المتقاعد المعروف بقوة جسمه وصلابة رأيه وحسن تدبيره ، زوده بما لديه من معلومات وخبره عن احوال الجبل وما كان يلاقيه من اشراره حين عودته من القرية الى المدينة .

ولاول مرة ، ارسل مستر ايسن الى الوكيل في القرية بان يجمع اخوانه في الوقت المعين للتعرف اليهم واتحافهم بالعظة الروحية . فلبوا الدعوة وصافحوا الزائر الجديد واصغوا الى عظته . ولما لم يسمعوا منه ما كان يردده سلفه من آيات الصفح والغفران عن الاساءة ، سأله احدهم ، وقـــد اراد اختبار خطته : « اصحيح يا حضرة القسيس ان السيد المسيح قال : « من ضربك على خدك الايمن حوّل له الايسر ايضاً؟ » .

فطن مستر ايسن الى ما كان سمعه من سلفه عما يلقـــاه من الاشرار حين عودته الى المدينة ، فنادى السائل ان يقترب منه وقرأ عليه من الآية الشريفة ، صدرها وصفعه كفاً على وجهه اوقعه ارضاً ، فبهت الحاضرون . ثم اقامه على رجليه وفسر له جواب الشرط الوارد في الآية ، واشار الى المسدس المحزوم في جنبه الايسر قائلاً له : « بهذا اقابل كل من يتطاول عليّ ! »

وحين اسدل الليل ستاره ، عاد المستر ايسن على ظهر جواده دون ان يلقي احداً في طريقه من الاشرار الذين كانوا يعترضون سلفه وغيره من المارة الاوادم. وظل القسيس الجديد عشر سنين على رأس بعثة في اللاذقية يواصل تفقد رعيته دون ان يعترضه احد في طريقه .

٦٢ ــ موقف الحكومة من المؤسسات الاجنبية :

كانت مراقبة الحكومة ، الاجنبي ومؤسساته في ذلك العهد ، ضعيفةً

وكانت مقتصرة ، من وراء الستار ، على القنصلية الفرنسية في الدرجة الاولى لما لفرنسا من قديم الزمن من آمال في مصير سورية .

تأتي المراقبة في الدرجة الثانية على القنصلية البريطانية ، لما لبريطانيا العظمى من نيات في توسيع نفوذها في الجزيرة العربية باعتبارها ، كالقطر المصري ، الطريق المفضلة الى الهند مستعمرتها الكبرى .

اما المدارس الروسية في اللاذقية وجميع البلاد السورية ، فلم تكن في وقت من الاوقات سبباً للحذر ، لخلوها من اية دعاية استعمارية واقتصارها على الفكرة الانسانيـــة ونشر التعليم مجاناً والحيلولة دون اضطرار الارثذكسيين الى اللجوء للمؤسسات الغربية من لاتينية وانجيلية ، الغنية بثقافتها ومالها وتنظيمها .

وهكذا كانت المعاهد الاميركية بعيدةً عن السياسة تبعاً لخطة الولايات المتحدة الاميركية التي كانت آنئذ قائمةً على قاعدة « اميركا للاميركيين » ، دون تدخل اجنبي فيها ودون تدخل اميركي في شؤون غيرها . حتى ان اميركا لم تنل في البلاد العثمانية شيئاً من الامتيازات الاجنبية التي نعمت بها دول اوربا زمناً طويلاً .

الفصل الثاني

نشأة المؤلف وحياته العملية

٦٣ – نشأته :

ولدت في مدينة اللاذقية سنة ١٨٧٩ . والدي هو الطبيب يعقوب الحكيم ابن الطبيب الياس الحكيم ابن طبيب اللاذقية الوحيد في عهده ، اسبريدون الحكيم . ووالدتي حنة بنت جرجس حبيشي ابن يعقوب حبيشي ، من تجار التبغ ومن اصحاب كروم الزيتون في قرية بسنادة في ضواحي المدينة .

درس المرحوم والدي الطب في معهد القصر العيني بمصر وعين طبيباً في بلدية الزقازيق ثم عاد الى موطنه اللاذقية ، فكان في سعة من العيش عطوفاً على الفقراء ولا سيما الذين اذلهم الدهر بعد سابق عز ، صديقاً لجميع الناس بعيداً عن السياسة رغم وجود اخيه الاصغر ابراهيم بك الحكيم مديراً لرسائل متصرفية اللاذقية[1] ، وكانت والدتي كوالدي في كرم الخلق وتقوى الله والانصراف الى شؤون بيتها واولادها .

ولما قل ايراد والدي في بدء شيخوخته ، بسبب قدوم اطباء جدد من العاصمة ومن بيروت ، التزم الاقتصاد في الحياة ، وشاركته والدتي بل سبقته الى الاكتفاء بما قسمه الله ، دون الالتجاء الى احد . وكانت تبيع بمعرفة زوجها ما لديها من حلى لتأمين تربية الاولاد فعلّماني ، رحمة الله عليهما ، منذ حداثتي الصبر على تقلبات الدهر والجد في الدرس مع قوة الايمان بالله العلي العظيم .

(١) بمثابة الامانة العامة حالياً .



اوهانس باشا قيومجيان



٦٤ ــ رابطة القديم :

كان شيخ علماء اللاذقية ورجال الدين ، عبدالفتاح افندي المحمودي ، معدوداً من اولياء الله واصحاب الكرامات ، وكان في مقدمة اصدقاء والدي ، فهنأه بمولدي بقصيدة عصماء من نظمه ومطلعها :

بشائر يعقوب بطلعـــة يوسفَ
تبدّت وطاب العيش والوقت قد صفا
فبشرى بني الياس هـــذا هلالكم
تسامى فمـــا احلى سناه والطفَ

وبعد ان تدرجت في مناصب الدولة واحرزت رئاسة محكمة التمييز العليا ووزارة العدل ، اخذ اهل بلدي يرددون ذكرى الكرامات والفراسة التي تميز بها العلامة المرحوم المحمودي ، ذاكرين مطلع القصيدة السالفة الذكر ، حتى ان نجله الشيخ مصطفى المحمودي ، مفتي اللاذقية ، اتحفني بتهنئة شعرية بمناسبة زواجي سنة ١٩٢٧ ، جاء فيها البيتان التاليان :

بمولده ابي هنأ ابـــاه   وبشره بآتيه العظيم
وفي اكليله اتقنت نظمي   فحيا الله رابطة القديم

٦٥ ــ بدء الدراسة :

داومت وشقيقي الامين في سن الطفولة الرابعة والخامسة مع امثالنا على معلم خاص هو جرجس الخوري، ابن كاهن الكنيسة الخوري مخايل . فكان يدرسنا في غرفة وسيعة في منزل ابيه ، مبادئ اللغة العربية والتعليم المسيحي والحساب . ثم انتقلنا مع بعض الرفاق الى المدرسة الانجيلية الاميركية القريبة من بيتنا . بينما انتقل الآخرون الى المدرسة الارثذكسية .

كان رئيس المدرسة الانجيلية ، المعلم يعقوب جريديني ، اللبنـــاني، اهم الاساتذة عالماً تقياً هماماً ، منصرفاً كل الانصراف الى مقتضيات وظيفته بغيرة واخلاص ،وكانت درجة التدريس ابتدائية وثانوية بالنسبة الى دروس الزمن الحاضر. من حسنات هذه المدرسة الاميركية اهتمامها بحسن تدريس اللغة العربية وادبها

وحفظ الامثلة . التي تستند اليها كتب الدراسة الادبية كالصرف والنحو والبيان والبديع ، وعلى رأسها الآيات الشريفة الواردة في القرآن الكريم . وكان الرئيس المشار اليه يردد في كل مناسبة على مسمع التلامذة قول السيد المسيح : « فكل ما تريدون ان يفعله الناس بكم افعلوه انتم بهم » . قاصداً من وراء ذلك ان يسد مسد درس الاخلاق ، الذي لم يكن له كتاب خاص في المدرسة .

٦٦ — المكتب الاعدادي :

حين اتممت دروسي في المدرسة الاميركية ، افتتح المكتب الاعدادي الحكومي ، عقب افتتاح معهد اخوة المدارس المسيحية الفرنسي ، الذي اقبل عليه الطلبة المسيحيون . على ان المرحوم والدي لم يتردد ، لاتمـــام دراستي وشقيقي الامين ، في اختيار المكتب الاعدادي ، حيث يجري التدريس في جميع الصفوف باللغة التركية لغة الدولة الرسمية ويوظف خريجوها في دوائر الحكومة. وكنت انا وشقيقي المسيحيين الاثنين مع مئتين وخمسين طالباً مسلماً كما يكون الاخوة مع بعضهم البعض[1] .

وبعد اتمام الدراسة الاعدادية ، كنت انا وشقيقي في مقدمة الخريجين مع رفاقنا الثلاثة السادة صديق بن مصطفى اغا هارون وراجي ابن الحاج قاسم الشواف وهاشم بن ابراهيم الجراح ، وذلك سنة ١٨٩٩ . ولا بد لي في هذا المقام من سرد الحوادث والملاحظات الآتية :

(ا) — أستدعى مطران اللاذقية والدي محاولاً اقناعه بنقل ولديه الى المدرسة الارثذكسية ، محتجاً باهمال المكتب الاعدادي تدريس التعليم المسيحي، مع انه يدرس العلوم الدينية الاسلامية ، فأكد والدي لسيادة المطران بان ولديه قد اتما دروسهما الدينية في المنزل الوالدي ، فلا خوف عليهما من هذه الناحية .

(ب) — كان معظم المدرسين من خيرة الاساتذه ، فيهم العربي والتركي والمدني والعسكري واللاذقي والدمشقي ، واكبرهم استاذ اللغة العربية العلامة الحاج

(١) اتيت على ذكر هذه الناحية بسرور وإعجاب بالنسبة لذلك العهد . اما في الزمن الحاضر فقد اصبح الاخاء بين جميع العناصر السورية سائداً كما صار الاختلاط في الحياة الاجتماعية والدراسية والحزبية والسياسية امراً طبيعياً .

محمد صالح الصوفي . اما المديرون ، فكانوا من خريجي جامعة العلوم والفنون في العاصمة وممن سبقت لهم الخبرة في الادارة والتعليم . وكان آخرهم عهداً بالنسبة الى زمن دراستي واعلاهم همةً رفيق بك ، الرجل التركي الذي ترك في اللاذقية اجمل الذكر .

كان هذا المدير في نفس الوقت استاذ الانشاء التركي ، واقفاً على القواعد العربية والفارسية كما يتطلب ذلك اللسان العثماني. ولما اعجب ذات يوم بفرض من فروض الانشاء قدمه احد طلبة الصف الاعلى، كتب في ذيله البيت الآتي وهو لاحد شعراء الترك :

يوسف كبي انواع محن حكمه يه محتاج
آسان دكل اخوانه ولي النعم اولق

وترجمته :

ليس سهلاً ان يسود المرء صحبه
فالجهـــاد اليوسفي خـــير قدوه

وبدهي ان يوسف الذي قصده الشاعر هو يوسف الصديق الذي عانى الكثير من المحن قبل توليه الحكم في مصر.

(ج) — كنا انا واخي مخيّرين عند القاء درس العلوم الدينية على رفاقنا في الصف، بين ان نبقى فيه منصرفين الى اتمام فروضنا وبين قضاء هذا الوقت في غرفة اخرى . فاخترنا الشق الاول ، ولما ظهر في آخر السنة اننا حفظنا دون ادنى عناء الدروس الدينية التي كان يلقيها الاستاذ العالم الفاضل الرفيع التهذيب الشيخ عارف الصوفي ، تقدمنا للامتحان فيها فاعطانا المميزون اعلى علامات النجاح دون معرفتهم هويتنا . ولكن مدير المكتب، الذي كان حاضراً، حال دون تسجيل نجاحنا ، حرصاً منه على عدم افساح مجال الانتقاد للذين حالوا ، لمجرد تعصبهم ، دون تعليم ابنائهم لغة الدولة في المكتب الحكومي .

(د) — يرجع فضل تفوقنا في دروسنا الاعدادية الى سبق اتمامنا دراسة معظمها في المدرسة الاميركية ، فلم يبق علينا سوى الاجتهاد في تعلم التركية واتقانها وقد وفقنا الى ذلك بفضل عناية الاساتذة .

(هـ) — وزعت الشهادات الاعدادية والجوائز على مستحقيها من الطلاب في بهو دار الحكومة برئاسة المتصرف وحضور رؤساء الدوائر واعيان المدينة ، تنشيطاً لاول خريجي المدرسة الحكومية وتشجيعاً للقائمـــين على امورها وسائر المواطنين .

ولن انسى اني رأيت والدي يذرف الدمع اثناء الحفلة ولما عاتبته على ذلك في طريقنا الى البيت اجابني : لا يمكنك يا بني ان تقدر حالة الاب في مثل هذا الظرف الا حين تصبح اباً ان شاء الله » .

وقد ذكرت قوله مراراً بعد ان اصبحت اباً بحمد الله سبحانه وتعالى .

٦٧ — باكورة الاجتهاد :

لم انقطع عن الدرس في اوقاته ولم اتوان في اتمام الفروض المدرسية والدينية ، مفضلاً مطالعة الكتب المفيدة ، وقت الفراغ ، في غرفتي الصغيرة المضاءة بقنديل كاز ينير منضدة الكتابة ، على مرافقة اقربائي ورفقائي ومشاركتهم في السهر والملاهي ، قانعاً بالقليل من الالعاب الرياضية المدرسية من ركض وقفز وسباق في الجري على القدمين . لذلك كنت ناجحاً في كل امتحان ، حائزاً اعتبار الاساتذة والاخوان وكنت فوق ذلك قدوةً لاخي الاصغر الامين الذي كان معي في نفس الصف ولكنه يفوقني ذكاءً ومرحاً وسرعة خاطر وقوة ذاكرة .

قمت مراراً ، بناء على تكليف مدير المدرسة ، بالقاء الدروس على رفقائي في الصف اثناء غياب المعلم واستنتجت من ذلك ان الدرس الذي يرسخ في ذهن التلميذ هو الذي يستطيع القاءه على غيره .

ولما كنت دوماً من الناجحين في فحص نهاية السنة الدراسية ، كلفني المدير بتدريس رفقائي المتأخرين ، اثناء العطلة المدرسية ، لقاء اجرة كانت باكورة جهودي التي اقترنت بنجاحهم . وقد تمكنت ، بفضل هذه الدروس الخاصة ، الصداقة بيني وبينهم ، اخص بالذكر منهم صديق افندي ابن مصطفى اغا هارون ، فقد كان لاسمه من سمـــاه كل نصيب من التقوى والصلاح وعلي التهذيب وكان فوق ذلك يدفع لي اجرة الدرس اضعافاً مضاعفة من نتاج اراضيه

الواسعة ، مما كان يسد من بعض مؤونة البيت . وقد ظل هذا الصديق النبيل حتى آخر عمره على سيرته الحميدة ، معروفاً بالورع في تدينـــه والصدق في معاملاته مع جميع الناس .

ولا انسى الاثر المعنوي الذي تركه في نفسي التعليم وانا في عهد الشباب. فقد كان التلميذ حقي بك ، الالباني الجنس ، احد الذين تلقوا مني الدرس توصلاً الى النجاح في الامتحان ،وحيداً لأم هي ايضاً وحيدة لابيها ،قائد الدرك في اللاذقية . فكنت حين ادخل دار الحكومة كمداوم في ديوان العدلية ، يرحب بي هذا القائد الكبير بمزيد الاعتبار ، على مشهد من الضباط والافراد ، مما هيأ لي المجال لدفع الاذى عن كثيرين من الفقراء المساكين الذين يتعرضون للمطاردة في عدة ظروف قاسية .

٦٨ — وظيفة التدريس :

اراد كل من مدير المكتب الاعدادي ومتصرف اللاذقية ان اذهب الى المعاهد العالية في العاصمة لاكمال الدراسة والتخصص على نفقـــة الحكومة ، ولكن شيخوخة والدي كانت تتطلب بقائي قريباً منه ، لاساعده في تحمل عبء العائلـــة .

ولما كان المدير الهمام رفيق بك حريصاً على رفع منزلة مكتبه الاعدادي واستجلاب الطلاب اليه ، بدلا من ذهابهم الى المدارس الاجنبية ، شديد العناية بتلامذته راغباً في ان يعهد اليهم بكل ما يمكن من وظائف الحكومة والتعليم ، قدمني بنفسه ، فور تسلمي الشهادة الاعدادية ، كاول الناجحين ، الى مطران طائفتي الارثذكسية المثلث الرحمات ملاتيوس دوماني ، بصفته الرئيس الاعلى للمدرسة الارثذكسية ، وفاز بموافقته على تعييني استاذاً لتدريس اللغة التركية فيها ، بمعدل اربع ساعات في الاسبوع وراتب مائتي قرش (اي ليرتين عثمانيتين) شهرياً ، يسدد من اصل ما تدفعه دائرة المعارف الى المدرسة المذكورة. ولما كان هذا التدريس على الوجه المذكور لا يستغرق الا القليل من وقتي ، انصرفت الى اعطاء دروس خاصة لطالبيهـــا والى دراسة علم الحقوق بالطرق الخاصة ، وكان اولها قراءة القوانين الادارية والعدلية والكتب المدرسية الحقوقية .

– الدين المعاملة –

كانت لجنة المدارس الارثذكسية تستوفي من مصلحـــة المعارف مرتباً شهرياً لتدريس اللغة التركية في مدرسة الذكور ، وقدره اربع ليرات عثمانية ، تعطي قسماً منه الى معلم التركية وتضع الباقي في صندوقها ليساعد على سد نفقاتها .

ولما كان امين صندوقها تاجر بضاعة بالمفرق ، عاجزاً عن تقدير العلم ومنزلة المعلمين ، كثر تذمرهم مما كانوا يلاقونه منه من فظاظة الخلق والتسويف في دفع الرواتب . ولما لقيت منه ما كانوا يشكونه ، لم اتحمل الصبر عليه ولم اتمالك من اسماعه احتجاجاً قاسياً دون خروج عن دائرة الادب ، فلم يحفل بي، وباحتجاجي ، ولعله لم يدرك مغزى كلامي . فتركته والتقيت في طريقي بالوجيه الكبير جبرائيل سعاده ، فتلطف وسألني عن سبب التأثر البادي على وجهي ، فاخبرته ما بدر من التاجر الخازن . فاستدعاه اليه فوراً وأنبه على سوء معاملته بازاء الامناء على تهذيب ابناء الملة ووفق الى نزع امانة الصندوق منه واحالتها الى عهدة احد اعضاء اللجنة المدرسية في الجمعية الخيرية ، السيد حبيب سعاده ، وهو وجيه من كبار رجال الاقتصاد ، لطيف المعشر مع جميع محدثيه . فكان يحضر بنفسه في نهاية كل شهر الى المدرسة ليدفع الى المدير والمعلمين رواتبهم التي لم تكن تتجاوز عشرين ليرة عثمانية ، مما يدل على حبه النظام واداءالمستحق في اوقاته بدون ادنى تأخير . ولكنه لم يكن مستعداً في وقت من الاوقات لدفع سلفة لاحد المعلمين قبل نهاية الشهر . ففي الرابع والعشرين من كانون الاول ، التمس منه المعلمون ان يتكرم عليهم باداء راتب الشهر المذكور ، لمناسبة عيد الميلاد المجيد وما يرافقه من نفقات للعيال والاطفال . فاعتذر بخلو صندوقه وجيبه من اي مبلغ واوصاهم بانتظار نهاية الشهر ، فغادروه آسفين . ولكن الخياط السيد كروم ، الرجل المتوسط الحال الذي يتعاطى مهنته في غرفة متواضعة ، كان اكرم من رجل الثروة والاقتصاد والوجاهة واكثر مروءة ، فقد ارسل اليهم بذلات العيد التي كانوا اوصوه عليها لاجل اولادهم وامهلهم بالثمن ، فاستحق جميل شكرهم ودعاء اولادهم بطول حياته .

– من صبر ظفر –

بعد النجاح الذي احرزه طلاب المدرسة الارثذكسية في دراسة اللغة التركية ، طلب معهد اخوة المدارس المسيحية ان ادرس فيه ساعتين في الاسبوع . فلبت الحكومة طلبه وكافأتني بان استوفي كامل الراتب المعين لتدريس هذه اللغة الرسمية في المدارس الخاصة ، وهو اربع ليرات عثمانية . حينئذ دعتني لجنة المدرسة الارثذكسية الى اجتماع برئاسة السيد الجليل المطران ارسانيوس حداد ، خلف المطران ملاتيوس الذي اعتلى السدة البطريركية الانطاكية ، وبسط امين صندوق اللجنة ، الوجيه الثري ، عجز ميزانية المدرسة ، مقترحاً ان يتنازل لها معلم التركية عن ربع مرتبه . فرددت عليه بان كامل المرتب هو حق من حقوقي ، استوفيه من مصلحة المعارف مباشرةً ، فاذا كان قصد الوجيه الثري من اقتراحه ، مجرد تموين صندوق اللجنة ، فليتقدم بمشروع تبرع لسد العجز ، فيجدني مساوياً له في التبرع رغم ما بين ثروة كل منا من عظيم الفرق . فلم يستطع الرد علي ، وردت اللجنة اقتراحه بفضل ما تكرم به المطران الجزيل الاحترام من الاشارة الى الخدمات الملية التي يقوم بها كل فرد في مختلف النواحي .

٦٩ – ملازمة الدواوين :

بناء على توصية مدير المكتب الاعدادي ، لازمت ديوان المصرف الزراعي ، وكان مديره مصطفى افندي الصوفي ومعاونه توفيق افندي منقارة ، من فضلاء الطرابلسيين علماً ونزاهةً . فكلفاني ، بمناسبة موسم اقراض الزراع ، بمهمة املاء البيانات التي يجب ان يقدمها المستقرضون ، لقاء قرش واحد عن كل بيان كما هو مكتوب في ظهره ، فاذا بلغ عددهم الالفين استوفيت الفي قرش خلال شهرين .

ولما مر على قيامي بهذه المهمة اسبوعان ، سألني السيد منقاره عن مقدار ما استوفيه فاجبته : « لا شيء » . فاستغرب فاجبته : « لا استطيع طلب القرش » . فانبني بلطف واحال علي مدير المكتب لتشجيعي على قبض الاجرة ، فاعتذرت معترفاً بعجزي عن طلب الاجرة وصرحت له باني بعيد كل البعد عن الامور المصرفية على تعدد انواعها . ثم لازمت ديوان العدلية ، وكان رئيسه القانوني

اللامع بكر صدقي افندي الكيلاني ، النابلسي المولد ، صهر آل الامام اصدقاء والدي . فلم يبخل علي بارشاده الى اتقان العمل ولا سيما تنظيم الاعلامات، فاخذت في وقت قصير اقوم بهذه المهمة بالاضافة الى دراسة علم الحقوق ومطالعة القوانين والانظمة على تعدد انواعها .

٧٠ ـ ملاك العدلية في اللاذقية :

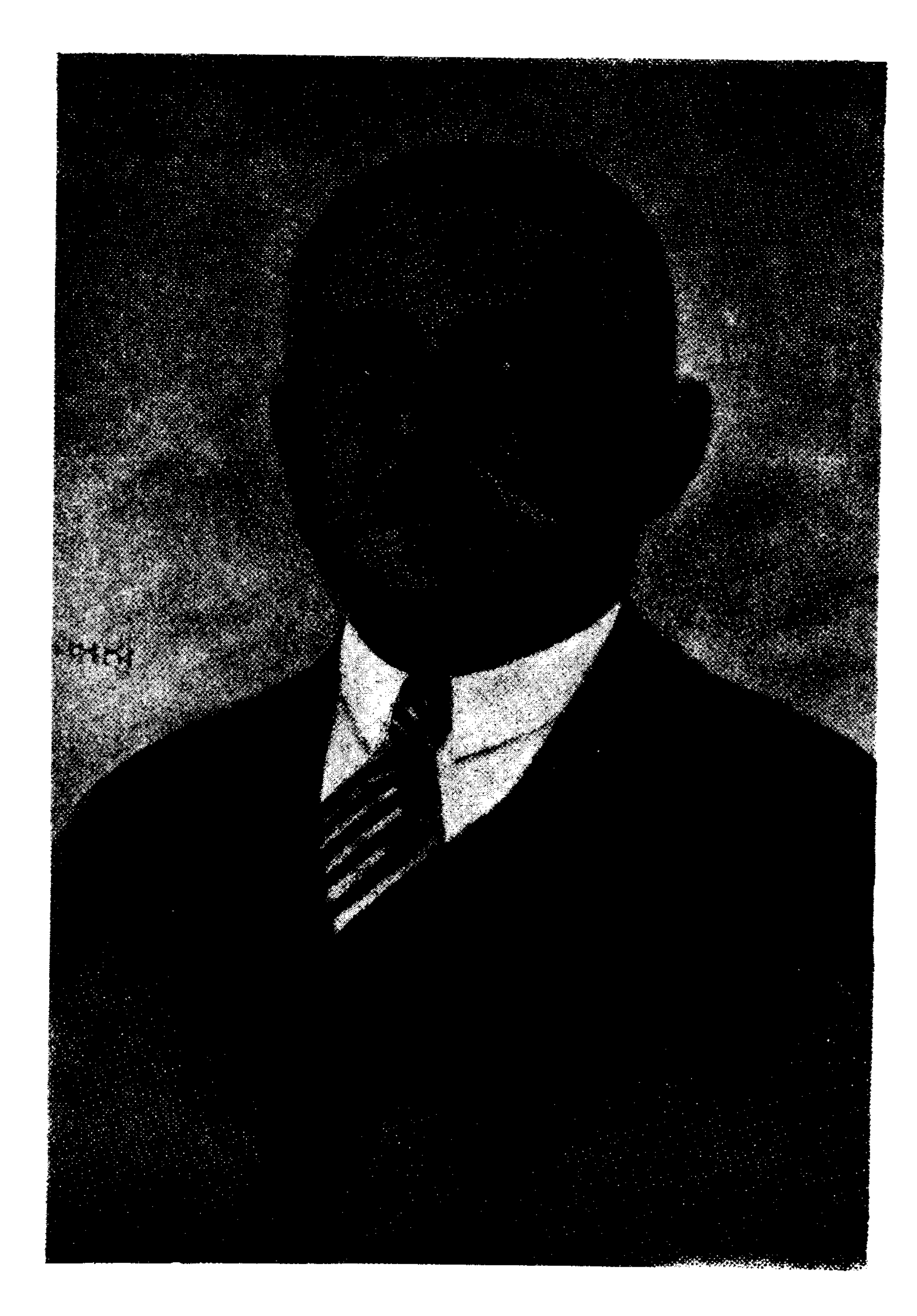
كان يطلق على المحاكم العدلية ، المحاكم النظامية، تمييزاً بينها وبين المحاكم الشرعية والادارية والعسكرية وغيرها . وكان في مركز لواء اللاذقية كما في غيره من الالوية محكمة نظامية بدائية ذات دائرتين ، تتألف كل منهما من رئيس وعضوين ، تنظر اولاهما في القضايا المدنية من حقوقية وتجارية وتنظر الثانية في القضايا الجزائية على اختلاف انواعها (من جنايات وجنح ومخالفات) . وتتألف كل من الدائرتين من رئيسها والاعضاء الاربعة معاً ، حين تنظر استئنافاً في الاحكام البدائية الصادرة من محاكم الاقضية وحين تنظر الدائرة الجزائية في الجنايات الواقعة داخل حدود اللواء .

كان رئيس الدائرة الاولى الحقوقية هو القاضي الشرعي الفرد في المحكمة الشرعية ، المعين من قبل المشيخة الاسلامية لمدة سنتين ، وفاقاً لترتيبات ذلك العهد ، بينما كان رئيس الدائرة الثانية الجزائية وممثل الحق العام من القضاة المعروفين بسابق خدماتهم ومن خريجي معهد الحقوق في الغالب، تعينهما وزارة العدلية وتبلغهما امر التعيين بعد صدور الارادة السنية بشأنها .

كان يطلق على ممثل الحق العام في الالوية وفي مركز الولاية ، النائب العام او معاون المدعي العام ، باعتبار المدعي العام لدى محكمة استئناف الولاية هو مرجعهم الاداري .

وكان الاعضاء الاربعة يعينهم الوالي لمدة سنتين ، بعد سبق ترشيحهم من قبل جمعية التفريق ، برئاسة المتصرف ، باعتبارهم من الوجهاء الحسني السيرة .

وكان يتألف من رئيس الدائرتين والنائب العام لجنة عدلية تقوم بتعيين الكتبة وغير ذلك من الامور الادارية المتعلقة بالمحاكم العدلية والدوائر القضائية وموظفيها في مركز اللواء والاقضية .



اسحق نصري



وديع سعاده

وكان لدى المحكمة ، في مركز اللاذقية ، قلم ديوان كتبة يضم ستة كتبة وفوقهم رئيس ومستنطق (قاضي تحقيق) ومحرر مقاولات (كاتب عدل) ومأمور اجراء يقوم بتنفيذ الاحكام المدنية ، بينما يشرف النائب العام على تنفيذ الاحكام الجزائية بمعرفة ضابطة العدلية .

وكان لدى المحكمة فوق ذلك عضوان ملازمان توافق على تعيينهما وزارة العدل بعد نجاحهما في الامتحان الجاري من قبل اللجنة العدلية ، ومهمتهما سد الفراغ حين غياب احد اعضاء المحكمة او النائب العام او قاضي التحقيق .

ولما كان الاعضاء المنتخبون لمدة سنتين غير ملمين في الغالب بعلم الحقوق والقوانين والانظمة ، لذلك كان العضوان الملازمان ورئيس الكتبة محور الحركة الدائمة في العدلية بعد الرئيسين والنائب العام .

٧١ – كتابة ضبط المحاكمات :

بعد بضعة اشهر من ملازمتي ديوان العدلية ، اشتركت في مسابقة اعدت بين طالبي وظيفة كاتب ضبط ، شغرت بترقية صاحبها لوظيفة عضو ملازم . فقررت اللجنة العدلية المؤلفة من القاضي الشرعي ، رئيس الدائرة الحقوقية في المحكمة النظامية العدلية ، ورئيس الدائرة الجزائية والنائب العام ، في تموز سنة ١٩٠٠ ، تعييني ترجيحاً على رفقائي ، وكلهم من خيرة الشبان المنتسبين لاكبر العائلات حسباً ووجاهةً ، مما ولد في نفسي ونفس الكثيرين ، الثقة بعدالة رجال القضاء وزادني نشاطاً في العمل .

ولم اكن ادري ان اللجنة العدلية المومأ اليها اعدل من وزارة العدلية ، الا حين ضربت هذه بقرار اللجنة عرض الحائط وعينت من عندها عضواً ملازماً بدلاً من سلفي الذي عاد بطبيعة الحال الى وظيفته الاصلية ، فعدت بدوري ملازماً ديوان المحكمة .

ومما يؤسف له ان العضو الملازم الذي اختارته الوزارة لم يكن اكفأ من الكاتب الذي رفعته اللجنة ، كما لم يكن من حائزي الشهادات والاجازات

المدرسية ولا من سبقت لهم الخدمة في دوائر الحكومة ، بل كان من اخصاء احد كبار رجال الدولة في العاصمة .

بعد ثلاثة اشهر اختارتني اللجمة العدلية لكتابة ضبط ثانية شغرت عن صاحبها الذي نقل الى مركز قضاء جبله معاوناً للمستنطق . ولكن وزارة العدل عينت من قبلها هذه المرة ايضاً كاتباً واوفدته الى اللاذقية ، فتذمر قضاتها وموظفوها من سيئات المركزية الضيقة التي تسير عليها وزارة العدلية ولا سيما بعد ان افتضح عجز الكاتب الذي بعثت به ، مما دل على تأثير الشفاعات في شعب الوزارة ، وقد تبين ان هذا الكاتب هو من اخصاء الشيخ ابي الهدى افندي .

لقد قوبل استخفاف وزارة العدل مرتين بما تحسن القيام به لجنة اللاذقية من انتقاء موظفيها الاكفاء ، بامتعاض عام ونقمة الشباب الراقي من ذوي الضمائر الحرة الذين تذخر بهم اللاذقية وغيرها من المدن السورية . وفات المتربعين على كراسي الدوائر العليا في العاصمة ، ان صاحب البيت ادرى بحاجته من سواه .

ومع كل ما سبق ، فلم ايأس من العدالة التي لا بد ان تحقق اهدافي عاجلاً او آجلاً . فلما عزم رئيس ديوان العدلية على زيارة الحجاز لاداء فريضة الحج ، اقترح تعيني وكيلاً عنه مدة غيابه، ترجيحاً على العضوين الملازمين وسائر الكتبة ، فاقرته اللجنة العدلية .

وحين شغرت كتابة الضبط للمرة الثالثة ، ظفرت بها وكان ذلك سنة١٩٠١ ، وصدقت الوزارة على تعيني بفضل ما كتبه مفتش العدلية حسني بك ، وكان رجلاً عظيماً مشهوداً له بسعة العلم والنزاهة والحزم، الى وزارة العدل شاهداً بكفاءتي ولافتاً نظرها الى كوني المسيحي الوحيد بين جميع موظفي العدلية في اللاذقية وملحقاتها .

بقيت زمناً في الديوان ، اعاون رئيسه في تنظيم اعلامات الاحكام وترجمة ما يرفع منها الى محكمة التمييز في العاصمة . ثم انتقلت الى الدائرة الجزائية لضبط المحاكمات وتنظيم القرارات ، بناءً على طلب الرئيس الجديد الذي لا يحسن اللغة العربية، رغم واسع علمه وكفاءته النادرة المثال . وظللت مثابراً في اوقات الفراغ على التدريس والدراسة، تدريس التركية ودراسة الحقوق .

٧٢ – شرف الوظيفة :

كان بين الصفات المطلوبة في شخص موظف الحكومة والدوائر العدلية خاصةً ، ان يكون محافظاً على الجد والوقار ، ولا سيما في المجالس والمجتمعات . فلا يليق به ان يرقص او يغني او يضرب على آلة موسيقية او يشترك في تمثيل رواية ولو كانت لمنفعة الفقير .

لقد صادف بدء تعييني كاتباً للمحكمة ميعاد حفلة تمثيل رواية « عائدة » تخصص وارداتها لمنفعة الجمعية الخيرية . وكنت احد الرفاق الشبان القائمين بالتمثيل فاشار الي بعض القضاة الوجهاء بالانسحاب من التمثيل، مراعاة لشرف الوظيفة . ولما كانت هذه الاشارة غير مستندة الى قانون او امر من المرجع الاعلى، رجحت المثابرة مرةً اخيرة على تمثيل دوري وكفى بعملي شفيعاً انه لخدمة الفقير ، وتمكنت بذلك من التوفيق بين مصلحة الفقير وعرف البلدة والحكومة. وقد تمسكت في مستقبل حياتي القضائيـــة والادارية والسياسية بهذا العرف ، فكان لي منه نفع ادبي ومعنوي كبير شعرت به حين وفقني الله الى ارتقاء المراكز العالية ، وكنت في معظمها اصغر سناً من رفاقي المرتبطين بي وظيفةً ، حائزًا اعتبارهم واحترامهم .

اغتنام الفرص – سمعت من بعض رؤسائي القصة الآتية :

كان الصدر الاعظم الشهير كامل باشا جالساً ذات مساء امام جلالة مولاه السلطان عبدالحميد . ولما انس منه انشراحاً للموسيقى، عرض عليه اسم اخيه شاكر باشا ، مشيدًا باتقانه الضرب على العود ، وكان آنئذ متصرفاً على طرابلس يقضي اجازته في العاصمة . فدعي الى القصر وضرب فترةً على العود امام صاحب الجلالة ، ثم انسحب بانتظام . فقال السلطان لكامل باشا : « ان ضرب اخيكم على العود عظيم جدًا ولكن ذلك لا يليق بمتصرف » .

فأجاب كامل باشا فورًا : « نعم يا مولاي ، ان عبدكم اخي لا يليق بالمتصرفية لانه جدير بالولاية » .

فسرّ السلطان لهذا الجواب وامر بتعيين شاكر باشا والياً على ولاية اضنا وكانت شاغرة آنئذ .

٧٣ – تفكير الموظف :

كان يرافق تفكير كاتب المحكمة ، منذ مباشرته الوظيفة ، واجب العطف على المراجعين من ذوي المصالح ، مهما دنت منزلتهم الاجتماعية ، والاخذ جهد المستطاع بناصر المظلومين والاسراع بتلبية مراجعاتهم على قدر امكان الموظف الصغير ، ولا سيما اذا كانوا من الفقراء او ممن اخنى عليهم الدهر بعد سالف عز. ولا عجب في هذا الشعور ، شعور من نشأ بعز والديه ونعم زمناً بسعة العيش معهما في حداثة سنه ، ثم تبدلت الحال فاكتفوا بالقليل حرصاً على الكرامة والشرف الاصيل. ومن السهل اجمال هذا الشعور بالتعبير الموجز الآتي : من ذاق حلو العيش ومره كان اعطف من غيره على البؤساء والمساكين واعزاء النفوس منهم خاصةً .

كان يرن في اذني صدى ما كنت اسمعه من شكوى الناس من فساد اداة الحكم بسبب المطل والتسويف اللذين يلقاهما ذوو المصالح في مراجعاتهم ، بحجة درسها على ضوء التعليمات القديمة والبلاغات الجديدة والحصول على امر رئيس المكتب او الدائرة وما شابه ذلك من الاعذار . فيدرك صاحب المصلحة بعد طول الانتظار غاية الموظف الدنيئة ، فيرضيه بهدية او مبلغ من المال ، فتنقضي حاجته في الحال .

واذا اعترض معترض على هذه الحالة المسيئة الى سمعة الحكومة والمواطنين ، اجابه كل حر من الاهلين والموظفين بالمثل التركي المشهور : « بالق باشدن قوقار » ومعناه « فساد السمكة يبدأ من رأسها » او بالمثل السائر بين الفلاحين « الخط الاعوج من الثور الكبير » .

ومن الانصاف ، ضرورة الاعتراف بوجود موظفين ورؤساء على جانب عظيم من مزايا الشرف والاستقامة وخوف الله ، ولكن هذه المزايا لا تكفي لاستئصال الداء المستعصي ، اذا لم تقترن بحزم الرئيس ومراقبته اعمال مرؤوسيه .

٧٤ – نفوذ الوظيفة في نظر صاحبها الشاب :

(ا) – كان لكاتب المحكمة منزلة مرموقة في عيون الرؤساء والاعضاء

وجميع ذوي المصالح واصحاب المراجعات ، لان اعضاء المحاكم لم يكونوا آنئذ من الحقوقيين بل من الوجهاء. لذلك كانوا يستشيرون الكاتب في كثير من المعاملات القانونية ويمحضونه مزيد اعتبارهم ، فكان مرجعاً لذوي المصالح في ملاحقتهم قضاياهم ولا سيما الفقراء منهم .

ب – ما وقفت مرةً في الشارع وانا في عنفوان الشباب ، الا وقد احاط بي عدة اشخاص ينظرون مني اشارة او كلمة . وحين كان صديقي الحميم ، وهو نجل احد كبار رجال الاقتصاد الاثرياء ، يستغرب اهتمامهم بامري ، قلت له على سبيل المزاح والمباسطة : « ببذل وحلم ساد في قومه الفتى » .

فاجاب : « وهل لديك مال للبذل » ؟

قلت : « لا ولكني ابذل لهم المعونة الفكرية والعملية ، فبينهم من انقذت من يد شرطي او دركي او جاب ، فيجزونني كما ترى ، فان اعجبك وفاؤهم فبادر الى البذل من فضلات خزائنك » .

فابتسم هازئاً وقال : « اذاً انت اشتراكي المذهب » .

قلت : « هل تزعجك اشتراكيتي » ؟

فأجاب : « لا بل تكون لنا ملجأ اذا قام علينا الشعب يوماً ما » .

فطمأنته بأن ذلك لا يكون في الوقت الحاضر وانما كل آت قريب .

(ج) – كانت مصلحة التبغ شبه الرسمية تعين موظفين موقتين خلال فصل الصيف لتخمين التبغ المزروع في مختلف اراضي القرى والجبال . وكان صاحب الحظ منهم هو الذي يفوز بتوصية من ذوي النفوذ والكلمة المسموعة ، وهم في الغالب من رجال الحكومة . فراجع ذات يوم احد الشبان قريبه كاتب المحكمة ، طالباً منه السعي لتعيينه في عداد اولائك الموظفين الموقتين ، فوعده خيراً وانجز وعده . ثم راجعه احد اصدقائه ، فلم يستطع رد طلبه ، وكان اخو الكاتب اسبق الطالبين ، فاوصى بالثلاثة ، اولهم بكتاب منه الى صديقه الصالح في المصلحة المذكورة ، والثاني بواسطة رئيس المحكمة ، والثالث بواسطة النائب العام ، بكلمة من كل منها الى مدير المصلحة . وبعد ان تم لهم ما طلبوه ، جاء رب عائلة كبيرة اخنى عليه الدهر شاكياً سوء حظه ، فلم يكن للكاتب بد

من عرض الامر على اخيه الوديع ، فتنازل عن نصيبه لرب العائلة وشفع تنازله بكتاب خاص الى الصديق صاحب الفضل الاول ، فقبل الرجاء وشمل السرور الجميع .

(د) — زار ذات يوم اثنان من فلاحي قرية الرويسة الطويلة كاتب المحكمة ، عارضين عليه تسجيل نصف ما يملكانه من اراضي القرية باسمه ، فاعتذر عن القبول لعدم قدرته المالية . فاجاباه مستغربين اعتذاره : « الثمن هو مجرد الحماية ، كما اشترى كثيرون من ذوي النفوذ » . فاصرّ الكاتب على اعتذاره ، آسفاً لما كان يعانيه بعض الفلاحين ، وهم اهل القرى العاملون بانفسهم في اراضيهم واراضي سادتهم ، ونقل هذا الحديث الى مسامع رؤسائه ، فشاطروه الاسف على هذه الحال ، دون ان يستطيعوا اصلاحها لخروجها عن دائرة صلاحياتهم .

٧٥ — ثقة الخصمين :

لكل وظيفة ، مهما صغر شأنها ، حرمتها ومكانتها في نظر القائم عليها ونظر ذوي العلاقة بها . وكان رضى رؤسائي عن قيامي بواجب وظيفتي الصغيرة قد جعلها كبيرة في نظري ، على ان اثمن مكافأة شعرت بها آنئذ هي ثقة الناس بي واقبال من هم اكبر شأناً مني على مصاحبتي ومصادقتي .

ان احرج ما مرَّ بيَّ من الظروف في ذلك العهد هو القصة الآتية :

نشب خلاف اداري بين رئيسين من رؤساء العدلية في اللاذقية تميزا بالنزاهة والاخلاص لواجبات وظيفتهما ، احدهما القاضي الشرعي رئيس العدلية الاول امين افندي شبيب ، الدمشقي المشهور ، الصديق الحميم للشيخ ابي الهدى افندي المقرب من السلطان عبدالحميد ، والثاني هو النائب العام محمد رشدي افندي الكوراني الحلبي ، ابن عم شفيق باشا الكوراني ناظر الضبطية في العاصمة . واشتد الخلاف بينهما لدرجة انقطاع العلاقات الشخصية بينهما .

ولما شكى كل منهما الآخر الى المرجع الاعلى ، وزارة العدل ، ارسلت تسأل كلاً منهما عن دفاعه ضد الشكوى المسندة اليه . حينئذ كلفني كل منهما

على انفراد ان انقل التركية ما كتبه باللغة العربية من دفاع ، فقمت بهذا الواجب دون ان ابوح بشيء من سر احدهما الى الآخر . كما كان كل منهما بفضل مزاياه العالية ارفع من ان يكلفني بمثل هذه الاباحة .

بقي الخلاف بين الرئيس الاول والنائب العام دون اية نتيجة او اشعار من المرجع الاعلى ، الى ان اتم اولهما مدة نيابته الشرعية وغادر اللاذقية مشيعاً بالاكرام تاركاً اجمل الذكر في جميع المزايا وفي طليعتها الجرأة والاقدام ، كما يرد في البحث التالي .

٧٦ – التزاحم على عضوية المحكمة بين السيدين المفتي ورويحة :

كان عبد الله افندي مفتي حائزاً ثقة جميع الناس ، نظراً لما اتصف به من كرم الخلق ودماثـة الطبع . ولما انتهت مدة عضويته في المحكمة ، وهي سنتان ، احرز في الترشيح الجديد ، مع الوجيه محمد افندي رويحه ، أكثرية آراء جمعيات التفريق في مركز اللواء والاقضية الثلاثة بالنسبة لثالثهما . وحين رفع اسميهما الى والي بيروت لاختيار احدهما ، اصدر قراره بتعيين السيد رويحة . فما كان من القاضي الشرعي الرئيس الاول للعدلية ، الذي يكن لعبد الله افندي مفتي كل تقدير مزاياه ، الا الاصرار على ان يستمر في عمله القضائي عضواً في المحكمة ومنع العضو الجديد من دخولها . ولما رفع الامر الى والي الولاية ، غضب على تصرف الرئيس وشكاه الى مرجعه الاعلى المشيخة الاسلامية . واستمر التحقيق في الشكوى بين سؤال وجواب مدة ستة اشهر ، اتم الرئيس في نهايتهـا مدة قضائه الشرعي وغادر اللاذقية مشيعاً بالاكرام والثناء العام . فاستلم محمد افندي رويحه على الفور وظيفته وادخل اسم عبد الله افندي مفتي قائمة الترشيح لعضوية ثانية شغرت في ختام السنة ، فكان النجاح حليفه وزال الجفاء بين اسرتين كبيرتين .

استغرب الناس جرأة القاضي الشرعي بازاء امر والي الولاية فكان استنتاج الواقفين على بواطن الامور حول هذه القضية هو ان نزاهة الرئيس كانت اقوى سلاح تغلب به على خصمه والي الولاية ، المشكوك في نزاهته . ولا يبعد ان تكون مزايا الرئيس المشار اليه معروفة لدى المرجع الاعلى ، المشيخة الاسلامية

ونظارة العدلية ، فحافظتا على بقائه حتى انتهاء مدته ممـــا زاد قوةً في اعتقاد الكثيرين بان الدولة العثمانية لم تحرم في وقت من الاوقات رجالاً اتصفوا بالعدل والحزم والخلق السامي ، يناصرون الحق والكفاءة اينما وجدا وان قل امثالهم ، لان الكرام قليل .

٧٧ – رواتب موظفي العدلية :

كان يطلق على الرواتب التي تصرف شهرياً لموظفي الدولة « معاشات » وكانت في الاصل مدار تعيشهم . ولما فسدت الادارة ، والفساد يبدأ من الراس ، اصبحوا اما بدافع الحاجـــة او تأمين المعيشة واما بتأثير الطمع وسوء الخلق ، يتناولون اجرًا خفيفاً عن عملهم من ذوي المصالح والمراجعين . وقـــد اصاب بعضهم من جراء ذلك ثراء عظيماً دون ان يتعرضوا لملاحقة ادارية او قضائية ، مما دل على ان المسؤولين عن الادارة قدروا ان السبب في الطمع قد نشأ عن عدم اداء رواتب الموظفين في اوقاتها ، وهي نهاية كل شهر كما سبقت الاشارة اليه .

وبدهي ان يسلم من هذا الداء ، داء تأخير الرواتب الحاكم الاداري وكبار رؤساء الدوائر وموظفو المالية وذوو النفوذ والحظوة عندهم من باقي الموظفين ، بينما ترفع عدد من الرؤساء والقضاة المثاليين عن بذل ماء الوجه امام المتصرف او المحاسب في سبيل الوصول الى استيفاء راتبهم في حينه .

وفي فترة من الزمن ، اطلعني المدعي العام مظهر بك على كتاب ورده من دفتر دار الولاية (رئيس ماليتها) يتضمن انه بناء على توصية تلقاها من صديقهما مفيد بك السفير في بروكسل ، والثلاثة من صفوة الالبان ، اوعز الى محاسب اللاذقية بصرف رواتبه المتراكمة . وفي اليوم نفسه ، زاره المحاسب عارضاً عليه استعداده لخدمته وامر بصرف رواتبه المتأخرة . ولما لفت المدعي نظر زائره الى حالة سائر موظفي العدلية ، اعتذر بعجز الخزينة في الوقت الراهن وبعد قليل من الزمن زاد العجز او العذر كما يظهر من الحادث التالي .

اقيمت دعوى جزائية على المحاسب (مدير المالية) محيي الدين بك الكيالي الادلبي ، لدى دائرة الاستنطاق (قضاء التحقيق) . وكان المستنطق انطون افندي ملوك ، الدمشقي ، كريم الخلق ، لطيف المعشر ، يبادل له اخوانه

العدليون الاعتبار ولذة المعاشرة ، ولم يكن اقل منهم تذمرًا من تأخير صرف الرواتب . فلما ارسل مذكرة الدعوة الى المدعى عليه للتحقيق معه ، اسرع الى تلبية الدعوة واوضح للمستنطق وجه الافتراء عليه . ثم عرض استعداده لصرف المتأخر من رواتب المستنطق . ولكن هذا ابى استثناءه عن اخوانه موظفي العدلية ، وانتهى الامر بينهما بصرف رواتب الجميع . ومن نافلة القول ان الدعوى ظلت قيد التحقيق طول مدة وجود المحاسب على رأس وظيفته ، ونعم المستنطق واخوانه زمناً باستيفاء رواتبهم بانتظام .

٧٨ ـ الفضاحة اللسانية :

كانت جريمة الطعن او القدح او اطالة اللسان بحق الانبياء العظام اولى العزم ، حتى آخر العهد الحميدي وبعده بقليل من الزمن ، تسمى في العرف القضائي « فضاحة لسانية » . وكانت محكمة الجنح تنظر في القضية بمواجهة الظنين حالة كونه قيد التوقيف . فاذا ثبت لديها كذب الشكوى ، اطلقت سراحه ، والا رفعت الاضبارة الى وزارة العدل ، حيث تحدد العقوبة بناء على قرار لجنة مختصة بالاعتقال الموقت في احدى المدن ذات القلاع كعكا وردس .

كثرت الدعاوى من هذا القبيل في الدور الثاني الحميدي ، المفضل على سابقه كما ذكر آنفاً ، واتخذها ذوو الاغراض الدنيئة وسيلة للكسب والانتقام تحت ستار الغيرة على الدين ، والدين براء منهم . ومن المؤسف كثيرًا أن تقع هذه الافتراءات على اناس ضعاف ، لا ذنب لهم سوى عدم رضوخهم لاوامر المفترين ورغباتهم .

كان ذوو الضمائر الحرة والاخلاق العالية يستنكرون هذه الافتراءات دون ان يستطيعوا التغلب عليها ، لانها كانت مرتزقاً لكثيرين من فاقدي الشعور الانساني .

للصبر حد يقف عنده ـ هجمت ذات ليلة عصابة اشرار يرئسها جاهل بطال ، يحمل مع الاسف شرف الانتساب الى اكبر اسرة ، على مخزن بضاعة وعملوا فيها نهباً وتخريباً ، وجرى بينهم وبين صاحب المخزن والذين قدموا لنجدته

معركة حادة استعمل فيها العصي والسلاح . ولما جاءت الشرطة ، ساقت الفريقين الى السجن وبدأ التحقيق ، فكان دفاع العصابـــة منصباً على اسناد جريمة الفضاحة اللسانية الى خصومهم فقابلهم هؤلاء بالمثل ، ولم يعدم كل من الفريقين شهوداً كذبـــة يشهدون له . وحين رفع قاضي التحقيق قراره الى المحكمة ، استدعي احد كبار الاغوات اوليـــاء الفريقين الى منزله سعياً الى الصلح ، وكلفهم بان يوعز كل فريق الى شهوده بان ينكروا اثناء ادائهم الشهادة في المحكمة ، ما قالوه في التحقيق الابتدائي ، فاجابه كبير الفريق المعتدى عليه .

« لقد فقد الصبر يا سعادة الاغا على مثل هذا الاتهام الباطل وآن اوان العزوف عنه ولم يبقَ لدينا سوى مقابلة الافتراء بمثله » .

ثم تم الاتفاق بين هؤلاء الذوات محبي السلام على ان يتقدم اولاً شهود العصابة الشريرة الى المحكمة حيث يرجعون الى الصواب عن شهاداتهم الكاذبة ثم يعقبهم في جلسة تالية شهود الفريق الآخر حاذين حذوهم ، وهكذا انتهى الخلاف ولم يسمع بعده اي اتهام من هذا القبيل .

لم يجنِ ابناء الضواحي اية فائدة من هذه السابقة التي وضعت للافتراء حداً تقف عنده عصابة الاشرار . فان اهل قرية هامة قريبة من المدينة لم يظفروا بمحام يدافع عنهم في الدعوى الحقوقية المرفوعة عليهم الى المحكمة ، فاستدعوا من اسكندرونه محامياً من ابناء شيعتهم معروفاً بغزير علمه وجرأته ، وهو الاستاذ نجيب الارسوزي . فما عتم هذا الحقوقي بعد قدومه الى اللاذقية وبروزه في قوة الدفاع عن موكليه ، ان ادخل السجن بتهمة الفضاحة اللسانية فكان جزاؤه الابعاد عن اللاذقية .

والمؤسف كل الاسف هو ان حكومة اللاذقية ، بجميع دوائرها القضائية والادارية ، لم تكن آنئذ على ما يرام من الكفاءة والنزاهة والحزم لقطع دابر الاجرام والافتراء ، الى انَّ منَّ الله سبحانه وتعالى على البلد الامين برجـــال اكفاء في القضاء والضابطة ، امثال الرئيس خيري بك والنائب العام مظهر بك وقائد الدرك وقوى الامن احمد بك القضماني ، فقضوا بحزمهم ونزاهتهم ، كما هو موضح في الابحاث المتعلقة باجراءاتهم ، دابر الاجرام والافتراء وخلدوا ذكراً جميلاً مقروناً بعاطر الثناء على مدى الايام .

٧٩ ـ احمد بك القضماني قائد الدرك :

حين فقد الامن في اللاذقية وجبالها سنة ١٩٠٢ ، عينت الحكومة المقدم الهمام احمد بك القضماني ، الدمشقي ، لقيادة الدرك في متصرفية اللاذقية . فلم تقتصر مهمته على شؤون الدرك ، بل استعين به لاعادة الامن الى نصابه في المدينة نفسهـــا ، نظراً لما ظهر من عجز الشرطة عن ذلك . فكان اول عمل قام به هو القاء القبض على عصابة اشقياء ، في اليوم التالي لارتكابها سرقة جنائية ، بالاضافة الى جرائم سابقة اقترفتها دون ان يجرأ رجال الشرطة على التحقيق معها ، لانتماء زعيمها الى اكبر الاسر في اللاذقية . وجرى سوق افراد هذه العصابة الى السجن بحراسة الدركيين ، بعد سلوك معظم شوارع المدينة في رابعة النهار مما ولد الاطمئنان في نفوس الاهلين والثقة بعزم الحكومة على التزام خطة الحزم بازاء الاشقياء المجرمين .

بعد ان وطد القائد القضماني الامن في المدينة ، انتقل الى ضواحيها والى الجبل ، الذي كان معقلاً لكل فار من مطاردة قوى الحكومة . فتمكن هـــذا القائد الهمام في برهة قصيرة ، من قطع دابر الشقاوة ونشر لواء الامن في جميع انحاء البلاد ، واصبح صاحب الكلمة العليا والنفوذ لدى المتصرف ، محترماً من جميع الدوائر ومكرماً من الشعب .

ومن المؤسف انه ، بعد ان غادر المتصرف القضماني اللاذقية منقولاً الى مكان آخر ، عادت حليمة الى عادتها القديمة ، كما كانوا يقولون ، وما هي حليمة في نظرهم سوى عصابة المجرمين .

٨٠ ـ نائب المدعي العام مظهر بك :

ظلّت العدلية كغيرها من دوائر حكومة اللاذقية تتسكع في امر ملاحقة المجرمين واقامة العدل ، الى ان عين نائباً عاماً لديها مظهر بك ابن ارسلان افندي الالباني ، من خريجي معهد الحقوق في الآستانة . وقد امتاز على كل من سبقه بواسع العلم وحسن تطبيق القوانين على جميع الناس بجرأة واقدام ، لا فرق عنده بين كبيرهم وصغيرهم ، مهما اختلفت اديانهم ومذاهبهم وتباينت نزعاتهم ومشاربهم وله في هذا الميدان مآثر جمة اذكر بعضها فيما يلي :

(١) — غادر النائب العام ذات يوم مقر عمله الى احدى القرى للتحقيق في جرم مشهود ، واضطره التحقيق ان يقضي تلك الليلة مع رفاقه العدليين في قرية الزوبار ، القريبة من موقع الجرم . وبينما كانوا على مائدة شيخ القرية ، سمعوا نزاعاً خارج البيت ، فاسرع الشيخ وصرف النزاع بسلام وعاد الى ضيوفه. فالحوا عليه ليخبرهم بما حدث ، فاعتذر اولاً ، فالحفوا في الطلب ، فقال بعد ان استوثق من النائب العام عدم ملاحقة مسبب النزاع البسيط ، ان احد الدركيين الخيالة المرافقين لجنة التحقيق طلب خرجاً ناشفاً بحجة كونه متديناً لا يتناول من ذبيحة العلوي المؤلف منها الطعام ، فتلافى الشيخ النزاع بريالين مجيديين انقدهما للدركي. اتم النائب العام وصحبه مهمتهم في اليوم التالي وعادوا الى المدينة ، وسرعان ما استدعى النائب العام اليه قائد الدرك واطلعه على الواقعة ولم يتركه حتى وعده بطرد الدركي من الخدمة كلياً ونفذ وعده في اليوم التالي .

(٢) — كان في ذلك الزمان عصابة اخوان مرتدين مظاهر الوجاهة والغيرة الوطنية والدينية ، تستهدف من ورائها تقوية نفوذها لتحكم في مصالح العباد حسب اهوائها ، مستخدمة في تهديد من يقف في سبيل اطماعها ، بعض السذج من الاحداث ، تطلق عليهم لقب مريدين .

وذات يوم ، طلب احد اركان العصابة من المستنطق اطلاق سراح احد الجناة . ولما لم يجبه المستنطق الى طلبه ، دفع احد مريديه لالحاق الاهانة به ، املاً ان تنقله وزارة العدل الى مكان آخر او ان يكون قد تعرض لاعتداء مهين.

غادر المستنطق مقر عمله بعد العصر بمعية رئيس المحكمة ابراهيم فوزي افندي والنائب العام مظهر بك وبعض القضاة والكتبه . وبينما هم في الطريق يسيرون سيراً وئيداً ، حسب المألوف في ذلك العهد ، اذا بشاب يقترب من المستنطق ويصب على رأسه وعاء اقذار ، ثم يلوذ بالفرار .فوقف مندهلاً كل من شاهد هذه المفاجئة الدنيئة ، الا النائب العام فقد اخذ يجري وراء الجاني مستنجداً المارة للقبض عليه . ولما خاب امله ، واصل سيره يرافقه احد الكتبة الى منزل المتصرف ، مستنهضاً همته في هذا السبيل ، ليساق المعتدي الى القضاء حيث يلقي عقابه وهو موقوف ، فيكون عبرة لامثاله . ولكن جميع المساعي التي بذلت تلك الليلة وبعدها ذهبت ادراج الرياح ، لان المعتدي كان من ابناء

اسرة كبيرة معروفة بوجاهتها وقوة نفوذها ؛ غير ان النائب العام ، الذي لا تأخذه في الحق لومة لائم ، نظم المحضر المقتضى ورفعه الى المحكمة ، بعد اقترانه بقرار المستنطق بالوكالة وصدور مذكرة توقيف ، وتمكن من القاء قوى الامن العام القبض على المعتدي . وقبل موعد المحاكمة ، دعت لجنة الاخوان الكاتب الشاهد الى منزل كبيرهم ، وطلبت منه تعديل شهادته التي اصبحت مفردة ، بعد ان نفى الشهود معرفتهم هوية المعتدي ، فلم يتردد الكاتب في رد طلبها . وفي نتيجة المحاكمة ، حكم على المعتدي بالحبس شهرًا كاملاً ، ولكنه نجا من العقوبة بفضل اعلان محكمة استئناف الولاية في بيروت ، براءته مما اسند اليه . فدل واقع الحال على ان محكمة البداية في اللواء كانت انزه واشرف واعدل من محكمة الاستئناف في ولاية بيروت ، المعدودة في طليعة الولايات الراقية .

ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد ، هو انه شاع في اللاذقية اثر وقوع هذا الاعتداء ، ان مقترفه هو الشيخ شهاب ناصر ، من وجهاء قرية الهنادي ، وهو الذي وقف في وجه عصابة الاخوان في قضية سابقة ، فكأنها ارادت من وراء هذه الاشاعة ، صيد عصفورين برمية واحدة . غير ان هذه الشائعة لم تلبث ان قوبلت من الرأي العام بالهزء والسخرية ، نظرًا لكون الشيخ شهاب معروفاً في مقدمة مشايخ العلويين وجاهةً وحسن تهذيب وترفعاً عن الاعتداءات والافتراءات التي كانت تمارسها لجنة الاخوان .

ان اصرار كاتب المحكمة على قول الحق في شهادته لم يؤثر على روابط المودة القائمة بينه وبين اخوة المعتدين واخوانهم ، وكلهم رفيع التهذيب حسن السيرة ، بل زادها توثقاً بفضل تقديرهم الصدق ونزاهة الضمير من الشوائب . ومن حسنات القدر ، ان ذلك الشاب الذي خدعته لجنة الاخوان اضحى بعد الثلاثين من عمره من خيرة رجال المدينة صلاحاً وادباً ووداعة .

(٣) — رأى النائب العام مظهر بك تراكم الدعاوي في دائرة التحقيق ، دون ان يكون المستنطق مقصرًا في واجباته ، فاستحصل قرارًا من اللجنة العدلية بتعيين احد العضوين الملازمين مستنطقاً معاوناً لانجاز المتراكم من القضايا ، فانجزت على مقضى العدل والقانون قبل انقضاء السنة ، فاستحق مظهر بك تقدير مرجعه الاعلى وشكر الجمهور على غيرته وحسن تدبيره .

امتدت نيابة هذا القانوني الفذ في اللاذقية سنتين، كان فيها مثالاً رائعاً للصدق والعدالة والنزاهة والانكباب على العمل. ومن مآثره رفع الظلامة عن كثير من العلويين الذين كانوا اكثر عرضةً للظلم، ثم غادر اللاذقية تاركاً فيها اجمل الذكر واخذ يرتقي المناصب العالية الى ان اصبح المعاون الاول لرأس المدعين العامين لدى محكمة التمييز العليا في العاصمة.

٨١ – الرئيس خيري بك:

من حظ اللاذقية وخير القضاء والعدالة، قدوم خيري بك منقولا من رئاسة محكمة مرعش، من اعمال ولاية حلب، الى رئاسة محكمة الجزاء في اللاذقية، فمن هو خيري بك وما هي مزاياه؟

هو مصطفى خيري افندي، من بلدة اركوب، مركز قضاء ملحق بلواء نيكده في ولاية قونيه. وقد غلب عليه لقب خيري بك منذ حداثته رغم كونه شيخاً متعمماً، بفضل منزلة اسرته التركية العالية.

لقد نقل اليَّ النائب العام مظهر بك وغيره من القضاة، الذين عرفوا خيري بك ورافقوه في عهد الدراسة بالآستانة، انه كان في جميع ادوارها متفوقاً في دروسه، لطيفاً في حديثه ومعاشرته مع المحافظة على وقاره، لم يشترك في نزاع لا يسلم منه الطلبة عادةً، ولم ينحز لاحد او لفريق من المتنازعين، فكان دوماً الحكم او المصلح بينهم، يرجع الى رأيه في كل خلاف يقع بين اخوانه.

وبعد خروجه بالشهادة بالدرجة الممتازة من معهد الحقوق في العاصمة، عين نائباً للادعاء العام في طرابلس ثم رفع الى رئاسة محكمة البداية في لواء مرعش ونقل منها بعد سنة رئيساً للدائرة الجزائية في محكمة بداية اللاذقية.

وقد ثبت باجماع كلمة عارفيه انــه حقوقي عالم فقيه مدقق اديب رفيع التهذيب نزيه ومتواضع القلب وقور مهاب في مجلس الحكم وخارجه، مقدام في انجاز القضايا على مقتضى العدل واحكام القانون، لم ينقض حكم من الاحكام التي صدرت في عهد رئاسته. ولو امكن بلوغ البشر مرتبة الكمال، لكان الرئيس خيري افندي او خيري بك هو الرجل الكامل.

لم يكن لهذا الرئيس الجليل، بطبيعة الحال ، عهد بالعربية الدارجة على السن العامة وفهمها اثناء المحاكمة بالسرعة المطلوبة . لذلك طلب من رئيس الديوان ان يخص المحكمة بكاتب ضبط يحسن العربية والتركية معاً ، فوقع الاختيار عليّ. وكان من نصيبي ، عدا القيام بضبط المحاكمات ، ان احضر المذاكرات للترجمة بين الرئيس والاعضاء حين الاقتضاء ، وان انظم المقررات بالعربيـة حسب ارشاد الرئيس .

ولما كانت الدعاوى المتراكمة منذ عهد السلف كثيرةً ، طالمـا تذمّر ارباب المصالح من اهمالها ، شمر خيري افندي فور قدومه عن ساعد الجد واخذ ينظر فيها بالتسلسل ويبت فيها مع اخوانه بعدل وحكمة اوجبا اعجاب القضاة والمتقاضين بسامي مواهبه .

وجد بين هذه الدعاوى المتراكمة ، قضية شتم واهانة اقامها الرجيه باسيلي افندي كومين ، العضو في مجلس النفوس (الاحوال المدنية) على رئيسه الذي نقل على اثرها الى مكان آخر ، وبقيت الدعوى في زاوية الاهمال الى ان جاء رئيس المحكمة الهمام خيري افندي فامر بارسال دعوة (مذكرة جلب كما كانت تسمى آنئذ) الى الفريقين . فأعيدت دعوة الظنين (المدعى عليه) مذيلةً بشرح من ذويه يتضمن وجوده ضيفاً في منزل صاحب الدولة والسماحة الشيخ ابي الهدى افندي . فامر الرئيس بتجديد الدعوة وارسلها للتبليغ بواسطة زميله رئيس محكمة البداية في العاصمة . وكان من اثر ذلك ان استدعى متصرف اللاذقية محمود باشا قبل اليوم المعين للمحاكمة ، الرئيس خيري افندي ، راجياً منه ترك هذه القضية مهملةً ريثما يمر عليهـا الزمن المحدد لسقوطها ، ومؤكداً له ان صاحب الدولة والسماحة الشيخ ابا الهدى افندي يكون مسروراً وشاكراً .

فاجاب الرئيس : « استغرب يا سعادة المتصرف هذا التكليف لانك مكلف بمقتضى مقامك العالي ، بالسهر على حسن تطبيق القوانين والعدالة في اللواء » .

فقال له المتصرف : « ما معنى استغرابك ، يا حضرة الرئيس ، أتشك ، اذا حكمت عليه (على المدعي عليه) باستطاعة سماحة الشيخ انقاذه من كل عقوبة »؟

فاجاب الرئيس : « ان وظيفتي توجب علي الحكم بالعدل دون اي اهتمام

بما يقوم به صاحب السماحة وغيره». قال ذلك وانصرف غاضباً من لدن المتصرف.

وفي اليوم المعين للمحاكمة ، صدر الحكم باجماع رأي الهيئة الحاكمة على المدعي عليه بالغرامة التي اوجبها القانون ، دون ان يخشى القاضي العادل الحازم لومة لائم .

لقد اوقع هذا الحكم الرهبة في قلوب المتنفذين المستخفين بحق الضعفاء في الحياة ، حياة الحريـــة والكرامة ، وقوى آمال هولاء بقرب ايام الاصلاح والمساواة بين الناس واوجب احترام الشعب للقضاء واعتبروا وجود هذا الرئيس العادل ، بدء عهد جديد .

لقد سرّ الرئيس المشار اليه من متواصل نشاطي واخلاصي ووقف على مواصلتي دراسة الحقوق في اوقات فراغي من مهام الوظيفة ، فتفضل علي بكتبه التي اتم دراستها في معهد الحقوق ، وكان يعطف عليّ بمناقشتي في محتوياتها في كل مناسبة تسمح بها ظروف العمل .

سألته مرةً ، بعد ان علمت ان قريبه قاض كبير في نفس العاصمة ، يرئس محكمتها الاستئنافية ، الا يستطيع هذا النسيب نقله الى مركز قريب منه ، فاجابه : « اود التنقل في البلاد العثمانية اولاً لزيادة معلوماتي عنها ، على ان تكون العاصمة نهاية المطاف . ولا استحسن توسط ذوي القربى بشأني ، لانه قد يحمل على العاطفة ، بينما تكون شهادة المفتشين اجدى واسلم » .

حين نقل هذا الرئيس الجليل نائباً عاماً الى دمشق ، اوصاني قبل مغادرته اللاذقية بان اكون حذراً من الحساد الذين لا يخلو منهم بلد ، وقد قاموا لديه بوشاية تمس اخلاصي له فلم يعرها ادنى اهتمام لتحققه فوراً من كذبها ، ولم يخبرني عنها قبلاً خشية ان يعلق في ذهني اثر ما بالنسبة اليه . وقد ظهر لي بعدئذ ، الصواب كل الصواب في رأيه وتحذيره .

لقد اشتهر هذا الرئيس الجليل بكمال خصاله في جميع البلدان على اختلاف المناصب ، ودعي من دمشق الى النيابة العامة الاستئنافية في ولايـــة مناستر في مكدونيا ، حيث ساهم في الخلاص من الطغيـــان الحميدي واعلان القانون الاساسي (١٩٠٨) ، ثم انتخب مبعوثاً عن بلده « نيكده » التابعة لولاية



مظهر بك نائب الادعاء العام في اللاذقية



خيري افندي اوركوبلو رئيس المحكمة النظامية في اللاذقية

قونيه ، فنائباً لرئيس مجلس النواب ، فوزيراً للاوقاف ، وارتقى اخيراً منصب شيخ الاسلام المعادل للصدارة العظمى راتباً ومرتبةً . وظل في منصبه السامي حتى الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، ولم يكن موافقاً لخوض الدولة العثمانية غمارها كما هو مفصل في كتاب « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » (١)

٨٢ — بدء مهمتي القضائية :

كان قضاء صهيون محروماً من محكمة نظامية وتابعاً من الناحية القضائية لمحكمة اللاذقية ، الى ان وفق سنة ١٩٠٤ لاحراز محكمة بدائيـــة اسوةً بقضاءي جبلة والمرقب ، مما ادى الى شغور وظيفة عضو ملازم في محكمة اللاذقية . فكانت من نصيبي بعد نجاحي في الامتحان نجاحاً اقرته اللجنة المختصة لدى وزارة العدل ، فباشرت مهمتي القضائية في شهر تموز من السنة المذكورة.

كنت اقوم في الدائرتين ، الحقوقية والجزائية عند الاقتضاء ، مقام العضو الغائب او مقام النائب العام الذي كانت مهامه الادارية واشرافه على التحقيق في الجرائم المشهودة مما يحول دون حضوره جلسات المحاكمة يومياً . وكنت محظوظاً بزميل توفرت فيه مزية الخلق الحسن ، وهو صديق افندي هارون . ولما استقال من الوظيفة ، لرغبته في الانصراف الى شؤونه الزراعية ، خلفه زميل آخر لا يقل عنه علماً ونشاطاً ، هو عبدالغني افندي اسرب ، الذي ارتقى بعدئذ مراحل القضاء ، فاصبح بعد الحرب العالمية الاولى رئيساً لمحكمة الاستئناف في اللاذقية .

لقد زادتني مهمتي القضائية رغبة في الوقوف على اجتهادات محكمة التمييز ، وجلها مستقى ومقطف من اجتهاد فرنسا ، حيث بلغ الفقه الحقوقي اوجه الاعلى . كما زودتني متابعة التحقيق في الجرائم المشهودة باختبار واسع ، ظهرت آثاره في سلسلة المراتب القضائية التي احرزتها ، كما يرد مفصلاً في محله .

٨٣ — البطريرك العربي :

من الاحداث التي اهتمت لها سورية والدولة العثمانية وروسيا واليونان زمناً

(١) وقد اعتلى نجله سعاد اركوبلو رئاسة مجلس الوزراء في تركيا عام ١٩٦٥ .

غير قليل ، هو ارتقاء مطران اللاذقية العربي مقام بطريركية انطاكية وسائر المشرق الارثذكسية ، ومقرها دمشق ، وكان ذلك على الوجه التالي :

بعد عدة قرون ، توالى خلالها على الكراسي الانطاكي بطاركة يونانيون ، بدأ في اواخر القرن التاسع عشر تذمر رجال الدين العرب ، وعلى رأسهم مطران اللاذقية السيد ملاتيوس دوماني ، الجزيل الاحترام ، من احتكار الاكليروس اليوناني المقـــام الديني الاول في سورية ولبنـــان وسائر المشرق ، مـــع بعض المطرانيات التابعة له ، بالرغم من توفر الكفاءة في امثالهم من العرب السوريين واللبنانيين . وفي اثر انتقال البطريرك اليوناني السيد جراسيموس الى الكرسي الاورشليمي ، وانتخاب البطريرك اليوناني السيد اسبريدون خلفاً له على الكرسي الانطاكي ، برز الخلاف بين الفريقين : فريق مجدد ، مؤلف من اكثرية الشعب والمطارنة والرهبان ، حريص على انتخاب بطريرك عربي ؛ وفريق قليل العدد ، محافظ على القديم ، يرجح بقاء البطريرك يونانياً ، مؤيداً من الباب العالي والولاة في سوريـــا وحلب وبيروت وبطاركة القسطنطينية والاسكندرية واورشليم وكبار (ارخندوس) اليونان في العاصمة .

واخيراً في سنة ١٩٠٢ ، فاز الفريق الاول بانتخاب المطوب الذكر مطران اللاذقية السيد ملاتيوس دوماني ، العربي الدمشقي ، بطريركاً على كرسي انطاكية وسائر المشرق . وبعد صدور الامر (فرمان) السلطاني بالموافقة على انتخابه ، انسحب بعض المطارنة اليونان من ابرشياتهم الانطاكية ، وبقي البعض الآخر معترفاً بسلطة البطريرك الانطاكي الجديد ، لا فرق عنده بين ان يكون عربياً او يونانياً ، عملاً بتعاليم السيد المسيح له المجد .

٨٤ — مطران اللاذقية الجديد :

لما انعقد المجمع المقدس لاول مرة برئاسة البطريرك العربي الجديد ، انتخب السيد ارسانيوس حداد ، ارشمندريت مطرانية بيروت ، مطراناً على اللاذقية ، من بين ثلاثة رشحهم المجلس الملي والوجهاء والكهنة في ابرشية اللاذقية .

كان المعروف من صفات المطران الجديد ، السيد ارسانيوس حداد ، انه غيور على كنيسته وعلى المشروعات الخيرية المليّة . وقد برزت هـــذه

الصفات منذ قدومه اللاذقية ، بعد صدور الفرمان السلطاني بالموافقة على انتخابه سنة ١٩٠٣ . وكانت اولى مأثره انه خصّ الكنائس بجوقة مرتلين عرفوا بجميل الصوت واتقان الانغام ، ثم التفت الى المشروعات الخيرية ، فاكثر من جمعياتها واختص بعضها بالسيدات ، وأحدث جمعية دفن الموتى وجمعية تعنى بشؤون مدرستي الذكور والاناث الارثذكسيتين . واختار في بدء عهده الاستاذ الكبير الشاعر اسعد خليل داغر اميناً لسره ومديرًا لمدرسة الذكور ومعلماً للبيان والشعر.

ولما كان هذا الاستاذ غير عارف اللغة التركية ، بينما يجهل معظم المتصرفين وكبار رؤساء المصالح الحكومية ، اللغة العربية ، فقد رغب الي المطران الهمام ان اقوم عند الاقتضاء بمهمة الترجمة بينه وبينهم وبكتابة مخابراته التركية .

لقد شعرت باحرازي ثقة سيادة المطران حين اخــذ يستشيرني في معظم الشؤون الملية والحكومية ، حتى اصبحت ، بعد قليل من الزمن ، مستشاره الخاص . على اني ظللت بعيدًا كل البعد عن شؤونه المالية ، فلم اتدخل فيها مطلقاً ، بل كنت اتهرب منها ومن كل جمعية مكلفة بجمع المال وصرفه ، مما ادى الى رفع منزلتي عند سيادته وحفظ حسن سمعتي في نظر الشعب . ومما لفت الانظار نحو سيادته ، حسن صلاته برجال الحكم كبارًا وصغارًا وبالاهلين على اختلاف مللهم ، حسبما كان قد الفه وهو في بيروت ، فاضاف بذلك الى مقامه الديني منزلة بارزة اجتماعياً وسياسياً .

لم يرضَ انصار القديم في الطائفة الارثذكسية عن خطة مطرانهم الشعبية ، فاخذوا يثيرون المشاكل امامه دون جدوى . ولما حضر جمعية التفريق في ميعادها السنوي لاختيار المرشحين لعضوية مجلس الادارة والمحكمة العدلية ، انتصر لمرشحين جدد دون ان يوجه اي طعن في السابقين ، فنقم عليه هولاء وذووهم واخذوا يترقبون الفرص المؤاتية للخلاص منه . ولما توجه الى دمشق ، بعد ان اعتلى قريبه العلامة المفضال غريغوريوس حداد ، مطران طرابلس والكوره ، السدة البطريركية (١٩٠٦) ، اناب عنه لتمثيله لدى الحكومة حين الاقتضاء مخايل افندي سعاده ، كبير وجهاء الطائفة . وحين طالت غيبته ، طلب اليه الوجيه المشار اليه ان يعفيه من النيابة نظرًا لكثرة مهامه الشخصية ، من تجارية وزراعية ، فعهد المطران الى الارشمندريت اغناطيوس الانطاكي، امر النيابة

عنه وأعلم الحكومة المحلية بذلك . فاغتنم خصوم المطران هذه الفرصة لايغار صدر السيد سعادة ، معتبرين تسرع المطران في قبول استقالته من النيابة عنه واسنادها لغيره ماساً بكرامته في نظر الحكومة خاصة . وبعد ان تمكنوا من اقناعه باساليبهم المضللة ، ابرقوا معاً الى غبطة البطريرك معلنين رغبتهم في الخلاص من مطرانهم .

لما اتصل بي خبر هذه المؤامرة ، اجتمعت مع اكثرية وجهاء الملة ، وفي طليعتهم السيدين ابراهيم واسحق نصري . وبعد المداولة في الامر ، ابرقنا معاً الى صاحب الغبطة معربين عن ثقة الطائفة بمطرانها الهمام ، كما ابرقنا لسيادته راجين سرعة عودته الى ابرشيته المتعطشة لرؤيته . ولما عاد بالسلامة استقبل استقبالاً حافلاً ، بابنائه الروحيين واصدقائه الكثر ، وقد مثلوا اللاذقية وملحقاتها احسن تمثيل . وكان اول ما قام به المطران بعد وصوله انه زار في اليوم الثاني مخايل افندي سعادة في منزله العامر ، وبادله اخلص عواطف المحبة المسيحية والاحترام . فرد الوجيه الكبير في اليوم التالي الزيارة يصحبه رجال المعارضة ، وانتهى الخلاف بينهم وبين المطران بسلام .

لقد كان نصيبي من السرور لهذه النتيجة عظيماً ، لاني ممن يجلون السيد سعادة ويرددون في كل مناسبة ذكر منزلته في قلوب ابناء الطائفة اجمعين ، معدداً مزاياه العالية وفي مقدمتها صفاء السريرة والتواضع ومكارم الاخلاق ، بالاضافة الى الصداقة التي تجمع بيني وبين ابنائه وابناء اخيه وكلهم من نخبة شبان اللاذقية .

سار المطران ارسانيوس على نشاطه في سبيل خدمة ملته والتوفيق بين وجهائها بكل استطاعته . وفي عهده جاءت اللاذقية بعثة علمية روسية مهمتها مساعدة المدارس الارثذكسية في سورية ، كما فعلت من قبل في فلسطين . وبعد مبادلتها الآراء مع سيادة المطران ووجهاء الملة الغير ، اخذت على عاتقها تأمين جميع نفقات المدرستين الخاصتين بالطائفة ورفع شأنهما الى مستوى اعدادي ، واكتفت بتعيين مدير لمدرسة الذكور ومديرة ومعلمة لمدرسة البنات لتعليم اللغة الروسية ، مع زيادة تدريجية في عدد المدرسين والمرتبات .

ومما هو جدير بالذكر ، ان المساعدات القيمة المالية والعلمية التي جادت

بها روسيا قد شملت معظم المدارس والكنائس الارثذكسية في سورية وفلسطين، واستمرت حتى بدء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤).

٨٥ ـ اثرة الحكام :

تقوم الاثرة في النفوس بدافع حب التفوق والظهور، وقد يرافقها الرغبة في استغلال النفوذ لتأمين المطامع المادية الشخصية والحزبية، حتى انها كانت في ماضي الزمن وحاضره من ابرز صفات معظم الحكام الاداريين والمقربين اليهم من كبار الموظفين . الا ان اثرتهم بدأت تتضاءل في عهد التنظيم، عهد استقلال السلطة القضائية التي تعمل بموجب القوانين، فلا يستطيع التدخل في شؤونها الحاكم الاداري الاول، وهو الوالي في الولاية والمتصرف في اللواء وقائم المقام في القضاء، رغم كون كل منهم في محله للضابطة العدلية المكلفة بتنفيذ الاحكام والاوامر الجزائية تحت اشراف النيابة العامة، لذلك كان نفوذ المتصرف الى داخل القضاء مرتبطاً بدرجة كفاءة القضاة ولا سيما قضاة النيابة العامة ومزاياهم من علم ونزاهة وحزم .

حين كثر الاكفاء بين هؤلاء القضـــاة، لم يبق من اثر لنفوذ المتصرف ورجاله الى شؤون القضاء سوى ما تعلقَ بالضابطة العدلية المرتبطة بالمتصرف رئيسها الاعلى . فقد يأمرها بسجن احد الاظناء المشتبه بامرهم، فيطلق النائب العام او قاضي التحقيق، سراحه لعدم وجود ما يستوجب توقيفه . وقد يغضب المتصرف اذا كان من المغرورين بالكبرياء ونفوذ المقام، دون ان يخشاه النائب العام القائم بواجباته وفقاً لنص القانون . فتكون الغلبة في نهاية الامر للقانـــون والعدالة حيناً ولنفوذ الادارة ومقتضيات السياسة احياناً. اما اذا اقترن حزم المتصرف، صاحب المقام الاول في اللواء، بحب العدل ومعرفة القانون والتجرد عن الغرض، ساد النظام في الادارة شاملاً موظفيها وارباب المصالح والشعب بكامله .

٨٦ ـ الخلاف بين المتصرف والنائب العام :

استقبلت اللاذقية سنة ١٩٠٣ متصرفها الجديد شاكر باشا، وهو تركي قدير عمراني من الطبقة الاولى . وهو اول من امر بتعبيد طرق اللاذقية وجعلها

صالحةً لسير مركبات الخيل عليها ، واستخدم لنفسه ولعائلته مركبةً خاصة تشجيعاً لغيره من الاثرياء واقتفى بعضهم اثره من هذه الناحية . ثم بنى المتصرف المشار اليه داراً للحكومة على الطراز الحديث، دون ان ينفق عليها من خزينة الدولة او ينتظر موافقة العاصمة على كل هذه المنفعة ، بل فرض بنفسه ضريبةً على كبار التجار الذين يصدرون التبغ المعروف بابي ريحة الى انكلترا واميركا ، وافقوه عليها بطيبة خاطرهم وسجلت تبرعاً منهم ، ثم اخبر مرجعه الاعلى بذلك ولكن هذا المتصرف الهمام ، اللطيف الحديث والكريم الشيم ، قد اضاف الى قوة ارادته تصلباً في الرأي ، فهو لا يرجع عن امر صدر منه ولو كان غير سليم من الخطاء .

وفي سنة ١٩٠٤ ، جاء اللاذقية نائبها العام الجديد عارف بك ، وهو ايضاً تركي الجنس ، وحيد لأمه ، شقيقة حسين كاظم بك مدير معهد الحقوق في العاصمة ، فكان يقوم بواجبات وظيفته خير قيام . فلما رأى ذات يوم ان المتصرف امر بان يحتفظ في السجن اظناء بجريمة تهريب التبغ رغم قرار المستنطق باطلاق سراحهم ، ابلغ مديرية السجن وجوب تنفيذ القرار والاّ لاحق القائمين عليها جزائياً . فغضب المتصرف من جرأة النائب العام ولما لم يعدل هذا عن طلبه نزولاً على ارادة المتصرف ورجائه ، نقم عليه وانقطعت الصلات الشخصية بينهما.

استطاع المتصرف ، بدهائه وقوة نفوذه ، ان يستميل اليه اعضاء المحكمة ، وكلهم بحاجة الى عطفه على اعادة ترشيحهم للوظيفة حين يكملون سنتي الخدمة ، وحذا حذوهم رؤساء المصالح الادارية وموظفوها ، باعتبار المتصرف مرجعهم الاداري الاعلى في اللواء . غير ان القاضي الشرعي، العضو الاول في مجلس الادارة والرئيس الاول للعدلية، احمـد افندي خرده‌جي، الدمشقي، ورئيس الدائرة الجزائية ، محمد رشدي افندي الكوراني ، الحلبي ، وكلاهما متصف بالنزاهة وحرية الضمير ، ظلا على الحياد بين الفريقين .

استدعاني ذات يوم الرئيس الاول المشار اليه وكلفني ، بناءً على طلب المتصرف، قبول رئاسة ديوان مجلس الادارة ، فاعتذرت مفضلاً وظيفتي القضائية مع قلة راتبها ، لان صاحبها يستطيع المحافظة على استقلاله برأيه بينما يتحتم على رئيس الديوان اتباع ارادة مرجعه المتصرف .

لقد علمت بعدئذ ان هذا التكليف قد بني على اقتراح اعضاء المحكمة لدى المتصرف بقصد اقصائي عن خصمه النائب العام ، فيصبح هذا ، حسب زعمهم ، عاجزاً عن اتمام واجب وظيفته ، فيضطر لطلب نقله من اللاذقية الى مكان آخر. ولما فشل هذا الاقتراح ، سلك اعداء النائب العام او بالاحرى اصدقاء نفوذ المتصرف، وهم اربعة من محامين ومنتفعين ، طريق الافتراء ، ببرقية رفعوها الى جلالة السلطان بواسطة رئيس ديوانه الهمايوني ، يسندون فيها الى النائب العام تهمة التفوهات اللسانية بقوله لبعض موظفي الحكومة المتذمرين من تأخير صرف رواتبهم : «كيف العمل وسلطانكم طفران» .

علم النائب العام بهذا الافتراء من صديق له في دائرة البرق ، فاضطرب ايما اضطراب ، وزاد في قلق افكاره انقطاع رسائل خاله واقربائه عنه . فانحرفت صحته ووقع اسير الفراش خوفاً مما قد يعلق بذهن مولاه السلطان من شك في براءته واخلاصه ، فتحمل النقمة عليه وعلى آلــه . لذلك ، عهدت الرئاسة الاولى للمحكمة اليّ امر القيام بالنيابة العامة وكالةً .

٨٧ ــ رسول العدالة :

بينما كنت اقوم بعملي في مكتب النيابة العاصمة ذات صباح ، فوجئت بزيارة المدعي العام الاستئنافي فوزي بك ، قادماً من بيروت لتفتيش دوائر القضاء بامر وزارة العدل ، حسبما قال هو فور وصوله . واخذ يسألني عن بعض المعاملات العدلية وعن رأيي في بعض القضايا والنظريات الجزائية، فكنت اجيبه على الفور. ولما استغرب سرعة خاطري في الجواب ، صرحت لسعادته بان الفضل في معرفتي الحقوقية يعود لاستاذي الرئيس السابق خيري بك، الذي نقل ترفيعاً الى النيابة العامة بدمشق . ولما اطلع من سياق حديثي على معرفتي حسن الصلاة بينه وبين خيري بك قال : « ان خيري بك لا يضع ثقته باحد الى هذا الحد الاّ بعد كامل الاختبار ، فانت والحالة هذه قد احرزت كامل ثقتي » ، فشكرت لسعادتــه كبير التفاته . وحين غادر الدائرة ، امرني ان آتيه مساء في المكتب المعد له في منزل المتصرف الذي تفضل فدعــاه ليكون ضيفه .

ذهبت اليه في الوقت المعين ، وفي خلوة استمرت اكثر من ساعة دار بيننا الحديث على الوجه التالي :

قال : «ارجو اولاً الاحتفاظ بما يدور بيننا من حديث طي الكتمان ، ثم اسألك ان تخبرني عن سيرة النائب العام وحقيقة احواله » .

قلت : « هو حسن السمعة ، كريم الخلق ، عالي التربية ، متوسط العلم ، قليل الخبرة والذكاء .»

قال : «ماذا تقصد بقلة خبرته وذكائه » ؟

قلت : « انه يعادي الاكبر منه قبل السعي للتفاهم معه ثم سردت له خلافه مع المتصرف بالتفصيل ».

قال : « هل يتعاطى المسكر ويخرج حينئذٍ عن الحد المعقول ؟ »

قلت : « يشرب باعتدال كغيره من خيار الناس . »

قال : « هل يتحدث عن السياسة ؟ وهل يتصل باحد الاحزاب ؟ »

قلت : « لم الاحظ عليه شيئاً من ذلك » .

قال : « هل سمعت انه تفوه بحق الذات السلطانية في اجتماعه مع بعض اصدقائه ؟ »

قلت : « كلا ولكني سمعت ان اعداءه ، ولا اعرف اسماءهم بالتأكيد ، يدبرون له مكيدة تؤدي الى عزله من وظيفته او اقصائه من اللاذقية في اقل تقدير . »

قال : « وهل له اعداء ؟ »

قلت : « ان نصف الناس اعداء لمن ولي الاحكام هذا ان عدل . »(ثم ترجمت له هذا البيت من شعر ابن الوردي الى التركية فابتسم) .

قال : « هل المتصرف من اعدائه ؟ »

قلت : « لا ادري »

قال : « هل اساء النائب العام الى كرامة المتصرف في امر من الامور ؟ »

قلت : « قد يكون ذلك حين تدخل النائب العام في امر اطلاق سراح اظناء التبغ كما سبق ذكره . »

قال : « هل شاع في المدينة خبر التهمة المسندة الى النائب العام ؟ »

قلت : « الشائع هو ان اعداءه دبروا له مكيدة . »

بعد اجتماع من هذا القبيل ثلاث مرات ، اطلعني المدعي العام فوزي بك على نتيجة التحقيق الذي قام به وعلى برقية هيأهـا لترفع الى وزارة العدل ونصها الذي يتضمن ما يلي : « اتممت مهمتي فظهر لي كذب التهمة وقد دبرها شهود اربعـة ذوو اغراض شخصية مستفيدين من الخلاف الناشب بين المتصرف والنائب العام حول نفوذ الوظيفة وسيرفع ملف التحقيق بالبريد » .

ثم أمر المحقق المشار اليه بان اشاركه في تحويل هذه البرقية الى رقميـة (شيفره) ، فامتثلت امره وبقي الحديث الذي دار بينه وبيني مكتوماً حتى بعد مغادرته اللاذقية عائداً الى بيروت .

غير اني ، حين شاهدت النائب العام في فراشه غارقاً في بحر الاضطراب الفكري بالاضافة الى هزال في جسمه، طمأنته سرًا عن النتيجة التي وقفت عليها . وبعد عشرين يوماً من ذلك ، وردته رسالة من والدته تطمئنه عـن عافيتها مع ذويها ، فاستبشر خيرًا وبدأ يتجه نحو العافية حتى عاد الى مقر وظيفته ومزاولة اعمالها ، بعد ان غادرها مدة اربعين يوماً ملازماً بيته وفراشه .

اذا كان في اجوبتي للمحقق الكبير بعض التأثير في الوصول الى تلك النتيجة العادلة ، فالفضل يعود الى ضميره الحي ثم الى صديقه العظيم خيري بك الذي رفعت ثقته بي شأن اجوبتي ، وهذا في واقع الحال فضل الصيت الحسن ينعم به صاحبه والمنتمون اليه بصلة .

٨٨ ـ انتقام المتصرف :

لما شعر المتصرف بفشل التآمر على النائب العام وخيل اليه اني قد اثرت في قناعة المحقق ببراءته ، بعد ما رآني اتردد عليه ، اراد بعد ذلك الانتقام

مني ، فاصدر امره الى مصلحة المعارف بحذف راتب تدريسي اللغة التركية في معهد اخوة المدارس المسيحية ، ذلك التدريس الذي كنت اقوم به وحرمني من الراتب المعين لاجله . ولكي يلقي ستاراً على عمله ، الذي ترك اثراً سيئاً في محافل التعليم والتربية وفي نفوس الراغبين في نشر اللغة التركية في جميع المدارس اشاع ان هذا المعهد الاجنبي الفرنسي يقوم بالتبشير الديني مع وجود مسلمين بين طلابه . ثم اصدر امره الثاني بامتناع المسلمين عنه ، فامتثل لامره الاكثرون منهم . اما الوجيه حسن افندي زكريا ، فقد اصر على بقاء ولديه في المعهد المذكور ، راجياً من رئيسه الاحتفاظ بهما مهما كلفه الامر . فكان له ما اراد ، بفضل الامتيازات الاجنبية التي كانت تحول دون تدخل الحكومة لاخراج التلميذين بالقوة ، وقد اصبحا بعد اكمالها التحصيل العالي في مقدمة من انجبهم هذا المعهد علماً ووطنية وتهذيباً عالياً .

كان موقف المتصرف شاكر باشا من هذا المعهد مخالفاً لخطة الحكومة السابقة التي كانت تشمل بعطفها ورعايتها جميع المدارس الخاصة من اهلية واجنبية ، مما ساعد كثيراً في ميدان النهضة العلمية واوجد بين مختلف المعاهد التناظر والتسابق في المكرمات .

لم يطل العهد بالمتصرف المشار اليه بعد هذا الحادث اكثر من ثلاثة اشهر ، نقل في نهايتها الى لواء جبل بركات في ولاية اضنا . وبالرغم من اسفي لتنزل هذا الرجل الاول ، في حكومة اللاذقية ، الى درك الافتراء والانتقام ، فلا يسعني الا الاشادة بحزمه وقوة ارادته في الادارة والنهضة العمرانية التي امتاز بها عن كل من سبقه من المتصرفين . وبعد مغادرته اللاذقية ، جاءها الاداري الواسع الخبرة عبد الرحمن بك الحوت ، رئيس ديوان مجلس ادارة ولاية بيروت ، للقيام بمهام المتصرفية بالوكالة ، فاحسن ادارتها بغيرة ونزاهة واطلق الحرية للراغبين في متابعة دروسهم في معهد اخوة المدارس المسيحية وغيره ، واعاد اليّ مهمة تدريس التركية فيه كالسابق ، فاصلح ما افسده سلفه . ولما انتهت وكالته بقدوم المتصرف الجديد ، عاد الى مركز وظيفته في بيروت ، مشيعاً من اللاذقيين بالشكر وعاطر الثناء .

٨٩ – الصراع بين الحق والباطل :

في العشرين من تموز ١٩٠٧ ، اعتدى نجل ضابط في الدرك على شاب من ابناء اللاذقية وقتله بضربة سكين وتوارى عن الانظار . فذعر اهل حي القتيل لهول الفاجعة ، واهتم لها المتصرف عبداللطيف باشا الصوفي ، الطرابلسي المعروف بحسن ادارته وسمو اخلاقه ، واصدر امره بالقاء القبض على الجاني وتسليمه الى القضاء، دون ان يترك له اي مجال للفرار . فنفذ الامر وسلم الجاني الى دائرة التحقيق العدلي الذي يقوم به المستنطق ، مع ضبط تحقيق بدائي قامت به الشرطة يتضمن انكار الظنين اقترافه الجرم المسند اليه ، وضبط آخر من قيادة الدرك يشعر بانه القي القبض على المجرم خارج المدينة ، قبل ان يتمكن من الفرار .

ولما كنت آنئذ قائماً بمهام الاستنطاق بالوكالة عن المستنطق الاصيل رشدي افندي شكري ، الملازم بيته لعلة المرض ، بدأت باستجواب الظنين على مقتضى الاصول ، فاجاب مصرًا على عدم علمه بامر الجريمة . ولما واصلت التحقيق معه، فشل في اثبات مكان وجوده حين وقعت الجريمة، ولحظت اثر دم في ثيابه ، فادعى بانه دم دجاجة ذبحها قبل عدة ايام . ولدى الفحص الفني فورًا ، ظهر انه دم انسان ، فاعترف حينئذ بارتكابه الجريمة حالة كونه سكران ، ونقل في نهاية التحقيق معه الى السجن المعد لامثاله الجناة بموجب مذكرة توقيف.

ثار والده الضابط الدركي علي لتمكني من اماطة اللثام عن الجريمة واسبابها وثار معه انصاره وشركاؤه في جر المغانم على حساب وظيفته ، وتمكنوا بوحدة الغاية الدنيئة من التأثير على اثنين من اركان اللجنة العدلية ، وهما النائب العام جمال بك والعضو القائم بالوكالة عن الرئيس الاول، المنتظر قدومه قريباً من العاصمة ، فقررا نقلي ترفيعاً الى رئاسة ديوان محكمة البداية في قضاء جبلة ، مع تكليفي في الوقت نفسه بمهام النائب العام ، بمقتضى تشكيلات ذلك العهد. وكان نقلي خلافاً لرأي رئيس الدائرة الجزائية محمد رشدي افندي الكوراني ، المعروف بنزاهته وصريح نقمته على الظلم منذ كان نائباً عاماً قبل سنوات. وكانت القاعدة المتبعة آنئذ تقضي بان امتثل لقرار اللجنة، سواء أكان صادرًا

باجماع رأي اركانها او با كثرية آرائهم ، على ان تبت وزارة العدل نهائياً، بعد رفع القضية اليها ، اما بالموافقة او بالالغاء . فلم احفل بقرار اللجنة رغم تضمنه رفع راتبي ومرتبتي ، لان الدافع الى اتخاذه ليس تقدير الكفاءة والجهود، بل ابعاد انصار الحق عنهم ليتمكنوا بسهولة مع زمرة من الوسطاء امثالهم ، من تأمين المنفعة المادية باقرب الطرق . لذلك اسفت لتعصب بعض الاخوان القضاة لمصلحة قاتل النفس البريئة ، وعزمت على الاستقالة من الوظيفة القضائية وعلى العمل الحر ، بالاضافة الى تدريس التركية في المدارس الخاصة براتب يفوق راتب الوظيفة. ولم يحولني عن عزمي سوى قيام انصار الحق ذوي الضمائر الحرة والتفافهم حولي ، كما يتضح من البحث التالي .

٩٠ ـ انصار الحق :

انتشر بسرعة البرق خبر نقلي من اللاذقية الى جبلة ، فزارني على الاثر كبار انصار الحق ،وهم قلة بالنسبة الى غيرهم من النفعيين والانعزاليين عن المصالح العامة ،واخذ هولاء الكبار الغير يتداولون فيما يجب عمله توصلاً الى بقائي في وظيفتي الاصلية . ثم نزع كبيرهم ، بـــل كبير فضلاء المدينة باسرها ، مخايل افندي سعاده ، خاتمه من اصبع يده ، ووضعه على المنضدة امامي قائلا: « اكتب ما تراه ووقعه بهذا الخاتم (وكان الخاتم في ذلك العهد يقوم مقام التوقيع بـــل يفضله) . فحياد الحاضرون على مروءته وبعد تبادل الآراء ، صاح الوجيه الكبير اسحاق نصري موجهاً كلامه الي : « ما حك جلدك غير ظفرك » ! قم واذهب بنفسك الى دمشق حيث يقيم مفتشا العدلية ، فتبسط ظلامتك وتعود الينا ظافراً باذن الله . فوافق الجميع على هذا الرأي الحكيم . وفي نهاية الاجتماع ، طلب مني السيد اسحاق نصري ان اقابل اخاه الاكبر السيد ابراهيم نصري في مكتبه الكائن على طريق المينا ، قبل سفري بالباخرة التي تصل بعد الغد من اسكندرونة وتسافر الى بيروت .

وفي الغد ، دعاني المتصرف الهمام عبداللطيف باشا الصوفي لمقابلته ،فامتثلت لامره . فاظهر لي مزيد اسفه لجهل النائب العام حالة المدينة واشتراك الزمرة الهدامة للمجتمع الوطني في سبيل غاياتها الدنيئة مع عضو المحكمة ، الوكيل

الموقت عن الرئيس الاول القاضي الشرعي المنتظر قدومه قريباً ، واطلعني على كتاب اعده ليرسله الى مفتش العدلية متضمناً بيـــان القضية على حقيقتها ، راجياً اعادتي الى وظيفتي في اللاذقية حرصاً على شرف الحكومة وصيانة العدل من الازدراء . ولما اخبرته عن عزمي على السفر الى دمشق ، سلمني الكتاب موقعاً منه لاسلمه بنفسي الى مفتش العدلية .

وقبيل السفر ، زودني الشهم المفضال ابراهيم افندي نصري بحوالة على البنك العثماني في بيروت ، بمبلغ من المال يكفي لسد نفقات السفر والغياب مهما بلغت . فشكرته على اريحيته وسافرت متوكلاً على الله الى بيروت ، ومنها ركبت القطار الى دمشق حيث استقبلني في المحطة مطران اللاذقية مع كبير الكهنة الاب مخايل شحاده ، كبير امناء غبطة البطريرك . فرحبا بي وابلغاني رغبة صاحب الغبطة العلامة المفضال السيد غريغوريوس حداد في ان اكون ضيفه واستصحباني الى غبطته ، فقابلني ببشاشة وترحيب وعاطفة ابوية ازالت عني مشقة السفر وما تركه الظلم في نفسي من كدر .

استصحبني صاحب الغبطة في اليوم الثالث لزيارة بورغاكي افندي ، احد مفتشي العدلية ، وحدثه باللغة اليونانية حديثاً ترجم لي فيما بعد ، يتلخص بكامل ثقة غبطته بصدقي . ولما اشار اليّ بورغاكي افندي بالكلام ، بسطت لديه واقع الامر وشعرت بحسن تأثير كلامي عليه اجابني قائلاً : « كن براحة بال ، لانك صاحب حق وحين يعود رفيقي نظيف بك من حلب ، قابله وابسط لديه الحادث » .

ولما قابلت نظيف بك بمثل ما قابلت به رفيقه وقدمت اليه كتاب متصرف اللاذقية ، اجابني : « سأكتب الى وزارة العدل الجليلة ما يفضي الى الغاء قرار اللجنة في اللاذقية واعادتك الى وظيفتك ، الاصلية ؛ كن باطمئنان » . فقلت له : « اكون شاكراً لفضلكم ، يا سعادة المفتش ، اذا قبلتم الآن استقالتي من الوظيفة . اني لا استطيع الصبر الى ان يعرض الامر على الوزارة وتحيله بدورها الى اللجنة العليا لتصدر قرارها ، مما يستغرق عدة اشهر . » ولم يكن فقدان الصبر مني عن حاجة مادية بل عن الاسف لفقدان العدل من نفوس اكثرية لجنة اللاذقية .

فاجاب وعلائم التأثر بادية على وجهه : « لا تذهب من هنا غير مطمئن ، فسالغي منذ الآن قرار اللجنة » . وابرق فوراً الى رئاستها البرقية الآتية :

« ان القرار الذي اتخذتموه بالاكثرية ضد العضو الملازم يوسف افندي الحكيم لاغٍ لانه مخالف للعدل والقانون فيجب طرح القضية مجدداً في اللجنة بعد وصول الرئيس الاصيل القادم من الآستانة الى اللاذقية . »

وقبل انقضاء شهر من الزمن ، قدم القاضي الشرعي الرئيس الاول في العدلية الى اللاذقية حيث عقدت اللجنة تحت رئاسته وقررت في مطلع ايلول سنة ١٩٠٧ ابطال قرار الاكثرية وابقائي في وظيفتي عضواً ملازماً لدى المحكمة .

كان الابتهاج بعودتي ظافراً الى بلدي قد شمل جميع انصار العدل ، وفي طليعتهم المتصرف الصوفي والرئيس الكوراني واصحاب المروءة سعاده ونصري . وقد اعدت سند الحوالة للسيد ابراهيم نصري شاكراً لطفه ، دون ان تدعوني الحاجة الى استعمالها .

وزارني ايضاً في منزلي العضو الذي اشترك في اتخاذ القرار الملغى معتذراً عما سلف ، ولم يطل العهد بالنائب العام، فنقل الى طرابلس الغرب نقلاً شبيهاً بعقوبة النفي .

اما القاتل ابن قائد الدرك ، فقد اتهم بالجناية وحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة خمسة عشر عاماً وبدية القتيل الشرعية وانتصر الحق على الباطل من جميع الوجوه .

٩١ ــ المكافأة الادبية :

اولا ــ ان صاحب الغبطة الذي اضافني مدة اسبوعين وشملني خلالها بعطفه الابوي قد استدعاني ذات يوم الى مكتبه الخاص وعرض علي ان اكون امين سره براتب يكفي لاعاشة عائلة كبيرة ، علاوةً على وظيفة في عدلية دمشق تفوق وظيفتي في اللاذقية رتبةً وراتباً ، فشكرته معتذراً . ولما اعجزني بقوة بيانه ، علقت قبولي على استشارة والديَّ بعد عودتي اليهما ، فقال : ان مشورة الاهل فضيلة وواجب ولكنها قد تحول ، بالنظر لحنوهم ، دون

تدرج ابنائهم في المناصب البعيدة عنهم . ذلك ما جرى لي حين كنت شاباً ، فقد اردت السفر الى بلاد اليونان لاتمام دراستي في معاهدها العليا اللاهوتية ، فحالت ارادة والديّ دون عزمي وحرمني حنوهما من تحقيق امنيتي . »

فاجبته قائلاً : « ولكنهما يا صاحب الغبطة لم يحولا دون ارتقائكم سدة بطريركية انطاكية وسائر المشرق ، واحتلالكم قلوب ابنائكم الروحيين وجميع عارفيكم ، فماذا كنتم تبتغون فوق ذلك ؟ »

فضحك طويلاً وقال متواضعاً : « غلبتني بحجتك » .

لما اتصل خبر رغبة البطريرك في بقـائي بدمشق ، على الوجه السالف الذكر ، بعلم مطران اللاذقيـة ، اسرع الينا محتجاً واقسم انه لن يعود الى اللاذقية اذا وافقت صاحب الغبطة في تكليفه . ولما وقف على جوابي ، لغبطته سكن روعه ودعا لكلٍ منا بدوام التوفيق .

ثانياً ـــ اثناء انتظاري عودة المفتش نظيف بك الى دمشق، قمت بزيارة لرئيس ديوان محكمتها الاستئنافية خلوصي بك ، القائم في نفس الوقت بامانة سر مفتش العدلية . وبعد ان رحب بي ، شكا من تراكم الاحكام الجزائية لديه لعدم وجود من يساعده على تنظيم اعلاماتها الواجب رفعها باللغة التركية الى محكمة التمييز . فاقدمت على مساعدته في هذا الشأن ، فكافأني بحسن شهادة اداها بحقي لدى المفتشين المشار اليهما ولدى رئيس محكمة الاستئناف عبد اللطيف بك الذي اتحفني بكتاب شكر على ما قمت به .

بعد عودتي الى اللاذقية ظافراً ، كما سبق ذكره ، لم ينسني خلوصي بك فبعث الي بعشر اضبارات جنائية محكوم بها لتنظيم اعلاماتها، فلبيت الطلب ، ثم وردني منه عشر اخر ، فلم اتوانَ على التلبية ، ولكني شفعتهـا بكتاب يتضمن ما اصابني من تأثير نفساني لفظاعة جرائم القتل التي تضمنتها تلك الاحكام . فاعتذر خلوصي بك وارفق اعتذاره للمرة الاخيرة بعشرة احكام جديدة ، وسرعان ما ادهشني كونها لا تخرج عن قضايا هتك الاعراض وما شابهها فلم اتمالك من الضحك لمداعبة رئيس الديوان الاستئنافي المرح الطبع ، وقمت بالواجب وكوفئت عليه بكتاب شكر ثانٍ من حضرة رئيس محكمة الاستئناف .

ثالثاً — ان رفاق الوظيفة الصغار ، الذي كان حذرني من حسدهم الرئيس العظيم خيري بك ، قد وقع بينهم الخلاف والنزاع . فجاءني كل منهم على انفراد يعزى الى غيره الاشتراك في المؤامرة التي افضت الى قرار اكثرية اللجنة بنقلي من اللاذقية ، طالباً مني الصفح ونسيان الماضي والبدء بعهد صداقة جديد . فكنت اجيبهم باني لن انسى الاساءة ولكني اصفح عن فاعليها النادمين المستغفرين ، وقد عادت مياه الصداقة بيني وبين اكثرهم الى مجاريها وتحتم عليَّ ان لا ابوح باسم احد منهم لا في هذه الذكريات ولا في غيرها .

٩٢ — وفاة المرحوم والدي :

اصابتني نوبات رملية سنة ١٩٠٧ ، فكنت اتداوى بعناية والدي الطبيب وزملائه اطباء اللاذقية . ولما اشتد بي الالم ، اضطررت لملازمة الفراش مدة عشرين يوماً ، عرفت في نهايتها ان المرحوم والدي كان يصلي يومياً في مخدعه وفي الكنيسة ، طالباً من الله ان يتقبل روحه فداء عن ولده . وفي صباح ٣٠ تشرين الثاني جاءني في غرفتي وكنت آخذاً بالتقدم نحو العافية ، وبعد ان اطمأن عن صحتي ، اوصاني ان ادفع يداً بيد بعض العطايا لفقراء معينين مستورين وفاءً لنذوره . ثم توجه الى الكنيسة ، كنيسة مار اندراوس المدفون فيها ابوه وجده ، وعاد ضحى النهار ، وما لبث ان شعر بتوعك وبحاجة الى الراحة وطلب من والدتي ان تأتيه بفنجان شاي ، فلبت طلبه ، ولما عادت اليه ، وجدته قد أسلم الروح . فكتمت عني الخبر واشارت تستعين بالجيران ، فكان اسرعهم صديقي الحميم الصيدلي صديق فتال ، ثم عقبه الطبيب الدكتور بالف ، وتحققت لديهما الوفاة ودخلا غرفتي يبلغاني تدريجياً ، وانا في فراش النقاهة ، نبأ المصاب الأليم . وجاء الاهل والاصدقاء ، وهم كثر ، يشاطروننا الاحزان . واقيمت مناحة شملت اللاذقية باسرها ، على اختلاف الاديان والطبقات ، تردد فيها مآثر الفقيد الغالي وذكر طلبته الى ربه ان يكون فداء عن ابنه ، فاستجاب اليها عز شأنه . كان رحمه الله ، قبل سنة من تاريخ وفاته ، بكى مودعاً ابنه الوديع المسافر الى بونس ايرس وقال له : « لست ادري أتكون هذه قبلتي الاخيرة يا ولدي ، » ودعا له بالتوفيق .

كان والدي الحكيم رحمه الله الطبيب الوحيد للعائلات المحافظة على الحجاب وهو العرف المفضل في ذلك العهد ، كما كان صديقاً لجميع ابناء وطنه حائزاً كامل ثقتهم واحترامهم وتقديرهم .

ومما يجدر ذكره ، ان اقامة الصلاة على روحه الطاهرة لم تقتصر على الكنائس بل ساهمت فيها الجوامع والمساجد ، بفضل ما له من منزلة المحبة في قلوب العلماء والشيوخ والوجهاء ومختلف الطبقات والفقراء . وقد شعرت بعواطفهم النبيله في كل مناسبه ولا سيما حين كان يبادرني الشيخ في السلام والخطاب ، بندائه اللطيف : « يا ابن اخي » ، والشاب : « يا ابن عمي . »

الفصل الثالث

الاصلاحات في الروملي

٩٣ – حسين حلمي باشا ، مدير الاصلاح :

ان كلمة روملي ، المنحوتــة عن روم ايلي ، تعني بلاد الروم ، وهي مكدونيا وكان يطلق عليها ايضاً « البلقان . » وكانت تشمل الولايات العثمانية الاوربية الست : ادرنه وسلانيك ومناستر وقوصوه (اسكوب) ويانيا واشقودره ففي ادرنه يتفوق العنصر البلغاري عدداً ونفوذاً على العنصر اليوناني ، وفي سلانيك ومناستر ينعكس التفوق، بينما يغلب العنصر الصربي في ولاية قوصوه ، والعنصر الالباني (الارناؤوط) في اشقودره ويانيــا على العنصر الصربي في اولاهما وعلى اليوناني في الثانية .

ولما كان التزاحم على النفوذ قائماً على اشده بين البلغار والصرب واليونان ، توصلاً الى الالتحاق بالدول الثلاث بلغاريا وصربيا واليونــان ، ظهرت العصابات السياسية من هذه العناصر في مطلع القرن العشرين واخذت تناوئ بعضها بعضاً وتهاجم مخافر الامن . وقامت بعض الدول الاوربية ، وفي مقدمتها النمسا وايطاليــا المجاورتان ، تشكو من تفاقم الامر وتتهيأ للتدخل . فرأت الحكومة العثمانية ان تقوم باصلاحات ادارية في تلك الولايــات ، ولا سيما المكدونية منها (سلانيك ومناستر وقوصوه)، وعينت للاشراف عليها الوزير الكبير حسين حلمي باشا مفتشاً عاماً ، مخولا اوسع الصلاحيات . فاخذ هذا الاداري

الخبير يختار افضل الرؤساء والموظفين للادارة والقضاء والامن العام ، واهم القوى العسكرية ، لتكون قوة الظهر لقوى الامن ولتحول عند الاقتضاء دون تدخل الدول الاوربية بشكل من الاشكال .

٩٤ ـ جمعية الاتحاد والترقي :

لم يكن احرار سورية اشد نقمةً على العهد الحميدي من اخوانهم الترك الذين تحملوا الكثير من فظائع الاستبداد ، كالاغتيال والنفي والتشريد ، مما حط بسمعة الدولة العثمانية داخلاً وخارجاً حتى اصبحت العوبة بيد ساسة اوربا لا يقيها من اطماعهم سوى اختلافهم على تركة الرجل المريض ، حين تقع الواقعة وتقضي عليه.

لم تف مساعي اولئك الاحرار وما ينشرونه في الصحف الفرنسية والمصرية بالغرض المطلوب ، بازاء ما اقامه رجال السلطان من حواجز في وجه كل حرية وكل اصلاح او المطالبة بهما ، بما اتخذوه من وسائل الارهاب في كل مكان ومنع كل صحيفة اجنبية تناوئ سياسة الحكومة من دخول البلاد العثمانية ، وفي طليعة هذه الصحف « تركيا الفتاة » التي يصدرها احرار الترك في باريس ، عاصمة الحرية والنور ، فقام فريق منهم بتأسيس جمعية سرية هي جمعية الاتحاد والترقي ، ضمت بين اكثريتها التركية بعض العرب والروم والارمن ، واخذت تبث فكرتها في الولايات المكدونية الثلاث اولاً . وانضوى في ملاكها كل محب للحرية والاصلاح والمساواة من حكام وقضاة وموظفين ومعلمين وصحفيين وادباء على اختلاف طبقاتهم .

ومن حسن الحظ ان فكرة جمعية الاتحاد والترقي قد تجاوبت مع تفكير الضباط العسكريين الاحرار في جميع بلاد الروملي ، مما ساعد على انتشارها بين الطبقة الواعية من الشعب ، مع الاحتفاظ بسريتها ولا سيما سرية هيئتها المركزية على قدر الامكان ، توقياً من وصول اخبارها الى رجال السلطان ، وهم كثر في العاصمة والولايات .

٩٥ ـ الاستاذ الكبير يعطف على تلميذه :

بعد ان نقل القاضي الكبير خيري بك من دمشق ترفيعاً الى وظيفـــة

الادعاء العام في مناستر ، لم ينسَ تلميذه اللاذقي . فكتب اليَّ في مطلع عام ١٩٠٨ ان مفتش العدلية حسني بك ، وقد كان سابقاً مفتش ولاية سورية وبيروت ، سأله عني ولما علم اني عضو ملازم منذ اربع سنوات ، وافق على تعييني عضواً (مستشاراً) في محكمة الاستئناف في مناستر ونصحني خيري بك بالقبول ، مشيراً الى ان مجـال ترقي القاضي في بلده محدود ، فعزمت على الامتثـال ، ولكن اهلي واصدقائي احاطوا بي محاولين تحويلي عن عزمي ، محتجين بما كنا نسمعه ونقرأه في الصحف الاجنبية من حوادث الاضطراب التي تقوم بها العصابـات في مكدونيا . فلم ارضخ لرأيهم الا حين بدت لي رغبة والدتي واخوتي في بقائي بينهم بعد ان انتقلت روح المرحوم والدي الى جوار ربها . فقدمت اعتذاراً لاستاذي المشار اليه شاكراً له ولحضرة المفتش حسني بك فضلها ومستمداً رضاهما .

وفي اواخر حزيران من السنة نفسها ، تلقيت من استاذي خيري بك كتاباً ثانياً يحثني فيه على الاغتراب عن وطني الصغير اذا كنت عازماً على الاحتفاظ بسلك الموظفين . ومما جاء في كتابه ، عبارة « الليلة حبلى » مضافاً اليها وجوب الاحتفاظ بها سراً . فامتثلت امره واخذت ارقب حوادث تلك الولايات النائية بانتظار ما يلده الغد .

القسم الثالث

الدور الدستوري آخر أدوار الدولة العثمانية



الفصل الأول

بدء الانقلاب

٩٦ ـ اعلان العصيان :

امتدت نقمة الاحرار على استبداد السلطان عبد الحميد ورجاله وجميع الاقطاعيين في مختلف انحاء البلاد العثمانية ، وشملت النقمة اكثرية الشعب المغلوبة على امرها ، دون ان يقوم فيها من يوقد شرارة الثورة او يفكر في تنظيمها. اما مكدونيا الواقفة اكثر من سواها من الولايات على نيات جيرانها الاوربيين ، فقد بلغت فيها النقمة اشدها ، وما ان تردد صداها في نفوس احرار ضباط الجيش العثماني ، المتحمس للاصلاح واعلان الدستور والحرية ، اسوةً بالبلدان الاوربية ، حتى تفجرت عن قيام البيكباشي (مقدم) انور بك ، في الثامن من تموز ١٩٠٨ ، على رأس فرقته العسكرية ، معلناً العصيان على الحكومة الى ان تعلن العمل بالقانون الاساسي . وقام من جهة ثانية اليوزباشي (نقيب) نيازي بك على رأس سريتـــه بنفس العمل ، فكان قيامهما معاً بدء الثورة فهلل لها الشعب في مكدونيا ، على تعدد عناصره واديانه ، وسار بتظاهرات الفرح والابتهاج ، هاتفاً بحياة بطلي الحريـــة انور ونيازي . واخذت جمعية الاتحاد والترقي تظهر وتتهيأ للعمل في الوصول الى حكم دستوري ، فعممت الخبر برقياً الى الاحرار في جميع الولايات والالوية مستنهضة الهمم للاشتراك في ثورة تشمل جميع البلاد .

٩٧ ـ اعلان القانون الاساسي :

لما كان مجلس وكلاء الدولة (مجلس النظار او الوزراء) مطلعاً بحكم مهامه على حقيقة العصيان واسبابه ، عقد على الاثر جلسةً قرر فيها اجابة الثائرين الى طلبهم ورفع المضبطة التي نظمها بهذا الشأن الى الذات الشاهانية (السلطانية) وهذا نصها الحرفي :

« بناء على الارادة السنية الصادرة عن مقام الخلافة العظمى » طالعنا البرقيات والرسائل البالغة سبعاً وستين الواردة في ٨ و ٩ و ١٠ تموز سنة ١٣٢٤ (١٩٠٨) من ولاة مناستر وقوصوه وسلانيك وقادة المناطق والمفتش العام ، بشأن العصيان الذي قام به الشعب في الايام الاخيرة بالاشتراك مع العساكر وضباطهم في بعض مناطق الجيش الثالث ، فتبين لنا ان اهالي اكثر تلك الانحاء قاموا بالثورة مع الضباط وافراد الجيش فكسروا ابواب المستودعات واخذوا ما حوته من سلاح وعتاد واموال مهددين كل من خالفهم باشد العقوبات وبالقتل كما قاموا بتظاهرات على اصوات المدافع طالبين في خطبهم اعلان الحرية والدستور ، وحاصروا المواقع التي تحصن فيها المشير عثمان باشا واخذوه وجعلوه رهن التوقيف .

ولما كانت اعمال البغي التي قاموا بها تستهدف تطبيق احكام القانون الاساسي ودعوة مجلس المبعوثين للاجتماع ، فاذا لم يجابوا الى طلبهم بعد رفضهم النصائح المعروضة عليهم ، توسع نطاق ثورتهم وعصيانهم .

والحقيقة هي ان القانون الاساسي لا يزال مرعياً ولكن وقف اعمال « مجلس مبعوثان » زمناً قد نشأ عن الجاءات مالية ومقتضيات الدولة .

ولما كان حقن دماء الرعية والحيلولة دون تدخل الدول الاجنبية يفرضان افتتاح المجلس المذكور كما اشار بذلك صاحب الجلالة مستهدفاً اقرار الامن والسكينة في المملكة ، رأينا بعد المذاكرة في الامر ان تصدر التبليغات العامة برقياً الى الولايات والالوية المستقلة لانتخاب نواب حائزين الصفات اللازمة وفاقاً للاصول الانتخابية الموجودة ، لذلك نظمنا هذا المضبطة مع البرقية المتضمنة

التبليغات المقتضاة رجاء رفعها الى الحضرة السلطانية لاستصدار ارادته السنية الموفقة الى الصواب للعمل بموجبها .

(٢٤ جمادى الاخرى سنة ١٣٢٦ الموافق لتاريخ ١٠ تموز سنة ١٣٢٤)[1]

وفي اليوم عينه ، صدرت الارادة السنية بالموافقة على ما جاء في مضبطة مجلس الوكلاء الذي كان يرئسه الصدر الاعظم سعيد باشا ونشرت في صحف العاصمة وابلغ فحواها برقياً الى الولايات والالوية المستقلة لاجراء الانتخابات.

وفي ١٤ تموز ١٩٠٨ ، استصدر مجلس الوكلاء العفو عن الذين ما زالوا يواصلون اعمال الشقاوة في مكدونيا ، بشرط ان يلقوا اسلحتهم ويسلموها الى الحكومة ويعودوا الى منازلهم ، ثم شمل العفو جميع المجرمين السياسيين والعاديين .

٩٨ — بروز جمعية الاتحاد والترقي — الغاء منظمة الخفية :

في ١٦ تموز ، قرر مجلس الوكلاء الغاء منظمة الخفية ، وقد سبق وصفها . وقد جاء في المضبطة التي نظمها مجلس الوكلاء بهذا الشأن ، « ان اعلان القانون الاساسي قد قابله الاهلون والعساكر الشاهانية في الولايات المكدونية بالشكر والامتنان وتقدم الثائرون الى دوائر الحكومة ملقين اسلحتهم على ما ورد في برقية المفتش العام حسين حلمي باشا الذي اقترح ان يفد الى العاصمة بعض اركان جمعية الاتحاد والترقي ليعرضوا جميع المعلومات التي يطلب منهم ايضاحها كما جاء في البرقية المحولة من المشيخة الى مجلس الوكلاء : ان الجمعية المومأ اليها تشير الى الاتحاد القائم بين الاهلين والجيش وكلهم يرجو الغاء الخفية التي كانت سبب سوء التفاهم بين السلطنة السنية والملة » .

وعلى الاثر صدرت الارادة السنية بالغاء منظمة الخفية ونشرت في مطبوعات الحكومة وصحف العاصمة والولايات وبدأ اتصال الحكومة الرئيسية باركان جمعية الاتحاد والترقي . ثم صدر قرار مجلس الوكلاء بالغاء المحاكم الاستثنائية القايمة في الولايات المكدونية واقترن بالارادة السنية وبدأ العمل به يسير باطراد مع ترقب نشر قانون الانتخابات النيابية .

---

(١) ان سنة ١٣٢٤ هي المعبر عنها بالسنة الرومية المالية ، الموافقة لسنة ١٩٠٨ ميلادية .

٩٩ — حرص الاتحاديين على سرعة اجراء الانتخابات النيابية :

كان اركان جمعية الاتحاد والترقي في مكدونيا يصرون بالحاح على سرعة اجراء الانتخابات النيابية ، ليمكن افتتاح مجلس النواب في بدء تشرين الثاني ، عملاً بنص القانون الاساسي . ولما لم يجد ناظر الداخلية ممدوح باشا نصاً مكتسباً حكم القانون ليجري الانتخابات بموجبه ، سأل الصدارة العظمى عما يجب عمله ، مشيراً الى ان القانون الذي هيأه المجلس النيابي قبل ثلاثين عاماً بهذا الشأن لم يقترن بصدور الارادة السنية .

ولدى المذاكرة في مجلس الوكلاء ، قرر الاخذ بما اشار اليه حسين حلمي باشا ، المفتش العام في الروملي، من ضرورة الاسراع بالانتخابات ، نظراً لموقف جمعيات الاتحاد والترقي المتجه نحو الانقلاب على الحكومة اذا لم تجر الانتخابات بمقتضى القانون السالف الذكر .

ولما رفع الصدر الاعظم سعيد باشا قرار مجلس الوكلاء الى السلطان ، صدرت ارادته السنية في ٢٠ تموز للعمل بموجبه .

١٠٠ — الارادة السنية بتطبيق احكام القانون الاساسي ودعوة المجلس النيابي :

ندرج فيما يلي الخط الهمايوني الصادر بهذا الشأن في ١ رجب سنة ١٣٢٦ الموافق ١٨ تموز ١٩٠٨ :

« وزيري سمير المعالي سعيد باشا ،

« لما كان الاستقرار الذي نعمت به الرعية في اوج اعتلاء الدولة العثمانية مكانتها السامية قد تعرض ، لاسباب متنوعة ، للاهمال مما حدا والدي السلطان عبدالمجيد خان على اصدار التنظيمات الخيرية ومن مقتضاها تنظيم الادارة وتقوية روابط الاخاء بين عناصر الأمة العثمانية .

« وفي بدء سلطتنا ، اخذنا بعين الاعتبار درجة الرقي الذي وصلت اليه الأمة ، فاعلنا من تلقاء انفسنا القانون الاساسي القائم على القواعد الدستورية . ولكن الاغراض المختلفة التي ظهرت آنئذ تغلبت على المصلحة العامة ، فاضطرت

الحكومة في عهد صدارة صفوة باشا الى تعطيل الحياة النيابية تبعاً لرأي الكثيرين .

« ولما رأينا اخيرًا استعداد المملكة للادارة الدستورية ، مؤيدًا بالميول العامة البارزة ، اصدرنا ارادتنا بتطبيق احكام القانون الاساسي بحذافيره وبدعوة المجلس النيابي الى الاجتماع كل سنة ، كما ذكرت ذلك امس امام رجال السياسة من سفراء الدول وغيرهم الذين زارونا لتقديم التهاني .

« وبدهي ان منافع المملكة الحقيقية انما تتحقق باكتساب القوة القانونية صفة القوة التنظيمية الشرعية ، فترتقي مع المنافع الحقيقية للسلطنة . لذلك اصدرنا ارادتنا برعية القانون الاساسي ودعوة نواب الأمة للاجتماع كل سنة .

« واعلن الآن ، بهذا الخط الهمايوني ، اكتساب ارادتي المشار اليها الصفة القطعية ، مؤكدًا تطبيق العدالة والمساواة بين افراد الأمة الذين تتألف منهم دولتنا ، دون اي تفريق بين فرد وآخر وعنصر وآخر ، ذاكرًا مع الاسف ما طرأ من ضعف على هذه المساواة ، خلافاً لمقاصدنا ، في بعض الانحاء وبعض شعب الادارة ، مما يستوجب اصلاح تلك الاخطاء باتباع القواعد الآتية :

١ً — كل فرد من العثمانيين ، مهما كان مذهبه وقومه ، يتمتع بحريته الشخصية ويتساوى مع غيره في الحقوق والواجبات .

٢ً — لا يجوز استنطاق اي شخص وتوقيفه وسجنه ومعاقبته بصورة من الصور الا اذا اوجب القانون ذلك .

٣ً — لا يجوز تأليف محاكم ولجان بصفة غير عادية ، بوجه من الوجوه وباسم من الاسماء ولا يمكن جلب اي شخص الى غير المحكمة والدائرة الاستنطاقية الحائزين على الصلاحية القانونية .

٤ً — منزل كل انسان مصون من التعرض فلا يجوز دخوله وترصده الا بالطرق التي عينها القانون .

٥ً — لا يجوز لموظفي الضابطة ولا لغيرهم من الموظفين تحت اي اسم وصفة ، ملاحقة احد الناس بغير الاصول التي عينها القانون .

٦ً — لافراد التبعة العثمانية الحق بالسفر الى اية مملكة سواء بقصد التجارة او السياحة والاختلاط والاجتماع بمن ارادوا من الناس .

٧ً — لا يتوقف طبع المطبوعات على عرضها على الحكومة ولا يجوز تأخير الرسائل الشخصية والمطبوعات الموقوتة في دوائر البريد . اما التهم المتعلقة بالمطبوعات فتنظر فيها المحاكم العادية .

٨ً — حرية التعليم والتدريس مصونة .

٩ً — لا يجبر احد على قبول وظيفة لا يرضاهـــا ولا يخضع الموظفون للاوامر الصادرة خلافاً للقانون ولهم حق الاستقالة من الخدمة متى شاؤوا ، على ان يتحملوا المسؤولية في الاحوال التي اخذوا القيام بها على مسؤوليتهم ، يستثنى من جميع ذلك ، العسكريون على اختلاف درجاتهم .

١٠ً — عدا الذين يعهد اليهم بمقام المشيخة (الاسلامية) ونظارتي الحربية والبحرية ، ينتقي الصدر الاعظم باقي الوكلاء (الوزراء) ويعرضهم علينا لاجل التصديق كما ينتقي السفراء لدى الدول بعد انضمام رأي ناظر الخارجية بشأنهم ورأي ناظر الداخلية بشأن الولاة ورأي رئيس مجلس الشورى بشأن اعضائه . اما انتقـــاء سائر الموظفين وتبديلهم حين الاقتضاء ومكافأتهم بالرتب والاوسمة وغيرها ، فيجري بتصويب مرجعهم من نظارة او رئاسة ادارة وانضمام رأي مقام الصدارة .

١١ً — يراجع كل موظف ، تحريرًا او شفهياً ، الآمر الذي فوقه ولا يجوز له مراجعة غير مرجعه كما لا يجوز لاي مرجع اعطاء اي امر خطي او شفهي لغير موظفيه .

١٢ً — على مقام الصدارة العظمى ، اذا وجد في انتقاء موظفي الدولة خطأ ، بيان هذا الخطأ واصلاحه والاشراف على تبديل الموظف الذي يظهر منه عجز او سوء تصرف في وظيفته .

١٣ — يعلن في بدء السنة المالية موازنـــة الدولة ، حاويةً الواردات النفقات العادية وغير العادية ، كما تعلن موازنة كل دائرة ولاية مع الموازنة العامة.

١٠١ — تنازل السلطان عن املاكه واراضيه لخزينة الدولة :

في ٢٦ آب تنازل السلطان عبدالحميد عن اراضيه واملاكه الخاصة الى خزينة الدولة . وتبين لدى وزارة المالية ان هذه العقارات تزيد وارداتها السنوية على اربعمئة الف ليرة، ولكنها مدينة بما يقرب من مليون ونصف ليرة عن متراكم المعاشات وسائر النفقات ، فمن الحكمة ان تدفع الخزينة تلك الديون باضافة مليون ليرة على مبلغ الاستقراض الذي تنوي عقده .

وفي اجتماع مجلس الوكلاء برئاسة الصدر الاعظم كامل باشا ، خلف سعيد باشا المستقيل ، اقر في مطلع ايلول ما اقترحته وزارة المالية ورفع الامتنان لجلالة السلطان على ما تفضل به فاجابهم بالموافقة على هذا التدبير .

١٠٢ — نشر القانون الجديد لانتخاب النواب :

في ٢٠ ايلول ، نشر القانون الجديد لانتخاب النواب مع لائحة تتضمن صورة تطبيقه . وبموجبه تجري الانتخابات في العاصمة والولايات على اساس اعتبار كل لواء دائرة انتخابية ، ويكون ، بمقتضى المادة الخامسة من القانون الاساسي ، نائب لكل خمسين الفاً من الذكور . واذا كان ذكور اللواء اقل من العدد المذكور واكثر من خمسة وعشرين الفاً ، يكون له نائب ، وبهذا الاعتبار يكون نائبان لكل لواء يفوق عدد ذكوره خمسة وسبعين الفاً وثلاثة نواب اذا فاق العدد مئة وخمسة وعشرين الفاً .

يجري الانتخاب على درجتين ، ينتخب في الاولى الذكور الذين اتموا الخامسة والعشرين من العمر المنتخبين الثانويين ، الذين ينتخبون نواب اللواء ويبعثون بهم الى العاصمة .

تدوم النيابة اربع سنوات بموجب نص القانون الاساسي . فاذا صدرت الارادة السنية بحل مجلس النواب قبل تمام السنوات المذكورة ، وجب تجديد الانتخابات خلال شهرين ، بناءً على امر من ناظر الداخلية الى الولاة ومن هولاء الى المتصرفين في الالوية .

١٠٣ – تأثير اعلان القانون الاساسي في الولايات :

لم تحفل الولايات الشرقية ولا العربية ، باستثناء بعض المدن السورية ، باعلان الثورة والقانون الاساسي في مكدونيا . ولعل السبب في ذلك هو ان الشعوب المهضومة الحقوق في تلك الولايات الاسيوية لم تستطع على الفور نزع وثاق العبودية الذي احكمه في رقابها الباشوات والبكوات والآغاوات الاقطاعيون، يشد ازرهم الحكام الحميديون . اما امثال هولاء الحكام في سورية وبيروت وجبل لبنان ، فقد هلعوا في بادئ الامر لنبأ الثورة وبذلوا جهودهم للتخفيف من اهميتها ، ولا عجب في ذلك ، لانهم من انصار القديم وجلهم من اخصاء عبد الحميد واخصاء اخصائه . بيد ان الاحرار والخطباء والادباء ، وهم كثر في دمشق وبيروت ، ملتقى الحضارات ، اخذوا ينظمون التظاهرات ويقيمون الاحتفالات ، هاتفين للدستور والحرية والاخاء والمساواة . ونشطت الصحف الحرة تؤيدهم ، ضاربةً بمقالاتها الشيقة على اوتار المبادئ الانسانية التي تتمتع بها الشعوب المتحضرة .

وكان اروع عمل حكومي برز آنئذ في بيروت ، هو ما قام به مدير الشرطة والامن العام نجيب بك . فانه كان يدخل المقاهي والمجتمعات التي يرتادها الغوغاء ويقف خطيباً في موضوع الساعة ، وهو موضوع الاخاء الوطني ، طالباً، كدليل على اعتناق مستمعيه هذا المبدأ ، ان يلقي كل واحد منهم ارضاً ما يحمله من سلاح حين يضع هو منديله على عينيه . فتم له ما اراده . وبلغ ما جمع من الاسلحة في ذلك اليوم ملء مئة صندوق .

لقد اشترك في تظاهرات بيروت الحزب اللبناني المعارض لحكومته ، وعلى رأسه حبيب باشا السعد ، الذي رشحته فرنسا فيما بعد لرئاسة المجلس الاداري في جبل لبنان ، كما هو مفصل في الجزء الثاني من الذكريات .

الفصل الثاني

الدستور في اللاذقية

١٠٤ — صدى اعلانه :

لم تكن اللاذقية اقل صبراً على سيئات الحكم المطلق من سائر المدن السورية ، ولعل السبب في ذلك يرجع الى امرين : احدهما اعتقاد اكثرية الاهالي بوجوب الطاعة والخضوع لجلالة السلطان وحكامه ، وفيهم الصالح والطالح ؛ والثاني رضاهم عن متصرفهم في ذلك التاريخ ، عبداللطيف باشا الصوفي ، حائز اجمل المزايا وفي مقدمتها الخلق الحسن . فقد كان دوماً نصيراً للحق ، لم ينقم عليه سوى الطامعين في المال الحرام ، من اقطاعيين وموظفين وراشين ، وهم قلة حمداً لله . ولما قامت الثورة في ولايات الروملي وصدرت على اثرها الارادة السنية معلنةً العمل بموجب القانون الاساسي وانتشرت انباؤها في سورية وغيرها ، لم تحرك اللاذقية ساكناً عملاً بقوة الاستمرار ، الا حين عاد اليها بعض المسافرين من بيروت مركز الولاية ، ناقلين ما جرى فيها من رائع الاحتفالات . فعقد على الاثر اجتماع وطني هام في المقهى الكبير المقابل لدار الحكومة ، ضم نخبة المفكرين والمثقفين من شبان ورجال ، بينهم عدد من موظفي الحكومة يتقدمهم المحاسب (مدير المالية) اسماعيل حقي بك ، من اهالي سلانيك ، المعروف بالحزم والتطور الاجتماعي . وألقيت الخطب المثيرة ، فتعالت الهتافات للدستور وحماته ولاحرار الأمة اجمعين . ومع كل هذه الخطب المثيرة ، ظلت اكثرية الشعب محافظةً على الهدوء والسكينة ، مما دعا احرار ضباط

الجيش من رتبة يوزباشي (نقيب) فما دون الى انتقاد اللاذقيين ولا سيما احرارهم وشبانهم على هذا الجمود. ووردت بعد ايام قليلة تعليمات من جمعية الاتحاد والترقي الى اخوانها المكتوم خبرهم، بتنظيم الفروع. حينئذ نشط المفكرون محبو الحرية والعدالة وتداعوا لعقد اجتماع هام في ملهى (كازينو) قسطنطين بك، حيث تليت الخطب الحماسية، وانتخب على اثرها اثنا عشر شخصاً يمثلون فرع الجمعية اذكر منهم السادة عبدالواحد هارون والشيخ حسن المحمودي وقسطنطين يوسف والشيخ سعيد صفية ووديع سعاده والشيخ سعيد حسن سعيد وحبيب بولص ومحمد اسماعيل وسلامة الصوفي ويوسف الحكيم صاحب الذكريات. فاخذوا ينشرون في مجتمعاتهم مبادئ الاخاء بين العناصر ويكثرون من تبادل الزيارات الودية بين وجهاء الطائفتين ويخطبون في المعابد والساحات العامة، داعين الى التضامن والالفة والوئام وهاتفين للحرية والدستور والمساواة. وكان عبدالواحد هارون الموجه الاول، والشيخ سعيد صفية لولب الحركة الوطنية الاتحادية، والشيخ سعيد حسن سعيد خطيبها في المحافل الشعبية، وقد لقب بالخطيب الشعبي لكثرة ما القاه من الخطب وكانت تلهب حماس الجماهير وتجعلهم شبه جنود للدفاع عن المبادئ الوطنية وفي مقدمتها الاخاء.

ثم جاء وفد من جمعية الاتحاد والترقي المركزية والف هيئة مركزية من السادة عبدالواحد هارون والشيخ حسن المحمودي وقسطنطين يوسف والمحاسب اسماعيل حقي بك واحد ضباط الجيش وقد بقي اسمه مكتوماً. وكانت مهمة هذه الهيئة تأمين الرعاية للدستور وللجمعية الاتحادية ومقاومة كل ارتجاع يقوم به انصار العهد القديم.

١٠٥ ـ اسقاط انصار العهد الحميدي :

بناءً على قرار الهيئة المركزية للفرع الاتحادي، اسس في اللاذقية ناد يتردد اليه كل منتسب الى جمعية الاتحاد والترقي. وقد كثر القاء الخطب، ومعظمها يدعو الى تطهير الجهاز الحكومي من عنصرين، اولها انصار عهد الاستيلاء والثاني الموظفون المطعون بشرفهم وسمعتهم.

وذات صباح، عقد في منزل الوجيه الكبير عبدالواحد افندي هارون اجتماع

خاص باركان الفرع وبعض الضباط العسكريين ، جرى فيه بحث اسقاط المتصرف عبداللطيف باشا لعلة انتسابه بصلة الصداقة والقرابة الى الشيخ ابي الهدى افندي الصيادي .

وقد احتدم الجدال في هذا الصدد ، نظرًا لما كان يمتاز به المتصرف المشار اليه من اخلاق عالية ونزاهة لا شائبة فيها . فكانت حجة اكثرية المجتمعين ان المزايا العالية التي يتمتع بها المتصرف ، وهو من انصار العهد الحميدي ، تجعل بقاءه في مقامه خطرًا على العهد الجديد في اللاذقيه .

ولما تغلبت الاكثرية برأيها على الوجه المذكور ، ارسلت الى دار الحكومة اثنين من رجالها ، هما الشيخ سعيد صفية وحبيب بولص ، لابلاغ المتصرف العظيم قرار الجمعية ، قبل ان تنادي بما يزعج شعوره . فانصاع فورًا للاشارة الظالمة واستقال من منصبه وغادر اللاذقية مذكورًا بخلاله العالية النادرة المثال .

لقد اسف القاضي الشرعي ، رئيس العدلية الاول عمر لطفي افندي، وهو لازي[1] متصف بالعدل والحزم والنزاهة ، لما جرى بشأن المتصرف الحميد الخصال . فغادر هو ايضاً اللاذقية بدون ان يكلفه احد بما يمس كرامته وسافر على باخرة فرنسية الى العاصمة حيث عين قاضياً شرعياً في احد اقسامها .

اما كبير قادة الجيش في متصرفية اللاذقية ، الميرلاي شريف بك المتجاوز لخامسة والستين من العمر ، فقد لزم بيته مستقيلاً بناءً على اشارة من ضباطه الاحرار وسلم احدهم مهام القيادة بالوكالة ريثما تعين وزارة الحربية اصيلاً لها .

واما معظم رؤساء دوائر الحكومة الذين لم يمتثلوا لاشارة الاستقالة ، فنودي باسقاطهم بهتافات غير مشرفة ، مما اضطرهم الى الانزواء في بيوتهم فمغادرة البلدة في اول فرصة .

يستدعي الانصاف في سرد الحوادث ، الاشارة الى ان بعض هولاء الرؤساء قد عرفوا بالاستقامة والاخلاص لواجب وظائفهم . ولكن هنالك فئة صغيرة من فرع الجمعية الاتحادية لم تسلم من مرض الغرض الشخصي دفعت بالمتظاهرين ، وجلهم من الاغبياء ، فنادوا بالاسقاط ولم يفرقوا بين المحسن والمسيء، اثناء

(١) نسبة الى بلاد لازستان ، قرب طرابزون في شمالي الاناضول .

تلك الفترة من الزمن التي ساد فيها الهرج والمرج . فاصبحت الحكومة كريشة في مهب الريح ، ريح ذوي المآرب الخاصة ، دون ان يحدث والحمد لله ما يكدر صفاء جو الاتحاد بين الاهلين ، الى ان قدم من الاستانة المتصرف الجديد ، محمد علي عيني بك ، فاستلم مهام الادارة بحكمة وصدق عزيمة تجليا في جميع اعماله .

١٠٦ – مبعوث اللاذقية :

بعد الهدوء والاستقرار ، اخذ وجوه اللاذقية ومفكروها يبحثون في انتقاء الشخصية التي يجدر اجماع الكلمة على انتخابها للمجلس النيابي . ولم يكن للواء اللاذقية الحق باكثر من نائب واحد ، رغم كثرة سكانه ، لان معظمهم من المقيمين في الضواحي والجبال غير مقيد في سجل النفوس .

لم تفطن الحكومة لهذه الناحية القديمة العهد، التي قد تكون من جملة اسباب حرمان الانتخابات النيابية الاولى ، قبل ثلاثين عاماً ، من نائب عن قضاء اللاذقية التابع آنئذٍ للواء طرابلس .

اجتمع الوجوه هذه المرة في دار المطرانية الارثذكسية وتبادلوا الآراء دون ان ينتهوا الى اتفاق .

ومما يتنادره اهل اللاذقية حول هذا الاجتماع ، ما كان يدور على لسان كل مرشح من اقوال الدعاية لاحرازه الاجماع او الترجيح على غيره . فكانت كلمة المرشح الحقوقي تنحصر في مهمة المبعوث التشريعية ، وهي اساس مهام مجلس النواب ، بينما يقترح آخر معرفة المبعوث لغات اجنبية تمكنه من مصاحبة كبار الشخصيات ، توصلاً الى اقناعهم بصحة ما يطلبه لمصلحة بلده وناخبيه ، ويشيد ثالث بالصوت الجهوري الذي يمكن المبعوث من اسماع مئات المجتمعين في الندوة النيابية ما يطلب تحقيقه من مقترحات .

ان عدم اتفاق اللاذقيين او اكثريتهم على شخصية من يبعثون به نائباً عنهم قد اوحى الى اركان جمعية الاتحاد والترقي المركزية ، فكرة ترشيح الامير محمد ارسلان ، من امراء جبل لبنان البارزين ، نائباً عن اللاذقية . فتم لها ذلك باكثرية الناخبين الثانويين الساحقة في الاجتماع المنعقد في دار الحكومة .

ولما قضى الامير محمد شهيداً في حادث الهجوم على المجلس النيابي في نتيجة المؤامرة الارتجاعية ، كما سيأتي بيانه ، انتخب خلفاً له في السنة التالية (١٩٠٩) شقيقه الاكبر الامير امين مصطفى ارسلان ، الذي كان متصرفاً في احد الوية مكدونيا ، حيث توثقت عرى التفاهم بينه وبين الاتحاديين. فكان انتخابه دليلاً على صدق العاطفة والاخلاص من اللاذقيين للفقيد الشهيد الغالي وآله الكرام .

الفصل الثالث

نشاط العاصمة

١٠٧ — افتتاح المجلس النيابي :

رأى مجلس الوكلاء المنعقد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٠٨ برئاسة الصدر الاعظم كامل باشا ، ان يجري افتتاح المجلس العمومي (البرلمان) نهار الخميس الواقع في ٤ كانون الاول ١٩٠٨ ، مع اقتراح يتعلق بمراسم الاحتفال . ولما رفعت المضبطة المنظمة بهذا الشأن الى ديوان المابين الهمايوني ، حسب الاصول المتبعة ، صدرت الارادة السنية في مطلع كانون الاول بالموافقة على تاريخ الافتتاح مع تعديل في المراسم المقترحة مما دل على اختلاف وجهات النظر بشأنها . لذلك اتينا فيما يلي على ملخص مضبطة مجلس الوكلاء ثم ملخص الارادة السنية :

مضبطة مجلس الوكلاء — « لما كانت الانتخابات النيابية الجارية في دار السعادة والولايات تبعاً لارادة الذات السلطانية وعلى مقتضى الدستور قداصبحت على وشك الانتهاء وحضر العاصمة نحو ثلثي النواب والباقون يردون يوماً فيوماً ، كما يجري بانتظام انتقاء « الاعيان » وتعيينهم ، لذلك استنسب مجلس الوكلاء ان يفتتح المجلس العمومي بالاتكال عليه تعالى نهار الخميس الواقع في الرابع من كانون الاول كما دقق في برنامج المراسم المقتضية لهذه المناسبة .

«ولما كان من مقتضى الاصول والاعراف الدولية ان يجري افتتاح المجالس

العمومية بحضور الملوك العظام ، وكان تشريف الحضرة السلطانية في هذا اليوم السعيد ، الذي يعد فاتحة دور جديد ، الى الدائرة الخاصة في اياصوفية ، يوحي الى اعضاء المجلس العمومي وجميع الوكلاء ورافعي الدعاء وسائر الافراد اقتباس انوار التوفيق في مهامهم ويزيد في قلوب التبعة المخلصة حسن الشكر والامتنان لحضرة المتبوع الاعظم.

« ويعقب مراسم الافتتاح اطلاق المدافع من المواقع المخصوصة في دار السعادة ، وذلك في خمسة اوقات ، احدها وقت الظهر تطلق فيه من كل منها مئة طلقة وطلقة وفي كل من الاوقات الاربعة الباقية احدى وعشرون طلقة ، وتعطل جميع الدوائر الرسمية عن العمل وتجري فيها وفي الا ماكن العسكرية والسفن الشاهانية التنويرات وتعلن الكيفية في الصحف واوراق الاخبار » .

١٠٨ — كيفية اطلاق المدافع :

تلقى مقام الصدر الاعظم بلاغاً مؤرخاً في اول كانون الاول ١٩٠٨ بتوقيع علي جواد ، رئيس امناء الحضرة السلطانية ، يتضمن « صدور الارادة السنية بالعمل بموجب مضبطة مجلس الوكلاء ، عدا ما تعلق منها باطلاق المدافع .فانه لم يخل من الخطأ والسهو . ان اطلاق المدافع في الاوقات الخمسة مختص بالايام المباركة الدينيـــة ، اي العيدين ومولد الرسول الاعظم ، اما في عيدي المولد السلطاني والجلوس الهمايوني ، فتطلق مرة واحدة . وعليه يرى صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح المجلس النيابي ان تطلق المدافع مرة واحدة من كل من المواقع المشار اليها مئة طلقة وطلقة عقب تلاوة النطق السلطاني كما جرى حين افتتاح المجلس الاول والتزيينات البلدية يجدر بكل من شاء اظهار الفرح والسرور الاشتراك فيها » .

وقد جاء في ختام البلاغ ما يلي : « ان صاحب الجلالة يغادر ظهر يوم افتتاح المجلس قصر يبلديز السلطاني ماراً ببك اوغلى (پيرا) والجسر العتيق وطريق « شهزاده باشى » الى الدائرة المخصصة لمجلس النواب في آيا صوفية . وقد امر بان ابلغكم سلامه العالي واكيد رغبته في مواصلتكم حسن الخدمة والاخلاص كما هو المنتظر من حمية الوكلاء » .

تعليق المؤلف — لقد اوضحت في هذا البحث وما قبله ملخص مضبطة مجلس الوكلاء وجواب السلطان المعبر عنه بالارادة السنية ، ليرى القارئ، رغم التحفظ الملحوظ في كل منهما ، حقيقة الاثر الذي تركه اعلان القانون الاساسي ودعوة النواب لعقد اجتماعهم ، في نفس السلطان ورجاله .

وقد جرى افتتاح المجلس العمومي المؤلف من الاعيان والنواب ، نهار الخميس في الرابع من كانون الاول . وبعد تلاوة نطق السلطان ، اطلقت المدافع على الوجه المقرر وغادر السلطان المجلس بالمراسم المعتادة . وانتخب المجلس رؤساءه وامناء سره وبدأ اعماله بجد ونشاط ، بما يتفق والنهضة الوطنية .

١٠٩ — تمديد اجتماع المجلس النيابي :

كانت المدة المعينة لاجتماع المجلس العمومي اربعة اشهر ، تنتهي بنهاية شهر اذار ١٩٠٩ ، ولكن كثرة المهام التي بدأها يستدعي انجازها وقتاً اطول . وبعد مداولة البحث بين المسؤولين ، وافق وكلاء الدولة ، برئاسة الصدر الاعظم حسين حلمي باشا ، على تمديد مدة الاجتماع حتى نهاية شهر حزيران وصدرت الارادة السنية بذلك في ٢٦ شباط ، بموجب نطق همايوني تلي في المجلس وقوبل بالهتاف. وقد دل نصه على ظهور السلطان بمظهر ابي الدستور وحاميه واعظم داعٍ الى تنفيذ احكامه ، حرصاً على سلامة الدولة وسعادة الامة ، وهي نفس الخطة التي سلكها وكلاء الدولة وامثالهم من كبار الساسة الفضلاء . بيد ان الكثيرين من انصار العهد السابق على اختلاف مراتبهم ، في العاصمة والولايات الشرقية والعربية ، لم يصدر عنهم اي عمل او قول يدل على ايمانهم بمبادئ الدستور . فلم يشترك واحد منهم في هتاف للحرية او امتداح للعهد الجديد ، حتى ان بعض هولاء الانصار قاموا بتأسيس جمعيات اعلنوا ان غايتها المحافظة على احكام الدين الحنيف ، مقابلة لموقف جمعية الاتحاد والترقي المؤلفة من خليط لا ديني من ترك مرتدين وروم وارمن والقائمة على اساس نزع السلطة من الخليفة المعظم امير المؤمنين .

الفصل الرابع

المؤامرة الارتجاعيّة - نهاية العهد الحميدي

١١٠ — المؤامرة الارتجاعية :

لم يتردد العقلاء ، في العاصمة والولايات ، في سوء نيات القائمين على الجمعيات الارتجاعية لاحباط الدستور ومراميه النبيلة والرجوع بالدولة الى سابق حكمها الاستبدادي، تحت ستار الدفاع عن الدين . وقد تمكن هولاء المنتفعون الرجعيون من التحصن بالكثيرين من الجهلة والغوغاء وتآمروا معهم على انقاذ السلطان الخليفة وحكمه من جمعية الاتحاد ، عدوة الملة والدين ، حسب تعبيرهم ، ومن اركانها وممثليها .

وفي الحادي والثلاثين من شهر اذار ، قام جنود السلطان في العاصمة على رأس الافراد المنتمين الى الجمعية الارتجاعية بهجوم على مجلس النواب ، واطلقوا النيران على نواب الاتحاد والترقي وقضوا على حياة بعضهم ، وبينهم الامير محمد ارسلان ، مبعوث اللاذقية . وقد قيل آنئذ ان قاتليه ظنوه حسين جاهد بك ، الركن الاتحادي المعروف ورئيس تحرير جريدة «طنين» ، لسان حال الاتحاديين ، نظرًا لقوة الشبه بينهما .

وفي التاريخ نفسه ، قام المنتمون الى الجمعيات الارتجاعية ، في بعض مراكز الولايات والالوية الشرقية والعربية ، بتظاهرات واعتداءات كان اشدها همجيةً ما وقع في نفس مدينة اضنا ، مركز الولاية وملحقاتها ، من هجوم مدبر

على الارمن وسائر المسيحيين وقتل عدد كبير منهم ونهب اموالهم وهدم منازلهم . فكانت هذه الثورة الارتجاعيـــة سبباً مباشرًا لخلع السلطان عبدالحميد الثاني والقضاء على عهده ورجاله قضاءً مبرماً ، كما هو وارد في الابحاث التالية .

١١١ – خلع السلطان عبد الحميد وارتقاء اخيه رشاد العرش :

في بدء تنفيذ المؤامرة الارتجاعية التي هيأها رجال السلطان عبد الحميد ، هبَّ لاطفاء نارها قبل اتساعها المشير محمود شوكت باشا على رأس جيشه ، بمن حواه من اركان وامراء وضباط وافراد قادمين من مكدونيا . فدخلوا العاصمة دخول الفاتحين وحاصروا فورًا سراي السلطان عبد الحميد وقضوا على حياة بعض رجاله ونجا منهم من ساعده الحظ على مغادرة العاصمة .

اعلنت فورًا الادارة العرفية في المناطق التي اختل امنها ، واخذ اركان الاتحاد والترقي من ناحية ثانية يتأهبون لقمع الفتنة وازالة اسبابها . فلم يتعذر عليهم جمع كلمة المجلس العمومي ، المؤلف من الاعيان والنواب معاً ، على خلع السلطان عبد الحميد واجلاس اخيه وولي عهده محمد رشاد افنـــدي على عرش آل عثمان المتمتع بالخلافة الاسلامية ، وذلك في ١٤ نيسان ١٩٠٩ ، مستندين الى فتوى شرعية اصدرها شيخ الاسلام محمد ضياء الدين افندي ، وهذا نصها مترجماً الى العربية :

« ان زيدًا الذي هو امام المسلمين قد طوى بعض المسائل الفقهية ومنع الكتب الشرعية واحرقها وتصرف في بيت المال تصرفاً مقروناً بالاسراف والتبذير واعتماد الايقاع بالرعية ظلماً وتقتيلاً وحبساً وتعذيباً ثم اقسم بان يرجع الى الصلاح ولكنه حنث بيمينه واصر على احداث فتنة كبرى تلحق باموال المسلمين خللاً كلياً واثار بينهم القتال فتوالت الاخبار عن تغلبهم عليه واعتباره مخلوعاً وقد تحقق وجود الضرر في بقائه والصلاح في زواله . فهل يجب والحالة هذه تنفيذ ما يراه اولياء الامور من ارباب الحل والعقد من ترجيح بين تكليفه للاستقالة من الامامة والسلطنة وبين خلعه ؟ – الجواب : نعم يجب ذلك » .

وفي اليوم نفسه ، اجتمع المجلس العمومي بصفته الملية[1] واتخذ بالاجماع

(١) يستعمل الترك كلمة « ملة » مقام كلمة « امة » .

قراره بالموافقة على الشق الثاني من الفتوى الشرعية المتضمن الخلع .وهذا نصه :

« في اجتماع المجلس العمومي المنعقد بصفة ملية مؤلفاً من الاعيان والنواب الساعة السادسة والنصف من يوم الثلاثاء الموافق ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٢٧ و١٤ نيسان سنة ١٣٢٥ (١٩٠٩ م) تليت الفتوى الشرعية بتوقيع شيخ الاسلام محمد ضيا افندي واجمعت الآراء على ترجيح احد شقيها المتضمن الخلع ترجيحاً مقترناً بالادلة واسقاط السلطان عبد الحميد الثاني من الخلافة الاسلامية والسلطنة العثمانية واعتلاء ولي العهد الشرعي محمد رشاد افندي مقام الخلافة والسلطنة بعنوان السلطان محمد خان الخامس » .

بعد ان تمت المراسم المعتادة في اعتلاء سلاطين آل عثمان العرش ، تألفت الوزارة الجديدة برئاسة الصدر الاعظم توفيق باشا وتلي في الباب العالي الخط الهمايوني المؤرخ ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٢٧ (الموافق ٢١ نيسان ١٩٠٩) وهذا نصه :

« وزيري سمير المعالي توفيق باشا ،

« بناءً على خلع اخي السلطان عبد الحميد خان الثاني من مقام الخلافة والسلطنة بموجب القرار المتخذ بالاجماع في المجلس العمومي بصفته الملية وفاقاً لمشيئة تبعتنا ولاحكام الفتوى الشريفة الصادرة من جانب الشرع العالي للاسباب المعلومة لدى الجميع ، جلسنا على سرير اجدادنا العظام بارادة مالك الملك الازلية وبموجب احكام قانوننا الاساسي واجماع الملة العثمانية باسرها . ونظراً لحميتكم وبعد نظركم البارزين بعد سابق التجربة وجهنا اليكم ، ابقاءً وتجديداً مسند الصدارة والى ضياء الدين افندي مسند المشيخة الاسلامية وصدقنا تعيين هيئة الوكلاء التي اخترتموها بمقتضى القانون الاساسي وعرضتموها علينا كما ابقينا سائر الموظفين في وظائفهم .

« ولما كان جل آمالي ومقاصدي ان تكون تبعتنا بجميع صنوفها وبدون اي استثناء ، حائزةً الحرية والعدالة والمساواة وان تطبق الاحكام الشرعية والقانونية تماماً وتوئيد شوكة دولتنا ومكانتها وتأمين الوسائل التي توصلها الى ما يتفق مع استعدادها المادي والمعنوي من مراتب الرقي والكمال وكان قانوننا الاساسي كفيلاً بتنفيذ ما صممنا عليه في هذا الشأن بعون الله سبحانه وتعالى ، لذلك وبعدالاتكال

على توفيقاته الصمدانية والعمل باحكام قانوننا الاساسي اضع كامل ثقتي بكم واعتمادي على مساعيكم لتحقيق اقصى آمالنا السالفة الذكر ومعاونة جميع الوكلاء ومجلسنا العمومي الملي وجميع الموظفين .

« ولما كانت الفوضى التي ظهرت في بعض الانحاء قد اوجبت تأسفاتنا الجدية ، ارى من اهم الامور الواجب اتخاذها ، دوام الهدوء والاستقرار وازالة آثار كل خلاف بين صفوف التبعة واتخاذ التدابير اللازمة ، لمنع وقوع الحوادث الاليمة بصورة قاطعة قبل كل شيء ، واخص امانينا هي ان تقدر الاقوام المختلفة ضرورة معاملة بعضها البعض كابناء وطن واحد فتفيد جميعها بدون استثناء من نعمة الحرية والعدالة والمساواة وان توضع القوانين والانظمة التي تكفل حصول قواتنا البرية والبحرية على كل ما يرفع شأنها وتنظيم امور العدلية والمالية وتعميم التربية والتعليم والاكثار من شؤون النافعة (الاشغال العامة) والتجارة والزراعة والصناعة وفق الترقيات العصرية وابراز المآثر الجدية لكل ما يتطلب تشريعاً جديداً في هذا الشأن وفاقاً لقانوننا الاساسي واحتياجاتنا الحقيقية المشروعة . ولما كانت احكام المعاهدات المعقودة مع الدول المتحابة مؤيدة بكاملها من قبلنا فنؤمل حسن رعايتها والسعي لتأكيد الحب والصفاء بين دولتنا وجميع الدول. اتم الله تعالى بتوفيقاته السبحانية مساعي الجميع آمين .

١٥ ربيع الآخر ١٣٢٧ **محمد رشاد »**

١١٢ – مصير السوريين من رجال العهد الحميدي في العاصمة :

على اثر فشل المؤامرة الارتجاعية السالفة الذكر ، ادرك رجال السلطان عبد الحميد مغبة الامر ، فاسرع الكثيرون منهم الى مغادرة العاصمة بالطرق التي توفرت لديهم . وكان من هؤلاء عزة باشا العابد ، الدمشقي ، ثاني امناء سر المابين الهمايوني ، فقد تمكن من ركوب باخرة بريطانية قبلت اعتباره لاجئاً سياسياً .

وفي اثر خلع السلطان المشار اليه واعتقال كبار رجاله والقضاء على حياة بعضهم في الشوارع ، طلب ذوو الشأن من الباخرة البريطانية ، حين وصولها الى مضيق الدردنيل ، تسليمهم عزة باشا ، فلم يظفروا بطائل بفضل مبدأ اللجوء

السياسي ، بالاضافة الى الامتيازات الاجنبية التي كانت مرعية في الدولة العثمانية حتى ذلك التاريخ .

وقد سافر سليم باشا ملحمه ، وزير المعادن والحراج ، الى اوربا دون ان يكون موضوع ملاحقة من رجال الانقلاب ، بخلاف اخيه نجيب باشا ، الذي احرز رتبة الوزارة بعد نجاحه فيما عهد اليه من التحقيق في مؤامرة لاغتيال السلطان عبد الحميد قبل عدة سنين ، اعتقل من اجلها كثيرون ممن وضعت الشبهة عليهم وبينهم عدد غير قليل من الارمن . فلما وقع الانقلاب ، كان في طليعة المنقوم عليهم ولكنه تمكن من الفرار اسوة بعزة باشا العابد .

لم يلجأ الشيخ ابو الهدى افندي ، السوري المعدود في مقدمة العلماء المقربين من السلطان عبد الحميد ، الى مغادرة العاصمة ، بل لزم بيته اعتماداً على مكانته العلمية والدينية ، ولم يسلم مع ذلك من الاعتقال شهراً من الزمن ، ثم تركت له حريته .

اما شفيق باشا الكوراني ، الحلبي ، ناظر الضبطية السابق ، فقد لزم بيته دون ان تتعرض كرامته لأذية ما ، بفضل ما كان يتمتع به من شهرة النزاهة الثابتة بعدم احرازه اية ثروة مادية ، رغم اهمية المناصب العالية التي عهد بها اليه وقام بمقتضياتها خير قيام .

ومن هذا القبيل ، سلامة كل من احسان بك الجابري واسماعيل حقي بك ، الكردي ، من كتبة المابين الهمايوني ، من كل تعرض لحريتهما بفضل سلامتهما من كل شائبة » .

١١٣ — حملة مستهجنة في صحف العاصمة وعلى السنة باعتها :

بدأ الانقلاب مزداناً بالشعور الوطني في الجيش وجمعية الاتحاد والترقي والمواطنين الاحرار ، منادياً بالحرية والاخاء والمساواة بين جميع افراد الأمة العثمانية ، مردداً في اقوال الخطباء والادباء ، وفي صحف العاصمة وما تنشره من المقالات الضافية بهذا الشأن . الا ان بعض الصحف ، الناقمة على ذوي النفوذ من العرب في العهد الحميدي ، لم تقصر حملاتها بعد زواله على اشخاصهم واعمالهم ، بل اضافت

الى ذلك ذكر جنسيتهم العربية بعبارة « بيس عرب، بيس عزت » — وكلمة « بيس » تركية ، معناها « قذر» وكان باعتهـــا ينادون باعلى اصواتهم بهذه العبارة ، مما اوجب اشمئزاز العرب المقيمين في العاصمة من وجهاء وادباء وموظفين وخريجي المعاهد العالية . فقرروا في اجتماع عقدوه الاحتجاج على هذه العبارة ، معربين عن اخلاص العرب للوطن والاخاء والحرية والمساواة بدون اي تفريق بين جميع العثمانيين وعهدوا بتنظيم هذا الاحتجاج الى احدهم عبدالقادر بك العظم ، خريج المعهد الملكي ، فكان لما كتبه ونشرته الصحف التأثير الحسن ومن مقتضاه منع الصحف وباعتها ايراد كلمة عرب في الصدد المشكو منه وفي كل تشهير من هذا القبيل .

١١٤ — استقلال بلغاريا وضم ولايتي بوسنة وهرسك الى النمسا :

كانت الدول الاوربية العظمى تغتنم كل فرصة لتقطيع اوصال الدولة العثمانية ، اما بالاستيلاء على بعض اجزائها موقتاً بحجة اقرار الامن وغيرها ، واما باعطاء الشعوب غير التركية حقها من الاستقلال الاداري والحكم الذاتي في الولايات التي تعتبر موطنها الاصلي ، وذلك بعد اضطرابات دامية وحملات متواصلة . وعلى هذه الصورة نالت كل من اليونان ورومانيا وصربيا والجبل الاسود استقلالها التام ، كمـــا نالت مصر وبلغاريا استقلالا مقترناً بالارتباط السياسي بالسلطنة العثمانية مع دفع تعويضات سنويـــة لها . واحتلت بريطانيا العظمى مصر وقبرص ، والنمسا ولايتي بوسنة وهرسك المجاورتين لحدودها احتلالاً موقتاً .

ولما تمّ الانقلاب العثماني الذي بدأ في ٨ تموز سنة ١٩٠٨ ، تاقت نفس بلغاريا الى الاستقلال التام الناجز واعلنته في ٢٢ ايلول ، كما اعلنت النمسا في السادس من تشرين الاول ضم ولايتي بوسنة وهرسك اليها نهائياً . فلم يكن في وسع الدولة العثمانية ، بعد ان تعرضت في داخل بلادها الى الحركة الارتجاعية وخلع السلطان عبد الحميد واجلاس اخيـــه محمد رشاد على العرش ، سوى الاعتراف ،* في نيسان ١٩٠٩ ، بالامر الواقع لكل من بلغاريا والنمسا . فكان هذا الاعتراف دليلاً على تقدير القائمين على الحكم للواقع السياسي وانصرافهم

الى ضمان نتيجة الانقلاب من كل تدخل خارجي او ارتجاع داخلي، توصلاً للاستقرار في العهد الدستوري الجديد. لذلك نال اولياء الامر في العاصمة بتصرفهم السياسي على الوجه المذكور استحسان جميع الطبقات واعجاب رجال السياسة على اختلاف نزعاتهم.

١١٥ ـ المعاهدة بين الدولة العثمانية وبلغاريا :

تبعاً لسابق التوسط المبرم في بطرسبرج ، في ٣ اذار ١٩٠٩ ، بين الدولة العثمانية وروسيا ، المعروفة دوماً بحمايتها حقوق الشعب البلغاري ، عقدت المعاهدة العثمانية البلغارية في دار السعادة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٠٩ بين رفعت باشا وزير الخارجية العثمانية والسيد بيابجيف وزير التجارة والزراعة في الحكومة البلغارية ، بصفة كل منهما ممثلاً لحكومته . وبعد ان اتفقا على صورة تسوية جميع الشؤون المالية المنبعثة عن خط حديد روسجق ـ وارنة والضريبة المستحقة للدولة العثمانية عن اراضي بلغاريا والروملي الشرقية ، ونفقات الفنارات القائمة فيها ، وقيمة الطوابع وغيرها من موجودات دوائر البريد والصحة العامة وبطلوب شركة الخطوط الحديدية في الشرق ، بعد كل ذلك تضمنت المعاهدة: اعتراف الدولة العثمانية بالوضع السياسي الجديد لبلغاريا التي تعهدت بضمان الحرية واقامة الشعائر الدينية للجماعات الاسلامية وتمتعها بنفس الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها اتباع سائر المذاهب ودوام تلاوة الخطبة في الجوامع الشريفة باسم جلالة السلطان العثماني ، بصفته خليفة المسلمين . اما فيما يتعلق بالاوقاف المستثناة ، فتقوم الحكومة البلغارية ، خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر ، بتشكيل لجنة تنظر بدقة فيما يدعيه ذوو العلاقة توصلاً للحق والصواب .

١١٦ ـ التطور في النواحي الادارية والعسكرية :

(١) تبدل الوزارة ـ تبدلت الوزارة ست مرات خلال سنة ونصف، اي منذ اعلان الدستور حتى نهاية سنة ١٩٠٩ . فرأسها على التعاقب الصدور الاعاظم سعيد باشا وكامل باشا وتوفيق باشا وحسين حلمي باشا ثم ابراهيم حقي باشا في مطلع عام ١٩١٠ . وفي اوائل عهد صدارته ، صدرت الارادة السنية في ٢٤ شباط باعتبار تاريخ مولد الرسول الاعظم محمد بن عبد الله من الاعياد

الرسمية التي تعطل فيها دوائر الحكومة وقد بنيت مضبطة مجلس الوكلاء بهذا الشأن على البرقية المرفوعة الى جلالة الخليفة من بعض علماء ولاية بيروت .

لقد حوفظ في العهد الجديد على تسمية رئيس الوزارة « صدر اعظم » وظل انتقاؤه وانتقاء شيخ الاسلام منوطاً بارادة السلطان مع المحافظة على الاصول الدستورية .

(٢) تاريخ ١٠ تموز عيد رسمي — في ٢٥ حزيران ١٩٠٩ ، صدر قانون باعتبار اليوم العاشر من شهر تموز عيداً رسمياً تخليداً لذكرى اعلان الدستور.

(٣) تمديد اجتماع المجلس النيابي — في ٢٩ حزيران ، صدرت الارادة السنية بناء على قرار مجلس الوكلاء بتمديد اجتماع المجلس النيابي حتى نهاية شهر تموز انجازاً للاعمال المعروضة عليه . ثم تكرر التمديد حتى الثامن من شهر آب ، على ان يستأنف المجلس العمومي اعماله في اول تشرين الثاني وفاقاً لنص الدستور.

(٤) التعويض على المتضررين من اعمال الارتجاع — كان اعظم الاضرار التي احدثتها حركة الارتجاع هو ما وقع على الارمن وغيرهم في مدينة اضنا ، مركز الولاية ، وملحقاتها وفي بعض ملحقات ولاية حلب ، وفي بلدة كسب الارمنية بجميع سكانها ، التابعة لواء اللاذقية والمجاورة لناحية الاوردو ، المسكونة باكثرية تركية وتركمانية . فصدرت عدة قوانين بالتعويض على المتضررين من مال الخزينة ، كما صدر في ١١ آب قانون يجيز لتجار اضنا تصفية معاملاتهم التجارية دون اعلان افلاسهم .

(٥) تنظيم دائرة الحرم السلطاني — في بدء تموز تم تنظيم دائرة الحرم السلطاني المعروفة باسم « اندرون همايون » ، الكائنة ضمن القصر الذي يقيم فيه السلطان محمد رشاد والمسمى « سراي طويقيو » .

وبموجب هذا التنظيم ، اقتصر عدد الخدم في هذه الدائرة على ثلاثين بدل المئات الذين كانوا في العهد الحميدي . واشترط في هولاء الخدم الموظفين ان يكونوا حائزين الشهادات الابتدائية والصحية ومتمتعين بحسن السيرة ، كما اوجب عليهم ، قبل كل شيء ، ان يؤدوا فرض الصلوات الخمس في اوقاتها ،

داعين في نهاية كل منها بطول عمر السلطان « بادشاهم جوق يشا » ، ويشرف على هيآت الادارة رئيس يسمى «كتخدا الخزينة السلطانية» ومرجعه ناظر الخزينة الخاصة الهمايونية .

(٦) تجنيد العناصر غير المسلمة — في ٢٥ تموز ١٩٠٩ ، صدر قانون بالغاء استيفاء بدل الخدمة العسكرية الذي كان يؤخذ من العناصر غير المسلمة وبان يشملهم التجنيد اسوةً باخوانهم المسلمين ، على ان يشترك في مجلس المعاينة والقرعة رؤساء مذاهبهم او من ينتدبونه . ويستثنى من الخدمة العسكرية رجال الدين من كهنة ورهبان في الاديرة وجميع الدوائر الروحية وتلامذة المدارس العالية والمعلمون في المدن والقرى .

(٧) الجمعيات — بتاريخ ٢ آب ١٩٠٩ ، صدر قانون الجمعيات وهي كل جماعة يقوم بتأليفها اشخاص عديدون يوحدون معلوماتهم ونشاطهم لغير قصد الكسب المادي .

لقد منع هذا القانون تشكيل اية جمعية يقصد بها الاخلال باحكام القوانين والآداب العامة وامن الدولة ووحدتها وتبديل صورتهـــا الحاضرة والتفريق بين العناصر العثمانية المتعددة ، كما منع تأليف جمعيات سياسية على اساس القومية والجنسية او بعنوانهما ومنع بصورة جازمة ، تشكيل جمعيات سرية .

اشترط القانون لتأليف الجمعية ان لا يكون اعضاؤها دون العشرين من العمر وان يتقدم مؤسسوها ببيان مختوم بخاتم الجمعية الى وزير الداخلية في العاصمة والى اكبر موظف اداري في مركز تأسيسها ، يذكر فيه اسماء القائمين على ادارتها .

(٨) زواج موظفي وزارة الخارجية — رأى مجلس الوكلاء المنعقد برئاسة الصدر الاعظم حسين حلمي باشا ، بناءً على مذكرة وزارة الخارجية ، انه يترتب على كل موظف من موظفي وزارة الخارجية يريد الزواج ، ان يخبر ، في بادئ الامر ، السفير المنتسب اليـــه ، فيقوم السفير بدوره باعطاء وزارة الخارجية المعلومات المستوفاة عن الزوجة العتيدة واحوال اسرتها الاجتماعية . ولا يجوز عقد الزواج قبل صدور الاذن به وذلك تحت طائلة عزل المخالف من وظيفته . وقد صدرت الارادة السنية بهذا الشأن في ٢٦ آب ١٩٠٩ .

١١٧ — حياة جديدة دستورية :

قبل ان ينقضي عام ١٩٠٩ ، شعر العثمانيون في جميع انحاء البلاد العثمانية بحياة جديدة دستورية وباستقرار وهدوء واطمئنان ولا سيما بعد ان صدر في الخامس من شهر آب تعديل هام لبعض احكام القانون الاساسي اخذاً عن القوانين الاوربية والقوانين الفرنسية خاصة . وظهر لجميع الناس انه لا فرق في المعاملات واسناد الوظائف والحقوق والواجبات بين تركي وعربي وكردي وارمني ورومي ومكدوني والباني ولا بين مسلم ومسيحي ويهودي ، فكلهم عثماني . ولم يبقَ من حاجة لترديد شعارات الحرية والعدالة والمساواة ، فقد ضمن ذلك الدستور الجديد واقبل الشبان والاحداث على المدارس العالية والوسطى والابتدائية وكثر في سورية ولبنـــان الراغبون في تعلم اللغة العثمانية ، لغة الحكومة الرسمية ، بعد ان كان الاقبال عليها يأتي بعد العربية طبعاً وبعد بعض اللغات الاجنبية ولا سيما الفرنسية .

الفصل الخامس

اللاذقية في ظل الدستور

١١٨ ـ القضاء على الارتجاع :

في شهر اذار سنة ١٩٠٩ ، اسس في اللاذقية ، كما في غيرها من المدن السورية ، فرع للجمعية الارتجاعية التي سبق بحثها ، وانتمى اليه فريق من الجهال يقودهم بعض الوجهـــاء لمقاومة كل تجدد ، وفي مقدمة اهدافهم ، القضاء على اركان حزب الاتحاد والترقي وانصار الدستور على اختلاف اديانهم وطوائفهم ، توصلاً الى عودة نفوذ العهد الحميدي .

لقد لفت توالي اجتماعات هولاء الارتجاعيين السرية واهتمامهم بتهيئة السلاح والعتاد انظار الخاصة من احرار الطائفتين الكبيرتين ، المسلمة والمسيحية ، في اللاذقية وعلى رأسهم السادة الاجلاء عبدالواحد هارون واسحق نصري والشيخ حسن المحمودي والشيخ سعيد صفية . فبسطوا امام المتصرف محمد علي عيني بك ما قد تجره محاولات الارتجاعيين ومؤامراتهم على اللاذقية من ويلات ، وكان هذا المتصرف الهام من احرار الترك الافذاذ ، حازماً نزيهاً حسن الادارة ، فاستدعى في اليوم التالي كبار الارتجاعيين الى دار الحكومة وطفق يؤنبهم على اجتماعاتهم وما وصل اليه من اخبار عن سوء نياتهم ، الى ان قال لهم :

« اذا بدرت اقل بادرة اعتداء على احد ما او اي تعرض لمكتب الاتحاديين واحياء المسيحيين فاني اعلقكم انتم كبار الجمعية المحمدية فوراً على اعواد المشانق ».

قال ذلك والتفت الى اللواء احمد باشا قائد الموقع ، وكان بجانبه ، فنهض هذا على رجليه ووقف وقفةً عسكرية ويده على رأسه واجابه : « اني وجيشي يا سعادة المتصرف على اتم الاستعداد لتنفيذ كل امر تصدرونه » .

ثم ختم المتصرف كلامه الى زعماء الارتجاع قائلاً : « امضوا الى بيوتكم » . فمضوا للحال دون ان يتفوّهوا ببنت شفة ، كأن ما سمعوه من تحذير الحاكم بحضور قائد الجيش كاف لاقلاعهم عن غيهم والتزامهم السكوت والسكون وهكذا كان .

١١٩ – ما اصاب ارمن كسب من ثورة ٣١ اذار :

كانت نكبة اضنا وملحقاتها بعدوان الارتجاعيين اشد مما اقترفه اخوانهم في العاصمة والولايات الشرقية في الاناضول ، ولم تسلم من مثل هذا العدوان القرى المأهولة باكثرية تركية واقلية ارمنية في ولاية حلب . وقام في الوقت نفسه اهل ناحية « اوردو » والقرى التركية المجاورة ، المحيطة من ثلاث جهات ببلدة كسب الارمنية بمجموع سكانهـــا التابعة لمركز اللاذقية ، يتشبهون باخوانهم في الاعتداء مستهدفين السلب والنهب . وحين اقتربوا من كسب، اخذوا يطلقون النار ارهاباً ، مما اضطر سكانها الى الفرار حاملين ما امكنهم من سلاح وثياب ومتجهين ساحلاً نحو اللاذقية ، فلم يلاقوا في طريقهم اكثر مما لاقى المستجير بعمرٍو عند كربته .

كان الاسطول الفرنسي في البحر الابيض المتوسط اسرع القوى الاوربية الى تفقد الساحل السوري ، نظراً لما تنشده فرنسا في سوريـــة من القديم من مصالح اقتصادية وما تتحمله من مسؤوليات ادبية وثقافية وسياسية وحماية الاقلية . فتقدمت باخرة من بواخر الاسطول باتجاه ساحل البسيط حين رات جماعات الارمن من رجال ونساء واطفال في طريقهم ، وظلت تراقب سيرهم حتى وصلوا اللاذقية حيث قامت حكومتها بالاشتراك مع الجنود وضباطهم الاحرار من عرب وترك ، باستقبالهم والمحافظة على امنهم وضمان اعاشتهم واقامتهم على قدر الامكان. وقد برزت للاشتراك بهذا الواجب الانساني نخبة من وجهاء المدينة وعمدة المؤسسات الاميركية وعلى رأسهم الطبيب الانساني الدكتور بالف ومعاونيه وصنوه في العاطفة

النبيلة الصيدلي صديق فتال الذي كان يهتم بسرعة تدارك الخبز لاطعام اللاجئين. ولما رأى شدة اهتمامه ، احد اصدقائه ، قدم له فوراً بموافقة والدته واخوته ما كانوا قد هيأوه من قبل بمناسبة عيد كبيرهم من خبز التقدمة للكنيسة واكرام المهنئين، عملاً بقول السيد له المجد: « اريد رحمة لا ذبيحة » .

١٢٠ – لجنة التحقيق :

احتجت فرنسا على ما اصاب الاقليات الارمنية من نكبات ٣١ اذار ولا سيما اهل بلدة كسب ، وعددهم لا يقل عن خمسة الاف نفس . فالفت حكومة اللاذقية على الاثر لجنة للتحقيق في العدوان الواقع داخل منطقتها من السادة الشيخ محمد افندي العجان والدكتور الياس عشي وعضو المحكمة القائم بمهام المستنطق يوسف الحكيم ، برئاسة القائد العسكري صبحي بك الصمادي ، من كرام الاسر الدمشقية .

ذهبت اللجنة على ظهور الخيل يرافقها عدد من الدركيين وبعض اللاجئين الى ناحية البسيط المأهولة باكثرية تركمانية . ولما وصلت الى مزرعة باغجغز ، حيث يقيم راهب يسوعي ارمني الجنس ، ايد ما سبق فنقله الينا اللاجئون من كون معظم حوادث السلب قد وقع في قرية البدروسية بحيلة من زعيمها رفعت اغا . فسرنا قاصدين القرية المذكورة واثناء الطريق ، الواقعة على حافة نهر صغير ، زلت رجل الفرس الذي كنت عليه فوقع بي في النهر وكانت الوقعة سليمة حمداً لله ولكنها حالت دون متابعتي السير الا اذا جهز ظهر الفرس بفراش ومسند . فذهب دركيان من مرافقينا الى اقرب قرية وهي قرية فاقي حسن وعادا بالمطلوب ، وسرعان ما تبين لمن رافقنا من الارمن انه من امتعتهم . فاسرع المحققون الى هذه القرية وعثروا في مخبأ من بيوتها على امتعة من اموال الارمن زادت عن حمولة عشرين دابة ، فارسلت بكاملها الى اللاذقية . اما اهل القرية فقالوا ان اشخاصاً لا يعرفونهم جاؤوا بها الى القرية وخبأوها قبل ثلاثة ايام وعادوا من حيث اتوا .

لما وصلت لجنة التحقيق الى ضواحي البدروسية ، تبين لها من اقوال الاهلين ان زعيم القرية رفعت اغا بعث ببعض رجاله لمقابلة الارمن القادمين من بلدتهم

كسب فراراً من العصابـــات . فرحبوا بقدومهم ، مشترطين عليهم تسليم جميع ما يحملون من سلاح وعتاد ، فيلقون من الزعيم كل حماية وحسن معاملة . فقبل الارمن هذا الشرط وهم لا يطلبون سوى النجـــاة بانفسهم ودخلوا القرية آمنين .

ولما خيّم ظلام الليل ، بدأت الطلقات النارية من التلال المحيطة بالقرية تشق عنان السماء . فاسرع الزعيم رفعت اغا الى الارمن ينبئهم بهجوم العصابات التركية وايده اخصاؤه بان عددها يتجاوز عدة آلاف ونصحوهم بسرعة الرحيل والفرار متبعين ساحل البحر . فصدقوهم وساروا في طريقهم ، التي لم تخل من اعتداءات متفرقة ، الى ان اهتدت اليهم الباخرة الفرنسية ، فانارت سبيلهم بما واصلته من نور وهدأت روعهم .

لدى استجواب لجنة التحقيق رفعت اغا ، اصرّ على قوله ان العصابات فاجأت القرية تلك الليلة باطلاق النيران ، مما ادى الى فرار اللاجئين بكل ما كان لديهم وانكر ان يكون تسلم شيئاً من اسلحتهم وعتادهم، ولم يتقدم احد من اهل القرية او اللاجئين بكلمة تخالف قول الزعيم . ولكن رئيس اللجنة الفطن صبحي بك ادرك بذكائه انهم يخشون انتقام الزعيم اذا تكلموا الحقيقة ، فاستدعاه الى قربه ونصحه بان يتكلم بالصدق ويعيد ما تسلمه من اسلحة وعتاد والا كان نصيبه السجن . فكبرت هذه الكلمة على زعيم القرية واجاب قائلاً : « ليس باستطاعتك تنفيذ هذا التهديد ولا باستطاعة اكبر منك» . فصفعه صبحي بك كفاً على وجهه وامر الدركيين فربطوه على جذع الشجرة ريثما يرسل تحت الحراسة الى سجن اللاذقيـــة . حينئذ تقدم من كان حاضراً من الارمن ، موضحين الخدعة التي قام بها رفعت اغا ورجاله ، واقر هؤلاء الرجال باستلامهم الاسلحة والعتاد بامر زعيمهم وهي لا تزال محفوظة في منزله . وللحال توجه عضوا لجنة التحقيق محمد افندي عجان والدكتور عشي يصحبهما افراد الدرك الى المنزل ، ووجدوا ما يزيد على ثلاثمئة بندقية مع اعتدتها وكثيراً من الثياب واللحف وكلها من اموال الارمن اللاجئين ، فصودرت وارسلت الى اللاذقية .

ولما اعيد استجواب الزعيم رفعت اغا ، اقر بان الارمن تركوها من تلقاء انفسهم اثناء الطلقات النارية لائذين بالفرار قبل وصول العصابات اليهم وقال :

«اني لا ازال على استعداد لتسليمهم جميع ما تركوه هنا حين عودتهم من اللاذقية الى بلدتهم» .

بعد ان عهد القائد صبحي بك الى مفرزة الدرك بنقل رفعت اغا وباقي الاظناء الى اللاذقية ، غادرت لجنة التحقيق قرية البدروسية الى ميناء البسيط مركز مدير الناحية ، ومنها الى اللاذقية ، حيث شكر المتصرف اللجنة على نجاحها في مهمتها واحيل التحقيق الذي قامت به على القضاء لاجراء مقتضى القانون .

١٢١ – مصير الارمن :

بقي ارمن كسب ضيوفاً في اللاذقية مدة سنة ، الفوا في بدايتها لجنة منهم برئاسة مطرانهم تنظر في امر اعاشتهم . وقد ضمنتها الحكومة بعنايتها وجمعيات الاحسان من وطنية محلية وفرنسية واميركية . والجدير بالذكر ان كل من كان قادراً على العمل من هؤلاء اللاجئين ، شمر عن ساق الجد واخذ يعمل بنشاط في مختلف المهن اليدوية مهما صغرت ، ليأكلوا خبزهم بعرق جبينهم دون ان تمد يد واحد منهم للاستجداء .

وبعد ان استتب الامن في البلاد التي نكبت بفظائع الارتجاع ، عوضت الحكومة على المنكوبين بمبالغ قد تسد جزءاً يسيراً مما اصابهم من اضرار . فكان نصيب ارمن كسب ستة الاف ليرة عثمانية ذهباً ، قررها مجلس النواب سنة ١٩١٠ ، ثم عادوا الى بلدتهم ذاكرين ما لاقوه من عطف احرار اللاذقية من مختلف الطوائف ولا سيما المتصرف الهمام وضباط الجيش الافذاذ وجمعية الاتحاد والترقي .

في تلك الاثناء ، استقبلت اللاذقية غبطة الشيخ الجليل بطريرك الارمن في سيس وأضنا وسورية ولبنان ، الكاثوليكوس اسحق افندي ، بما يليق به من اكرام . فاعلن في الكنيسة شكره لاحرار الجيش واللاذقيين على حسن معاملتهم لاخوانهم الارمن وخصال سعادة المتصرف محمد علي عيني بك باجمل الثناء على حسن ادارته واخلاصه لواجب مقامه ، مما استحق عليه بعد قليل من الزمن الارتقاء الى منصب ولاية معمورة العزيز ومركزها مدينة خربوط ، المأهولة باكثرية ارمنية بين محيط اكثريته كردية .

١٢٢ – الاستقرار :

بعد ان قضى الجيش القادم من مكدونيا الى العاصمة على المؤامرات الارتجاعية وخلع مجلس الأمة العام السلطان عبد الحميد واختفى رجالـــه واخصاؤه عن الانظار واعتلى السلطان محمد رشاد عرش آل عثمان ، اخذت الحكومة الجديدة تدير دفة امور الدولة وفاقاً للدستور مستفيدة من خبرة الذين اتصفوا في ماضي حياتهم بالنزاهة والاخلاص من رجـــال العهد السابق . وتجلى اعتماد الكفاءة والاستقامة في خطة اركان جمعية الاتحاد والترقي وتفاهمهم مع اخوانهم ، من عرب وروم واكراد وارمن وألبان ، فساد الهدوء في المملكة وبدأوا التنظيم وكان فيه للشبان الاكفاء المخلصين اثر محمود . واختارت الحكومة جمال بك ، من اركان رجال الجيش – وهو نفس جمال باشا الذي اصبح ناظراً للبحرية وقائداً للجيش الرابع في سورية اثناء الحرب العالمية الاولى – والياً على اضنا ، حيث اشتهر بقوة العزيمة ووفق الى اقرار الامن والنظام وتخفيف آلام النكبة التي اصابت الارمن بنوع خاص .

اما في اللاذقية ، فقد تنوسي العهد الحميدي ، بما حواه من خير يسير وشر كثير ، وتبادل الاهلون التهاني مجددين عهود الاتحاد وانصرف كل فرد الى عمله يرافقه وطيد الامل بالنجاح .

سهر الحاكم على مصلحة الشعب ووطد له الامن والاطمئنان واهتم بمراجعات ذوي المصالح وانجازها بالسرعة على مقتضى العدالة واقتفى اثره رؤساء الدوائر وسائر الموظفين واختفت زعامة الجهل والاقطاع وحلّ محلها زعامة العمل لخير الشعب عملاً بالحديث الشريف : « سيد القوم خادمهم » . وكان ابرز زعيم في هذا المضمار عبدالواحد افندي هارون .

١٢٣ – عبد الواحد افندي هارون :

كان الوجيه الكبير اسعد اغا هارون اسبق اغوات اللاذقية الى تثقيف ابنائه واحاطتهم بالتهذيب العالي . فكان نجله النجيب يلقب « بالافندي » وهو لقب اهل العلم بدلاً من لقب آغا ، الذي كان ولا يزال لقب معظم آل هارون منذ

عهد المتسلمين ، بل كان اول مسلم في اللاذقية تعلم الفرنسية ، لغـة الحضارة والسياسة والتخاطب مع الاجانب في ذلك العصر.

نشأ عبدالواحد افندي نشأةً صالحة وشبّ على احسن المبادئ واكتهل وشاخ ولم تتبدل اخلاقه ، بل ظل وديعاً متواضع القلب صادقاً في معاملة الآخرين عطوفاً على الفقراء والبائسين شاعراً بلذة خدمة الشعب . فليس عجيباً ، بعد كل هذه المزايا ، ان يصبح زعيم اللاذقية وقد اجمعت كلمتها على انتخابه نائباً عنها . فذهب الى العاصمة حيث اجتمع مجلس النواب وقام بمهمته بكل غيرة واخلاص ، عاملاً مع اركان جمعية الاتحاد والترقي لمصلحة الأمة والوطن . وقد حافظ على زعامته الشعبية في جميع ادوار حياته ، ولم تلن مقاومته للانتداب الفرنسي بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ومصارحته رجاله بان منطقة اللاذقية جزء لا يتجزأ من سورية ناشدة الاستقلال التام الناجز ، كما يأتي تفصيل ذلك في الجزء المتعلق بالانتداب .

١٢٤ ــ التطور في ادارة الحكومة وفي المجتمع :

بعد انقضاء عهد الاستبداد وقيام العهد الدستوري ، اطمأن الشعب الى مصيره واخلد المشاغبون من ابنائه الى الهدوء والسكينة وانصرف كل فرد من افراده الى عمله الخاص . وظهرت بوادر التطور في الحكومة من نشاط موظفيها وعطفهم على مراجعات ذوي المصالح والبت فيها بدون تأخير وعلى مقتضى القوانين والانظمة . ولم يعد بامكان الذين شابوا على الاقطاعية الشكوى والتذمر من العهد الدستوري ، حين رأوا المثقفين من ابنائهم يسيرون في طليعة انصاره .

لم يحرم القضاء في العهد الحميدي من قاض او اكثر من اعدل القضاة وكانت ثقة الناس بالقضاء تتوقف على مزايا رئيسه من علم وحزم ونزاهة وعلى خطاه يسير باقي القضاة والموظفين . ومن حظ اللاذقية ، في العهد الجديد ، ضم القضاء شخصيتين من خيرة رجال العلم والاخلاق ، هما الرئيس حكمت بك الكوراني والنائب العام عثمان شريف بك وقد كانا يفترقـان في مزية واحدة ويتفقان في مزايا عالية عديدة . فاولها ارستوقراطي في حياته الناعمة التي بدأها في منزل والده حسني بك ، من مستشاري محكمة التمييز ، شقيق شفيق باشا

ناظر الضبطية في العهد الحميدي، بينما كان الثاني ديموقراطياً فيلسوفاً يصرف معظم اوقات فراغه من مهام الوظيفة في مطالعة البؤساء للاديب الفرنسي ڤيكتور هوغو وسائر المؤلفات الاجتماعية التي كان يستعيرها من مكتبة الوجيه وديع افندي سعاده . ويتفق الرئيس والنائب العام المشار اليهما كل الاتفاق في اقامة العدل والحياد بين مختلف الاحزاب والنزعات والتمسك بالقوانين وحكمة التشريع والحرص على حسن السمعة ، فضلاً عما حباهما الله من طيب السريرة ولطف المعاشرةَ ورفيع التهذيب .

اما الناحية الاجتماعية في اللاذقية ، فقد برزت آثارها باظهار المودة والاخاء بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم وبالتآزر في الاعمال الوطنية والاقتصادية وتأليف الجمعيات لرفع مستوى الحياة لطبقات الشعب . واخذت اللاذقية تسير نحو التطور، مقتفيةً خطوات المدن السورية التي سبقتها كدمشق وبيروت ، ولكن ببطء بارز لسبب تغلب انصار الحجاب على دعاة السفور ، وان كان النصر الاخير مضموناً لهولاء بفضل وعي القائمين على رفع مستوى الشعب في معاهد العلم والتربية على الاسلوب الصحيح وليد التطور الحضاري في العالم اجمع .

١٢٥ – تعييني قاضياً في محكمة القدس :

بعد القضاء على الارتجاع في ولاية اضنا ، وردني برقية من وزارة العدلية تسألني : « أأقبل عضوية محكمة التجارة في مركز الولاية المذكورة ؟ »

وجدت في هذا السؤال روحاً دستورية ، لأن القاضي القائم بواجباته في بلد ما لا ينقل الى مكان آخر بدون رضاه ولو كان في نقله ترفيع لرتبته وراتبه ، فابرقت للوزارة المشار اليها شاكرًا تقديرها ومعتذرًا بعدم كفاية الراتب لغريب عن بيته حيث يُشفع بقلة راتب الوظيفة ما كنت اتقاضاه من مصلحة المعارف لقاء تدريس اللغة التركية في اوقات فراغي من اعمـــال وظيفتي القضائية . وقد فرحت بهذا الاعتذار قلب الأم الحنون وطيبت خاطر اخوتي واصدقائي .

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٠٩ ، تلقيت من وزارة العدلية برقية تبلغني تعييني عضوًا في محكمة لواء القدس الشريف، المرتبط مباشرةً بوزارة الداخلية ، وقد شمله التنظيم القضائي الجديد ومن مقتضاه تعيين اعضاء المحاكم من الحقوقيين

الذين اثبتوا كفاءتهم بالامتحان او بشهادة معهد الحقوق ، اسوةً برؤساء المحاكم والمدعين العامين ونوابهم والغاء قاعدة الانتخاب الموقت التي كانت تجري من قبل لجان التفريق الادارية .

وتلقيت في التاريخ نفسه برقية من استاذي الكبير خيري بك ، نائب رئيس مجلس النواب ، توحي اليّ قبول الوظيفة الجديدة . فامتثلت للامر وتهيأت للسفر ، بعد ان احرزت رضى والدتي واخوتي .

لا شك بان التفات وزارة العدل الى قاض صغير مثلي بعيد عن العاصمة قد نشأ عن حسن شهادة استاذي الكبير المشار اليه الذي شملني بعطفه اثناء وجوده رئيساً لمحكمة اللاذقية ولم ينسني اثناء وجوده نائباً عاماً في دمشق ثم مدعياً عاماً في مناستر ونصحني في كل مرة بالاغتراب عن الموطن الصغير في سبيل ارتقاء الوظائف العالية تدريجياً .

اسرد هذه الحقيقة اقراراً مني بفضل الرجل العظيم الذي شمل بعطفه الكثيرين من تلامذته المخلصين لدولتهم ووطنهم وواجبات وظائفهم . ولا انسى ما كتبت عنه الصحف الاجنبية حين وصفت اول جلسة انعقدت تحت رئاسته في المجلس النيابي وهو « انه ذو هيبة ووقار ، ادار الجلسة على احسن ما يرام باسلوب هادئ متزن ، بالرغم من تعارض اقوال النواب في شتى المواضيع . » .

كان مرتبي في اللاذقية من القضاء والتدريس سبع ليرات عثمانية ، فقبلت الغربة في القدس براتب عشر ليرات شهرياً ، على امل الارتقاء الذي يتطلبه نشاطي وطموحي ، ولا يتيسر الحصول عليه في محيط صغير . فاذا لم اقدم على الاغتراب وانا شاب ، فكيف استطيعه بعد ان اتقدم في السن واصبح رب عائلة ؟ لذلك عزمت على مغادرة اهلي وخلاني الى مقر عملي الجديد ، متوكلاً على الله سبحانه وتعالى .

١٢٦ — قبيل مغادرة اللاذقية :

لن انسى اهتمام والدتي الحنون ذات التفكير الصحيح واخوتي الاحباء بامر عزيزهم العازم على الاغتراب لاول مرة . فاتموا كل ما يتطلبه جهاز المسافر[١]

(١) كانت الاقامة في اي بلد بعيد او قريب عن موطن الاهل تسمى غربة لاسباب عديدة اهمها عدم توفر اسباب المواصلات بسهولة فلم يكن في ذلك العهد سيارات ولا طائرات كما هي الحال في الزمن الحاضر .

متظاهرين ، رغم غصة الفراق ، بالانشراح لسفري ، معتقدين بان العزة الالهية قد فتحت امامي باب السعادة وارتقاء المناصب العالية .

اما اصدقائي وخلاني واقربائي ، فاخذوا فرادى ومجتمعين يتسابقون على اقامة المآدب والحفلات الوداعيـــة يتبارون فيها باظهار اجمل العواطف وكل منهم يبادلني في قرارة نفسه ، المكابرة على اخفاء أليم الشعور بدنو الافتراق .

ارجو من القراء الكرام ان لا يستغربوا اقحامي عواطف الاهل والاصدقاء في هذا الجزء من الذكريات التاريخية المتعلقة بالادارة والسياسة ، لان حياتي العملية والاجتماعية المتعلقة بتلك الذكريات قد تؤلف وصفاً من اوصاف بداية القرن الحاضر في بلد صغير كاللاذقية ، يقضي فيه الرفاق عهود الحداثة والشباب في المدارس والاندية والملاهي والعمل الاجتماعي ، كما يكون الاخوة الاشقاء مع بعضهم البعض ، مما قوى في نفسي تقدير تلك العواطف وجعلني اشعر دوماً بلذتها ، مكرراً تذكاراتها طول ايام غربتي عن وطني الصغير .

وفي السادس من كانون الثاني ١٩١٠ ، غادرت اللاذقية على ظهر باخرة ايطالية قاصداً ميناء يافا ومنها الى القدس الشريف بقطار سكة الحديد مزوداً برضى الوالدين ودعاء الاخوة والاهل والاصدقاء .

القِسم الرّابع

فلسطين

الفصل الأول

القدس الشريف

١٢٧ – مباشرة الوظيفة :

غادرت اللاذقية ، كما جاء في ختام البحث السابق ، على ظهر باخرة ايطالية رست نهارًا كاملاً في مرفأ بيروت ، ام المدن الساحلية في سورية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، ثم سارت بنا ليلاً ورست صباحاً امام حيفا .

تجولت في البلدة الصغيرة القديمة ، واهم ما شاهدته فيها ميناؤها الجميل ، المبشر بمستقبل زاهر يجعلها مدينة كبيرة وجبل الكرمل الثابت حارساً لها .

وصلت الباخرة في اليوم التالي الى يافا ، حيث ركبت القطار الى القدس ، فباشرت مهام وظيفتي في التاسع من كانون الثاني ١٩١٠ عضوًا في المحكمة البدائية ، الحائزة ايضاً صلاحية محكمة الاستئناف بالنسبة الى محاكم الاقضية وصلاحية محكمة الجنايات في اللواء .

عهد الي رئيس المحكمة جمال بك ، وهو يعرفني شخصياً مذ كان نائباً عاماً في اللاذقية ، باملاء قرارات المحكمة على الكاتب . وكانت القرارات التي تصدر في القضايا الجنائية والجنح الهامة تكتب في غرفة المذاكرة قبل تفهيمها ، لما في ذلك من ضمان لعميق التدقيق قبل البت في الدعوى ، وكنت قد الفت هذه المهمة منذ كنت كاتباً وعضوًا ملازماً في محكمة اللاذقية .

لما اضطر الرئيس المشار اليه الى دخول المستشفى لمرض الم بصحته، عهد الي بمهام الرئاسة . وقد امتدت مهمتي هذه ثلاثة اشهر كسبت خلالها تقدير اخواني القضاة والمساعدين وثقة المحامين والمتقاضين ، ومن حسن الحظ ان جميع الاحكام التي صدرت في تلك المدة وطلب ذوو العلاقة نقضها قد اقترنت بتصديق محكمة التمييز .

١٢٨ – مدينة القدس وحياتها الاجتماعية :

تعلو مدينة القدس نحو ثمانمئة متر عن ساحل البحر الابيض المتوسط ، وتأخذ قسطها من كل فصل من فصول السنة الاربعة . وقد بنيت على تلال متقاربة الارتفاع وسط سلسلة جبال تتخللها الاودية ، مما جعل مناظرها الطبيعية خلابة بالاضافة الى قدسيتها وآثارها التاريخية ومؤسساتها الحديثة . ولا ينقص ضمان رفاهية الفقراء من سكانها سوى الماء القراح، فهو قليل في الصيف لان الاعتماد قائم في الغالب على آبار مياه المطر نظراً الى قلة الينابيع في الاراضي المحيطة بها، ومن لا يحوي مسكنه بئر ماء يضطر الى شراء حاجته بثمن زهيد من باعة ينقلونه من آبار الجوامع والمساجد واهمها آبار المسجد الاقصى .

تسود القدس حياة ديموقراطية ، رغم وجود عائلات ارستوقراطية عريقة في الحسب والثراء والقدم ، كآل الحسيني والخالدي والداودي والنشاشيبي وجار الله وغيرهم ، وذلك بفضل انتشار المدارس الحكومية والاجنبية المختصة بمتنوع العلوم والفنون وقد ضمت العدد الكبير من الاوساط الشعبية ، مما جعل الشعب قسمين لا ثالث لهما ، قسم متعلم راقٍ وآخر غير متعلم ، اسوةً بمعظم المدن السورية .

ان قدوم الحجاج والسياح من مختلف اقطار العالم الى القدس لزيارة المقامات المقدسة ومشاهدة الاثار القديمة ، كان في مقدمة الاسباب الرئيسية لرقي الحياة الاجتماعية وعاملاً قوياً في رفع الحالة الاقتصادية ، حتى كان عدد غير قليل من الرجال والشبان يقوم بمهام الترجمة والدلالة للسياح الاوربيين والاميركيين في القدس وسائر انحاء فلسطين .

ومن نتائج هذا الرقي ، بالاضافة الى الشعور القومي العربي النبيل ، ان ساد الاخاء والمودة بين المواطنين من مسلمين ومسيحيين. فهم يتبادلون العواطف

في كل مناسبة ولا سيما في الاعياد والمواسم على كثرتها ، حتى ليعسر على المرء التفريق بينهم لولا بعض الحالات المتعلقة بالالبسة والاسماء الموروثة التي اختص بها فريق دون آخر .

كان نائبا القدس في مجلس المبعوثين ، سعيد بك الحسيني وروحي بك الخالدي ، يتمتعان بثقة جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم . ومن عالي مزاياهما التي يرددها الناس انه لم يبدر منهما في وقت ما اي تدخل في شؤون القضاء .

١٢٩ — الثقافـــة :

تعددت المدارس والمعاهد العلمية في القدس ، من حكومية وطنية واجنبية ، وهذه تشمل الالمانية والانكليزية والفرنسية والايطالية واليونانية ، بدرجات ابتدائية واعدادية ، ومدرسة صناعة يقوم على ادارتها جمعية خيرية المانية. اما الكلية الروسية ، فكانت في بلدة الناصرة ، وقد تخرّج منها اساتذة ومديرون لمدارس البعثة القيصرية في كثير من مدن فلسطين وسورية .

والجدير بالذكر ،ان النابهين من خريجي مدارس القدس لم يكتفوا بالتحصيل الاعدادي، بل اتموا التحصيل العالي في جامعات اسطنبول وبيروت .

هذا عدا مدارس الرهبان في الاديرة ، واهمها مدرسة الصلاحية لطائفة الروم الكاثوليك ، وقد تخرج منها علماء بارزون احرز الكثيرون منهم مرتبـــة الاسقف والمطران والبطريرك في سورية ولبنــــان .

ولم تحرم الاناث من نعمة التحصيل في المدارس المختصة بهم ، من حكومية وخاصة ، واهمها مدارس الراهبات الفرنسية ، الى جانب المدارس الالمـــانية والانكليزية .

١٣٠ — الطوائف المسيحية :

يبلغ عدد المسيحيين في القدس اربعين الفاً ، تنطبق عليهم الحياة الاجتماعية التي سبق وصفها وهم موزعون مذهبياً على الوجه التالي : روم ارثذكس (معظمهم

عرب) ولاتين وارمن وسرياد واقباط واحباش وانجيليين وموارنة ورومكاثوليك . فالروم الارثذكس اكثرهم عدداً ويليهم اللاتين ثم من ذكر بعدهم على الترتيب.

ولكل من الطوائف الخمس الاولى كنيسة حول الساحة المحيطة بالقبر المقدس ويطلق على مجموعها كنيسة القيامة ، ويتناوب على حراسة القبر المقدس ليل نهار رهبان ارثذكس . وحين تقيم احدى الطوائف الاربعة الباقية طقوسها الكنسية حول القبر المقدس ، يقف راهب من رهبانها الى جانب الراهب الارثذكسي في اوقات محددة بنظام متفق عليه بين الرئاسات العليا لهذه الطوائف ، باشراف الحكومة . اما حراسة الباب الخارجي ، فهي من قديم الزمن بيد آل نسيبة ، من كرام العائلات المسلمة ، يتوارثونها خلفاً عن سلف .

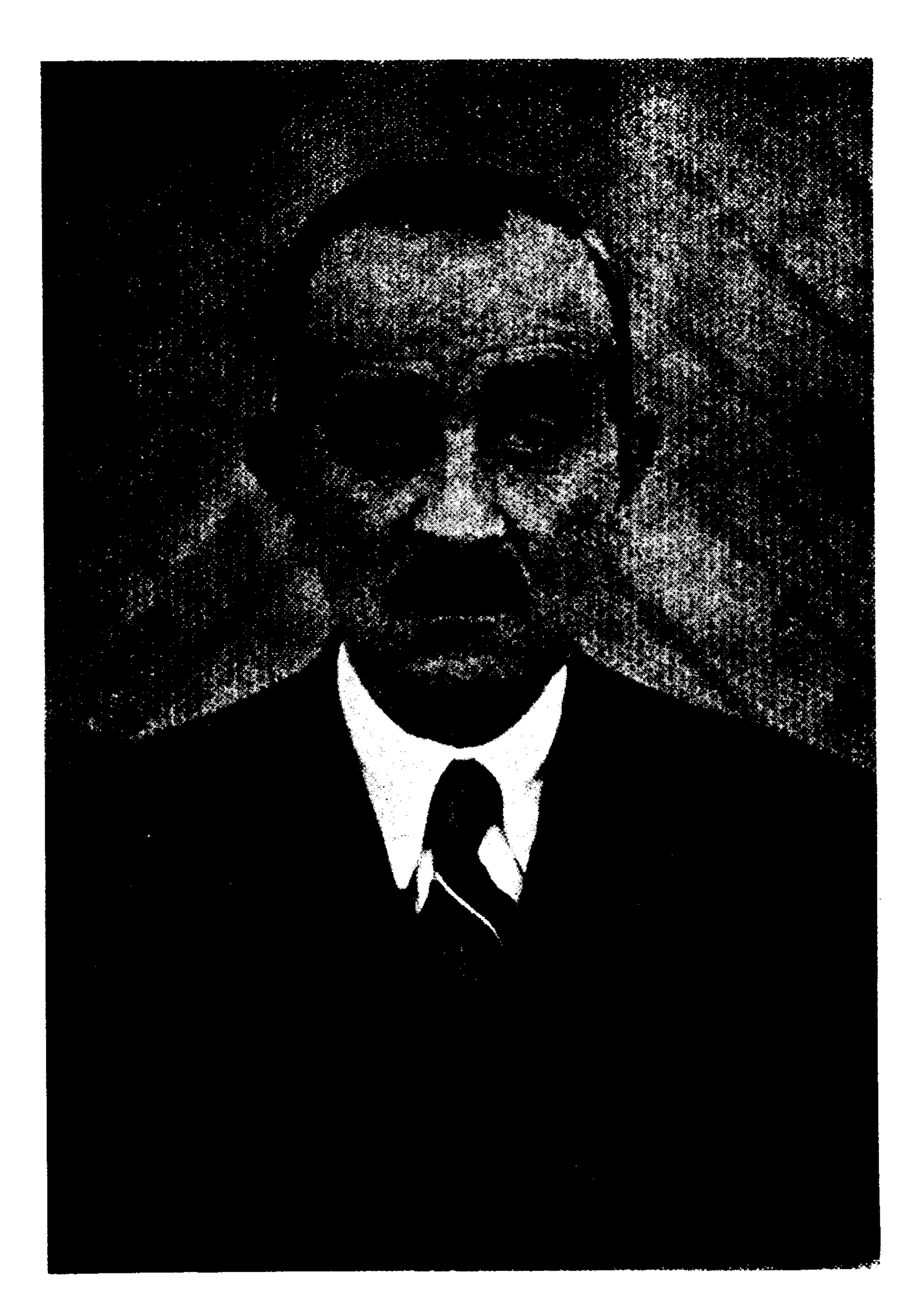
ان اكثرية الاماكن المقدسة في القدس وكل فلسطين هي بيد البطريركية الارثذكسية ويليها البطريركية اللاتينية فالارمنية ، على الترتيب السالف الذكر ، وكل منها متمسك بالقديم من حقوقه المكتسبة ، لا يسمح لغيره بالتجاوز عليها .

انشق ذات يوم ستار ايقونة السيدة مريم العذراء في كنيسة بيت لحم ، لسبب بسيط لم تعرف حقيقته وقد يكون لها علاقة بالقدم . فاسرع ممثلو هذه الطوائف لوصل شقتي الستار وكاد التسابق بينهم ينقلب الى نزاع واشتباك ، لولا ان تدخلت الحكومة في الامر واخذت على عاتقها القيام بهذه المهمة بواسطة لجنة حظر عليها ان تقبل اي تدخل من الطوائف المذكورة ولو كان من قبيل عرض الابرة والخيط ، خشية حصول مسابقة يتولد منها حق الاولية لطائفة دون سواها .

ان اخشى ما كانت تخشاه الحكومة ، ان يقع اثناء احتفالات اسبوع الآلام وسبت النور وعيد الفصح ، تصادم بين افراد ينتسبون الى قوميات اوربية مختلفة . لذلك لم تكتف بيقظة موظفي الشرطة والامن العام ، بل كانت تمدهم بسريات من الجنود النظامية بقيادة احسن ضباطها ، لالقاء الرهبة في نفوس الطائشين ودرء كل ما يمكن ان يطرأ على اطمئنان المصلين والزائرين من شغب . وكان الحاكم الاداري وقائد الفرقة يحضران بانفسهما بعض تلك الاحتفالات ، فيتصلان في نهاية كل منها بالعاصمة برقياً مطمئنين عن استتباب الامن والسلام .



مخايل سعاده



عبد الواحد هارون

كان قناصل روسيا واليونان من بين ذوي المقامات السياسية الاجنبية ، يأتون مع حاشيتهم الى كنيسة القيامة بموكب رسمي للاشتراك في الاحتفالات الدينية الارذكسية ، بمقابل حضور قناصل فرنسا بموكب رسمي ايضاً الاحتفالات اللاتينية .

والجدير بالذكر ، ان اكثر الزائرين هم الروس الاتقياء وقد يبلغ عددهم عشرة الاف زائر في موسم عيد الفصح ، فتعج بهم الكنيسة على رحبها دون ان يسمع لاحدهم صوت .

للاحباش كنيسة كبرى في دير ملاصق لكنيسة القيامة ويوجد بالقرب منها للالمان الانجيليين كنيسة حديثة متقنة وللموارنة كنيسة ضمن دير داخل المدينة. وبدهي ان تكون دور البطريركيات الارثذكسية واللاتينية والارمنية ودور اساقفة باقي الطوائف المسيحية ضمن المدينة ايضاً .

اما خارج المدينة القديمة المحاطة بالسور ، فحافل بالاديرة والكنائس والمؤسسات والمدارس الاجنبية من مختلف القوميات الاوربية والاميركية ، وفي جبل الطور ، القريب من المدينة ، دير وكنيسة للروس يتوسط ساحتها قاعدة جرس يرى من اعلاها البحر المتوسط غرباً ونهر الاردن والبحر الميت شرقاً . وقد بنى الالمان في هذا الجبل بناية فخمة اعدت لنزول الامبراطور غليوم والاسرة المالكة وعظماء الالمان حين زيارتهم القدس .

١٣١ ــ المؤسسة الروسية :

بعد ظهر يوم الجمعة ، ذهبت بصحبة الزميل الصديق . علي بك جار الله للنزهة في حديقة المؤسسة الروسية المعروفة « بالمسكوبية » ، وهي مؤسسة معدة لاستقبال الزوار الروس في الاعياد والمواسم ، يديرها رهبان وراهبات من الروس انفسهم ، يحيط ببنائها الفخم وكنيستها الكبرى حدائق وكروم زيتون على التلال والاودية ، يتألف من مجموع ذلك مناظر رائعة يرى منها جبل الطور والابنية التاريخية البارزة بقببها ومآذنها وقواعد اجراسها ، مما يضمن لكل زائر راحته وانشراحه مهما كان مثقلاً بالاتعاب فكراً وجسماً .

تظل ابواب هذه الحديقة مفتوحة للزائرين من عصر كل يوم ، حتى

ساعة بعد غروب الشمس ؛ ويوجد في باحاتها مقاعد لمن اراد الجلوس من المتنزهين . وقد لفت رفيقي الكريم نظري الى الانتظام السائد بين سكان المؤسسة والزوار الروس ، حين اقبلوا قبيل الغروب يستقون من حنفية ماء واحدة وبيد كل منهم ابريق من الومينيوم . فكانوا يفذون جماعات متتابعة نحو الماء مع فاصلة دقيقة او دقيقتين بين كل جماعة مؤلفة من عشرين او ثلاثين نفساً ، دون ان يخل احدهم بالنظام او يسمع له صوت ، خلافاً لتسابق نقلة الماء بالاجور من امكنة معينة في المدينة الى بيوت معظم سكانها تسابقاً يقترن في الغالب بتزاحم وتنازع ممقوتين .

اما الكنيسة الكبرى ، فقد امتازت بجوقة مرتليها الروس ، مما حفز بالكثيرين من مختلف الطوائف وعشاق الانغام للاقبال على سماعها وكأنهم امام مسابقة موسيقية بدون اية آلة من آلاتها ، كما تميزت بمظاهر التقى والصلاح البارزين في المصلين الروس المنصرفين بجميع حواسهم الى استماع القداس من بدايته حتى نهايته دون ان يلتفت احدهم يميناً او شمالاً .

١٣٢ – الاشتراكية الانجيلية :

بين متعدد الطوائف المسيحية ، على اختلاف مذاهبها وقومياتها وتزاحمها ، على رعاية الاماكن المقدسة والاثرية واستثمارها لمصلحة المحتاجين ونشر التعليم والتربية الفضلى بين الرهبان والمواطنين ، ظهرت حديثاً في القدس جمعية مسيحية اشتراكية قام بتأسيسها اميركان انجيليون على الاسس الواردة في اعمال الرسل وشاركهم فيها فلسطينيون تجاوز عددهم آنئذ المئة بين رجال ونساء واولاد ، يضعون ما يجمعه كبارهم من ثمرة جهود التدريس وبيع المصنوعات المحلية الى الزوار في صندوق مشترك وينفقون منه حسب حاجة كل منهم . وقد عرفوا بدماثة الخلق وحسن المعاشرة وانشأوا مدرسة ابتدائية للذكور والاناث ، تعلم العربية والانكليزية ، الى جانب ابناء اعضاء الجمعية ، عدداً غير قليل من ابناء كرام العائلات الاسلامية والمسيحية ، دون شرط الانضواء تحت راية الاشتراكية .

قام افراد هذه الجمعية باعمال حرة متنوعة ، فكان منهم مدير المدرسة

والمعلم والمعلمة ومنهم الصانع والبائع في مخازن معدة لمصنوعات صدفية وخشبية يرغب في اقتنائها السياح وزوار الاماكن المقدسة .

لقد حضرت احدى حفلاتهم العائلية بصحبة الزميل الوجيه علي بك جار الله ، صديقهم القديم ، فاعجبنا بما ساد جو الاجتماع من روح المحبة والوداعة والانس والمرح وعالي التهذيب .

۱۳۳ ـ الخلاف بين البطريركية الارثذكسية وابنائها العرب :

الخلاف الارثذكسي في لبطريركية الاورشليمية من الناحية المدنية بين ابنائها وبين القائمين على ادارتها من الروم واليونان ، وكلهم عثماني ارثذكسي وان اختلفت قوميتهم ، قديم العهد ، دون ان يترك البطريرك السياسي العظيم داميانوس ومن سبقه من البطاركة مجالاً لظهور اي اثر له ، الى ان اعلنت الحريـــة والدستور في المملكة العثمانية (۱۹۰۸) . حينئذ نشط فريق من الشبان العرب ، كان من ابرزهم الاستاذ يوسف العيسى الصحفي المعروف واعلنوا مطالبيهم العديدة ويمكن اجمالها في ثلاثة : اولاً ـ ان يكون مطران عربي واحد على الاقل بين الاثني عشر مطراناً يونانياً المقيم بعضهم في الابرشيات والاكثرية في المقر البطريركي .

ثانياً ـ ان يشترك العرب في ادارة الاديرة والاوقاف وهي كثيرة وغنية يقدر ايرادها السنوي باربعين الفاً من الليرات العثمانية .

ثالثاً ـ رفع شأن المدارس الارثذكسية واحداث كلية اسوةً بالطوائف الغربية . بينما يصرح البطريرك وحاشيته اليونانية باستعدادهم لارسال تلامذة من العرب الى المدارس اللاهوتية في اثينا او في خالكـــي ، احدى جزر البوسفور ، تمهيداً لترقيتهم الى مرتبة الاسقفيـــة ، ويعدون باصلاح ادارة الاوقاف والمدارس ، ولكنهم لم يحققوا شيئاً يذكر من هذه الدعوة .

والحقيقة ان جماعة الاكليروس اليوناني الذين الفوا منهم اخوية القبر المقدس ازدادوا احتفاظاً بفكرتهم القومية حين رأوا نجاح الكنيسة الانطاكية باعتلاء مطارنتها ورهبانها العرب السدة البطريركية ومعظم الابرشيات التي كانت بيد

اخوانهم اليونانيين . لذلك عمد فريق من العرب الى مقاطعة البطريركية او ينالوا مطاليبهم واعتمدوا في نشرها جريدة «فلسطين» في يافا وجريدة « الانصاف » في القدس ، بينما اعتمدت طباعة الرهبان اليونان جريدة « القدس » الواسعة الانتشار للدفاع عن خطتهم وصدق حراستهم الاماكن المقدسة وعطف البطريرك على جميع فقراء الملة ، من عرب ويونان على السواء ، واسكانهم مجاناً في بيوت الوقف .

وبدهي ان تظل الغلبة للبطريركية ، بفضل مركزها الديني وكرمها الحاتمي وحسن صلاتها بالحكام والموظفين في مختلف الدوائر ومبادلتها رابطة الاخوة مع البطريركية المسكونية في العاصمة واركانها من روحيين وعلمانيين . ولا ينكر ان عدداً كبيراً من الشباب العربي من مختلف الاديان والمذاهب ، في القدس وملحقاتها ، كان بكل عواطفه الى جانب العرب الارثذكسيين ، متمنياً لهم النجاح في سعيهم ، حتى ان رئيس المحكمة جمال بك كان جد صريح في مناصرتهم . فقطع الزيارات والمناسبات الاجتماعية مع خصومهم ونال بسبب ذلك انتقاداً مريراً من المتصرف وغيره من القضاة والوجهاء ، الحريصين على بقاء القضاء بعيداً عن كل تحزب لجهة من الجهات المتنازعة على ان النائب العام جلال زهدي بك ومعظم القضاة ظلوا محافظين على حيادهم بازاء الفريقين .

كان من العادة المستحبة في القدس ان يبعث البطريرك في عيد الفصح المجيد ، الى الاصدقاء من المسلمين وكبار الموظفين ، هدية من البيض المسلوق والقداس (الخبز المصلى عليه في الكنيسة) . وقد جاءني الرئيس جمال بك قائلاً انه لم يقبل الهدية الواردة اليه من هذا القبيل ودعاني الى الاقتداء به . فرفضت طلبه قائلاً اني بحكم الوظيفة ، على الحياد بين الفريقين المتنازعين وبمقتضى التدين والاجتماع اقبل هدية البطريرك على بساطتها كبركة من رئيس الكنيسة .

والحقيقة التي لا يختلف فيها اثنان ، ان البطريركية الاورشليمية ، لو استطاعت تنظيم موازنتها السنوية فيما يتعلق بادارة الاوقاف وغيرها ، وأسست المدارس الكافية لسد حاجة ابنائها ، وعلمت العرب منهم اليونانية واليونانيين

العربية لضمان الاخاء بينهم ، ورفعت مستوى الكنيسة فوق السياسة والقومية ، لكانت قبلة انظار الجميع في شتى الامور الدينية والمدنية .

١٣٤ — المسجد الاقصى ومقام النبي موسى :

هو ثالث الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) ومهوى افئدة العرب خاصةً والمسيحين عامةً ، يقصده الزوار والسياح من اقطار العالم ويجتمع فيه لاداء صلاة الجمعة كل اسبوع وصلاة العيد والاوقات الخمسة ، جماهير المؤمنين وتظل ابوابه مفتوحة طول النهار وبعض الليل وتغلق بعد صلاة العشاء لتفتح قبل الفجر.

يقوم على رأس ادارة المسجد الاقصى شيخ جليل من علماء القدس يسمى شيخ الحرم وتشرف على ادارته مديرية الاوقاف الاسلامية .

لا يسمح لليهود دخول المسجد الاقصى مطلقاً ، غير ان المتدينين منهم يقضون كل نهار سبت امام جدار من جدرانه الخارجية يسمى حائط المبكى يبكون فيه مجدهم الزائل ويرجون من الله ان لا يفتقد ذنوب الآباء في الابناء وان يرأف بهم ويعيد الملك لاسرائيل .

يحتفل المسلمون في القدس والقادمون اليها من سائر فلسطين والبلدان العربية والاسلامية بزيارة مقام النبي موسى ، شرقي القدس ، على مسافة نهار مشياً على الاقدام ، باهازيج وادعية وابتهالات وراء رايات واعلام موشاة بآيات كريمة واحاديث شريفة ، في نفس الاسبوع الذي يحتفل فيه المسيحيون بعيد الفصح المجيد ، حين تكون فلسطين ولا سيما مدينة القدس قبلة الزوار من جميع اقطار العالم .

وفي نيسان عام ١٩١٠ ، سار الموكب العظيم كسابق العرف يوم الجمعة من المسجد الاقصى الى مقام النبي موسى ، على ان يعود في نهاية الاسبوع بنفس الاحتفالات . وقبل عودته ، طرأ على مسامع من في القدس ما لم يكن في الحسبان ، مما يجده القارئ في البحث التالي .

١٣٥ – التنقيب عن الآثار في الحرم الشريف :

قبل ان يعود موكب النبي موسى الى القدس ، شاع خبر قيـــام بعثة اثرية بريطانية سرًا بحفريات في حرم المسجد الاقصى وتحت قبة الصخرة المشرفة ، حيث كان يدخل عمال البعثة الفنيون ، بعد سابق الاتفاق مع شيخ الحرم ،حوالى الساعة العاشرة ليلاً ، حين تكون الابواب الخارجية مغلقة ويحفرون مدة اربع او خمس ساعات ، يعيدون بعدها سطح الارض الى حالته الاصلية . وقد ثابرت اللجنة على عملها الليلي شهرًا من الزمن ، الى ان ظفرت بضالتها المنشودة وهي سيف واواني ذهبية يرجع تاريخها الى عهد الملك سليمان الحكيم.

وشاع في الوقت نفسه ان الوزارة العثمانية هي التي اجازت لهذه اللجنة القيام بمهمتها الاثرية واتخذت الحكومة المحلية التدابير المقتضية لاتمامها سرًا ، بعد الايعاز الى مديرية الاوقاف وشيخ الحرم .

ولما كان لكل معارضة في ظل الحكم الدستوري شأن يجعلها تغتنم الفرص لاثارة الشعب ضد القائمين على الحكم ، ولا سيما اذا كان هنالك ما يمس المشاعر الدينية ، لذلك انتشرت الاشاعة في المدينة بسرعة البرق ووصلت الى مسامع موكب النبي موسى ، فانقلب فور عودته الى القدس الى تظاهرات وهتافات عدائية عارمة على اولياء الامر صغارًا وكبارًا .

ولكن الحكومة ، التي تجلى موقفها بعزم رئيسها عزمي بك وحزم قائد الدرك والامن العام سامي بك وحسن تدبيرهمـــا ، تمكنت من الحيلولة دون تفاقم الشر واضطراب حبل الامن . فاحالت شيخ الحرم وغيره من صغار الموظفين الى لجنة التحقيق ، الذي لم ينته الا بعد ان استقر الهدوء وعادت السكينة الى المدينة وعاد كل شيء الا الآثار المكتشفة الى مجراه الطبيعي . وكما اثار هذا الحادث هجوم المعارضة في المجلس النيابي ، اثار ايضاً حفيظة المتعصبين للدين ضد اولياء الامور وضد البعثة الاثرية ومتبوعتها بريطانيا العظمى ولكن بدون جدوى ، لان الحكومة القائمة لم يعسر عليها افهام الشعب ان التنقيب عن كل هذه الآثار قد ينفع البلاد من الوجهات العلمية والثقافية والاقتصادية دون ان يكون له اي مساس بالشعائر الدينية .

١٣٦ - اليهود في القدس :

اليهود قسمان ، سفراد واسكناج . فالاول يشمل المواطنين والمقيمين في البلاد العربية وفي فرنسا واسبانيا ، والثاني يضم المقيمين في المانيا والنمسا وروسيا وبعض المدن الاوربية الاخرى واميركا الشمالية ، وقد هاجروا الى تلك البلاد هجرة تجارية واستوطنوها واحرزوا فيها ثراء بارزاً ، وهم اكثرية اليهود ودعامة الصهيونية .

لم يتجاوز عدد اليهود السفراد الذين يعيشون في فلسطين من قديم الزمن عشرين الفاً ، منهم خمسة او ستة آلاف مقيم في القدس . ولما كانوا في الغالب فقراء ، عطف عليهم اغنياؤهم المقيمون في اوربا ، وفي مقدمتهم البارون روتشيلد ، فاسس لهم على نفقته الخاصة المدارس المسماة « اليانس » (الحلف) وكان يشرف على ادارتها وادارة شؤون اليهود بازاء الحكومة السيد عنتابي .

وقد جاء فلسطين من القسم الثاني اسكناج عدد كبير واستوطن بعضهم في ضواحي القدس خارج السور وفي يافا وبعض القرى المجاورة لها وحيفا وظلوا محتفظين بجنسياتهم للاستفادة من الامتيازات الاجنبية فكان منهم في القدس تجار وصرافون ومديرو فنادق واساتذة مدارس واطباء وارباب مهن حرة ، كالخياطة وغيرها . وكان بينهم وبين اخوانهم السفراد تناظر وتزاحم لم تخف اثاره عن معاشريهم ، وقد ظهر ان رجال الدين من الاسكناج هم اشد تمسكاً بدينهم وقوميتهم من زملائهم السفراد .

اخبرني زميلي القاضي يومتوب آمون افندي ان اليهود المواطنين قدموا له بيتاً لسكنه وراتباً لقاء تدريسه التركية في مدرستهم الخاصة ، ولولا ذلك لما استطاع البقاء في الوظيفة براتبها المتواضع بازاء الغلاء المتصاعد . والحقيقة ان قومه يرون في وجود امثاله من احسن رجالهم في دوائر الحكومة ضماناً لمساعدتهم في قضاء حاجاتهم الحكومية عند الاقتضاء .

لقد ظهر ان تعاون اليهود العالمي في الامور الاقتصادية قد زاد المتاجر اليهودية في القدس نشاطاً مكنها من مزاحمة غيرها رغم محافظة جميع اليهود على الاستراحة ايام السبت واغلاق مخازنهم ومصانعهم اغلاقاً يلفت نظر كل مار في اسواق القدس .

ومما يجدر ذكره ، ان اهل القدس الودعاء كانوا يبادلون مواطنيهم اليهود عواطف المودة والاخاء ، دون ان يخطر لهم ببال (وهم في عام ١٩١٠) أنه سيأتي يوم يقصيهم فيه عن ديارهم اليهود النازحون من شتى اقطار العالم فيصبح أصحاب البلاد لاجئين في الاقطار العربيـــة ، على ان العرب أباة الضيم لن ينسوا هذه المأساة صنيعة الاستعمار ، وهم جادون في سبيل عودة الحق الى نصابه عاجلاً او آجلاً ، كما سيأتي تفصيله في محله من الذكريات .

١٣٧ – الشعور الوطني والنفوذ الاجنبي :

لا شك بأن اكثر ما يحز في نفوس العثمانيين ألماً وشكوى هو ما يرونه من امتياز الاجنبي عليهم في عقر دارهم ، بفضل الامتيازات الاجنبية التي نالتها الدول الاوربية منحاً من سلاطين آل عثمان ثم تمسكت بها كحق من حقوقها الاساسية .

ومن جملة هذه الامتيازات ، انه كان لكل دولة من تلك الدول الاجنبية دوائر بريد لها ما لدوائر بريد الحكومة المحلية مـــن حقوق . وقد فاق بريد القنصلية النمساوية في القدس ، التي كان يديرها رجل يهودي ، غيرهـــا رواجاً وشهرة .

شاء مدير البريد العثماني امين بك ، المعروف بغيرته على مهام وظيفته وجده ونشاطه ومزيد اخلاصه في العمل ، ان يزاحم البريد النمساوي ويتفوق عليه ببيع الطوابع البريدية . فلجأ الى سمسار يهودي واتفق معه على ان يعطيه اربعين بالمئة من قيمة الطوابع العثمانية التي يقوم بتصريفها بيعاً الى الناس ، فبلغ ثمن ما صرفه هذا اليهودي في نهاية الشهر من طوابع مـــا يعادل مبيع سنة بكاملها . فانشرح صدر المدير ، ظاناً انه قام بفتح جديد سيكافأ عليه من مرجعه الذي رفع الامر اليه . ولكن لم يطل انتظاره حتى صعق للجواب الذي ورده وملخصه ان السمسار اليهودي كان يوزع ما اخذه من امين بك من طوابع على الباعة في امهات مدن سوريه متنازلاً لهم عن نصف عمولته ، فكانت النتيجة هبوط تصريف الطوابع من صناديق دوائر هذه المدن هبوطاً افقد صواب القائمين عليها ، الى ان تنبهت الوزارة للامر ووجهت الى مدير

القدس برقية لوم وتعنيف لعدم خصه الطوابع التي سلمها للسمسار بسمة الاستعمال في فلسطين دون سواها .

اذا كانت هذه الحادثة قد دلت على سلامة قلب مدير البريد العثماني وقلة خبرته اللازمة لتوقي الاخطار التي قد تأتي عن السماسرة وغيرهم ، فـــان الشكوى من الامتيازات الاجنبية والسياسة التي اوجدتها وحافظت عليها لمما يردده كل وطني مفكر في نفسه ومع اخوانه ومواطنيه ، دون ان تؤثر على شعوره بالاخاء الانساني نحو الغرباء المستوطنين والزوار والسياح على اختلاف جنسياتهم الاجنبية القـــادمين الى القدس وفلسطين ، حيث يلقون احسن المعاملة والاعتبار من الشعب والحكومة معاً ، كما شاهدت ذلك بنفسي مدة وجودي في تلك الديار العزيزة .

الفصل الثاني

يافا

١٣٨ – نبذة عن اهميتها :

ان مدينة يافا ، الممتدة على ساحل البحر المتوسط ، تحيط بها بساتين وحراج مثمرة لا يرى الناظر نهاية لها ، يتمتع المقيم فيها بدفء الشتاء وجمال الربيع والخريف ويحتمل حر الصيف بفضل النسيم العليل الذي يحمل اليه شيئاً يسيراً من رطوبة ماء البحر والحدائق ، كان عدد سكانها سنة ١٩١٠ ، بين مواطنين وغرباء ، وجل هؤلاء من اليهود المهاجرين ، يزيد عن سبعين الفاً من عثمانيين عرب واجانب ، عدا عشرات الوف الزوار والسياح الذين يمرون بها في طريقهم الى القدس الشريف وما وراءها . فمدينة يافا اكبر من اكثر مراكز الالوية وبعض مراكز الولايات في الدولة العثمانية .

اما اهميتها الاقتصادية ، فيكفي دليلاً عليها انها الميناء الوحيد للقدس ، يربط بينهما سكة حديد ، تجارتها واسعة وحاصلاتها وفيرة ، يشحن من برتقالها المشهور سنوياً اكثر من مليوني صندوق الى انكلترا وحدها ، وهي كثيرة العلاقات الاقتصادية بلواء نابلس ، التابع ادارياً لولاية بيروت . لذلك كان من حق يافا ان تكون مركز متصرفية ، لولا ان الحاكم في مرجعها القدس يحمل لقب المتصرف المستقل المرتبط مباشرة بوزارة الداخلية . بيد ان الحكومة العثمانية قدرت اهميتها ، فجعلت فيها محكمة مختصة بروئية القضايا

التجارية ، بالاضافة الى المحكمة المكلفة بروئية الدعاوى الحقوقية والجزائية. ولم تكن شعبات الادارة اقل مما توجد في اي لواء ، فضلاً عن كونها مركز قيادة لواء من الجيش النظامي .

١٣٩ – اضطراب الامن :

يصادف فصل الربيع مواسم الاعياد الدينية لدى جميع الطوائف واقبال الحجاج والزوار من جميع اقطار العالم الى القدس بطريق يافا . لذلك كانت الحكومة تصرف قصارى جهدها لتأمين راحتهم وقمع كل بادرة قد تخل بالامن العام .

وفي ايار سنة ١٩١٠ ، تولت القدس دهشة لاخبار اختلال الأمن في يـــافا اثر اغتيال رجل معروف بحسن السيرة يدعى سليمان الحيفاوي ، بيد رجل من ذوي النفوذ لم تستطع قوى الشرطة والضابطة الظفر به لالتجائه الى بساتين (بيارات) الليمون والبردقان الكثيفة الاشجار ، حيث يتعذر الاهتداء الى من يختبئ فيها الا اذا بذلت جهود جدية ، فذعر سكان يافا وزوارها لهذا الحادث ، الذي تلاه متواصل اطلاق العيارات النارية ، من البساتين المحيطة بالمدينة من جهاتها الثلاث على البيوت المجاورة ، مما اضطر سكانها الى احكام قفل ابوابها ونوافذها بعوارض حديد .

ارتفعت شكوى الاهلين والاجانب معاً من فقدان الامن في يافا ونددت الصحف بضعف الحكومة المحلية بازاء استمرار الحوادث المزعجة واخذ كل من رجـــال الامن والقضاء يلقي على الآخر تبعة اشتداد الازمة ، الى ان وردت الاوامر البرقية من وزارتي الداخلية والعدلية الى متصرف القدس بان يعقد اجتماعاً مع رؤساء العدلية وقادة الامن العام لاقرار التدابير الواجب اتخاذها ، قبل تفاقم الشر . فاجمعت كلمتهم على وجوب اقالة النائب العام فوراً واسناد وظيفته الى يوسف الحكيم ، احد قضاة محكمة القدس . وبعد ثلاثة ايام من اتخاذ هذا القرار ، ابلغتني وزارة العدل صدور الارادة السنية بتعييني نائباً عاماً في يافا وضرورة مباشرتي مهامها بما امكن من السرعـــة وتلطفت علي ببيان استعدادها لتقدير ما تراه من جهودي في وظيفتي الجديدة .

١٤٠ – بدء العمل :

جئت يافا في اول حزيران ١٩١٠ ، فوجدتها على الحالة الموصوفة في البحث السابق . فعقدت اجتماعاً في مكتبي مع رئيس الشرطة والامن العام فوزي بك وقائد الدرك البيكباشي (مقدم) عبد الرحمن بك . وبعد تبادل وجهات النظر ، اتفقنا على ان يرفق كل تقرير يقدم منهما بجرم مشهود ، فيما يتعلق باستعمال السلاح واطلاق النار ولو في الهواء ، يجب ان يرفق ببيان القاء القبض على المجرم ، ووعدتهما ان اسوقه فوراً الى المحكمة لمحاكمته وجاهياً وتنفيذ العقوبة التي يحكم بها دون ابطاء .

ولما كان اطلاق النار لمجرد اقلاق الراحة العامة معدوداً بمقتضى قانون العقوبات من المخالفات (قباحة) التي لا يجوز فيها توقيف الظنين اثناء التحقيق ما لم يرافقها جرم اشد وكان الحكم فيها لا يقبل من طرق المراجعة سوى التمييز وكان هذا الطريق كثير النفقات لا يسلكه المحكوم عليه بعقوبات خفيفة الا نادراً وكان مجرد صوت الطلقات النارية ، في مقدمة موجبات قلق الاهلين ، لاعتقادهم بان وراءها مصادمات بين المخاصمين او بينهم وبين قوى الامن العام ، لذلك كله اتخذت التدبير الآتي :

تسلمت في اليوم الثاني من ذلك الاجتماع عشرة ضبوط تتعلق بمخالفات اطلاق السلاح الناري في الهواء لمجرد اقلاق الراحة العامة ، مع وجود مقترفيها تحت نظارة الضابطة . فاحلت كل الضبوط بالانفراد الى المحكمة لاجراء محاكمة المخالفين فوراً ، فحكم على كل منهم بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة ايام ، الحد الادنى ، واسبوع ، الحد الأعلى المنصوص عليه قانوناً ، بالاضافة الى غرامة لا تتجاوز الليرة العثمانية ، مع مصادرة الاسلحة ونفقات المحاكمة . وبعد ان افهموا الحكم واعلنوا صرف نظرهم عن طلب التمييز ، ارسلوا الى السجن ولم يطلق سراحهم الا بعد تنفيذ الاحكام بكامل محتوياتها . وقد صدرت احكام اخرى على هذا الوجه في اليومين المتعاقبين ، فانقطعت بعدها الطلقات النارية في المدينة والبساتين المجاورة ، فعاد الهدوء وسكن روع الاهلين وعادوا الى اعمالهم ومتاجرهم مطمئنين .

شهد شاهد زوراً اثناء المحاكمة في دعوى من نوع الجنحة ، وكانت

العادة المتبعة آنئذ ان يحكم عليه فورًا حكماً قابلاً للاستئناف ، فيؤجل تنفيذ العقوبة ، دون ان يكون هنالك مجال لتوقيف شاهد الزور . فعمدت الى تدبير آخر ، وهو اني طلبت من المحكمة اعطائي صورة عن شهادته بما حوته من متناقضات ، وأقمت عليه الدعوى لدى قاضي التحقيق ، فاوقفه فورًا ثم قرر سوقه الى المحكمة ، حيث جرت محاكمته وهو موقوف . فكان لهذا التدبير وما سبقه من تدابير ، كسرعة ملاحقة المجرمين وتنفيذ الاحكام، الاثر المنتظر من معنى وجود الحكومة الحازمة والقضاء العادل ، في نظر كل من تدفعه نفسه الامّارة بالسوء الى اقتراف الجريمة والفرار قبل ان تصل اليه يد العدالة .

اصبحت هذه التدابير السريعة ، على بساطتها ، حديث الخاصة والعامة من الناس .

وقبل مرور اسبوع على مباشرتي الوظيفة ، زار يافا متصرف القدس الهمام عزمي بك ، فهنأ النائب العام على النجاح الذي احرزه في اعادة الامن الى نصابه ومما قال له : « اني واخوانك في القدس كنا على ثقة من نجاحك بعد اسبوع او اسبوعين من مباشرتك الوظيفة ، لا بعد ثلاثة ايام كما وفقت اليه ، فثق بان جهودك لن تبقى بدون تقدير ومكافأة » . ثم دعاه لتناول الطعام معه في فندق هاردنج وعاد في اليوم التالي الى القدس ، تاركاً في نفس النائب العام اجمل اثر التشجيع .

١٤١ ــ القاء القبض على قاتل الحيفاوي :

على اثر مطاردة القاتل من قبل قوى الامن العام ، غادر يافا وفلسطين فارًا الى بور سعيد ، فطلبت حكومة القدس من الوزارة مخابرة حكومة مصر للقبض عليه وارساله محفوظاً الى يافا . ولما طال عبثاً انتظار نتيجة هذه المخابرة الرسميـــة ، بواسطة المفوض السامي العثماني الموجود في القاهره ، خطر لي ان اقوم بتدبير عدلي بحت لا صلة لـــه بالطرق السياسية . فطلبت من قاضي التحقيق اخراج صورة مصدقة عن ادلة اثبات الجريمة ومذكرة التوقيف غير الموقت ، وضممتهما الى كتاب اخاطب به سعادة محافظ بور سعيد راجياً

ان يأمر بالقاء القبض على الجاني وارساله محفوظاً الى يافا ، على ان تدفع الى الخفير الذي يرافقه جميع النفقات فور وصولها الي . وقبل مرور اسبوع على كتابي ، جاءني صباح يوم وانا في مكتبي ضابط مصري يحمل الي جواب المحافظ ، متضمناً ارساله الجاني وبيان نفقات السفر خمس عشرة ليرة عثمانية ، فدفعتها في الحال من نفقات ملاحقة الجرائم وارفقته بكتاب شكر باسم الحق العام الى سعادة المحافظ الهمام ، وعرضت واقع الحال بكتاب الى مرجعي في القدس . فشكرني على هذا التدبير العدلي الموفق بدلاً من الطريق الدبلوماسي المعقد .

على اثر النتيجة ، زال كل قلق من افكار الشعب وساد الهدوء التام في المدينة . وزارني وجهاؤها وقناصل الدول الاجنبية يشكرونني على استتباب الامن والراحة ، فاجبتهم ، مستغرباً شكرهم ، باني لم اقم واخواني رجال الامن العام باكثر مما يفرضه علينا واجب الوظيفة .

١٤٢ – نبل وجيه فرنسي :

طلب ذات يوم رجل قروي ، موقوف في سجن يافا ، اطلاق سراحه ، فاجيب الى طلبه باجماع رأي النائب العام وقاضي التحقيق ورئيس المحكمة ، الذي كان له آنئذٍ حق الموافقة على قرار اخلاء السبيل او رده .

وفور اطلاق سراحه ، جاءني بصحبة احد الوجهاء يشكرانني على ما قمت به في سبيل اطلاق السراح ، وخطر لي في الحال ان كثيرين من ارباب الوجاهة والزعامة يغتنمون الفرص لجعل ذوي المصلحة مدينين لزعامتهم ووجاهتهم . فرأيت من الحيطة ، منعاً لمثل هذا التدخل ، ان اجيب المطلق سراحه بالكلمة التالية : «لا حاجة للشكر يا رجل ، فانت مدين للعدالة والقانون دون سواهما ، فاذهب بسلام . »

لم يكن الوجيه راضياً عن جوابي ، لاني لم اشر فيه الى اهتمامه بشأن القروي المسكين . وقد بلغني بعد ذلك ان الوجيه المومأ اليه التحق بعائلته المصطافة في رام الله مع امثالها الوجهاء ، وبينهم مسيو بورتاليس ، من نبلاء الفرنسيين المستوطنين يافا المتآلفين مع اهلها الكرام وعاداتهم ولغتهم العربية .

وبينما كانوا يتحدثون عن التحول السريع الذي طرأ على يافا ، من فوضى في الامن العام ، الى هدوء تام ، بعد قدوم النائب العام الجديد ، نقل اليهم الوجيه السابق الذكر اطلاق سراح القروي ، احد اخصائه ، منتقداً الجواب الجاف الذي صدر عن النائب العام . فما كان من النبيل الفرنسي الا الرد على الانتقـاد قائلاً : « ان البلد بحاجة الى موظفين من هذا الطراز ، يعرفون واجباتهم ويعرّفون المساكين من الاهالي حقوقهم . » وطلب من مدير الفندق ان يقدم ، على حسابه الخاص ، كؤوس الشمبانيا لجميع الحاضرين فشربوا معه نخب النائب العام . وبعد انتقالي من يافا الى القدس ، كما يأتي ايضاحه في الفصل الثالث ، زارني هذا النبيل مهنئاً وتوثقت عرى الصداقة بيننا بالرغم من كبير الفرق بيننا من جهة السن ، حين اكدت له ان معظم رجال الدولة في العهد الدستوري يقومون بواجباتهم خير قيـام ، مشجعين الشبان امثالي لاقتفاء اثرهم .

١٤٣ — ثقة الاجانب بالحكومة :

حين قدم الى يافا رئيس محكمة القدس جمال بك والمدعي العام جلال بك في يوم جمعة ، لمجرد النزهة ، اخبراني ، استناداً الى معلومات تلقياهـا من اصدقائهما ، ان قناصل يافا كتبوا الى مراجعهم في القدس يثنون على التحول البارز في يافا من القلق والفوضى الى الهدوء والاطمئنان .

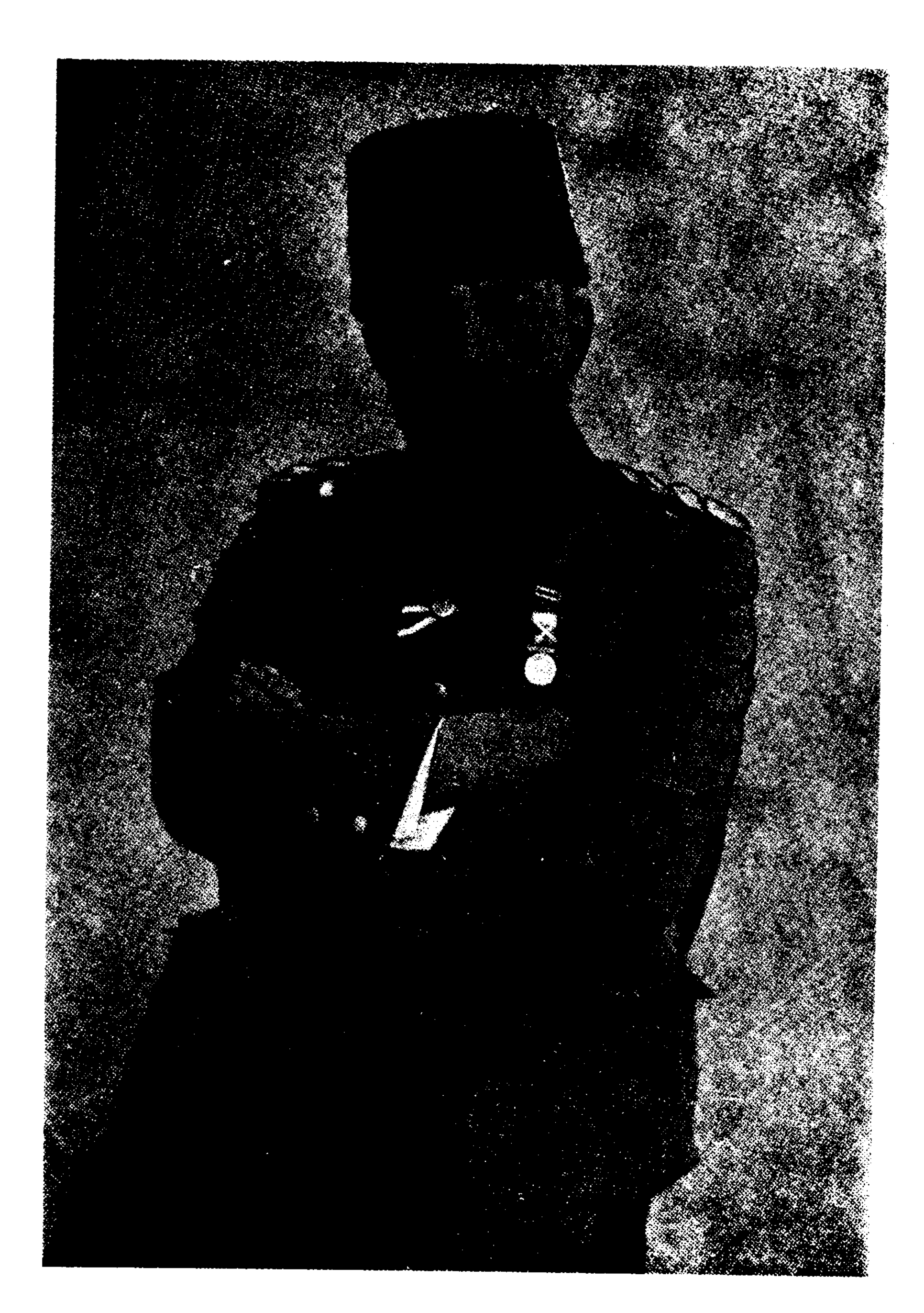
وزارني في مكتبي ذات يوم الوجيه الفرنسي روك ، الترجمان الفخري لقنصلية فرنسا ، وبلغني ثقة القنصل مسيو بيرالدي بالحكومة المحلية بعد ما رآه اخيراً من تحول اقترن بالغيرة والجد والانتظام في مختلف دوائرها . وبناء على هذه الثقة ، عزم القنصل على التنازل عن حقوقه في الاحتفاظ بالسجناء المغاربة الحائزين الحماية الفرنسية ، راجياً قبولهم ، في سجن الحكومة ، فاشرت اليه بمراجعة رئيس الحكومة المحلية بهذا الشأن . وقد اقترنت المراجعة بقبول الرئيس المشار اليه واعلان الشكر على هذه النتيجة التي خففت عنه الكثير من المعاملات والمخابرات في هذا الشأن والتي تعد من جملة الوسائل المؤدية الى تخفيف وطأة الامتيازات الاجنبية .

تلقيت ذات يوم برقيةً من المدعي العام في القدس تتضمن ان احد المتهمين بالجناية استطاع الفرار الى يافا للابحار منها الى بلد اجنبي ، ويوجب عليّ ان ابذل اقصى الجهود للحيلولة دون سفره ولاعادته تحت الحراسة الى القدس . ولما علمت من رئيس الشرطة ان المتهم ركب الباخرة الفرنسية التي تتأهب للسفر ، استدعيت الصديق روك المذكور راجياً مساعدته على قضاء المهمة . فطلب مني صورة الاتهام ومذكرة التوقيف ، ولما كان محقاً في طلبه تعهدت له بالحصول عليهـــا من القدس خلال يومين ، راجياً سرعة تحقيق طلبي قبل سفر الباخرة وفوات الفرصة . فاسرع الى القنصل الذي تلطف وجاء بنفسه الى وكالة البواخر ، ولما كانت الباخرة على اهبة السفر ، امر القنصل بان يرفع العلم فوراً اشارةً الى ضرورة توقفهـــا . ثم ركب زورق الوكالة مع ترجمانه الى الباخرة ، حيث استلما من ربانها المتهم وعادا به اليّ ، فارسلته في الحال تحت حراسة الضابطة العدلية الى القدس وطلبت من المدعي العام صور الاتهام والتوقيف ، فاجابني الى طلبي شاكراً . وهكذا تسهل المعاملات ، اذا اقترنت بالنزاهة وتبادل الثقة بين ذوي الشأن .

١٤٤ ــ المساواة في الملاحقة بين الوطني والاجنبي :

وقع ذات ليلة شجار بين عدة شبان من طبقة واحدة ، انتهى بهم الى المضاربة . فاسرعت الشرطة واحتجزت بعضهم قيد النظارة واتت بهم في الغد مع ضبط تحقيق الى النيابة العامة . ولما رأيت ان ترك الآخرين احراراً قد بني على اعتبارهم من التبعة الاجنبيـــة ، استدعيت رئيس الشرطة فوزي بك واوضحت له ضرورة القبض على الفريقين معاً حين يكونون متلبسين بالجرم المشهود ، دون ان توثر في ذلك الامتيازات الاجنبية ، على ان توخذ بعين الاعتبار بعد تسليمهم الى القضاء والتحقيق معهم . وشرحت له وطأة تلك الامتيازات على الوطنيين ، فاذا كان الغاؤها يخرج عن صلاحيتنا ، فاقل ما يترتب علينا هو حسن معاملتنا العثمانيين فلا يشعرون بالفارق بينهم وبين الاجنبي ، فقبل رأيي وعزم على العمل بموجبه .

وبعد ايام ، زارني السيد نصري فيعاني ، معاون القنصل البريطاني ،



جمال باشا



الشيخ محمد الجسر

سائلاً عما اذا كانت خطتي بازاء الامتيازات الاجنبية هي نفس الخطة التي سار ويسير عليها زملائي في القدس.

فاجبته : « حين يقع حادث يتعلق باجنبي ، تستطيعون الوقوف على خطتي عملياً ، دون ان يترتب عليّ ايضاحها سلفاً . » واردفت قائلاً : « لا تنس ، يا سيد فيعاني ، ان اخوتك المقيمين معك في نفس المدينة عثمانيون فتصور وقوع حادث بين احدهم واحد الاجانب تساوى فيه موقفهما ، فهل ترضى بان تقبض الشرطة اخاك دون خصمه ؟ »

فاجاب : « كلاّ ولكن كيف العمل والامتيازات الاجنبية قائمة ؟ » فتابعت كلامي قائلاً : « ان البحث في الغاء الامتيازات الاجنبية وتعديلها يخرج عن نطاق وظيفتي ، التي توجب عليّ اخذ هـذه الامتيازات بعين الاعتبار . ولكنني سوف اجعل العثماني لا يشعر بها ، بفضل حسن معاملة ضابطة الامن ، كما توجبه القوانين التي تعمل على حسن تطبيقها ، متوخين العدالة والمساواة بين الجميع واعتبار الفرد ، مهما صغر شأنه ، بريئاً الى ان تثبت عليه الجريمة او تستدعي احتجازه (توقيفه) . » فشكرني الترجمان على اجوبتي ، مؤكداً ان حضرة القنصل سيكون جد مسرور حين يطلعه عليها .

هكذا سرت في وظيفتي دون ان القى اي اعتراض او شكوى عليّ من احد .

١٤٥ ـ ضحية الجهل :

كان العامل الملاّ (الذي يقتني « الضرف » وهو الظرف من جلد الضأن ينقل به الماء بالاجرة الى طالبه) يملأ ضرفه ذات يوم من بئر الجامع . فطلب منه عامل آخر ان يتنحى له عن دوره ، فرده ، فحلفه بالنبي ، فاصر على تمنعه عن اجابة طلبه ، فدفعه الطالب وحل محله فوق البئر . وفي صباح اليوم التالي ، ذهب الاول الى احد المشايخ وقص عليه ما جرى بينه وبين زميله واضاف الى ذلك انه حين دفعه زميله عن فوهة البئر ، شتمه في سره وشتم النبي معه ، دون ان ينطق ببنت شفة . ولكنه بعد ان عاد مساء الى بيته ، تذكر ما فرط منه في سره وخشي عقاب الآخرة واستغفر ربه نادماً ، ومع

ومع ذلك لم يستطع النوم من تبكيت الضمير وسأل الشيخ قائــلاً : « هل يقبل الله توبتي ؟ » فاجابه الشيخ : « لقد اقترفت اثماً كبيراً لا تحللك التوبة من جريرته » . فغادره العامل حزيناً وذهب الى شيخ آخر عسى ان يجد منه ما يؤمله من رحمة الباري تعالى بعد ندامته . فلم يكن الشيخ الثاني ارأف بحاله من الاول ، بل ذهب الى القاضي الشرعي ونقل اليه الخبر ، فامر الشرطة بجلبه . ولدى استجوابه ، اقر بكل ما وقع منه وما فكر به ، فاستدعى القاضي الشيخ الاول ، فشهد بما سمعه من فم العامل الملاّ ، فحكم القاضي عليه بالكفر وبطلاقه من زوجه وساقه الى المحكمة الجزائية فقامت بالتحقيق ، فكان على ما سبق ذكره .

ولما كانت جرائم الفصاحة اللسانية ، وهي اطالة اللسان بحق الانبياء العظام يعاقب عليها آنئذ بالاعتقال الموقت في احدى القلاع ويعود البت فيها الى اللجنة المختصة في وزارة العدل ، رفعت اليها اضبارة التحقيق ، فكانت حمداً لله العلي العظيم اعدل واعقل من القاضي الشرعي ومحكمة الجزاء ، فصدر امرها باطلاق سراح الظنين الموقوف اكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن .

وفي ٢٢ ايار ١٩١١ ، صدر تعديل قانوني يتضمن تحديد عقوبة من يجرؤ على اقتراف الفصاحة اللسانية علناً بحق الانبياء العظام بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات .

١٤٦ – معرفة القاضي لغة المتقاضين :

لما كان التحقيق والمحاكمة في فلسطين يجريان باللغة العربية ، لغــة الشعب ، كما هي الحال في ولايتي سورية وبيروت ، وكان جهل القاضي في بلد عربي ، هذه اللغة ، لما يحول دون انجاز القضايا الكثيرة المعروضة لديه بالسرعة المقتضية ، وكان قاضي المحكمة الشرعية في يافا يجهل العربية ، فضلاً عما عرف عنه من ضعف الفطنة والذكاء ، مما جعله العوبة بين مساعديه واوجب تراكم الدعاوى لديــه ، لذلك رأيت من مقتضى الاخلاص لفت نظر وزارة العدلية الى هذا الامر بموجب لائحة مفصلة رفعتها بواسطة المدعي العام في القدس .

بعد اسبوعين من تاريخ العريضة السالفة الذكر ، قدم يافا مفتش العدلية ضيا بك ومعاونه الماس بك ، فقاما بمهامهما خلال ثلاثة ايام ورفعا تقريرهما . فكان من نتيجته نقل القاضي الشرعي الى مثل وظيفته في الاناضول وترفيع رئيس محكمة البداية صادق بك عضواً في محكمة الاستئناف بدمشق وتعيين خلف لكل منهما من رجال القانون العرب . وفي ذلك دليل على اصغاء الوزارة في العهد الدستوري الى ما كان يعرض عليها في سبيل الاصلاح العام دون ان تجد في اقتراحي تعصباً للغتي العربية . وقد اطلعت بعد زمن على تقرير المفتشين المشار اليهما ، فوجدت فيه من الثناء والاطراء وحسن الشهادة بحق النائب العام فوق ما كان يؤمله او يستحقه .

١٤٧ - الحزبية :

كان في يافا حزبان رئيسيان ، يسعى كل منهما لتأييد نفوذه لدى الشعب والحكومة ، يتزعم احدهما آل الدجاني وعمر افندي البيطار ، رئيس البلدية ، ويتزعم الآخر حافظ بك السعيد والسادة صادق ومحمد علي والشيخ الصاوي والمحامي راغب الامام . ومن المؤسف ان يؤدي اختلاف الحزبين الى التقاطع في علاقاتهما الاجتماعية ، بالرغم من اتصاف اركانهما بالثقافة العالية والوجاهة البارزة في حياتهم .

اما الحكومة ، بمختلف دوائرها الادارية والقضائية ، عدا بعض الموظفين فكانت محافظةً على الحياد النزيه بين الفريقين .

ذات يوم من ايام رمضان المبارك ، دخل خنزير يعتني بتربيته صاحبه قنصل اسبانيا منزل فضيلة المفتي توفيق افندي الدجاني . فغضب اخصاؤه وخدمه من ترك هذا الحيوان النجس طليقاً ، فقتله احدهم فوراً . وغضب القنصل بدوره وشكا الامر الى الحكومة ، ونقلت الخبر جريدة تصدر في يافا لصاحبها اليهودي الدكتور مويال ، وهو صديق حميم للحزب الثاني ومروج له دعايته . ولكن الجريدة ذكرت عنوان الخبر بصورة مسيئة الى الذوق والادب .

وفي منتصف الليل ، ايقظني خادم الفندق من نومي بناء على اشارة

قائم المقام علي آصف بك ، الذي كان ينتظرني في بهو الفندق . فنهضت حالاً وجئت اليه ، وكان الى جانبه قائد الجيش النظامي اللواء عبد الرحيم باشا ، الذي جاء يخبر رئيس الحكومة بان الشعب في هياج بسبب تطاول الجريدة على مفتي الاسلام وبان تظاهرة كبيرة قادمة تطلب من قائم المقام ان يأمر حالاً بتوقيف صاحب الجريدة اليهودي وحماته اليافيين ، مهما علا مقامهم الاجتماعي .

ولما رأيت قائم المقام مضطرباً من هذا الخبر ومتحيرًا في امره ، لمعرفته ان حماة صاحب الجريدة اليافيين هم اركان الحزب الثاني ، المعارض لاركان الحزم القائم على رأس التظاهرة الشعبية ، رجوت منه ان يهدئ روعه ويأمرني حين وصول طليعة المتظاهرين ، بان اخاطبهم بلغتهم العربية مترجماً ما هو مفروض ان يكون قد قاله لي بلغته التركية ، وان يجيب اللواء على كلام سعادته بأنه مستعد لتنفيذ كل ما يأمر به ، فوافقاني على اقتراحي . وعلى الاثر ، وصلت طليعة المتظاهرين ، فاذا هي نحو خمسين ذاتاً يتقدمهم رئيس البلدية عمر البيطار وعبد الله الدجاني ، فكررا ما سبق فقاله اللواء عن هياج الشعب ومطالبته بتوقيف مويال وحماته فورًا .

وبعد ان اصغيت هنيهةً الى كلام الحاكم الاداري ، ترجمته بصوت جهوري قائلاً : « ان الحكومة في يافا تشاطر الشعب ، العزيز على قلبها ، شديد استيائه مما نشرته الجريدة بالعنوان الخالي من كل تهذيب وذوق والدال على نفس امارة بالسوء ، وهي ستقيم الدعوى الجزائية غدًا على الجريدة وصاحبها وحماتها لانزال العقوبة التي يفرضها القانون على كل مجرم . ولكن الحكومة لا تسمح بان يقوم الشعب بادنى تظاهرة في هذا السبيل ، لكي لا يقال انها لم تكن لتفكر بملاحقتهم لولا التظاهرة . ان الحكومة تعرف واجباتها ولا تقل عنكم غيرةً على الدين ورجاله وعلى الآداب العامة وسترون غدًا ، لا بعد غد ، عملها وتؤمنون بانها تهتم قبل كل شيء بصيانة الامن العام والهدوء والسكينة من اي خلل ، ولا سيما في هذا الشهر المبارك . فعليكم ، انتم الوجهاء ، افهام الشعب ذلك ليعود الى منازله هادئاً مطمئناً ، واثقاً من سهر الحكومة على اقامة العدل ومطاردة كل مجرم ، بل كل مسيء الى امن البلد

الامين . وعليكم انتم زعماء الشعب ، ان تحضروا غداً صباحاً الى مكتب النائب العام ، للادلاء بما عندكم من اثبات بحق كل من ساهم في الجريمة .

وما ان اتممت كلامي حتى نظر قائم المقام الى اللواء نظرة الآمر ، فاجابه بعد ان رفع يده على رأسه اشارةً للتعظيم : « اني مستعد ، يا سعادة الحاكم ، لتنفيذ كل ما تأمرون به في سبيل المحافظة على الامن العام » .

فانصرف الجمهور شاكرين اهتمام الحكومة بالامر وعاد السكون والهدوء إلى المدينة ، خلافاً لما كان يأمله زعماء التظاهرة من توسط اللواء الطيب القلب وانشرح صدر الحاكم لهذه النتيجة وقضى ليلته ناعم البال .

وصباح الغـــد ، ارسل الي الحاكم الاداري كتاباً رسمياً يطلب فيه اقامة دعوى الحق العام ، فاقمتها لدى قاضي التحقيق . ولكن زعماء التظاهرة احجموا عن المراجعة والملاحقة ، علماً منهم بخفة العقوبة المترتبة قانوناً على ما اقترفته الجريدة وصعوبة اثبات تدخل حماتها الوجهاء في نشر الخبر وسوء نيتهم، ولم يكن هدفهم من التظاهرة سوى اثارة الشعب ليحملوا قائم المقام ، بواسطة قائد الجيش النظامي ، على اتخاذ تدبير اداري عاجل لاعتقال زعماء الحزب المعارض لهم فيقـــال : باتوا في السجن ولو ليلةً واحدة ، حطاً من منزلتهم الشعبية . بيد ان واجب الحكومة وحيادها بين الفريقين المتناظرين في كل شيء اوجب عليها سلوك الطريق السوي دون سواه .

١٤٨ ـ الحياة الاجتماعية والسكان :

كان في يافا طبقة راقية ، تعود الى اسر قديمة العهد في يافـــا او ممن استوطنوها لاعمـــال اقتصادية . ومن اركانها ، بالاضافة الى عمدة الحزبين المتعارضين المشار اليهما في البحث السابق، آل عاشور ونابلسي ودباس وخوري وكساب وروك وآلونزو وبيروتي وصايغ وفيعاني ومنطورة وظريفة وعرقتنجي وجلاد وتماري ، وقد احرزوا من حضارتهم وثقافتهم مركزاً مرموقاً في المجتمع . اما عامة الشعب فكانت محرومة في الغالب من الثقافة ومن كل تقدم في الحياة الاجتماعية . ينطبق هذا التقسيم على مسيحيي يافا ايضاً وهم اقلية الا ان الطبقة الدنيا منهم تتمتع بقسط يسير من الثقافة .

ومما لفت نظري ان عدد اليهود والاجانب مجتمعين يقرب من عدد الوطنيين . اما الاجانب ، فمنهم نحو الفين من شمالي افريقيا ، وجلهم من المغرب والجزائر ، يتمتعون بحماية فرنسية ويستخدمون حراساً امناء في بساتين يافا وضواحيها . ومنهم فرنسيون وايطاليون وغيرهم من مختلف الجنسيات الاوربية والاسيوية ، يقومون بمهام تجارية ومدرسية وقد امتزجوا مع اليافيين واصبح بعضهم كالمواطن الاصلي لا يفترق عنه في شيء ، كالسيدين بورتاليس وفيليبر المتمتعين بمركز اجتماعي بارز .

واما اليهود ، فمنهم مواطنون اصليون لا يتجاوز عددهم ثلاثة او اربعة آلاف ، ومنهم الغرباء وعددهم غير معروف بالضبط ، لعدم وجود دائرة احصاء لدى الحكومة ، ولكنه يقدر بثلاثين الفاً في يافا والقدس المجاورة لها ، ومنهم المهاجرون من روسيا ورومانيا والمانيا والنمسا والمجر ومن اليمن والعراق وبعض الولايات العثمانية وشمالي افريقيا ، مما يدل على ان فكرة الهجرة الى فلسطين كانت هدف يهود العالم ، يغذيها كبارهم بمختلف الصور . وقد ظهر كما يقول الخبراء من اليافيين ، ان عدد اليهود المهاجرين الى يافا قد زاد في العهد الدستوري مما كان عليه في العهد الحميدي بفضل حماية القانون الاساسي حق كل فرد منهم ، بالاضافة الى الامتيازات الاجنبية التي ظلت مرعية في بداية الحرب العالمية الاولى .

١٤٩ — وفاء اليافيين :

قبل ان اختم هذا الفصل المتعلق بمدينة يافا ، يترتب عليّ ان اشيد بمكارم اخلاق اهلها واشير الى وفائهم ومروءتهم بذكر حادثة واحدة من حوادث عديدة سوف انشرها في كتاب خاص ، مقتصر على نوادر اجتماعية لا علاقة لها بالسياسة والادارة .

سافر السيد ابراهيم الياس وزوجته من اللاذقية لزيارة الاماكن المقدسة ، ونزلا من الباخرة الى ميناء يافا ودخلا دائرة الجمرك وخرجا منها بسلام ، سالكين الطريق الطويلة الضيقة ، يرافقهما حمال اخذ على كتفه حقيبتي ثيابهما ، قاصدين احد الفنادق .

واثناء الطريق قالت الزوجة لزوجها : « ليتنا قمنا بهذه الزيارة حين كان نسيبنا فلان ههنا . » فسمعها رجل تجاوز الستين من العمر ، يوحي ظاهره وحديثه الوقار والاحترام . فتقدم منهما سائلاً عن «فلان» وعن عافيته واخباره ، فاجابته : « انا عمة والدته ، وهو بتمام العافية والتوفيق في وظيفته الجديدة بلبنان ، وجئت وزوجي لاول مرة لزيارة القدس ، بعد ان نستريح قليلاً في يافا » . ظل الرجل يحدثهما حتى وصلوا الى الطريق المعبدة ، فنادى الحوذي الذي استلم الحقيبتين ووضعها امامه ، ورافق الرجل الزائرين في العربة قائلاً للحوذي ! « الى حي العجمي » . ولما وصل بهم الى المحل المقصود ، دفع له اجرته وقرع باب المنزل ، ففتحته الخادمة وتناولت الحقيبتين . ولما دخلوا المنزل ، قالت السيدة للرجل : « يا سيدي ، لا ارى ما يدل على كون هذا البيت فندقاً » . فاجابها : « هو « بانسيون » يؤمن راحة المسافرين اكثر مما يؤمنها الفندق » .

وبعد تناول الغداء ، رافقهما الرجل في نزهة بين ضواحي المدينة ، وعاد بهما الى « البانسيون » حيث باتا بكل راحة واطمئنان . وقبل ان يغادراه صباحاً سألا صاحبه عن الاجور المستحقة عليهما ، فاجابهما : « ساقدم قائمة الحساب في المحطة » ، وسار معهما اليها ولما اركبهما القطار ، ودعهما قائلاً : « كنتم في ضيافة نسيبكم فلان » فحين ترونـــه قولوا له يسلم عليك كثيرًا صديقك قسطه الخوري » .

هذا هو الرجل ، المعروف عنه في يافا وجميع فلسطين ، انه رجل الوفاء والشهامة يصرف جهوده في سبيل وطنه واصدقائه لا تفارقه الابتسامة ولا يدع النكتة تفوته في كل مناسبة ، يقوم بتكريم شيخين لا يعرفهما عـــلى الوجه السالف الذكر ، لمجرد سماعه باسم صديق له يرد في حديثهما لبعضهما البعض . هذا مثال حي لنبل الطبقة الراقية في يافا وقد تساءلت حين ادفع بذكرياتي للطبع : « هل بقي في العالم من امثال ذلك الصديق الوفي الوجيه السيد قسطنطين من آل الخوري الكرام ، المدعو تحبباً العم قسطه الخوري ؟ » .

الفصل الثالث

القدس أيضاً

١٥٠ — تأسيس محكمة الاستئناف :

كانت محكمة بيروت الاستئنافية مرجعاً لاستئناف الاحكام التي تصدرها محكمة القدس بصفتها البدائية ، ولما تبين لوزارة العدل كثرة الدعاوى في لواء القدس ، المستقل من الولاية ، استصدرت قانوناً بتأسيس محكمة استئناف فيه تكون مرجعاً استئنافياً لمحاكم البداية في مركز القدس واقضيتها ولمحكمة لواء نابلس البدائية .

ومن الجدير بالذكر ، ان قضاء الناصرة ، الواقع ضمن حدود متصرفية عكا التابعة لولاية بيروت ، كان ملحقاً بمتصرفية القدس المستقلة ، نزولا عند طلب الدول الاوربية تسهيلاً لمعاملات رعاياها حين يزورون الاماكن المقدسة . وبعد ان تسلم الاتحاديون الحكم في اثر اعلان الدستور ، اعيد ربط قضاء الناصرة بمتصرفية عكا رعايةً لمصلحة اهله .

في مطلع تشرين الاول ١٩١٠ ، تلقيت برقيةً من وزارة العدل تنبئ بتعييني قاضياً في محكمة القدس الاستئنافية الجديدة . وبوجوب اسراعي اليها للقيام بمهام المدعي العام وكالةً ، ريثما يعين الاصيل ، فلم اتوان عن تلبية الامر .

شعرت ، حين عودتي الى القدس ، بنشاط وارتياح وسررت لوجودي في محكمة الاستئناف مع جهابذة العلم والقانون ، الرئيس ابراهيم حقي بك والاعضاء

عوني بك الخالدي ، خريج معهد الحقوق في الاستانة ، والفقيه العلامة الياس بك طراد والحقوقي اللامع الاستاذ عوني اسحق والجزائي المدقق انطون بك شلهوب ، وهؤلاء الثلاثة من ابرز محامي بيروت ، قبلوا الوظيفة موقتاً ليتمكنوا من عودتهم لممارسة المحاماة ، بعد ان صدر قانون يحصر ممارستها بخريجي معاهد الحقوق وبمن وجدقاضياً استئنافياً مدة سنة او قاضياً بدائياً مدة اربع سنوات .

وفي فترة وجودي قائماً بمهام المدعي العام الاستئنافي بالوكالة ، تمكنت من ترفيع رفيقي القديم رباح افندي قربة ، معاون مأمور التنفيذ في اللاذقية ، الى سلك القضاة . فعين ، بموجب قرار اللجنة العدلية وموافقة الوزارة ، مستنطقاً في يافا . فكان موفقاً في ايفاء الوظيفة حقها وفي كل ما اسند اليه بعدها من وظائف اهلته لرئاسة محكمة البداية في اللاذقية وظل معروفاً بحزمه ونزاهته وصدق وطنيته .

١٥١ ــ جناية في الحرم الشريف :

كان السياح القادمون لزيارة الاماكن المقدسة ورؤية الآثار القديمة يلقون، على اختلاف اجناسهم ولغاتهم ، كل اكرام وعناية من اهل القدس وملحقاتها ومن جميع موظفي الحكومة . وكان يرافقهم في تجوالهم تراجمة من اهل القدس يتقنون اللغات الاجنبية من افرنسية وانكليزية وروسية والمانية واسبانية وغيرها . ولما دخل فريق من السياح الاميركيين الحرم الشريف، نزل ثلاثة اشخاص منهم ، بينهم آنسة ، الغرفة الصغيرة الكائنة تحت الصخرة الشريفة ، وكان فيها آنئذ رجل افغاني يقيم فرض صلاة العصر . فحين شاهد الآنسة بحذائها ، لم يستطع الصبر ، فاخرج من جيبه سكيناً وطعنها بها طعنة اوقعتها ارضاً . فقبض رفيقاها يدي الجاني وحضر افراد الشرطة على الاثر ، فقادوه الى قاضي التحقيق حيث اقر باقترافه الجريمة دفاعاً عن حرمة الاماكن المقدسة التي وطئها السياح باحذيتهم .

قامت القدس وقعدت لهذه الجريمة يومين كاملين ، ثم هدأت الحالة بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان اطمئنان السياح.

كرر الجاني اعترافه اثناء المحاكمة وفي نهايتها اجمعت آراء القضاة الخمسة

على تجريمه ولكنهم اختلفوا فيما يتعلق بالاسباب والظروف التي رافقت الجرم ، أهي مخففة للعقوبة ام مشددة . فكان رئيس المحكمة واحد الاعضاء يريان تخفيفها الى حدها الادنى ، وهو ثلاث سنوات في سجن الاشغال الشاقة ، بينما يرى عضوان آخران تشديدها الى الحد الاقصى وهو خمسة عشر عاماً . وبعد ان اشتد الجدال بينهم حرصاً من كل منهم على العدالة ، انبرى اصغرهم معلناً رأيه بان تكون العقوبة خمس سنوات ، لما في اسباب الجريمة ونتائجها من مستلزمات التخفيف والتشديد . فقبلوا اقتراحه وصدر الحكم باجماع الآراء وكان له حسن الاثر في نظر الحكومة والشعب والسياح معاً .

١٥٢ — السفر الى العاصمة :

بعد قدوم مدعي العام الاصيل ، ثابرت على معاونته في معظم الاوقات ، الا حين يستدعي نصاب المحكمة وجودي بين قضاتها . ولما لم يبقَ مانع من استعمال اجازتي السنوية ، وهي شهر كامل ، عزمت على قضائها في العاصمة بعد ان اسعدني الحظ برفيق ممتـاز هو آصف بك ، رئيس محكمة القدس البدائية .

غادرنا القدس معاً بالقطار الى يافا ومنها بالباخرة الى بور سعيد ، فنزلنا اليها باكراً وتجولنا فيها ، الى ان حلّ ميعاد سفر القطار الى القاهرة ، فوصلناها ظهراً . وفي صباح اليوم الثاني ، ركبنا القطار الى الاسكندرية وكانت قد وصلتها الباخرة نفسها ، فعدنا اليها مساءً بسرور ونشاط ، ولدهما في انفسنا رؤية ابن عمي جبرائيل في القاهرة ، حيث رافقنا في زيارة متاحفها وحدائقها ومصر الجديدة (هليوبوليس) ، وكانت آنئذ (١٩١١) في بدء تأسيسها ، ثم مشاهدة ابن خالي الرفيق القديم موسى ابراهيم وقرينته الفاضلة في الاسكندرية ، حيث تناولنا طعام الغداء في منزلها العامر تلبيةً لدعوتهما والحافهما . والحق ان مما زاد في سروري هو انشراح رفيق السفر الجزيل الاحترام واطراؤه الاقرباء .

غادرنا ميناء الاسكندرية على ظهر الباخرة وكان الطقس جميلاً . وفي اليوم الثاني ، واجهنا ازمير ، ميناء الاناضول الكبير ، ثم جزيرة ساقز (شيو) فجزيرة مدللي (متلين) فمضيق جناق قلعة (الدردنيل) الى بحر مرمرة . وبعد ان اجتازت

الباخرة الجزر الصغيرة اللطيفة في مرمرة ، ابرقت العيون واسارير الوجوه برؤية العاصمة الجميلة ، بكل ما حبتها الطبيعة من موقع لا يضاهيه حسناً وروعةً اي مكان آخر في العالم، ومن امن وحرية ضمنهما سكان العاصمة المشهورون برفيع التهذيب ولطف المعاشرة ، بالاضافة الى حسن تطبيق القانون الاساسي تحت اشراف حكومة الاتحاد والترقي، فضلاً عما في القسطنطينية من آثار قديمة وذكريات تتجدد نشوتها كلما تكررت زيارتها .

١٥٣ ـ في العاصمة :

نزلت بارشاد رفيقي آصف بك في فندق « المسرة » في اسطنبول ، وهو قريب من الباب العالي ومعظم النظارات . وغير بعيد عن مطعم علي افندي ، وكلا الفندق والمطعم يرتادهما عادةً موظفو الدولة وكبار المتقاعدين لنظافتهما مع ما تستلزمه اوضاعهما الشرقية الراقية من اعتدال في الاسعار بخلاف امثالها في بك اوغلى (بيرا) .

قمت في اليوم الثاني من وصولي الى العاصمة بزيارة صديقي الكبير ، معاون رأس المدعين العامين لدى محكمة التمييز العليا ، مظهر بك ، ثم تشرفنا بزيارة استاذي خيري بك ، ناظر الاوقاف . فكان كل منهما على عهدي به من اللطف والالتفات وعظيم النفس والاخلاق ، لا تبدل المناصب العاليـــة من تواضعه وعطفه على الصغير ، وقد شجعاني ، بصراحتهما المحببة ، على تكرار زيارتهما . وحين تلطف مظهر بك بزيارتي في الفندق ، دعاني الى تناول العشاء معه في مطعم « طوقاتليان » الشهير في بك اوغلى ، فامتثلت امره شاكرًا نبيل عاطفته .

لقد ساعدني الحظ بلقاء اصدقاء قدماء ، من زوار العاصمة او المقيمين فيها ، فكنت اقضي معهم معظم اوقات فراغي من زيارة الدوائر الرسمية ارواءً لفضول الشباب المنطلق دوماً الى الامام .

١٥٤ — الصراحة خير من التسويف :

اثناء زيارتي صاحب الدولة خيري بك ، ناظر الاوقاف ، في وزارة الداخلية — حيث كان يقوم بمهامها وكيلاً عن ناظرها خليل بك ، المسافر بمعية صاحب الجلالة السلطان رشاد في بلاد الروملي — دخل اليه بعد سبق الاستئذان احد المتصرفين السابقين ، فقال له خيري بك : « اني درست قضيتك ورأيت انك جدير بوظيفة مكتوبجي (امين عام) في احدى الولايات ، فان شئت ذلك عينتك في الحال » . فاجاب الطالب : « ان ناظر الداخلية خليل بك وعدني بان يعيدني متصرفاً كالسابق وقد طال انتظاري انجاز الوعد » . فرد عليه خيري بك : « راجعتني اول امس فوعدتك بدرس قضيتك خلال يومين ، فدرستها فتبين لي منها انك كفء لما اعرضه عليك ، فان لم ترضَ به فانتظر عودة خليل بك » . فانصرف الطالب شاكراً صراحة الناظر خيري بك في القول وهمته في العمل .

١٥٥ — سجل الموظفين :

كان قصر العدل ضاماً في طوابقه المتعددة نظارة العدلية ومحكمة التمييز ، بجميع دوائرهما ودواوينهما . وفي احدى زياراتي لمظهر بك ، معاون رأس المدعين العامين ، لفت نظري وجود عدد من القضاة في غرفة الانتظار ، يلتمسون موعداً لمقابلة الناظر او احد مديري الشعب الادارية ، فحملت السهولة التي القاها حين مراجعتي احدى هذه الشعب ، على توصية تفضل بها الصديق الكبير المشار اليه . فلما شكرته على هذا الفضل ، اجابني متواضعاً : « ان سجل احوال القضاة والموظفين المرتبطين بوزارة العدلية دقيق وسليم من الشبهات ، فكل من يطلب مقابلة ما في احدى الدوائر ، يُرجع الى سجله قبل اعطائه الجواب . وعلى مقتضى هذا السجل ، يتوقف ما يلقاه طالب المقابلة من حسن قبول او اهمال ، لان قيمة القاضي في نظارة العدلية ومحكمة التمييز ، كما هي عند ذوي الضمائر مرتبطة كل الارتباط بكفاءته ونزاهته ، لا بزيادة راتبه ومرتبته » . وهذا لحسن الحظ ما تميزت به وزارة العدل في العهد الدستوري .

١٥٦ - مقابلة ناظر العدلية :

بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى والتشجيع الذي اتحفني به الصديق الكبير مظهر بك ، عزمت على تحقيق امنيتي بمقابلة ناظر العدلية ، ملا زاده نجم الدين بك ، في مكتبه ، رغم سبق صدور تعليمات الوزارة بعدم ترفيع رجال العدلية ، القادمين بالاجازة الى العاصمة ، اثناء وجودهم فيها ، وعدم قبول مراجعاتهم بهذا الشأن .

ولما صعدت الى الطابق الوزاري من القصر ، طلبت من حاجب مكتب الوزير ان يستأذن لي بالدخول ، وذكرت له اسمي. فطلب مني بطاقتي ليرفعها الى الوزير ، وهذا ما كنت اتهرب منه . ولما اجبته الى طلبه وعرف درجة وظيفتي احالني على مقابلة الامين العام المسمى مكتوبجي النظارة ، فامتعضت نفسي دون استغراب ، لسابق علمي بصعوبة الاتصال بدولة الناظر لغير اركان النظارة ، من ذوي المراتب الثانوية من قضاة الولايات وملحقاتها .

ولما قابلت الامين العام ، اظهر استعداده للاستماع اليّ ، فاكتفيت بالشكر على تشرفي بسعادته ، راجياً ان يساعدني على مقابلة دولة الناظر ، فاجابني بعدم امكان ذلك ولا سيما ان الوقت قارب ميعاد الانصراف لتناول طعام الغداء . فخرجت من لدنه شاكرًا وتذكرت استاذي الكبير خيري بك وعطفه عليّ واتيانه في كل مناسبة على ذكر اسمي امام اصدقائه ، فلا بد ان يكون قد عرف بي صديقه وزميله الكبير ناظر العدلية . وعلى هذا الاعتقاد ، اتجهت الى مكتب مدير الامور الحقوقية ، ضيا بك (وهو الدي كان قد قدم يافا بمهمة التفتيش واثنى في لائحته المرفوعة الى مرجعه على خدماتي واخلاصي لواجب وظيفتي) ، فاذن لي بالدخول اليه فورًا واحسن استقبالي . وحين اطلعته على رغبتي في مقابلة دولة الناظر ، نهض من مقامه وارتدى اللباس الرسمي الاسود (ريدنكوت) المعلق في الغرفة ، وقال : « تعال معي » . فقدمني الى دولة الناظر بصفتي احد اعضاء محكمة الاستئناف في القدس الشريف ، فاسرعت مضيفاً اسمي الى عبارته . فنظر اليّ صاحب الدولة مبتسماً وقال مستغرباً : « انت في عنفوان الشباب ! » فأردف ضيا بك قائلاً : « نعم يا سيدي وهو يحسن القيام في وظائفه . » فقال الناظر : « اعرف ذلك » ، وامرني بالجلوس . فجلست امامه

واخذ يسألني ، بعد خروج ضيا بك من لدنه ، عن الحالة في القدس ويافا من النواحي القضائية والادارية والسياسية والاجتماعية فكنت اوجز اجوبتي حرصاً على وقته الثمين ، ثم ختم الحديث قائلاً : « ترفيعك مقرر وستتلقى نبأه قريباً بعد عودتك الى القدس » . ففارقته شاكراً عالي التفاته وعدت تواً الى الصديق الكبير مظهر بك ، فسر لنتيجة المقابلة .

ثم ذهبت الى ناظر الاوقاف استاذي المفضال ، وقبل ان افوه بكلمة ، فاجأني بقوله : «كانت مقابلتك ناظر العدل موفقة وكان قبلها عازماً على نقلك الى دمشق عضواً استئنافياً ولما رآك شاباً نشيطاً ، رجح ان تكون نائباً عاماً في احسن الوية الدولة العثمانية ، اعني طرابلس عروس الشام » . فشكرته على متواصل عنايته بتلميذه ، داعياً له ولذويه الاعزاء بطول العمر . فتمنى لي مزيد التوفيق وحملني تحياته الى طرابلس واللاذقية ، وهما المدينتان اللتان سبقت له الخدمة فيهما ، تاركاً اجمل الاثر .

اتيت على ذكر هذه التفصيلات خدمة للحقيقة والتاريخ واعترافاً بفضل رجال الدولة العثمانية واعلاناً لعالي مزاياهم ، وفي مقدمتها الخلق الحسن وصدق المودة والوفاء للمخلصين ، القائمين بواجب وظائفهم على اختلاف اديانهم وقومياتهم .

١٥٧ — من العاصمة الى القدس :

بعد ان ودعت صديقي آصف بك ، الذي اراد ان يقضي كامل اجازته بين اهله وخلانه في العاصمة ، غادرتها قاصداً مقر عملي ، على باخرة فرنسية فيها متصرف القدس الجديد . جودت بك ، منقولاً من منصبه السابق ، متصرفية طرابلس ، وهو كهل لا تفارق الابتسامة وجهه مع رصانة السن والمقام .

ولما وصلت بنا الباخرة الى ميناء طرابلس ، جاء بعض وجهائها ، وكانوا على علم بسفر متصرفهم السابق الى مركز وظيفته الجديدة الرفيعة الشأن ، فأحاطوا به مهنئين ، وقد لفت نظري من بينهم شيخ جليل كللت المهابة جمال وجهه وطلاوة حديثه ، فاخذ يعبر بفصيح بيانه عن شعور اخوانه وما يكنونه من عواطف

الاجلال لعطوفة جودت بك ، الذي عرفنا ببعضنا . فاذا بي امام العالم التقي الورع الشيخ عبدالفتاح افندي الزعبي ، الجزيل الاحترام ، فكان هذا الاجتماع بدء تعشقي طرابلس قبل ان اراها .

لدى وصولنا الى محطة القدس ، وجدناها حافلة بالعساكر النظامية ورجال الامن العام ومزدانة بالوجهاء من كبار الموظفين والاهلين ، الذين قدموا لاستقبال المتصرف الجديد .

عدت في اليوم التالي الى العمل مع زملائي القضاة ردحاً من الزمن . وما لبثت ان تلقيت برقية من الوزارة تنبئ بتعييني نائباً عاماً في طرابلس الشام ، فكررت الحمد لله تعالى والشكر لرعاية اولياء الامور وبادلت الرؤساء والزملاء وجميع الاصدقاء الاوفياء مقتضيات الوداع ، حافظاً لكل منهم ما يجب عليّ من جميل الذكر .

جئت اولاً موطني اللاذقية ، حاملاً ادعية غبطة البطريرك داميانوس الجزيل الاحترام وهديته المباركة ، وهي وسام القبر المقدس لوالدتي ، التي ربتني ، وصليبين من ذهب مذخرين بعود الصليب لشقيقتيّ زلفا وادما ، ومسبحة كهرباء لشقيقي الامين ، فكان فرحهم بلقائي بعد غياب سنة ونصف عظيماً جداً .

وبعد ان قضيت معهم ومع الاقرباء والاصدقاء اياماً معدودة ، سافرت الى طرابلس ، مقر وظيفتي الجديدة ، متكلاً دوماً على الله ورضى الوالدين ودعاء اخوتي الاعزاء .

١٥٨ — مضبطة اللجنة العدلية في القدس :

قبل مغادرتي القدس ، تفضلت عليّ اللجنة العدلية بالمضبطة الآتية :

« بمناسبة ترفيع يوسف افندي الحكيم عضو محكمة استئناف القدس الى النيابة العامة في طرابلس الشام ، بموجب الامر البرقي الوارد من وزارة العدل الجليلة ، تبين ان المؤما اليه قد قام اثناء وجوده على التوالي عضواً في محكمة بداية القدس ، ونائباً عاماً في يافا واخيراً عضواً لدى هذه المحكمة الاستئنافية ، بجميع المهام المسندة اليه بكمال العفة والاستقامة وابرز فوق المعتاد مآثر النشاط والاقتدار ، بالاضافة الى ما اتصف به من حسن السيرة والاخلاق ، مما جعله

حائزاً الاعتماد والامتنان من الجميع ومحرزاً تقدير مرجعه الاعلى واثباتاً لحسن حاله وبراءة ذمته اعطي هذه المضبطة .

٢ تموز ١٣٢٧ (١٩١١)

النائب العام	رئيس محكمة البداية بالوكالة	المدعي العام الاستئنافي
محمد جلال الدين	**محمد يوسف الخالدي**	**علي رضا**

رئيس العدلية والمحكمة الاستئنافية في القدس الشريف

ابراهيم حقي

القسم الخامس

طرابلس

١٥٩ – كلمة المؤلف

طرابلس المدينة الفينيقية القديمة التي حكمها على التوالي اقوام مختلفة من اغريق وفرس وروم ، الى ان جاءها العرب فالصليبيون فصلاح الدين الايوبي فقلاون ملك مصر فالعثمانيون الترك منذ فتح سلطانهم سليم الاول ، سورية عام ١٥١٦ ، طرابلس هذه يرى فيها الخبير المدقق آثار حضارات تلك الامم . على ان الطابع العربي قد تغلب على سواه في اللغة والادب والشعر والغناء والعرف ومزايا الشمم والاباء واكرام الضيف ورحابة الصدر والمؤانسة والمروءة والوفاء .

طرابلس عروس الشام – كما كانت تسمى في عهد آل عثمان ، مقابلةً لتسمية مدينة حماه ، بحماة الشام – محصنة بما حبتها الطبيعة من جمال الموقع وخصب التربة ولطافة الهواء ، تتمثل فيها الحياة الشرقية الراقية ، بفضل فطرة اهلها الكرام ، وجلهم عريق الحسب والنسب ، وقوة ايمانهم بالله ونشاطهم واقبالهم على العلم والزراعة والتجارة والعمل المثمر وكل ما هو حسن .

يحكى ان حمدي باشا ، والي سورية في العهد العثماني ، زار طرابلس حين كانت تابعةً لولايته ، فدعي الى وليمة اقيمت على شرفه في مصيف سير ، حيث اعدت المأدبة في ساحة منزل الوجيه علي بلك الخضر ، المطلة على البحر وساحله من جهة وعلى الجبال والاودية المزدانة بالحراج ومجاري الانهر من الجهات الاخرى . فانشرح صدره لتلك المناظر الطبيعية الخلابة وللوجوه النضرة التي كانت تحيط به ، وكلها من علية القوم ونخبة الوجهاء ، فقال على سبيل التفكهة والمباسطة :

« ان آسيا اعظم قارات الكرة الارضية ، والمملكة العثمانية اوجه ممالكها وارقاها واجملها موقعاً ، وسورية في مقدمة الولايات علماً وحضارةً وخصباً في

التربة واعتدالاً في الجو ، وطرابلس الشام عروسها المفضلة ، ومصيف سير ابدع منتزهاتها ، فانا الآن في اجمل مكان على وجه البسيطة .

فصفق له الحضور ، شاكرين عطفه على مدينتهم وقال له احدهم : « انك يا صاحب الدولة افضل من شرف هذا المكان » .

كان اهم طرق المواصلات سنة ١٩١١ ، بين المدينة ومينائها ، والمسافة بينهما لا تزيد على ثلاثة كيلومترات، خط « تراموای » تجر الخيل حافلاته وقد اسسته شركة وطنية سنة ١٨٧٩ ، يوازيه طريق معبدة اسوة بمعظم طرق المواصلات على ان انجاز الخط الحديدي العريض (١٩١١) الممتد من ميناء طرابلس حتى بلدة حمص ، المزودة من قبل بمثله من محطة رياق حتى مدينـــة حلب الشهباء ، قد زاد كثيراً في اهمية طرابلس الاقتصادية .

الفصـل الأول

الحيـاة الاجتماعيـة

١٦٠ ـ المجتمع الطرابلسي :

لم يتجاوز عدد النفوس في المدينــة والميناء معاً (١٩١١) خمسين الفاً، ثلاثة ارباعهم من المسلمين السنيين والربع مسيحي ، ومعظمه ارثذكسي ويليه الموارنة وعدد قليل من طوائف الروم الكاثوليك واللاتين والانجيليين ، يسود الجميع الاخاء الوطني والمودة وحسن المعاشرة وصدق المعاملة ، كما هو ممثل بأجلى وضوح في المجتمع الطرابلسي الراقي المحافظ على تقاليده العربية الاصيلة ، بالاضافة الى التطور الذي اخذت الدولة العثمانية تسير عليه في اهم ولاياتها بدءاً من عهد السلطان عبدالحميد الثاني .

كان المجتمع الطرابلسي ممثلاً بالعلماء والرؤساء الروحيين والوجهاء البارزين ورجال الاقتصاد والمدربين والاطباء والصحفيين والادباء والشعراء المبرزين . وكان شعاره المفضل الخلق الحسن ، بما اقتضاه من المروءة وصدق المعاملة والعطف على الفقراء والمحتاجين والاخذ بناصر العدل حيث كان . لذلك لم يجد مجال للطبقية بين الشعب ، فالكبير بمثابة الاب للصغير والصغير يجل الكبير ويخضع لآرائه . وقد برزت هذه الحقيقة في علة مناسبات ، مما حدا الاجنبي العاقل المقيم في الفيحاء على تبني شعور اهلها وافتخاره بانه طرابلسي دون رجوع الى اصل قوميته ، لذلك لم يكن لقناصل الدول في طرابلس ، وجلهم من قدماء

مستوطنيها ، اي نفوذ يتعلق بالوظيفة ، سوى ما اقتضته الامتيازات الاجنبية ، بل كان نفوذهم مرتبطاً بمكانتهم الشخصية وبما احرزوه من ثقة واعتبار مواطنيهم.

كانت اكثرية المجتمع الطرابلسي محافظةً على حجاب المرأة ، خلافاً لما ارتقت اليه في الزمن الحاضر من نهوض الانثى ومشاركتها الرجل في متنوع مقتضيات الحياة الاجتماعية ، في الاحتفالات العامة والخاصة وفي الاعمال الاقتصادية والمهنية والمعاهد العلمية والوظائف الحكومية واخيراً في الانتخابات النيابية .

ان الحفلات الخاصة التي كانت تقام في المنازل والحدائق والمتنزهات قد تميزت بكرم اليد والخلق معاً ، تبرز فيها العواطف الودية المتبادلة بين الجميع ، دون ان تؤثر عليها بعض الاختلافات الحزبية والعائلية التي لا يخلو منها بلد .

ولا يصح في هذا الصدد السكوت عما قام به محفل العشيرة الماسونية في سبيل تحقيق الاخاء الوطني الانساني ولا غرابة في ذلك بعد ان حوى هذا المحفل ، منذ تأسيسه حتى يومنا هذا ، النخبة القيمة من العلماء الفضلاء والأدباء والشعراء والوجهاء الاسخياء في كل عمل خيري .

١٦١ ــ السياسة في المجتمع :

كانت الحياة السياسية في طرابلس ، كما في غيرها من المدن السورية الهامة قبل اعلان الدستور (١٩٠٨) ، قائمة على مظاهر الاخلاص لجلالة السلطان والدعاء له بطول العمر في كل مناسبة من المناسبات الاجتماعية والحفلات التي تقيمها الحكومة . وعلى دوام حسن الصلات بينها وبين الشعب الممثل آنئذ بكبار العلماء والوجهاء ، امثال المفتي مصطفى افندي كرامه والشيخ حسين افندي الجسر ودرويش افندي شنبور وعبدالقادر باشا الملا وقيصر بك نوفل وآل كاتسفليس وطربيه .

وكان السلطان عبدالحميد الثاني اكثر سلاطـين آل عثمان اهتماماً بتلك الصلات بين الحكومة والشعب وكان احد كبار المقربين الى جلالته ، الشيخ ابو الهدى افندي الصيادي ، في مقدمة العاملين في هذا السبيل . فتوثقت صلاته بعلماء طرابلس وفي طليعتهم الشيخ علي العمري ، المعروف بالكرامات التي يرددها الكثيرون من ابناء ذلك العصر .

ومن ابرز اصدقاء الشيخ ابي الهدى المشار اليه ، احمد افندي اسماعيل ، كبير آل المقدم، ومصطفى باشا الانجا وعبداللطيف باشا الصوفي، المعدود من افاضل متصرفية الالوية علماً وخبرةً وتهذيباً عالياً مع حسن ادارة ونزاهة لا شائبة فيها .

كان حسن افندي الانجا ، حتى نهاية العهد الحميدي ، رئيساً لشرطة طرابلس ، متفوقاً في نفوذه على جميع رؤساء المصالح الادارية بفضل وجود اخيه عبدالغني اميناً لاسرار الشيخ ابي الهدى ، ومما يحكى عن مدى نفوذ حسن افندي، انه جاءه ذات يوم احد العمال شاكياً رب عمل يحاول التهرب من اداء حقه البالغ خمس عشرة ليرة عثمانية ، فأشار اليه بأن يذهب بأتانه المربوط قرب داره الى مدينه ويكلفه بالاسراع اليه . فلما شاهده المدين الاتان ، خارت قواه ودفع الى الداين مطلوبه في الحال ، راجياً منه اسقاط شكواه . فعاد العامل الدائن الى رئيس الشرطة شاكرًا حزمه وعطفه وداعياً له بالتوفيق .

ان هذه القصة وامثالها ، مما كان يجري في العهد الحميدي ، تدل على مدى نفوذ المقربين من السلطان ورجالهم في الولايات. ولما طلع فجر العهد الجديد عهد الحرية والدستور ، انتقل نفوذ الحكم من السلطان ورجاله الى الوزارة التي تحوز ثقة المجلس النيابي. لذلك نشطت جمعية الاتحاد والترقي قبل البدء بالانتخابات النيابية ،واسست لها فروعاً في مراكز الولايات والالوية وبعض الاقضية الهامة . فكان فرع طرابلس جامعاً عدداً كبيرًا من المثقفين ، من جميع طبقات الشعب وشبانها خاصةً ، دون ان يكون هنالك حزب آخر ،فمن لم يكن اتحادياً كان مستقلاً في الظاهر.

ظل وجهاء العهد السابق ، وفي طليعتهم العلامة الشيخ محمد افندي الجسر ، بعيدين عن السياسة زمناً ، دون ان تبدر منهم بادرة عداء للعهد الجديد . كما ظل المفتي رشيد افندي كرامة ، سليل بيت المجد والثراء ، محافظاً على وجاهته وشعبيته معاً ، بينما كان نجله الاكبر الشاب النبيل الحاد الذكاء عبدالحميد افندي يتردد كثيرًا الى النادي الاتحادي يبادل اصدقاءه الكثر ، المعجبين باخلاقه ، الاحاديث السياسية والوطنية والادبية ، محافظاً على اخلاصه لجميع صحبه، على اختلاف نزعاتهم السياسية .

في هذا الجو الملائم للاتحاديين ، جرت الانتخابات النيابية الاولى للمجلس النيابي ، ففاز بالنيابة عن طرابلس الاستاذ فؤاد خلوصي بك ، من المثقفين المنتمين الى جمعية الاتحاد والترقي ، فكان من خيرة النواب . على ان انظار الطبقة المحافظة على وفائها للعهد الحميدي ظلت متجهة الى علامتها الشيخ محمد افندي الجسر ، وقد تحققت فيه آمالها وآمال الشعب الطرابلسي قاطبةً بعد قليل من الزمن ، فكان في مقدمة النواب الفائزين وفي طليعة رجال السياسة البارزين ، على ما يجده القارئ في هذا الكتاب وفي الجزء الرابع من الذكريات المتعلق بعهد الانتداب .

١٦٢ ـ الثقافـــة :

كان في طرابلس من معاهد التعليم والتربية ما هو حكومي مجاني وما هو خاص ، يستوفى من طلابه اجور معتدلة . فمن القسم الاول ، المكتب الاعدادي ودونه المدارس الرشدية والابتدائية . ومن القسم الثاني ، المدرسة الوطنية التي اسسها العالم المفضال الشيخ حسين الجسر ، وقد اشتهرت باتقانها تعليم النحو والبيان بالاضافة الى مبادئ الفقه الشرعي ، فالمدارس الخاصة ، الابتدائية والاعدادية ، لكل طائفة من الطوائف المسيحية ، فالثانويـــة الاميركية للذكور والابتدائية للاناث ، وقد قامت بفضل المحسنين من الاميركان تدرس فيها العربية والانكليزية على السواء ، وثانويتان فرنسيتان يدير اولاهما رهبان اخوية المدارس المسيحية والثانية راهبات تعاونهن معلمات وطنيات .

وكان كل من رغب من خريجي المدارس السالفة الذكر في التحصيل العالي ، ذهب الى بيروت او الى العاصمة ، حيث توجد كليات الحقوق والطب والصيدلة والهندسة والعلوم الادارية . وقد عاد معظم هولاء الراغبين الى وطنهم ، حاملين شهاداتهم ، واخذوا يعملون بنجاح كل منهم فى دائرة اختصاصه .

١٦٣ ـ الصحافـــة :

الصحافة مرآة الشعب ، فاذا ارتقى ارتقت وان تأخر تأخرت . وهي اما مستقلة وعلى نسبة رقي القائمين عليها علماً وخبرةً وخلقاً يضمن رقيها ويعلو

شأنها ، واما مختصة بحزب او جمعية او شركة ، تكون لسان حال المرجع الذي يغذيها ومصيرها مرتبط به رواجاً او كساداً ، علواً او هبوطاً .

كان معظم الصحف والمجلات في طرابلس من النوع الاول ، فمجلة « المباحث » ، لصاحبيها العالمين الكبيرين جرجي وصموئيل يني ، قد ساهمت كثيراً في نشر النهضة العلمية في طرابلس وملحقاتها وكانت كثيرة الانتشار خارج اللواء ايضاً .

اما الصحف اليومية الاخبارية ، فأقدمها جريدة « طرابلس » ، لصاحبها الهمام محمد بك البحيري ، ونزعتها الاصيلة الاعتدال ، مع المحافظة على اخلاصها للعهد الحميدي ، وقد اصبحت ، بعد اعلان القانون الاساسي وتطبيقه ، لسان حال حزب الائتلاف المعارض للاتحاديين ، وقد راجت رواجاً كبيراً بفضل رئيس تحريرها الوجيه الكبير العلامة الشيخ محمد افندي الجسر ، الذائع الصيت.

وجريدة « الحوادث » ، لصاحبها الوجيه لطف‌الله خلاط ، المعروف بصدقه في القول والعمل والتزام جانب الحق في السر والعلانية ، وقد ظلت وطنية حرة محافظة على حيادها بازاء مختلف الاحزاب والنزعات ، وكان في طليعة محرريها الاديب الشاعر الملهم سابا زريق .

وصحيفة « الاجيال » ، لصاحبها الاديب النحرير توفيق اليازجي[1] ، وهي لسان حال الشباب الحر الراقي في طرابلس وملحقاتها ، لذلك كانت مناصرة للعهد الجديد ، عهد الحرية والدستور ، « والرغائب » ، لصاحبها الاديب حكمت الشريف وهي جريدة حرة و « معتدلة » ، وصحيفتان هزليتان هما « المدلل » و « السعدان » .

وقد ظهر ، بعد اعلان الدستور وتأسيس نادي الاتحاد والترقي في الفيحاء ، جريده « البرهان » » فكانت لسان حال النادي المذكور وقد عهد باصدارها ورئاسة تحريرها الى الاديب اللغوي الكبير العلامة الشيخ عبدالقادر المغربي ،

---

(١) وقد انتقل صاحبها بعد الحرب العالمية الاولى الى دمشق حيث اصدر جريدة « الدفاع » ، وكان من النخبة الذين جاهدوا في سبيل الاستقلال ؛ ثم عين في عهد الحكم الوطني مستشاراً للمفوضية السورية في البرازيل .

الذي اصبح فيما بعد رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق (العاصمة السورية) وقدم لأمته العربية اجلّ الخدمات .

ومن مقتضيات الرقي الاجتماعي في طرابلس ، ان صحفها تحترم المجتمع والافراد كما تحترم اهداف القوانين . فلا تتهاجم ولا تهاجم النزعات الحزبية التي تعددت بعد اعلان الدستور ، بل تتميز في نقد ما تراه فاسداً او جائراً من الا عمال الادارية ، مكتفيةً بما تلقاه من اقبال الرأي العام على قراءتها .

وقبل ختام الحديث عن الصحافة ،لا بد من الاشادة بحسن تطبيق احكام القانون الاساسي العثماني في هذا الصدد والثناء على الحكومات المتعاقبة لاحترامها الحصانة الصحفية ووقايتها من كل تعطيل اداري ولو موقتاً .

١٦٤ ــ التناظر :

لم تخل طرابلس كغيرها من البلدان من تناظر بين العلماء والوجهاء . امـــا العلماء ، فالتناظر بينهم قائم في الغالب على التسابق في المكرمات، كالقاء الدروس الدينية والادبية على طلابها والانضواء حلقات في منازل المتقدمين علماً ووجاهةً ومعاشرة جميع الناس والتودد اليهم . واما الوجهاء ، فيظهر اثر تناظرهم حين انتخاب اعضاء مجلس الادارة والبلدية ، ثم يزول او يختفي بعد نهاية الانتخاب، بفضل ما امتاز به الطرابلسيون من رقي في الخلق والاجتماع .

ولما جاء عهد الدستور ، شاملاً حرية تأليف الاحزاب السياسية واجراء الانتخابات النيابية في اوقات معينة ، اصبح ابرز التناظر هو ما قام بين الحزبين الرئيسيين حزب الاتحاد والترقي المعروف وحزب الائتلاف الذي اسس سنة ١٩١١ ، جامعاً شمل معظم نواب العرب مع مختلف العناصر المعارضة للاتحاديين توصلاً لضمان ما امكن من فوز مرشحي كل منهما . والجدير بالذكر ، ان كلا الحزبين ظلّ سليماً من المهاترات، مترفعاً عن كل ما يحط بالقدر والكرامة، شأن الطرابلسيين في جميع شؤونهم .

١٦٥ ــ من اثر النبل :

مما لا يختلف فيه اثنان ، ان آل الكرامي (او كرامة ، كما كانوا يسمون)

هم في طليعة الاسر العريقة في مجدها ونبل اخلاقها . وكان عميدهم في بدء العهد الحميدي، المرحوم مصطفى افندي، مفتي طرابلس ، متصفاً بمزايا عالية خلّدت له الذكر الحميد ، وكان لابنائه واحفاده منها اوفر نصيب .

اذكر من تلك المزايا ما يردده الناس في كل مناسبة :

١ — بين متنزهات طرابلس الكثيرة ، يقوم ، في جانب المدينة الغربي ، متنزه التل وهو يشرف على البحر وساحله وبساتين الليمون والبردقان وعلى الحديقة الكبرى المتوسطة بين دار الحكومة والمنازل الحديثة البناء والطراز ، يؤمه صباحاً ومساء علية القوم وكبار العائلات . فلما رأى المفتي المشار اليه صعوبة اقامة فرض صلاة المغرب بمعزل عن مرتادي المتنزه من نساء ورجال ، عوّل على على بناء مسجد قريب منه وعرض فكرته على بعض الصحب المقربين ، فلم ينشط احد لتلبيتها ، بسبب عدم توفر المال اللازم لتحقيقها . فأوعز الى كاتبه بضبط الاسماء التي املاها عليه والى جانب كل اسم المبلغ المفروض انه يقدمه ، فقالوا له : « من اين لهذا العالم وذاك الشيخ ، الفضلة من المال ليتبرع بها في هذا السبيل » . فاجابهم : « سترون المسجد قائماً خلال ستة شهور » ، فسكتوا بين مصدق ومشكك . ولم تنقض تلك المدة ، الا وقد انجز ما وعد ولكن جميع نفقات المسجد كانت من صندوق المفتي الكرامي الخاص ، دون سواه .

٢ — نقل اليّ قيصر بك نوفل ، من كبار اعيان الفيحاء وارباب المراتب العالية ، ان احد اعضاء المجلس الاداري اشار ، بدالة الصداقة ، الى المفتي مصطفى افندي كرامه ، بان يجدد ، بما يتفق والتطور الحديث ، اثاث منزله العامر دوماً بكبار الزائرين من وطنيين واجانب . فاجابه بالقبول وفوّضه بان يقوم او يوصي بشراء ما يراه مناسباً . ولما اراد الصديق ان يوفر على صديقه المفتي بعض النفقات ، استورد الاثاث الحديث الطراز من اوربا ، لعدم وجود معامل من هذا القبيل في طرابلس آنئذ ، باسم صديق آخر هو احد القناصل المستوطنين الذين يتمتعون بامتياز يعفيهم من رسم الجمرك . ولما قدّم قائمة الحساب الى المفتي ، استغرب خلوها من ذكر الجمرك ، ولما وقف من صديقه على واقعة الحال ، اجابه غاضباً : « لا اشغل ذمتي بالمال الحرام» . وعبثاً حاول الصديق اقناع سماحة المفتي الى ان انتهى الامر بتوزيع ما يعادل الرسم الجمرك على فقراء الشعب .

٣ — بعد انتقال المفتي الى جوار ربه ، خلفه في الافتاء نجله رشيد افندي. وقد فاق هذا النجل النبيل كل من سبقه ، بما حباه الله من كرم الخلق واليد ، وتنازل عن راتبه الى المحتاجين من اهل العلم وعطف على البؤساء، وانتصر لكل مظلوم . وقد وفقه الله في مهام الافتاء بامين قل نظيره بين امناء الفتوى علماً وخبرةً وادباً وخلقاً ، هو العلامة الفيلسوف عبدالمجيد افندي المغربي.

انجب رشيد افندي من البنين اربعة ، وهم : عبد الحميد وعبد الله ومصطفى ومحمد ، وقد شبوا على اشرف المبادئ ، وخاض كبيرهم عبد الحميد ميدان السياسة وهو شاب ، واصبح بعد قليل من الزمن زعيم طرابلس بلا منازع ، وجاهد في سبيلها جهاده في سبيل العروبة وترأس حكومة لبنان زمناً ، كما يرد تفصيل ذلك في الاجزاء التالية من الذكريات .

١٦٦ — القنصليات الاجنبية :

كانت قنصليات معظم الدول الاوربية في طرابلس بعهدة آل كاتسفليس الكرام ، الذين اصبحوا ، بمرور الايام ، وطنيين اصليين اباً عن جد ، مع احتفاظهم بالجنسية الاجنبية . فاحدهم جورج هو قنصل روسيا وشارلو قنصل ايطاليا وجواني قنصل النمسا ، وابنه رودولف قنصل بلجيكا ، بالاضافة الى قنصلية النمسا التي عهد بها اليه بعد وفاة والده . وكان كل منهم يقوم بواجباته نحو الدولة التي يمثلها ونحو موطنه وموطن ابائه ، طرابلس المحببة الى قلوبهم . وكان لديهم تراجمة فخريون من كرام الطرابلسيين ، بشاره كرم في القنصلية الروسية ومحمد البابا في القنصلية الايطاليـــة ووديع طربيه وجورج صعب في القنصلية الفرنسية .

ومما يجدر ذكره ، ان احداً من هؤلاء التراجمة الافاضل لم يراجع دوائر الحكومة في وقت ما بصفته القنصلية ، بل بصفته الوطنية الطرابلسية ، عاملين في كل مناسبة في سبيل بلدهم وفي كل قضية وطنية وخيرية .

١٦٧ — ملحقات لواء طرابلس :

كان لواء طرابلس يشمل ، علاوةً على ملحقاته الحاضرة ، باستثناء قضاء

الكوره الذي كان جزءاً من جبل لبنان المستقل ادارياً ، قضاءي الحصن (تلكلخ) وصافيتا ومديريتي طرطوس وجزيرة ارواد وغيرهما ، وقد الحقتا مع القضاءين السالفي الذكر باللاذقية ، مركز ادارة بلاد العلويين ، بعد نهاية الحرب العالمية الاولى واحتلال فرنسا المنطقة الغربية من سورية (١٩١٨) ، باعتبار اكثرية سكانها من العلويين .

كانت الحياة الاجتماعية في جميع ملحقات طرابلس قائمةً على الوجاهة والنفوذ الشخصي والعائلي . فكان البكوات في عكار واغوات الدنادشة في تلكلخ وآل عبد الرزاق ومحمود في طرطوس ورؤساء العشائر العلوية من آل العباس والحامد ويونس وهواش ورسلان وغيرهم في طرطوس وصافيتا ، في طليعة الوجهاء المحترمين لدى الحكومة والشعب ، رغم تخلف معظمهم من الناحية الثقافية ، بخلاف ما كان عليه اخوانهم المسيحيون الذين اقبلوا على طلب العلوم والفنون اسوةً باهل المدن . وكان في صافيتا وحدها من آل بشور عدة اطباء وصيادلة وحقوقيين واساتذة ، فضلاً عن الوجاهة التي تمثلت فيهم احسن تمثيل . وهكذا كان في الحصن وعكار وطرطوس امثال آل يازجي وعبيد وجرجس وسعاده وسعد الدين وحلو وصراف وعطية وراسي والضيعة ودانيال وغيرهم . اما بعد العهد العثماني ، فقد تبدلت الحال تماماً وبرز اقدام الاهلين من مختلف الطوائف على العلم واحرازهم الشهادات والمناصب العاليـة ، فكان منهم نواب ووزراء احسنوا الى وطنهم وقوميتهم العربية ، كما يرد في الاجزاء المتتابعة من الذكريات .

الفصل الثاني

اضطراب الأمن ومهام النائب العام

١٦٨ – بين دورين :

ان طرابلس الفيحاء ، التي امتازت بنشاط اهلها وانسهم ومكارم اخلاقهم امتيازها بما حبتها الطبيعة من سحر وجمال ، لجديرة بان يقوم على رأس حكومتها رجل عادل حازم يكفل لها الامن والاطمئنان ويترك لسكانها حرية العمل ، متمتعين بالخير والصلاح. وقد تناوب عليهم الحكام في العهد العثماني ، وفيهم الصالح والطالح ، وظلت هي هي محافظة على الكرامة الانسانية والمبادئ القويمة ، الى ان اعلن الدستور سنة ١٩٠٨ . فعين متصرفاً لها مدير الامن العام في العاصمة عزمي بك ، فكان ذلك المصلح العمراني النزيه الذي خلد اجمل الذكر.

ولما نقل عزمي بك الى مكان آخر وخلفه في طرابلس من هو دونه مقدرة على تصريف الامور والمحافظة على هيبة الحكم ، سادت الفوضى في معظم دوائر الحكومة ، وخامر ذوي المصالح اليأس من انجازها في اوقاتها وتعددت جرائم الاشقياء وقضي على حياة الضابط المقدام رديف بك الفاروقي ، اثناء مطاردته على رأس قوة من الدرك متهمين بقتل دركي ، واضطرب حبل الامن وفقد الاستقرار ، والكل ينتظر الفرج من الله ومن اولياء الامور .

في هذا الجو المحموم وفي ٧ تموز ١٩١١ ، جئت طرابلس وباشرت مهام وظيفتي. وشعرت ان عودة الامن العام الى نصابه لا يتم الا بالحزم في مطاردة

المجرمين وانزال العقوبة بمستحقيها بدون تأخير ، والقسم الاول يعود الى قوى الامن وضابطة العدلية ، اما القسم الثاني فيتعلق بي وبرفاقي القضاة . فوفقت الى توحيد النشاط بين جميع المسؤولين وسرت وفاقاً للخطة التي سرت عليها في يافا ، آملاً الظفر بالاستقرار وباعادة ثقة الشعب بحكومته ، كما كانت في عهد المتصرف السابق عزمي بك .

١٦٩ — جريمة قتل يوم قدوم والي بيروت الى طرابلس :

بعد ايام من وصولي الى طرابلس ، تلقيت من المتصرف عبدالكريم بك دعوةً للاشتراك في استقبال والي بيروت حازم بك ، القادم على ظهر الباخرة لتفقد شؤون اللواء على اثر اختلال الامن فيه . وفي الوقت المعين لاستقباله، فوجئت بخبر جرم مشهود وقع في احد احياء المدينة ، قتل فيه احد الشجعان المنتمين الى زعيم الشباب الحاج علي كيال . فأسرعت الى بيت القتيل لضبط اقواله قبل وفاته ، يرافقني المستنطق شاكر افندي المارديني وكاتب الضبط ومعاون رئيس الشرطة وشرطيان . وقبل دخولنا البيت، سمعنا رجلاً يشتم الحكومة بالفاظ بذيئة ، فاوعز اليه احـــد الحضور ان يسكت احتراماً للمحققين القادمين ، فازداد غيظاً وكال الشتائم على جميع موظفي الحكومة ، لان الجاني تمكن من الفرار بعد اقترافه الجريمة . ولما همست باذن معاون رئيس الشرطة ان يذهب بالرجل الساخط المشاغب لنتمكن من التحقيق في حادث القتل وضبط اقوال المجنى عليه في اقل تقدير ، اجابني :باستغراب: « هذا الحاج علي » .

فقلت له : « ماذا تقصد بذلك ؟ »

فاجاب : « لا يسعني كما لا يسع احداً مس كرامته بأذى » .

عدت حينئذٍ الى دار الحكومة ، وكان الوالي قد وصلها ، فاسرعت اليه وهنأته بسلامة القدوم ، معتذراً عن عدم اشتراكي في استقباله بسبب الجرم المشهود . فشكرني على ترجيحي واجب الوظيفة على سواه من الامور التي يعدها ثانوية ، ثم بسطت لدولته ملخص ما سبق ذكره من معارضة الحاج ، فأمر بان يؤتى به حالاً . فصدع بالامر قائد الدرك العام، الميرالاي (عميد) حسني بك القادم من بيروت بمعية الوالي ، وغاب برهة ثم عاد مقترحاً بان يقبل من الحاج

علي اعتذاره عما فرط منه وينتهي الامر عند هذا الحد، نظراً للنفوذ الذي يتمتع به زعيم الشباب لدى ممتهني تهريب الاسلحة والمخدرات. فقلت لدولة الوالي:

« الا يخشى في تلبية هذا الاقتراح على فقدان هيبة الحكم في نظر الشعب؟ ومع ذلك فالأمر لدولتكم ».

فاجاب الوالي على الفور: « لا شك فيما قلته ». وامر بان يوتى بالحاج علي رغم انفه، بلا قيد او شرط.

وعلى اثر المطاردة التي قامت بها قوى الشرطة والدرك، اختفى الحاج علي عن الانظار وجرى التحقيق في جريمة القتل على مقتضى القانون.

وفي صباح اليوم التالي، انتشر خبر اعتداء العابثين بالامن على بريد الحكومة ليلاً في ضواحي المدينة، فثبت لدى الوالي الحالة السيئة التي وصلت اليها ادارة الحكم، مما ادى الى استخفاف المجرمين بها. وبعد ان عاد الى مركز ولايته، تمكن من نقل المتصرف الى مكان آخر وتعيين سواه، ولم يكن الخلف مع مزيد الاسف، افضل من السلف.

١٧٠ — منشأ نفوذ الحاج علي واعتقاله اخيراً:

انتشرت في القرن التاسع عشر الهجرة من سورية ولبنان الى الاميركيتين، الشمالية والجنوبية. وكان اللبنانيون اسبق اخوانهم السوريين في هذا المضمار، نظراً لحرمان جبلهم من السهول الصالحة للزراعة ومن ارتياد البواخر ساحله بمقتضى نظامه الخاص، بينما كانت ترسو في مرفأ بيروت وموانئ طرابلس وصيدا وجميع المدن والبلدان الساحلية السورية. ولما كان هذا الحرمان لا يتفق وما يتطلبه طموح اللبنانيين، المتحضرين منهم والمتأخرين، الى الثروة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وجدوا في الهجرة الى العالم الجديد مرتزقاً وميداناً فسيحاً لنشاطهم. فوفقوا في برهة وجيزة الى الثراء واخذوا يمدون اهلهم بالمال وساعدوا في اعمار جبلهم بالبيوت الفاخرة وزيادة غرس اشجار الزيتون والفواكه وكروم العنب، مما اوحى فكرة الهجرة التي اتبعوها الى اهل القرى المجاورة لجبل لبنان، رغم الصعوبات التي كانوا يلاقونها من رجال الحكومة، بناءً على الاوامر الصادرة

اليهم من العاصمة.، ولعل اهم موجباتها هي حاجة البلاد العثمانية والسورية منها خاصةً الى الايدي العاملة لاستغلال الاراضي الواسعة وضرورة قيام ابنائهـا بالخدمة العسكرية المفروضة عليهم . وبازاء هذا المنع ، قام سماسرة من الشجعان ذوي النفوذ والخبرة ، بمهمة تسهيل امر السفر لمن اراد الهجرة وايصالهم ليلاً الى البواخر التي تنتظرهم في عرض البحر ، بواسطة بحارة اطلق عليهم اسم مهربين ، وذلك لقاء مبلغ من المال من كل مسافر . وبدهي ان لا يتم هذا التهريب الا بعد الاتفاق سرًا مع بعض قادة وموظفي خفر السواحل والأمن العام ، اسوةً بما يفعله كبار مهربي الاسلحة الممنوعة والمخدرات الخاضعة لرسوم الجمرك وغيره.

كان رئيس الشرطة حسن افندي الانجا اقوى من اشتهروا بحماية هذا التهريب في طرابلس وملحقاتها في العهد الحميدي . اما في عهد الدستور ، فقد انتقلت زعامة طغمة المهربين الى الحاج علي كيال ، الذي اكتفى من موارد الحياة بما يجنيه من هذه المهنة من اموال وبما اكتسبه من نفوذ ، دون ان يأتي فيما عدا ذلك ما يشين حسن معاملته لجميع افراد الشعب كبارًا وصغارًا .

تغيب الحاج علي واحتجازه في دمشق — اثار مقتل احد اخصائه غيظه وآلمه جدًا عدم اعتقال الجاني الذي تمكن من الفرار ، فاطال لسانه على الحكومة علناً وحال دون قيام رجالها بواجب وظيفتهم ، ثم غاب عن الانظار كما ورد مفصلاً في البحث السابق .

وعلى اثر تشديد البحث والتحري عن الحاج علي ، جاءني ذات يوم بعض الوجهاء يعرضون استعداده للاعتذار عما فرط منه ، فأجبتهم : « ان ما تفوه به لايتصل بي بل بالحكومة ، فليس باستطاعتي الكف عن الدعوى قانوناً ، غير اني اعد بان اسعى لتخفيف عقوبته على قدر الامكان اذا سلم نفسه لايدي العدالة » . ولكنه ظل مع الاسف متوارياً عن الانظار ، الى ان وقع ، بعد شهر من الزمن وبناء على اوامر الوالي، بايدي الشرطة ، وهو في احد ملاهي دمشق ، واتيَ به مخفورًا الى سجن طرابلس حيث حوكم وهو موقوف ثم حكم عليه مع تخفيف العقوبة واطلق سراحه .

وفي اليوم التالي ، جاءني بصحبة صديقه الوجيه موسى نحاس ، معتذرًا عما سلف مشيدًا بما رآه من الحزم في ملاحقته والعدل في معاقبته ، واعدًا بان

لا يأتي فيما بعد بما يخالف القانون . ومن ذلك الوقت، نشأ بيننا مودة اكيدة مقرونة بالاعتبار المتبادل ، ولا سيما حين تأكدت قيامه بعدئذ باعمال وطنية اكسبته محبة واعتبار جميع مواطنيه .

١٧١ – اغتيال مدير جزيرة ارواد وضعف الثقة بالحكومة :

بناء على برقية وردت الى المتصرف ، تنبئ بمقتل مدير جزيرة ارواد ، عزمت على السفر بما امكن من السرعة لاقوم بواجب التحقيق . واستدعيت فورًا السيد خير الدين ، كبير بحارة المينا ، واتفقت معه على السفر بزورق من زوارقه التجارية باجرة قدرها خمس عشرة ليرة عثمانية ذهاباً واياباً ، ولكنه اشترط علي ان يقبض الاجرة من يدي بعد عودتي . ولما استغربت منه هذا الشرط رغم بساطته ، اجاب بان التسويف الذي لقيه مرارًا في الماضي افقده الثقة بدوائر الحكومة ، فاوضحت له خطأ ظنه ثم ركبت الزورق يرافقني المستنطق شاكر افندي والكاتب محمود افندي نشابه . ولما وصل الى الجزيرة باشرنا التحقيق وتبين لنا في النتيجة ان اغتيال مدير الناحية قد نشأ عن قيامه بواجب وظيفته في ملاحقته القاتل لاقترافه جرم تهريب السلاح وغيره من الاشياء الممنوعه ، وقد سيق القاتل الجاني مخفورًا الى السجن في طرابلس حيث يجرى مقتضى القانون .

اجرة الزورق – قبل مغادرتي طرابلس الى ارواد ، قابلت المتصرف ، وقد شمل حديثي معه اجرة الزورق ، بعد ان قال المحاسب (رئيس المالية) ان صرفها يتوقف على موافقة مرجعه في بيروت ، فوعد المتصرف بارسال برقية بغية الاسراع في الموافقة .

حين عدنا بعد ثلاثة ايام الى طرابلس ، لم تكن الموافقه قد وردت . وفي اليوم التالي ، جاء صاحب الزورق ، فرحبت به واشرت الى مساعدي كامل افندي ميقاتي بأن يأتيني من امين الخزينة براتبي الشهري سلفاً ، وكان معادلاً للاجرة ، فقدمته الى السيد خير الدين ، فقبضه مستغرباً فقلت له : « اصلح ظنك بحكومة بلادك .» فانصرف شاكرًا والاستغراب بادٍ على وجهه .

بعد ايام قليلة ، وردت الموافقة وقبضت المبلغ ، آسفاً لتلك القاعدة الضيقة

التي تتبعها المالية في امر صغير بكميته ولكنه خطير في مؤداه وتأثيره على نفوس ارباب المصالح المالية وثقتهم بالحكومة .

١٧٢ ـ اصدق الاقوال من افواه الاطفال :

اخبرني صباح يوم معاون رئيس الشرطة ، ان رجلاً يدعى صالح الشامي وجد الليلة البارحة قتيلاً في بيته المنفرد في موقع فوق الريح ، على مسافة ميلين من المينا ، دون الوقوف على اثر القاتل ومعرفة سبب القتل . فاسرعت مستصحباً المستنطق وكاتب الضبط والطبيب ، وتبعنا نفر من الشرطة الى مكان الجريمة ، حيث وجدنا القتيل ملقى على ارض الدار ، قريباً من بابها ، ورأسه على عتبته ، وهو رجل يتجاوز الاربعين من العمر ، وقد اصيب في رأسه برصاص مسدس قضى عليه فوراً ، كما اوضح لنا الطبيب ، ورأينا في فناء الدار المتخذ حديقة ، حفرة واسعة عمقها نصف ذراع وفيها « طربوش » اصابه رشاش العراك من اثر حجارة وتراب . كما رأينا داخل الغرفة ، على موقد نار ، قدراً احترق الطعام داخلها وطربوشاً آخر محاطاً بعمة ، ظهر بعدئذ انه طربوش القتيل، وعلى رف الغرفة عدداً من آلات الطرب .

اخذ كل منا يدور في انحاء البيت ، لعله يظفر باثر من الآثار التي قد تساعد على كشف مخبآت الجريمة ومعرفة القاتل ، فظهر لاحدنا آثار زحف الايدي والارجل على تراب الجدار المبني من الحجر الغشيم . واستنتج من جميع ما ذكر ان القتيل كان في غرفته يعد طعامه ، وكان باب الدار مغلقاً من الداخل فتسلق المجرم الجدار ، فهب صاحب البيت لملاقاته ، فتماسكا وتنازعا في الحفرة القريبة من الجدار ، وسقط اثناء ذلك طربوش المجرم عن رأسه الى الارض ، فاطلق النار من مسدسه على خصمه ، فاصاب منه مقتلاً وفتح باب الدار هرباً ، فهم الجريح للحاق به وسقط صريعاً على عتبة الباب .

وافق الجميع على هذا الاستنتاج واخذ كل منا يفكر في امر الوصول الى معرفة القاتل . وللحال تقدم منا اولاد ، ربما كانوا من ابناء البيوت التي لا تبعد كثيراً عن بيت القتيل، فانتهرهم رئيس الشرطة وطردهم ، فقلت له : مضى الليل بكامله ، يا صاح ، وقسم من النهار ، دون ان يقف رجالك على

القاتل . فدع الاولاد يأتون الينا ولا تمنعهم ، لعلّ في اقترابهم منا فرجاً » .

فعادوا الينا لمجرد ارواء الفضول ومعرفة ما يجري واقترب مني ولد لا يتجاوز السادسة من العمر . فوضعت يدي على رأسه بلطف وسألته : « هل سمعت صوت الرصاص ؟ » فقال : « كلا ولكن رفيقي سعيد رآه . » عند ذلك اسرع المستنطق الى سؤاله عن اسمه واسم ابيه ، متهيئاً لضبط هويته واقواله ، فظهر على الولد امارة الارتباك والاضطراب ، فقلت همساً للمستنطق : « لا تعرقل بهذه الشكليات سعينا لمعرفة القاتل ! » . وطلبت من الولد ان يأتيني بسعيد ، فاخذ ينادي : « سعيد ! سعيد ! » فحضر سعيد ، وهو في العاشرة من العمر فسألته : « هل رأيته يا سعيد خارجاً من البيت ؟ » اجاب : « نعم ، رأيته خرج من باب البيت واخذ يركض ، ثم غاب عن نظري » . فسألته : « هل كان يحمل سلاحاً» فاجاب : « لا اعرف » . قلت : « هل سمعت صوت سلاح؟ » فاجاب : «سمعت صوت السلاح قبل خروجه من الباب.» ثم سألته عن اسم الرجل واوصافه فاجاب : « لا اعرف اسمه ولكنه شاب بين العشرين والخامسة والعشرين . » قلت : « وهل كانت هي هنا ؟ » قال : « من تعني أربوع ؟ » قلت : « نعم » . قال : «كانت تجيء دوماً ولكني لم اشاهدها منذ شهر تقريباً . »

عند هذا الحد وقفت المعلومات التي حصلنا عليها ونحن في بيت القتيل . ننظم ضبط الوقوعات ، فاوعزت فوراً الى رئيس الشرطة بان يأتيني بالامرأة ربوع الى دار المديرية في المينا ، فلم يكن عسيراً عليه ان يظفر بها ، لان اكثرية شبان حيها يعرفونها . ولما اتى بها الينا ، سألتها عما تعلمه من امر صالح الشامي ، فانكرت معرفته اولاً ولكنها ، بعد تكرار الاسئلة المتنوعة ، اجابت بانها كانت تربطها بالحاج صالح علاقات حب وغرام . ولما خطبت ابنتها لاحمد ، اشترط عليها ان تقطع كل علاقة لها بالحاج صالح ، فقبلت الشرط ونفذته . ولكن الحاج بقي يتردد الى الحي ويناديها باسمها ، فلا تجيبه . ولما اكثر من تعرضه بالكلام البذئ ، انذره صهرها احمد بان ينقطع عن زيارة الحي ، فلم يرتدع وتكرر النزاع بين الاثنين ولا تعلم ماذا جرى بعدئذ .

ولدى سؤالها ايضاً ، اجابت ان صهرها غادر البيت امس وقت الغروب مع صديقه رفعت ولم يعد . ولدى اراءتها الطربوشين ، اشارت الى احدهما بانه

يشابه طربوش صهرها والى الآخر ذي العمة بانه طربوش الحاج صالح .

وبعد التحري عن رفعت السالف الذكر ، ساعة من الزمن ، جاء به الشرطي ولدى استجوابه ، اقرّ بانه رافق مساء امس صديقه احمد الذي كان مضطرباً من تكرار تحرش الحاج صالح بحماته ربوع ، ولما وصلا لجدار بيت الحاج تسلقه احمد وبقي هو خارجاً . ولما سمع صوت النزاع الناشب بينهما وعقبه صوت الرصاص ، عاد من حيث اتى دون ان يعلم ما انتهى اليه الامر ، لانه لم يرَ رفيقه بعد ذلك .

ولدى اراءة الشاهد رفعت الطربوشين ، اشار الى احدهما قائلاً انه طربوش رفيقه احمد .

لم تظفر الشرطة ذلك اليوم بالظنين احمد ، لانه فرّ عقب اقترافه الجرم . وفي اليوم الثاني ، القي عليه القبض وسيق الى المستنطق .

جاءني المستنطق بعد استجوابه الظنين قائلاً : « انه ينكر كل ما نسب اليه انكاراً باتاً » . فذهبت مع المستنطق الى غرفته ، استنطق الظنين وهو ينكر. ولما قال المستنطق : « تكلم الصدق فنطلق سراحك فوراً » .

اجبته : « لا تقل له غير الصدق ، فلن نتركه مهما كان جوابه لاننا عرفنا الحقيقة قبل القبض عليه ، على ان اقراره قد يخفف من شدة العقوبة » .

حينئذ تنهد الظنين وبدأ يتكلم ثم ينطقع عن الكلام ، الى ان اعترف اخيراً بطوعه واختياره بكل ما وقع ، مما وافق ما لحظناه وقدرناه في محل الجرم . واضاف الى ذلك ان غيرته على عرضه وثورة الغضب التي استولت عليه ، اثر ما نقلته اليه حماته عن استمرار الحاج صالح على التعرض لها بكلام قبيح، قد دفعتاه الى اقتراف الجريمة . كما اقرّ ان الطربوش طربوشه ولدى وضعه على رأسه ، وجد موافقاً له .

تقدم في اليوم التالي كتاب من احمد المذكور ، يطلب فيه استجوابه مجدداً لانه كان فاقداً وعيه حين ضبطت اقواله امس . فاستجوبه المستنطق ثانيةً ، فانكر اقترافه الجريمة ، ولما سيق الى محكمة الجنايات بعد الاتهام ، روعي في الحكم الصادر عليه تخفيف العقوبة الذي اقتضته دواعي الجرم .

يعود اكبر الفضل في اظهار الحقيقة التي توخاها التحقيق القضائي الى الولد الصغير ورفيقه سعيد . وقد دلت هذه الحادثة على وجوب عدم الاستخفاف بأية بادرة ، مهما صغرت قيمتهـــا ، من بوادر المعلومات التي لها صلة بالجرم وظروفه .

١٧٣ – بؤساء قرية شين :

قرية شين من قرى قضاء الحصن وهي اقرب الى حمص منها الى طرابلس، يسكنها علويون يملك فريق منهم من اراضيها ما تكفي غلته لاعاشته مع عياله وفريق آخر اجير او مرابع عند مالكي اكثر اراضي القرية من آل دندش ، اغوات القضاء المذكور واصحاب الزعامة الاولى فيه . ولما ضاق اهل القرية ذرعاً من جور سادتهم ومن جباة ضرائب الحكومة، الذين يفدون الى القرية مستصحبين نفراً من الدرك ، خرجوا عن صبرهم وكثرة الضغط تولد الانفجار واصطدموا في يوم من ايام الشتاء القاسية مع الدركيين والزعماء ، فسقط في المعركة عدة قتلى وجرحى من الفريقين .

سافر في اليوم التالي والي بيروت حازم بك بالقطار الحديدي الى رياق ومنها بالقطار العريض الى حمص فمحطة « قزلاخر » القريبة من قرية شين وبلغني برقياً ان اسرع اليه للتحقيق في هذه القضية الهامة واعلمني انه ابرق الى وزارة العدل لموافقتها على تدبيره . فاسرعت اليه بالقطار المسافر من طرابلس، فنشطني على العمل واولاني كامل ثقته ، ثم عاد كما اتى الى مقره في بيروت . وذهبت بدوري الى قرية شين ، يرافقني المساعد النشيط محمود افندي نشابه وضابط دركي لا علاقة له بالجرم ، وشاهدنا آثار التخريب الذي حل بالقرية وعلمنا ان سكانها قد هجروها على اثره وسيق معظم شبانها الى السجن في تلكلخ، مركز القضاء .

عدنا بعد ضبط مشاهداتنا الى تلكلخ ، لاكمال التحقيق مع الاظناء الذين اودعوا السجن . ولما صعدنا الى دار الحكومة ، وجدنا انفسنا امام شبه بحيرة ملأت ساحة الدار ، من كثرة هطول الامطار الليلة الفائتة بكاملها ، وشاهدنا غرف الدوائر يستولي عليها الدلف من سقوفها ، بينما كان الموظفون ينتظرون

انفراج الجو لتساعد اشعة الشمس العمال القائمين بحدالة السطوح. وكان مأمور النفوس (ضابط الاحوال المدنية) ينشر سجلاته فسألته : « اين تذهب هذه المياه التي ملات ساحة الدار؟ »

فاجابني كغيره قائلاً : « انها تذهب دلفاً الى السجن الكائن تحتها في الطابق الارضي . »

ولما نزلنا ودخلنا الطابق الاسفل المتخذ سجناً ، شعرت بان شعر رأسي قد وقف من هول ما نظرت : سجناء ، محكوم على بعضهم بعقوبة السجن البسيط وبعضهم موقوف بانتظار نتيجة التحقيق والبعض الآخر قيد نظارة الضابطة ، ريثما ينظر في امر توقيفهم او اطلاق سراحهم ، وجدت جميع هولاء في ارض السجن ، العارية من كل اثاث سوى المياه المتراكمة من استمرار الدلف عليهم وهم يرتجفون من شدة البرد .

اسرعت على الاثر الى قائم المقام وسألته عن هذه المعاملة القاسية التي يرزح السجناء تحت نيرها ، وقد فاقت بفظاعتها همجية القرون الاولى ، فاجابني بهدوء خال من كل حرارة واهتمام قائلاً : « ان الحكومة تقوم ببناء دار جديدة تنتهي بعد ستة اشهر وسيهيأ تحتها سجن جديد تتوفر فيه التدابير الصحية » . ولم تكن هذه التدابير في نظره الثاقب سوى التخلص من الدلف !

بعد هذه المشاهدات المريعة ، لم اشعر براحة ضمير الا حين امرت قائد الدرك بنقل جميع السجناء الى سجن طرابلس ريثما ينتهي التحقيق معهم وشاهدت بعيني تنفيذ هذا الامر ، بعد ان اطلقت سراح الكثيرين الذين لم يدنهم التحقيق ورفعت تقريراً بواقع الحال لدولة والي الولاية الحازم ، فاصدر امره بان يقبل في سجن طرابلس كل موقوف ومحكوم من قضاء تلكلخ ، الى ان ينتهي فصل الشتاء او يتم بناء سجن جديد في مركز القضاء .

اما التحقيق في اساس جريمة القتال في قرية شين ، فقد اخذ مجراه القانوني.

١٧٤ ــ نكتة القاضي الشرعي :

بعد ان قمنا بمهمتنا في تلكلخ ، دعينا انا وكاتب الضبط (المساعد) لقضاء

السهرة في منزل الشيخ ابي السعود افندي اليافي ، القاضي الشرعي القائم برئاسة محكمة البداية في القضاء ، وهو رجل كبير السن كريم المحتد عفيف اليد ظريف الحديث . ولما جئنا منزله ، وجدنا دعاس افندي الجرجس ، من كبار وجهاء القضاء وادبائه ومن اعضاء المحكمة المذكورة ، فاكرمنا صاحب الدعوة اي اكرام ، بما شاخ عليه من ادب ولطف وكرم خلق وسخاء وذوق واتحفنا بنكاته المستحبة.

ولما انتقلنا من المباسطة الى بحث سوء الادارة ، مبتدئين بما شاهدت . من حالة السجناء الاليمة الى ان وصلنا في الحديث الى الشؤون الكبرى التي يعانيها رجال الدولة وتساءلنا عن المصير اذا دامت الحال على هذا المنوال من التأخر والاهمال ، فقال مضيفنا : « استطيع ايها الاخوان ، بعد شهر من الزمن ، كشف مصير الدولة ، أسائرة هي نحو الانهيار ام نحو الاصلاح ؟ »

قلنا له : « وكيف ذلك ؟ »

قال : « ان مدة نيابتي في المحكمة الشرعية تنتهي قريباً ، فاذهب بعدها الى العاصمة طلباً لنيابة شرعية جديدة ، على مقتضى القاعدة المتبعة[١] . فاذا تخلصت الدولة مني ومن امثالي واحالتنا على التقاعد، كان ذلك دليلاً على اتجاهها نحو الاصلاح واختيار الاكفاء . اما اذا جددت تعييني ، فقولوا معي : « لقد اقتربت الساعة » . فضحكنا لهذه النكتة ولاسلوب صاحبها الفكه .

وقبيل سفره الى الاستانة ، جاءني مودعاً، فذكرته بنكتته داعياً له بالتوفيق، ثم سافر على بركات الله . وقبل انقضاء شهر من الزمن ، عاد الى طرابلس قاصداً اهله في حمص . ولما اقبل علي وانا في مكتبي ، قلت له : « ابشر ! » فصاح ضاحكاً : « الى الخراب باسرع الخطوات » . ثم قال : «كنت اؤمل تعييني في بلد عربي ، لاني لا اعرف من اللغات غير لغتي العربية مع المام بالتركية ، فاذا بي أعين في بلاد الارناؤوط (البانيا) وانا لا افقه شيئاً من لغتها وعاداتها » .

(١) كان القاضي الشرعي يسمى نائباً ، تعينه المشيخة الاسلامية لمدة سنتين حسبما سبقت الاشارة اليه .

ان النقص الذي كان بادياً في ادارة الحكومة بمختلف فروعها قديم العهد، ولا سيما فيما يتعلق بالعمران والتنظيم ورفع المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. على ان الرجال الذين تولوا الحكم في العهد الدستوري قاموا باصلاحات جمة، مجارين التطور العصري جهد المستطاع، دون ان تمكنهم الظروف السياسية داخلاً وخارجاً من اتمام ما تتطلبه البلاد.

١٧٥ – استقرار الامن نتيجة الحزم والعدل :

اذا كانت الخطة التي سارت عليها النيابة العامة – من الاهتمام بالواجب القانوني في كل شكوى وكل جريمة والاسراع الى مكان الجرم المشهود ومواصلة التحقيق فيه ليل نهار الى ان يتضح ما بدا وما خفي – قد استلفتت انظار الشعب وحازت تقديره واحترامه، فانها، في نفس الوقت، قد اوحت الى جميع موظفي الضابطة العدلية والضابطة المائعة، النشاط في العمل على مطاردة المجرمين والسهر على ضمان الراحة العامة، كما اوجبت ذلك القوانين والانظمة.

حينئذ انقطع دابر الشقاوة وشعر الناس بوجود الحكومة والاستقرار وعاد الهدوء والاطمئنان الى النفوس والنشاط الى الجميع كل في دائرة عمله، فاستراح القاضي بعد ان انصف الناس.

١٧٦ – بين الالمان واهل الطيرة :

كبرت الجالية الالمانية في فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد، قبل الحرب العالمية الاولى، واسست القرى النموذجية في ضواحي القدس ويافا وحيفا وتعاظم نفوذها في اوساط الفلاحين والمزارعين المجاورين لها، حتى ضجوا منها بالرغم من رقيها الاجتماعي والثقافي وخبرتها الزراعية والصناعية، دون ان يأخذوا عنها ما يرفع مستواهم من جميع تلك النواحي.

وفي نتيجة خلاف قام في قرية الطيرة، القريبة من حيفا، بين طيريين والماني، قتل الالماني واعتقل الطيريان وسيقا الى القضاء في عكا، فحكمت عليهما محكمتها الجنائية بعقوبة الاعدام. ولما رفع الحكم الى محكمة التمييز

(النقض) في العاصمة ، نقضته واحالت النظر في القضية والبتّ فيها الى محكمة طرابلس ، حيث كنت نائباً عاماً .

وذات يوم ، حل في الفندق، حيث كنت اقيم، الوجيه البيروتي جرجي بك ديمتري سرسق ، الترجمان الفخري للقنصلية الالمانية، ومعه قنصل المانيا في حيفا « الهر لوتفيد » . اما الاول ، فقد جاء طرابلس لحضور المحاكمة ، استناداً الى الامتيازات الاجنبية التي كانت مرعية في ذلك العهد . واما القنصل فالمفروض انه قدم لمراقبة سير القضية عن كثب او للقيام ببعض المساعي لدى ذوي الشأن ، بما عرف عنه من مهارة وذكاء قل نظيرهما ، وهو الذي كان يترجم الحديث فيما سبق بين الامبراطور غليوم والسلطان عبدالحميد، حين زيارة الاول الى الآستانة .

قدّم اليّ السيد سرسق، بعد العشاء ، رفيقه وجلسنا معاً نتناول احاديث المجاملة ، ثم انتقلنا الى بحث شؤون اجتماعية وسياسية ظهرت فيها مقدرة القنصل وبراعته . ثم اوضح سرسق سبب قدومه واهتمام رفيقه بالقضية المعروضة على محكمة الجنايات ، واستأذن بالانسحاب الى غرفة نومة ، وظل القنصل يحدثني عما يلاقيه ابناء وطنه الالمان المهاجرون من جهل القرويين الذين ينفرون من المدنية الاوربية نفرتهم من الاجرب ، ومما قاله : « ان الالمان في فلسطين ليس لديهم اية فكرة سياسية ، بل هم منصرفون الى اعمالهم الزراعية ، فينتفعون وينفعون ، بعلومهم وفنونهم ، الوطنيين المجاورين لهم» .

بعد اخذ ورد حول هذا الموضوع ، تمنى محدثي ان اطلب في نتيجة المحاكمة تجريم المتهمين بجناية القتل عمداً توصلاً لإرهاب الجناة ، مؤكداً لي ان جلالة الامبراطور يرجو، ورجاؤه مقبول حتماً ، من صديقه جلالة السلطان ، ان يصدر عفوه عنهما ، فيسود الامن في تلك المنطقـة ويحل الصفاء بدل الجفاء بين الاهلين وجيرانهم الالمان .

فاجبت: « اني اعمل بما يوحيه ضميري ويقضي به حكم القانون ، واذا جاز لي التدخل في الناحية السياسية فاني افضل ان يكون المتهمان مدينين لجلالة متبوعهما السلطان بعفو يصدره مباشرةً ، دون توسط جلالة الامبراطور » . وانتهى بيننا الحديث ، دون ان يظفر محدثي مني بطائل .

وفي اليوم التالي ، اخبرني صديقي المطران الكسندروس الجزيل الاحترام، نقلاً عن الوجيه سرسق المشار اليه ، اعجاب القنصل بالحديث الذي دار بيني وبينه وما تركه في نفسه من بالغ الاثر[1] .

لقد عظم في عيني ، القنصل هر لوتفيد لانه لم ينقم على مخالفتي لسابق رجائه ، بل قدر اخلاصي لواجب وظيفتي وحفظ لي في نفسه الكبيرة اثراً حسناً لم ينسه في اشد الظروف قسوةً على جبل لبنان ورجاله .

---

(١) بعد مرور سنتين على هذا الحديث واثناء وجودي في جبل لبنان ، اميناً عاماً لحاكمه اوهانس باشا قيومجيان ، اعلنت الحرب العالمية الاولى وخاضت الدولة العثمانية غمارها الى جانب المانيا وعين ناظر البحرية الفريق جمال باشا قائداً اعلى للجيوش في سورية . وحين دعا لمقابلته في دمشق حاكم لبنـــان المشار اليه ، استصحبني معه ، فحللنا في فندق فكتوريا حيث صادفنا هر لوتفيلد السابق ذكره وكان يقوم كما علمنا من ثقة بمهمة المستشار الاول لدولة القائد في الشؤون المدنية والسياسية . فلما رآنا اسرع الى تحيتنا واخذ يشرح امام حاكم لبنـــان اعجابه بوطنية النائب العام السابق في طرابلس وباخلاصه لدولته ، ذاكراً الحديث الذي دار آنذاك بينهما ، ولا يبعد ان يكون قد نقله الى جمال باشا ، وكان من جملة المؤثرات التي حالت فيما بعد دون معاملتي بما عومل به كبار رجال الحكومة اللبنانيين من نفي الى الاناضول كما يرد تفصيل ذلك في الجزء الثاني من الذكريات .

الفصل الثالث

الحرب مع ايطاليا ودول البلقان

١٧٧ ــ احتلال طرابلس الغرب :

بالرغم من تجنب الحكومة العثمانية كل ما يوجب اثارة الدول الاوربية ، الطامعة في الاستيلاء على بعض اجزائها ، فقد فوجئت في ٢٨ ايلول ١٩١١ باحتلال ايطاليا ساحل ولاية طرابلس الغرب وبنغازي (ليبيا) واعلانها الحرب على الدولة العثمانية . فاضطرت الى خوض غمارها ، دفاعاً عن ولايتها الافريقية وغيرها من الاقطار التي كانت ايطاليا تطمع فيها ، كاليمن في آسيا والبانيا في اوربا .

لم يكتف الاسطول الايطالي بانزال الجنود الى جزر بحر ايجه (دوديكانيز) ، بل اخذت بعض قطعه تتجول في عرض البحر المتوسط . وحين ظهرت ، ذات يوم ، احدى سفنه امام ميناء طرابلس الشام ، ذعر الاهلون لما قد يظهر منها من اعتداء . ولكن الحكومة المحلية استخدمت نفوذها بحكمة حين دفعتهم للمحافظة على الهدوء والسكينة وتهيأت من جهة ثانية لنقل سجلاتها الى تلكلخ ، مركز قضاء الحصن ، فيما اذا حاولت الباخرة انزال جنودها الى البر . غير انها ما لبثت ان غادرت متجهة الى الجنوب وقد عرف في اليوم الثاني انها باخرة حرب ايطالية ، ربما كانت هي نفس الباخرة التي ضربت مرفأ بيروت واوقعت ضرراً في بناء البنك العثماني ، الذي لا يفصله عن المرفأ سوى الطريق العام .

لم يكن باستطاعة الدولة العثمانية آنئذ الوصول الى ليبيا الا بحرًا ، خشية تفوّق الاسطول الايطالي ، ولا برًا ، بطريق القطر المصري الذي كان تحت الاحتلال البريطاني . فلم تتمكن من صد العدو عن الساحل الافريقي ولا من جزر بحر ايجـــه .

قبل انقضاء السنة على حالة الحرب هذه ، اعلنت دول البلقان ، صربيا وبلغاريا واليونان ، الحرب على الدولة العثمانية ، بغية الاستيلاء على ولاياتها المكدونية بما اضطرها الى قبول الصلح مع ايطاليا بتاريخ ٣ تشرين الاول١٩١٢ ، على اساس منح ليبيا استقلالاً ادارياً ، وفق اختيار اهلها ، والعفو عن اميرها الادريسي واعوانه وعن اهالي الجزر المحتلة التي تخليها ايطاليا بموجب هـــذا الاتفاق . وقد اقترن بمعاهدة صلح عقدت بهذا الشأن في لوزان في ١٥ تشرين الاول من العام المذكور.

١٧٨ – حرب البلقان :

كان كلٌ من صربيا وبلغاريا واليونان تحرص على ان تضم اليها البلدان والاراضي التي يقطنها ابناء جنسها في البلقان من اجزاء المملكة العثمانية وقد زاد كلاً من هذه الدول حرصاً على تنفيذ اطماعها، وقوفها على نيات الدولة الكبرى اوستريا والمجر وترقبها الفرص للاستيلاء على هذا الجزء حتى مينائه الكبير سلانيك ولا سيما بعد ان اغتنمت اول فرصة وضمت اليهـــا نهائياً ولايتي بوسنة وهرسك المأهولتين باكثرية صربية . لذلك وقبل ان تنتهي الحرب بين ايطاليا والدولة العثمانية ، عقدت الدول الثلاث: صربيا وبلغاريا واليونان اتفاقاً فيما بينها واعلنت معاً الحرب على الدولة العثمانية في بدء تشرين الاول سنة ١٩١٢ كما أشرنا اليه .

لقد طالت هذه الحرب الضارية واعترى الاتفاق المثلث خلاف قام بين بلغاريا وحليفتيها . ومع ذلك فقد كانت النتيجة خسارة الدولة العثمانية ولاياتها البلقانية: سلانيك ومناستر واسكوب ، وتمكنت اخيرًا من الاحتفاظ بادرنة وملحقاتها الجنوبية المتصلة باراضيها .

لقد شاع بين المهتمين بالسياسة انه ، حين عمدت الحكومة العثمانية في بدء حرب البلقان ، نقل السلطان المخلوع عبدالحميد الثاني من مقامه الاجباري

في قصر الاتيني بمدينة سلانيك ، اخبروه عن السبب ، وهو الحرب مع دول البلقان الثلاث ، فقال : « اواه ! كيف تركتم هذه الدول تتفق مع بعضها البعض ، وقد كنت اعمل خلال اثنتين وثلاثين سنة للتفرقة فيما بينها » .

ثم نقل عبدالحميد الى بلاد الاناضول وظل فيها الى ان توفي في مدينة مغنيسا من اعمال ولاية ازمير بتاريخ ١٠ شباط ١٩١٨ .

لم تتأثر طرابلس بنكبات تلك الحرب نظرًا لبعدها عنها ، غير ان بعض الجهلاء المأجورين وزعوا نشرات مطبوعة لاثارة حماس الاهلين وبذلهم المال والدماء في سبيل نصر دولة الخلافة الاسلامية على اعدائها الكفرة . فهب العلماء والوجهاء مستنكرين هذا التعبير وعهدوا الى زعيم القلوب والثقافة والحضارة ، محمد افندي الجسر ، ترؤس لجنة منهم لزيارة اخوانهم المسيحيين لمبادلة العواطف الودية وتأييد الروابط الاخوية . فزارني على رأس اللجنة واستصحبني في هذه الزيارات ، فكان لها الوقع الحسن وردد الجميع ما بدأه العلامة الجسر باسلوبه البديع من ان اثارة النعرة الدينية ، مهما كان الدافع اليها ، لا تلقي الا صدى الاستنكار من الرأي العام وان الاخاء الاسلامي المسيحي كان وسيبقى الى الابد شعار طرابلس الشام .

١٧٩ — الطرافة في الدفاع :

كان الوجيه الشعبي محمد افندي البابا ، معروفاً بالظرف والصراحة في الحديث . وحين شيد بناية كبيرة بالقرب من ساحة التل ، بنى لها رصيفاً قيل انه تجاوز في عرضه حدود العرصة العائدة للثكنة العسكرية المجاورة ، فقامت تطالبه بالطرق الادارية والعرفية ، بالرجوع عن التجاوز ، وكانت الدولة العثمانية آنئذ في حالة حرب مع دول البلقان واوشكت ان تخسر معظم ولاياتها في مكدونيا. فلما ضاق السيد البابا ذرعاً بازاء الحاف الدائرة العسكرية في طلبها ، صاح امام جمهور الشعب : « يا رجال الجيش يا جماعة الخير ، ما لكم تهاجمونني بأعنف الصور من اجل قطعة ارض صغيرة لا تتجاوز الذراعين عرضاً والخمسة عشر ذراعاً طولاً ، بينما يستولي اليونان والصرب والبلغار على ولايات بكاملها ، دون ان ترفعوا عقيرتكم بشأنها ؟ » فهتفت له الجماهير لطرافة اسلوبه في الدفاع عن نفسه ورأى القادة العسكريون السكوت عن ملاحقته ، تخلصاً من اثارة الشغب عليهم.

١٨٠ ـ الانتخابات النيابية :

بعد اعلان الدستور ، جرت الانتخابات النيابية في العاصمة والولايات ، واجتمع اول مجلس عمومي (برلمان) في مطلع كانون الاول ١٩٠٨ ، وفاز بالنيابة في لواء طرابلس الاستاذ فؤاد خلوصي ، خريج معهد الحقوق وعثمان باشا المحمد ، من كبار وجهاء قضاء عكار ، وكلاهما مع نائب اللاذقية ينتمون حزبياً الى جمعية الاتحاد والترقي .

بعد ان اجتمع المجلس العمومي المؤلف من الاعيان والنواب في دوراته السنوية الاربع ، مع تمديد مدة الاجتماع في معظمها لانجاز المهام المعروضة عليه وفي مقدمتها دراسة الميزانية ، حُلّ بارادة سنية في ٥ كانون الثاني ١٩١٢ ، على ان تجري انتخابات نيابية جديدة ويفتتح المجلس في الخامس من نيسان ؛ وقد جرت الانتخابات في طرابلس على اساس ثلاثة مقاعد نيابية ، بفضل زيادة عدد السكان ، وسعى الاتحاديون لانجاح مرشحهم فؤاد خلوصي بك النائب السابق وصرفوا في هذا السبيل كل ما بوسعهم من جهود ، فلم يحرزوا النجاح المطلوب بازاء المرشحَين علاّمة طرابلس ، الشيخ محمد فندي الجسر ، والوجيه المعروف سعدالله بك الملاّ ، خريج المعهد الملكي الشاهاني ومحمد باشا المحمد ، النائب السابق ، وهو اتحادي صريح ، بينما يميل الاول والثاني الى الجهة الائتلافية ، التي تشكلت اخيرًا لمناوئة الاتحاديين ؛ واسست فروعاً لها في معظم الولايات والالوية[1] .

ابتهجت طرابلس لهذه النتيجة السارة ، دون ان يرافقها ما يكدر صفوها . ومما زاد في الابتهاج ، ان اركان جمعية الاتحاد والترقي كانوا في طليعة المهنئين ، مشاركين اخوانهم المواطنين في افراحهم بنوابهم الثلاثة .

لقد تكاملت هذه الافراح بزيارة صاحب الغبطة العلاّمة المفضال البطريرك غريغوريوس حداد لابرشيته القديمة طرابلس ، التي حفظت لعهده اجمل الذكريات ، مقرونةً بخالص الود والاعجاب بمزاياه العالية . وقد امر باقامة

---

(١) وقد اسفرت هذه الانتخابات في اللاذقية عن فوز عبدالواحد افندي هارون ، من اعضاء الاتحاد والترقي ، بما يقرب من اجماع الآراء

مأدبة فاخرة على شرف، النواب المشار اليهم ودعا اليها المتصرف ونخبة من القوم ونثر على المائدة المقامة في دار المطرانية ما جادت به قريحته الفياضة من آيات الحكمة والثناء على نواب الأمة ، مشيداً بالنبوغ الذي تميز به العلامة الجسر والمزايا التي اتصف بها سعد الله والوجاهة التي لازمت عثمان باشا . فنهض على الاثر العلامة الجسر والقي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن زميليه كلمة الشكر فكانت نطقاً رائعاً جامعاً فصاحة اللسان وبلاغة البيان وصدق الوطنية والجنان .

١٨١ — حل المجلس النيابي قبل اتمام دورته الاولى :

لم يرق لجمعية الاتحاد والترقي وهي المعدودة ، بوافر عدد انصارها ، اكبر الاحزاب السياسية التي تألفت في العهد الدستوري ، فوز خصومها الائتلافيين بالنيابة في عدة ولايات والوية واحرازهم منزلة رفيعة في العاصمة ونجاحاً بارزاً في المجلس النيابي ، فوفقت الى حله بعد حصر مهمته في دورة واحدة ، كما يتضح من قرار مجلس الوكلاء الموافق لرأي مجلس الاعيان، الملخصين فيما يلي :

« حصل خلاف في قضية معروضة على مجلس النواب ، بينه وبين وزارة سعيد باشا ، فاستقالت وجاءت الوزارة الجديدة وتبنت رأي سابقتها ، فاصر النواب على سابق رأيهم ، فحل مجلسهم وجرت انتخابات نيابية جديدة ، جرى كل ذلك بصورة موافقة لنص الدستور .

« ولما التأمت هيئة النواب الجديدة ، فصلت في الخلاف وانتهى الامر ، فهل يدوم اجتماعها في دوراتها السنوية اربع سنوات ، وهي المدة العادية ، او ينتهي باكمال المدة النيابية المتبقية حين حل المجلس النيابي السابق ام تنحصر مهمتها في حل الخلاف القائم بين الوزاره اللاحقة والمجلس النيابي السابق ؟ »

تردد مجلس الوزراء المجتمع برئاسة الصدر الاعظم ، احمد مختار باشا ، في حل القضية فعرضها على مجلس الاعيان ، فقرر ، بعد اخذ رأي لجنة القانون الاساسي ، ان مهمة مجلس النواب الجديد هي مهمة التحكيم ، وقد اتم مهمته التحكيمية . المنحصرة في حل الخلاف الذي اوجب حل كل من مجلس الوكلاء ومجلس النواب ، وعلى أثر هذا القرار ، صدرت الارادة السنية في ٢٦ تموز ١٩١٢ باغلاق المجلس النيابي ، على ان تجري انتخابات نيابية جديدة.

الفصل الرابع

الخلاف بين المتصرف ونائب الادعاء العام

١٨٢ ــ قدوم المتصرف والبارز من صفاته :

قبل البدء بالانتخابات النيابية السالفة الذكر ، جاء طرابلس متصرفها الجديد حسين راغب بك ، احد موظفي السفارة العثمانيــة في روسيا سابقاً ، فاستقبل بما يليق بمقامه الكبير . وكان حديثه الى مستقبليه وجميع زائريه دالاً على ذكائه ونشاطه ولطف معاشرته ، لا تفارق الابتسامة وجهه ، شأن معظم موظفي الشؤون الخارجية .

الانتخابات النيابية ــ من حسن حظ المتصرف الجديد ، ان الانتخابات النيابية في طرابلس قد تمت اثر قدومه بكل هدوء وارتياح ، بفضل اقبال الاكثرية على مرشحيها لثقة الشعب بعالي مزاياهم ، كما سبق ذكره .

فاتحة العمل ــ حين قام المتصرف برد الزيارة الى الوجهاء ، اظهر لاحدهم زكي افندي خلاط ، انشراحه بمنزله ، متمنياً ان يظفر بمثله لنفسه ولعائلته . فاجابه رب البيت : « البيت وساكنه تحت امرك يا سعادة المتصرف » .

وفي اليوم التالي ، ارسل اليه المتصرف احد امنائه يخبره عن اتفاقه مع المؤجر المالك للعقار على تسلم البيت ، راجياً اخلاءه خلال اسبوع . فدهش صاحب البيت من هذا التكليف ورده بإباء واستغراب ، فاجابه الامين : « اما قلت

امس لسعادة المتصرف ان البيت تحت امره ، ففهم من قولك هذا انك عازم على تركه والانتقال الى بيت آخر . » فرد صاحب البيت زكي افندي قائلاً : « اجل اني قلت لسعادة المتصرف « البيت وساكنه تحت امرك » ، وقولي هذا لا يخرج عن كونه مجاملة الفها الشعب على اختلاف طبقاته ولا يعني هـذا القول اني وبيتي في حقيقة الواقع تحت امر المتصرف .

ولما وصل هذا الجواب الى المتصرف ، غضب وامر رئيس الشرطة ان يقوم بالطريقة التي يراها لاخراج خلاط من بيته . ولكن رئيس الشرطة كان اكثر تعقلاً من آمره ، فافهمه عن وجاهة ساكن البيت وعدم امكان رضوخه لمعاملة مخالفة لصراحة القوانين .

لطف المعاشرة لا يكفي لضمان حسن الادارة — كنت واخواني القضاة ورؤساء الدوائر الحكومية نتمنى ان يرافق لطف المعاشرة في شخصية رئيس الادارة الاكبر في اللواء ، اخلاق عالية من صدق وحزم واحترام القوانين ، لما في ذلك من خير للبلد الامين الذي نعيش فيه وتسهيل لمهام القائمين على مصالح الحكومة وخدمة الشعب . ولكن الحوادث المتتابعة اثبتت ، مع مزيد الاسف ، ان هـذا المتصرف كثير اللطف في حديثه ولكنه مستبد في رأيه واعماله يجهل احكام القوانين ولا سيما فيما يتعلق بحقوق افراد الناس ، في عهد دستوري ضمن لهم الحرية والعدالة . ينفر هذا المتصرف ممن يخلص له النصيحة ويقرب اليه المتزلفين وصغار النفوس وذوي المصالح الشخصية الطامعين في مال الفقير . فكان موقفي منه لا يعدو الحياد المقرون بالاحترام لمقامه والمجاملة المترتبة عليّ بازاء ما يظهره لي من عواطف المحبة والاعتبار .

١٨٣ — اكراه القرويين على التزام العشر :

كان استيفاء عشر الحاصلات الزراعية في ذلك العهد قائماً على اساس وضع عشر كل قرية بالمزاودة العلنية في موعد الحصاد . فاذا لم يتقدم راغب فيه ، بسبب الجدب وغيره ، التزمه اهل القرية بالبدل المخمن في السنة السابقة ، على وجه التكافل والتضامن .

وذات يوم ، تقـدم اليّ بعض القرويين بعريضة تتضمن ان ذويهم ،

وعددهم ثلاثون ، ملقون في السجن منذ ايام لاكراههم على التزام عشر القرية ببدلها السابق ، مع ان الموسم السابق كان خصباً ، التزم عشره اصحاب الثروة والنفوذ من ملاك القرى الاقطاعيين ، فجنوا من التزامهم ارباحاً طائلة . فلا يجوز في سنة الجدب والقحط ان يتحمل فقراء الفلاحين الغرم ، بعد ان فاز الاغنياء وحدهم بالغنم .

ولدى سؤال قيادة الدرك عن امر هؤلاء القرويين المعتقلين ، اجابت ان احضارهم من قريتهم واحتجازهم في دار الحكومة ، تحت نظارة الضابطة ، قد جرى بموجب امر شفهي اصدره المتصرف ، بناءً على طلب المحاسب (رئيس المالية في اللواء) . فرفعت العريضة الى المتصرف استوضحه جلية الامر ، فاجابني : « ان القضية تتعلق بالمحافظة على مال الدولة ، فلا يحق للنيابة العامة التدخل فيها . »

فأعدت اليه السؤال ، مشفوعاً بايضاح المسؤولية القانونية المفروضة على النائب العام ، مما يضطرني الى دخول السجن وافتقاد حالة السجناء واطلاق سراح كل سجين لم يصدر بحقه حكم مكتسب القطيعة او مذكرة توقيف صادرة من مرجعها القانوني . ولما بقي سؤالي بدون جواب ، ذهبت بنفسي الى المتصرف وكررت عليه قولي ، على مسمع من المحاسب ، الذي حضر آنئذ مجلسنا ؛ واضفت الى حديثي : « ان كان صاحب السعادة في شك من صحة قولي ، فليأمر خطياً لا شفهياً ببقاء المتظلمين قيد التوقيف ، فترتفع عن عاتقي المسؤولية القانونية في اقل تقدير . »

عندئذ اسرع المحاسب الى الكلام ، وكأنه خشي انقياد المتصرف الى الحقيقة او اشراكه في اصدار امر التوقيف الخطي ، فقال : « اذا سارت الحكومة على رأي النائب العام ، خسرت خزانة الدولة الكثير من حقوقها العشرية ، فمن اين تأتي حينئذ بنفقات الجيش ورواتب الموظفين ، دع عنك الاصلاحات الكثيرة . »

فأجبته : « ان القوانين النافذة ضمنت حق الحكومة وحق الافراد ، فاذا خالفتها الحكومة ، وهي القدوة الصالحة لاحترام القوانين ، ولدت في نفوس الاهلين اليأس والعصيان ، فتزداد نفقاتها في سبيل حفظ الامن والنظام » .

عندئذ ، ختم المتصرف المناقشة ، واعداً بالافراج عن الشاكين وابتسم ابتسامةً لم تسلم من الشك في صدق صاحبها .

وفي صباح اليوم التالي ، وقعت امرًا خطياً الى الضابطة العدليــة ومدير السجن باطلاق سراح اولئك السجناء القرويين ، فامتثلا الامر بعد ان وردت برقية من دفتردار الولاية (رئيس ماليتها) الى المتصرف هذا نصها :

« شكواكم من تدخل النائب العام في قضية ضريبة العشر ، تدل على انكم حجزتم في هذا السبيل على الاهلين حريتهم فاوضحوا واقع الحال ولا تأتوا عملاً مخالفاً للقانون . »

وعلى هذا الوجه، اتضح للشعب ولمفكريه خاصةً ان دوائر المالية نفسها لم تعدم امناء على شرفها وصيانتها من العبث بالقوانين ، وان كان عدد هؤلاء الامناء قليل جدًا ، لان الكرام قليل .

١٨٤ — رأي الشعب في موظفي المالية :

لقد دلت الحوادث المستمرة على ان القوام على خزينة الدولة ودوائر الحكومة والبلدية ، مهما علت او تدنت مرتبتهم ، يعتبرون انفسهم امناء على زيادة أموال الخزينة ، سواء أكانت زيادة مشروعة او غير مشروعة . فلا يعترفون بحق على الخزينة ولا بوجوب رد المال الذي دخلها ظلماً او خطأ الا بقانون جديد او بحكم من مرجعه ، ولا يصدر مثل هذا الحكم وذاك القانون الا بعد عناء قد يذهب بجميل صبر صاحب الحق ، مما اضطر ذوي المصالح الى سلوك الطرق الملتوية حفظاً لحقوقهم قبل ان تدخل صناديق الدولة ، بدلاً من مراجعة القضاء على درجاته المتعددة .

غير ان انتشار الثقافة بين الموظفين والشعب ، قد حمل المشرعين وكبار رجال المالية ، في الازمنة الاخيرة ، على التنبه الى سقم تلك الخطة وما ينجم عنها من ضرر على الدولة والاهلين معاً . فجعلوا في كل وزارة لجنة قضايا تنظر في الشكاوى المقدمة من المتظلمين ، فاذا وجدتهم محقين ، ارتأت على الوزارة رفع الحيف عنهم او مصالحتهم على قسم من حقوقهم . ويندر ان اقرت لهم بوجوب اداء حقهم كاملاً ، مع ان المفروض في الرجل الشريف ، اذا كان عليه واجب ما ، ان يقوم بوفائه كاملاً ، دون ان يحيل دائنه على القضاء او يدعوه الى التذمر ، ومن هو اولى من حكومة تحترم نفسها وتحتاج الى ثقة الشعب

وممثليه بها ، ان تكون ذلك الرجل الشريف! لذلك كان نظر الشعب الى وزارة المالية وموظفيها مترافقاً في الغالب مع الشك في تجرّدهم للقانون، الا من عصم ربك.

١٨٥ – سجن شاب فرنسي :

اتصل بي ذات يوم ان شاباً فرنسياً أدخل السجن بدون امر خطي او مذكرة توقيف ووضع بين المجرمين . ولدى التحقيق ، لم يظهر لي ما يوجب ادانته وبالتالي توقيفه واجابتني قيادة الضابطة على سؤالي بانها اعتقلت الشاب الفرنسي امتثالاً لامر شفهي تلقته من سعادة المتصرف، مبني على رجاء حضرة قنصل فرنسا مسيو هب، دون معرفة ماهية شكواه منه .

ولما كان المتصرف ، بعد ان امر بسجن الشاب، قد ذهب بجولـــة الى الاقضية تستغرق زمناً غير محدد ، لم يبقَ لدي مجال لمقابلته والوقوف منه على سبب اعتقاله دون امر خطي . فدخلت بنفسي السجن المجاور لدار الحكومة ، مستصحباً كاتب الضبط، فوجدت الشاب الفرنسي ، وعمره لا يتجاوز السادسة عشرة ، واقفاً بين المجرمين ، دو ن ان يكون له ذكر في الدفتر الحاوي عادةً اسماء السجناء المحكوم عليهم او الموقفين تحت نظارة الضابطة . فسألته عن السبب الذي من اجله طلب القنصل اعتقاله ، فاجاب بان خالته ، زوجة ابيه، تريد ان تستخدمه في البيت فوق طاقته ، فخرج عن طاعتها ، فشكته الى القنصل الذي نزل عند ارادتها وامر بسجنه دون ان يكون لوالده ، الموظف في محطة سكة الحديد ، علم بذلك . وعليه اخرجته فوراً من السجن واوصيته باحترام خالته ، ثم سلمته الى والده الذي حضر في نفس الوقت للوقوف على خبر ابنه ، وانصرفا معاً شاكرين عدل الحكومة ومزودين بالنصائح المقتضية .

وقد اخبرني قاضي التحقيق وكاتب الضبط بحادث وقع في السنة الماضية ، تلخص بمقتل ولد من ابناء المدينة على اثر صدمة سيارة يقودها بسرعة احد راكبيها الفرنسيين، فاعتقلتهما الشرطة وسلمتهما مع الضبط المنظم بهذا الشأن الى قاضي التحقيق ، فقرر توقيفهما وادخلا السجن . ولما اتصل الخبر بعلم قنصل فرنسا مسيو هب ، جاء بنفسه محتجاً على اعتقالهما في سجن الحكومة وتسلمهما على ان يحتفظ بهما في دار القنصلية ، عملاً بالامتيازات الاجنبية التي كانت

نافذة في ذلك العهد . ولما طلبتهما المحكمة لاجراء محاكمتهما ، اجابها القنصل بانهما سافرا الى فرنسا ولا تزال الدعوى في المحكمة تؤجل من وقت الى آخر بانتظار حضورهما او تبليغهما الدعوة في اقل تقدير .

لقد زادني تصرف القنصل نفسه في ذلك الحادث السابق اطمئناناً لما قمت به من اطلاق سراح الشاب الفرنسي ورفع الظلامة عنه وتسليمه لوالده .

بعد ايام ، عاد المتصرف من جولته واستدعاني لمقابلته في مكتبه . وما كدت اجلس في مكاني حتى ابتدرني بغضب قائلاً :

« أتريد ان يقال ان يوسف الحكيم هو كل شيء في هذا البلد ؟ »

فنهضت للخروج من لدنه قائلاً : « اذا كنت تخاطبني بهذا الاسلوب ، فلا شأن لي معك ولك ان تخابرني كتابةً » .

ولما هممت بالانصراف ، تقدم اليّ واخذني بيده بلطف راجياً مني الجلوس بجانبه ، فجرت بيننا المناقشة على الوجه التالي :

قال : « كان قنصل فرنسا قد شكا اليّ سوء تصرف الشاب الفرنسي بازاء خالته ، زوجة ابيه ، وطلب مني اعتقاله في سجن الحكومة بضعة ايام لمجرد تأديبه ، فاجبته الى طلبه على سبيل المجاملة . واليوم ، زارني معاتباً على تخلية سبيله بأمر النائب العام ، أيجوز ذلك ؟ »

قلت : « لا يجوز للقنصل ، يا سعادة المتصرف ، ان يطلب منكم اعتقال شاب حديث السن لم يقترف جرماً ما ولا تستطيع النيابة العامة السكوت عن سجنه خلافاً للقانون ، فقامت بالواجب المفروض عليها . »

قال : « ولكن الشاب فرنسي وليس لدى القنصل مكان لتوقيفه فيه . »

قلت : « كان على القنصل ان يتقدم بطلب خطي مشفوع بمذكرة توقيف ، تتضمن ماهية الجرم الذي اوجب توقيفه ، ومن غريب التناقض ، يا سعادة المتصرف ، ان القنصل نفسه احتج في العام الماضي على توقيف رجلين فرنسيين في السجن نفسه ، بموجب مذكرة توقيف من قاضي التحقيق ، بعد ان قبضت عليهما الشرطة في جرم مشهود هو جرم القتل بقلة الاحتراز ، وجاء القنصل

بنفسه آنذاك وتسلمها بيده بحجة انه سيعتقلها في دار القنصلية ، ثم تجاوز صلاحيته واطلق سراحها وسهل لها العودة الى فرنسا ، ولم تتمكن المحكمة من البت في دعواهما . فكيف يطلب الآن من سعادتكم اعتقال فرنسي حديث السن في سجن الحكومة ، بدون بيان الجريمة التي اقترفها ؟ »

قال : « ان القناصل حائزون حق اعتقال رعاياهم والحكومات المحلية تلبي طلبهم من قبيل المجاملة ، وقد خبرت هذه الخطة بنفسي حين كنت موظفاً في السفارة العثمانية في روسيا وقبلها في الجبل الاسود . »

قلت : «متى كان ، يا صاحب السعادة ، هذان البلدان مهداً للحرية وليس فيهما قانون اساسي وضعه ممثلو الامة كما هي الحال عندنا في هذا العهدالدستوري فلو قلتم ان مثل هذه المعاملة تجري في فرنسا او في بريطانيا ، لهان الامر ، على اني اؤكد لسعادتكم انه لو اطلع احرار فرنسا على حجز حرية هذا الشاب الفرنسي خلافاً للقانون ، لرفعوا اصواتهم محتجين وطالبين انزال العقاب بالمسؤولين ولولا ما قمت به من واجب الوظيفة لكنت في عدادهم . »

قال : « ارجو ان تتركوا الكلمة العليا في هذا اللواء للمتصرف ، لكي لا يقال ان يوسف الحكيم هو الكل في الكل . »

قلت : « استغفر الله يا مولاي ، بل اريد ان يقال : القانون فوق الجميع في هذا العهد الدستوري . اما المتصرف فهو رئيس الادارة في اللواء وهو بمثابة الوالد لجميع الموظفين ، كباراً وصغاراً ، يكرمونه آملين ان يظل رائدهم في احترام القوانين . »

قال : « انصحك يا يوسف بك ان تغض الطرف عن اعمال المتصرف ، الحاكم الاداري والمسؤول الاول عن حالة اللواء ، فليس لك ان تناقش اعماله كيف كانت . »

قلت : «انا اجل مقامكم العالي وشخصكم الكريم ولكن لا استطيع السكوت عن جرم يترتب عليّ قانوناً ملاحقته وتقع عليّ مسؤولية عدم التحقيق فيه ، فالدستور ينهى عن حجز حرية اي شخص خلافاً للقانون ويوجب معاقبة المسؤولين عن ذلك اذا قصروا في القيام بواجب وظائفهم . ووظيفتي ، كما

تعلمون ، توجب عليَّ دخول السجن والتحري والتحقيق في كل مخالفة او جرم وقعا فيه ، فماذا كان علي والحالة هذه ان اعمل ؟ »

قال : « اذاً يعمل كل منا ما يراه والسلام . »

حينئذ لم يكن لي بد من الاستئذان بالانصراف مودعاً على القاعدة التركية باشارة التكريم بدون مصافحة ، وهي التي كان يجب ان تبدر منه باعتباره الكبير ، لو ارادها .

وقد بلغني بعدئذ حقد المتصرف علي وايعازه الى القنصل بان يشكوني الى مرجعه في بيروت . فقام القنصل بهذه المهمة ، ناسباً اليَّ العمل على الحط من نفوذه وبالتالي من نفوذ فرنسا في هذه الديار . ولكن القنصلية العامة في بيروت كانت ارفع من ان تماشي مسيو هب في تصرفاته وتخيلاته ، فاثرت السكوت بالنسبة اليَّ .

١٨٦ — المواد المفجرة :

اتصل بعلم الحكومة في العاصمة ان الاسماعيليين في قضاء سلميا (السليمية حسبما كانت تسمى حكومياً فيَ العهد العثماني) ، التابعة لواء حماه ، قد جمعوا مبلغاً من المال عظيماً لارساله الى زعيمهم الديني الاكبر آغا خان ، المقيم في الهند . فقررت مصادرته ، على ان يبنى به مدرسة زراعية في سلميا نفسها ، ينتفع بها ابناؤها واخوانهم السوريون .

بعد المباشرة ببناء المدرسة ، تحت اشراف متصرف حماه النزيه الهمام رأوف بك الايوبي ، مست الحاجة الى مواد بارودية لتفجير الصخور ، تسهيلاً للحصول على الحجارة اللازمة للبناء . ولما كانت هذه المواد غير متوفرة في حماه ، جاء متعهدا البناء مدينة طرابلس ، حيث اشتريا ما يلزمهما من مخزن مجاز له رسمياً بشرائها وبيعها . وفي طريق عودتهما بما اشترياه ، امسك بهما رجال الدرك واقتادوهما الى دار الحكومة ورفعوا الضبط المنظم بحقهما الى النيابة العامة ، فاحالته الى قاضي التحقيق . وقد تبينت له الحقيقة السابق تلخيصها وابرز له المدعى عليهما الوثيقة الرسمية التي بيدهما ، موقعة بتوقيع متصرف حماه ، كما ابرز بائعها

مضبطة مجلس دائرة طرابلس التي تجيز له بيع المواد المفجرة وغيرها مما يستعمل في البناء . لذلك كله قرر قاضي التحقيق ، وفاقاً لطلب النيابة العامة ، الافراج عن الثلاثة البائع والمشتريين .

بعد مرور شهر على ذلك ، تلقيت من وزارة العدل سؤالاً عن ما جرى في هذه الدعوى ، مرفقاً بصورة عن شكوى المتصرف . فاذا هي موقعة منه ومن احد اعضاء مجلس ادارته (ح.ز.) وقائد الدرك (م.ع.) تتضمن ان دورية الدرك صادفت اثناء تجولها في ضواحي المدينة مجرمين ينقلون الديناميت وغيره من المواد الممنوعة ، التي تستخدم للتدمير في حالة الثورة والعصيان ، فاعتقلتهم وساقتهم متلبسين بالجرم المشهود وسلمتهم الى النائب العام يوسف بك الحكيم . فما كان منه الا انه اخلى سبيلهم فوراً بدون ادنى تحقيق ، مما جعل الامن العام في الظروف العصيبة الراهنة مهدداً بالخطر .

لم اضطرب لهذه الشكوى ، لثقتي بصحة ما قمت به بالاشتراك مع قاضي التحقيق . ولكني اسفت لصدور شكوى من الحاكم الاداري في اللواء ، تعمد بها قلب الحقيقة رأساً على عقب ، لمجرد ارواء غليله بعد غيظه من اطلاق سراح الشاب الفرنسي الذي كان قد امر بسجنه نزولاً عند ارادة قنصل فرنسا . فاوعزت حالاً الى ديوان المحكمة باستنساخ صورة التحقيق الجاري في القضية موضوع الشكوى بما حوته من وثائق سبقت الاشارة اليها . وبعد التصديق عليها من رئيس الديوان ثم من رئيس المحكمة ، رفعتها الى الوزارة طي جوابي المتضمن استغرابي اقدام المتصرف على الافتراء ، لافتاً نظرها الى توقيع الشاكي نفسه على مضبطة المجلس الاداري التي تجيز للبائع بيع المواد المصادرة من قبل الدرك .

وقد دل واقع الحال على ان الوزارة قد اكتفت بجوابي المشفوع باوراق الاثبات ، فطوتها مع الشكوى للحفظ .

١٨٧ — توالي شكايات المتصرف :

اخذ المتصرف يوالي شكاياته كلما افرج عن ظنين او متهم على مقتضى احوال المحاكمات الجزائية ، ظناً منه ان هذه الشكايات قد تؤدي الى نقلي من طرابلس في اقل تقدير ، فيتخلص مني ويجري نفوذه على من يأتي بعدي .

ولكن وزارة العدلية كانت في مقدمة الوزارات حرصاً على العدل ومحافظة على احكام القانون ، فلا تقضي باي عقوبة مسلكية مهما صغرت ولا باي تدبير اداري قبل التحقيق مع المشكو منه ، سواء أكان من القضاة او من الموظفين المرتبطين بها ، بل لا تبدأ بالتحقيق قبل سؤالهم عما يدفعون به الشكوى . فكنت أجيب على كل سؤال يردني منها اجابة مشفوعة بصورة مصدقة عن سير التحقيق في القضية المسؤول عنها ، وقد كتبت في آخر جواب قدمته بهذا الصدد العبارة الآتية :

« قد تستغربون ، يا دولة الوزير ، وقوع افتراء بهذا الحد من متصرف مسؤول عن ادارة اللواء وحسن تنفيذ احكام القانون وحفظ الامن والنظام ، مفروض فيه الامانة والصدق ، ولا سيما امام مراجعه العالية . وقد تذهبون في النتيجة الى صحة جزء يسير من اقواله ، فتعتبروني مقصراً في امر من الامور على اقل تقدير . ولكن جهودي البارزة في التحقيق هي التي تظهر افتراءات المتصرف ، في جميع مراجعاته ، على نائب عام قام بواجب وظيفته خير قيام ، غير آبه لشكوى مستبد لا يحسب حساباً للاخلاق والقوانين ، كما يتضح لدولتكم من اوراق القضايا التي رفعتها معززة بشهادة زملائي القضاة » .

لقد استنتجت من سكوت وزارة العدلية حتى ذلك الزمن انها اقتنعت بصحة اجوبتي واضافتها لما يردها من شكاوى بعض رجال الادارة المستبدين الذين يجهلون احكام القانون ، وهم كثر ، بحق رجال القضاء في مختلف الالوية والاقضية . وقد تأيد استنتاجي باقدام وزارة الداخلية اخيراً على تعيين رجال القانون والقضاء في كثير من المناصب الادارية الهامة ولا سيما في الاماكن البعيدة عن العاصمة .

١٨٨ – زيارة البطريرك في قضاء الكوره :

حين زار البطريرك غريغوريوس حداد ، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق ، مدينة طرابلس ، مركز مطرانيته السابقة ، وبادل ابناءه الروحيين وجميع مواطنيهم الاصدقاء الاوفياء ، عواطف المحبة وذكريات الماضي الناصع النقاء ، واصل رحلته الى قضاء الكوره ، متفقداً ابناءه الروحيين ، وحل على الرحب

والسعة في بلدة كسبا ، موطن تلميذه المخلص الغيور الارشمندريت شحاده .
وصباح يوم الجمعة ، وهو يوم استراحة لجميع موظفي دوائر الحكومة ، ذهبت مع رئيس المحكمة ، شرف الدين بك ، لزيارة البطريرك المشار اليه وبعد ان تمتعنا بحديثه العذب ومجالسته حول مائدته السخية ، عدنا مساء اليوم عينه الى طرابلس نتحدث عن غزارة علم صاحب الغبطة وفضله وصلاحه وتقواه ، دون ان يدور في خلد احدنا ما يكدر صفو هذه السفرة اللطيفة من جميع وجوهها .

قبل مرور اسبوعين على هذه الزيارة ، فوجئنا بصورة برقية بعث بها المتصرف الى وزارة العدلية ، تتضمن الشكوى من زيارتنا لقضاء الكوره ، باعتبارها ذات مغزى سياسي اثارت مختلف التقولات واضطراب الافكار ، ناسباً الينا السعي لتوسيع حدود جبل لبنان الشمالية على حساب لواء طرابلس .

الا ان وزارة العدلية لم تخرج عن خطتها المثلى ، فارسلت الينا صورة البرقية مستوضحةً جلية الامر واكتفت بجوابنا المشعر بسلامة زيارتنا الودية لصاحب الغبطة من كل شائبة ، فضلاً عما هو معروف عن اخلاص غبطته للدولة العلية وحلوله من قلوب الطرابلسيين والكوريين على السواء منزلة الاب الصالح. اما شكوى المتصرف، فلم يكن لها من اساس سوى ما دار في مخيلته من مجرد التشفي من قضاة العدل الذين لا يسايرونه فيما يقوم به من استبداد مخالف لاحكام القانون .

١٨٩ — التوسط للصلح :

ان تظاهر المتصرف بالعطف علي ، قبيل كل شكوى يرفعها الى وزارة العدلية ، قد اثار مخاوفي من غدره تحت ستار الحب والعطف الكاذبين ، فكان كما قال الشاعر :

يعطيك من طرف اللسان حلاوةً ويروغ منك كما يروغ الثعلب

لذلك ابتعدت عن مجالسته ، مكتفياً بالمكاتبة حين تقضي بها ظروف الوظيفة من الناحية الادارية ، الى ان جاءني ذات يوم الوجيه الكبير لطف الله بك نوفل ، ساعياً للتوفيق بيني وبين المتصرف وقال ان المتصرف اكد له

خالص حبه لي . فصرحت لزائري باني فقدت كل ثقة باقوال المتصرف ، بعدما رأيت ما حوته من متناقضات ، واني افضل تلقي شكاواه ونحن اعداء على احتمالها ونحن اصدقاء . ثم طال الحديث بيني وبين نوفل بك على الوجه التالي :

قال : « أليس من الافضل ان نشتري سكوته من مواصلته الشكاوى ؟ »

قلت : « لا اشتريه بثمن يتعلق بوظيفتي وضميري »

قال : « قابل سكوته عنك بسكوتك عن اعماله » .

قلت : « لا أخشى شكواه لاني بريءٌ ناصع الجبين ولكني ، بصفتي نائباً عاماً ، لا استطيع السكوت عن جرم اوجبت عليَّ وظيفتي ملاحقته ، مهما علت منزلة مقترفه . »

قال : « اذن تخسر وظيفتك ، لان خصمك اقوى منك مقاماً ونفوذاً وكفاه انه تركي الجنس . »

قلت : « وأية قيمة للوظيفة اذا رافقتها خيانة الواجب ، ومع ذلك فنحن في عهد دستوري لا فرق فيه بين التركي وغيره ، فكلنا عثماني . »

قال : « هذا ما نقرؤه في الدساتير ولكن التجارب لا تقره . »

قلت : « سترى ان الحق يعلو . »

ثم غادرني محدثي ونحن على خلاف في الرأي ، فشكرته على عطفه وغيرته في سبيل السلام .

وقد تردد علي سعاة الصلح وكلهم على عقيدة واحدة كما ذكر . ولما لم يتمكن واحد منهم من اقناعي بان المتصرف هو فوق واجب وظيفتي ، رددت توسطهم باباء قائلاً : « يفعل الله ما يشاء . »

١٩٠ — الشعور بالألم والغبطة معاً :

كنت اشعر في قرارة نفسي بالالم من امرين : اولها ضياع قسم من وقتي في الرد على مفتريات المتصرف في شكاواه المتواصلة ، بدلاً من صرفه في الامور النافعة ، وثانيهما اتصاف الحاكم الاداري الاول في اللواء بالكذب في قولـــه

والاستبداد في عمله، رغم ما فيه من خرق لحكم القانون . وكنت اتمنى ان يرجع عن سيآته ، فاتمكن من التفاهم معه ، مكتفياً منه بان لا يأتي عملاً توجب عليّ وظيفتي ملاحقته ، ولكن انى لي ذلك ! ومن شب على خلق شاب عليه .

كان يرافق المي المنوه عنه ، شعوري بالغبطة والسرور حين ارى نفسي قائماً بالواجبات التي تفرضها علي وظيفتي ، بالاضافة الى رفاهية الشعب الذي شملني بثقته وعطفه وصادق حبه وتقديره ، وثقتي بعدل الحكومة الرئيسية في العاصمة ، ولا سيما وزارتها العدلية ، فقد رفعتني ، خلال سنة ونصف ، من وظيفة عضو ملازم في محكمة اللاذقية حتى وظيفة النيابة العامة في طرابلس العزيزة . وكنت جد مسرور وفخور بما تنشره الصحف عن اهتمام الرأي العام بما اقوم به بدافع الاخلاص والضمير الحي من واجبات في سبيل تحقيق العدالة ، دون ان يؤثر عليّ وعد المتصرف ووعيده .

١٩١ – صحف طرابلس :

بارك الله فيها وفي اصحابها ومحرريها وقرائها . فقد تميزت، باستقلالها وحريتها ونشرها حقائق الاعمال ، فكانت تشجب تصرف المتصرف المشين ، بالحجج الدافعة ، وتعطف على رجال القضاء بنشر صور صادقة عن مواقفهم في وجه معتدٍ اثيم.

اما جريدة « طرابلس » ، المعروفة بسابق حسن صلاتها بالحكومات المحلية على التوالي وبالمتصرف راغب بك بصورة خاصة ، فقد توقفت عن الصدور ابان الاختلاف بيني وبينه ، اذ اتفق رئيس تحريرها ، الشيخ محمد الجسر ، مع صاحبها ، محمد بك البحيري ، على التزام الحياد بازاء الفريقين المتخالفين ، وعبثاً حاول المتصرف اقناعهما باصدار الجريدة للدفاع عنه ، بازاء اجماع الصحف على جرح تصرفاته .

ولما قال المتصرف للعلامة الجسر : «كنت انتظر ان يقيني مبعوث طرابلس من هجمات اهلها عليّ ، » اجابه : « يجب عليّ ، يا سعادة المتصرف ، بصفتي نائباً عن طرابلس ، ان اكون لسان حالها ، وها هي بكبارها وصغارها مع النائب العام العدلي ناقمة على تصرفاتكم . »

١٩٢ — عطف الشعب :

ان تعداد مآثر الشعب الطرابلسي الكريم وايضاح عطفه على الحقيقة ، في الخلاف القائم بيني وبين المتصرف ، يستغرق اكثر مما يتسع له هذا الكتاب . لذلك ، اجتزئ عن التفصيل بذكر الحادثة الآتية .

كان زعيم شمالي لبنان ، ساكن الجنان عبدالحميد الكرامي ، في ذلك العهد ، شاباً ناضج الفكر متحلياً بالفضائل ، يتلقى دروسه الثانوية عن افضل العلماء امثال العلاّمة الشيخ عبدالمجيد افندي المغربي ، امين الفتوى . وكان يعيش في كنف والده ، المرحوم محمد رشيد افندي كرامي ، مفتي طرابلس ووجيهها الاكبر ، المتصف بسمو المبادئ ومنها عطفه على رجال العلم والدين ، يوزع راتب وظيفته على المعوزين منهم فوق ما يغدقه على الفقراء ويمد به الجمعيات الخيرية والاوقاف الاسلامية من مبرات ، فلا عجب ان عرف منزله ببيت الأمة.

زار سماحة المفتي في منزله ذات يوم احد اصدقائه الاخصاء (خ. ي.) معاون رئيس البلدية ، ناقلاً لسماحته عتاب المتصرف على النجل الكريم عبدالحميد افندي ، لزيارته ، في اكثر الايام ، النائب العام ، وانتظاره في مكتبه ريثما ينتهي من اعماله فيرافقه ، دون ان يفكر مرة واحدة في زيارة للمتصرف ، الذي يكن لسماحة الوالد والابن كل محبة واحترام . فاجابه صاحب السماحة : « قل للمتصرف ان طرابلس جمعاء راضية كل الرضى عن النائب العام وحسن قيامه بواجب وظيفته وانقل الى المتصرف ما تراه مني الآن » . قال ذلك ونادى نجله عبدالحميد وسأله : « اتذهب يومياً لزيارة الصديق الحكيم ؟ » فاجابه : « نعم يا والدي » . فقال : « هذا لا يكفي ، بل عليك ان تستصحبه بمركبتنا في كل فرصة الى النزهة في الهواء الطلق ، لانه عزيز على قلوب الأمة » .

وعلى اثر ذلك عاد الزائر (خ. ي.) من حيث اتى .

١٩٣ — عبد الحميد كرامي :

كان عبد الحميد افندي ، النجل الاكبر لسماحة مفتي طرابلس محمد رشيد كرامي ، يزورني في كل فرصة وكنت مسروراً لمصادقته ، معجباً بذكائه

ورفيع ادبه ومكارم اخلاقه ، متوسماً فيه كامل الاستعداد لمستقبل باهر يتفق مع ما حباه الله من مزايا ومواهب ظهرت آثارهما واني ذاكر بعضها فيما يلي :

بعد انتقال روح والده الطاهرة الى جوار ربه ، خلفه في منصب الافتاء باجماع آراء علماء ذلك العصر الاجلاء ، رغم كونه اصغرهم سناً ، فكان خير خلف لخير سلف . ثم عهد اليه بعد جلاء الترك (١٩١٨) بمهام الحاكم الاداري للواء طرابلس ، فاحسن القيام بها وبرزت مقدرته الادارية مزدانة بسمو التفكير مع النزاهة والحياد بين مختلفي النزعات السياسية والطبقية والاجتماعية.

ولما طلب اليه المفكرون في مصير بلدهم السياسي قيادة الحركة الشعبية الوطنية ، اجابهم الى طلبهم وتخلى عن منصب الحاكم الاداري وانفق في سبيل الحركة الوطنية من صدق عزيمته جهوداً جبارة ومن خزانته الخاصة الموروثة عن والده اموالاً كثيرة .

وفي اواخر عهد الانتداب الفرنسي ، انتخبته محافظة الشمال نائباً عنها في مجلس النواب اللبناني واختارته رئاسة الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء،فاحرز مع اعضاء وزارته ثقة نواب الأمة اجمعين وتميز في رئاستهوفي جميع ادوار حياته بعفة النفس وطهارة الذيل واصالة الرأي ورفعة التهذيب . ولد كريماً ونشأ كريماً وعاش كريماً وظل على هذه الخصال الحميدة نبراساً لابنائه وآله الكرام ورجال الوطنية والسياسة والاجتماع ، الى ان وافته المنية فغادر هذه الدنيا تاركاً في الشرق والغرب وفي البلاد العربية خاصة اجمل الذكر مخلداً بخصاله الحسان ومساعيه لخير سوريا ولبنـــان .

١٩٤ ـ آخر سهم في كنانة المتصرف :

لما خاب امل المتصرف في مساعيه لدى وزارة العدلية لنقلي من طرابلس ولم يفز في واحدة من شكاياته العديدة ، عمد الى مراجعة وزارة الداخلية بطريق والي بيروت ، وهي الوزارة التي قل ما كانت تشعر بالحاجـــة الى التوثق من صحة الشكوى الواردة على موظفيها ، لاعتمادها عادة ، حين تشاء نقلهم الى اسباب تقدرها هي ، كايجـــاب المصلحة ومقتضى سير الادارة والظروف

الخاصة ، الى غير ذلك من التعابير العامة التي يسهل معها سد باب التظلم والمراجعة دون كبير عناء .

تقدم المتصرف باول شكوى الى مقام الولاية تتضمن ما يلي : « ان بقاء النائب العام يوسف الحكيم في طرابلس يعرقل سير الادارة لتدخله في كل شاردة وواردة ، متسلحاً بالقانون المطاط يفسره كما يشاء » .

ثم اعقب المتصرف شكواه ببرقية ثانية ، تتلخص في ان طرابلس بلـــدة اسلامية باكثريتها الساحقة فلا تتحمل وجود نائب مسيحي فيها .

ولما الحفت وزارة الداخلية على وزارة العدل باتخاذ تدبير اداري بنقلي من طرابلس الى مكان آخر ، ارسلت الاخيرة مفتشاً خاصاً للتحقيق محلياً توصلاً لمعرفة واقع الحال ، رغم سكوتها عن شكاوى المتصرف التي ظهر بطلانها بما سبق فقدمه لها النائب العام من وثائق . وهذا المفتش هو تحسين بك ، من كبار رجال الوزارة ، وقد كان فيما سبق رئيساً لمحكمة البدايـــة في طرابلس معروفاً بالنزاهة والغيرة على المصلحة العامة ، مما اوجب ترقيته تدريجياً حتى وصل الى مرتبته الهامة . على ان المتصرف لم ينشرح لتحقيق يقوم به رجل نزيه قدير ، فارسل الى والي الولاية برقية رقمية (وقفت على حلها بعد ذهابي الى بيروت) وهي تتضمن سببين لابعادي عن طرابلس : اولها ان وجود النائب العام على رأس وظيفته اثناء التحقيق معه قد يؤثر على مجرى التحقيق بفضل نفوذ الوظيفة ، والثاني خشية المتصرف (حسب تعبيره) على حياة النائب العام المسيحي من غضب الاهلين بسائق التعصب الديني ، مما يثير مشكلة بين الطوائف . لذلك يرجو نقلي الى بيروت ولو موقتاً ، ريثما ينتهي التحقيق . فنزل الوالي عند رأي المتصرف ، كما هو شأن معظم رجال الادارة الذين يجهلون حكمة القانون ويخونهم منطق الحوادث ، فلا يقيمون للعدالة وزناً ، معتمدين مجرد مقامهم الاداري متخذين منه ارادة كيفية تعسفية. وهكذا تمكن الوالي من استحصال موافقة وزارة الداخلية بوجوب اقامتي في بيروت مدة قيام التفتيش العدلي بالتحقيق المحلي .

ومع كل ذلك ، فلم اشك بعدالة وزارة العدل وترفعها عن مجاراة وزارة الداخلية التي اعتادت في مختلف العهود على العبث بالقوانين جهلاً او عن قصد ، مستندة الى مقتضى مصلحة الادارة .



عبد الحميد كرامي



عبد الفتاح الحداد

١٩٥ ـ استغلال التدبير الاداري :

حين وافقت وزارة الداخلية على اقتراح الوالي، لم يخطر ببال اركانها ان خصمي المتصرف سيستغل هذا التدبير الاداري الجائر والمخل بقاعدة المساواة بين الخصمين. تساءلت في قرارة نفسي : « اين نحن ، في القرن العشرين ، من عهد الخليفة عمر بن الخطاب والامام علي ، رضي الله عنهما ، قبل الف وثلاث مئة سنة ، يظهر على الامام عليّ امارة الغضب، حين كان الخليفة ينظر في دعواه مع خصمه اليهودي ، فيحمل الخليفة غضبه على ترفعه عن الجلوس الى جانب خصمه ، فيجيبه الامام علي بقوله : « لا يا عمر ، ان غضبي هو من اخلالك بقاعدة المساواة بين الخصمين التي امر بها الشرع ،حين خاطبتني بابي الحسن وخاطبت خصمي باسمه مجردًا عن الكنية » والكنية يستعملها العرب للتكريم والتعظيم كما لا يخفى . » .

ثم قلت في نفسي : « ساصبر حتى النهاية والامور بخواتمها » .

لما تلقى المتصرف نبأ موافقة وزارة الداخلية على اقتراحه، ارسل اليّ قبيل الغروب رئيس الشرطة ليبلغني شفهياً بوجوب مغادرتي طرابلس الى بيروت ، فطلبت منه تبليغي الامر خطياً ، فاعتذر؛ فاجبته حينئذ باستعدادي للسفر صباح الغد .

وفي الوقت نفسه ، كان المتصرف قد ارسل تعميماً الى الدوائر الحكومية يعلن فيه انفاكي عن الوظيفة ومغادرتي طرابلس الى بيروت نهائياً ، ظناً منه ، وبعض الظن اثم ، ان هذا التعميم سيؤدي الى يأس الاهلين من وجودي بينهم ، فيكفون عن مناصرتي ويلتفون حوله . لقد ساء فأله ، فما وقف الاهلون على دسيسته حتى هبوا من كل جانب يبرقون الى وزارة العدل طالبين « ابقائي في طرابلس ونقل المتصرف المفتري المنتقم من العدالة التي يحرص عليها النائب العام كل الحرص » . وزارني في تلك الليلة كثيرون من الاصدقاء يعرضون استعدادهم للانتقام من ظلم المتصرف فورًا فكنت اجيبهم : « ان الحق بجانبي في النهاية وسينجلي بعودتي اليكم اذا لم يقع اي اعتداء على المتصرف وعلى القانون . » فوافقوني في الرأي ، مما زاد في اطمئناني عن المصير ، ونمت تلك الليلة دون ان يعتريني ادنى اضطراب او قلق ، واثقاً من حسن المآل .

١٩٦ — رجل المروءة :

في الصباح الباكر ، وقبل ان اخلع عني ثياب النوم ، وانا عازم على ركوب الباخرة المسافرة الى بيروت ، أخبرت بقدوم زائر . فارتديت عباءتي وخرجت من غرفتي لاستقباله ، فطلب ان يختلي بي ، فاجبته الى طلبه وعدت معه الى غرفتي ، حيث جرى بيننا الحديث على الوجه التالي :

قال : « يؤلمني كما يؤلم كل وطني مخلص لبلاده ان يصل الخلاف بينك وبين المتصرف الى هذا الحد الذي قضى بابعادك عن طرابلس » .

قلت : « ولكن المعركة لما تنته والعبرة للنتيجة » .

قال : « لا شك بان الله معك ، لانك محق في اعمالك وستنجح في كل مكان ترقى اليه . ولكنك مع الاسف لا تعود الينا ، لان خصمك قوي فهو متصرف وتركي ، يعضده الوالي ووزير الداخلية . وعلى اثر وصول المفتش المحقق عين المتصرف خمسة ممن يعتبرهم اصدقـــاءه ليحيطوا بالمفتش ويسهلوا مقابلته للانصار ويحولوا دون اصدقائك ، بالرغم من كثرتهم في هذا البلد الامين. واعترف لك سراً اني احد هولاء الخمسة ولكنني لا اسير الا بما يفرضه عليّ ديني وضميري».

قلت : « بارك الله فيك » .

قال : « ان السبب الذي من اجله باكرتك ، هو انني لم اذق الليلة الماضية طعم النوم ، حتى سمعت وقت الفجر هاتفاً علوياً يأمرني بخدمتك بكل استطاعتي . فاخذت افكر فيما يمكن لرجل مثلي ان يعمل في سبيل مساعدتك ، فخطر لي انك غريب عن اهلك نزيه في عملك لم توفر من راتبك ما يسد نفقات سفرك الى بيروت ، وربما اضطررت للسفر الى العاصمة للمطالبة بحقوقك ، ولا شك بان الله ناصرك ولكنك لا تعود الينا طالما يحكمنا هذا المتصرف. فالشيء الذي استطيع ان اخدمك به ، هو المال الذي اقدمه لك على سبيل القرض ، فتفيني اياه حين ييسر الله امرك » .

وما اتم كلامه حتى اخرج من جيبه كيس حرير وفضه امامي على المائدة ، فاذا به كومة ليرات ذهب تزيد على خمس مئة في اقل تقدير ، ثم تابع حديثه قائلاً : — « خذ هذا المال تجعلني مرتاح البال » .

قلت : « اشكرك على هذه الاريحية واهنئك بما وهبك الله من ضمير حي وايمان قويم ومروءة عربية شماء ، ولكني اعتذر عن قبول المال لاني لست بحاجة اليه » .

قال : « ارجو ان لا تشك في اخلاصي ، فلم آتك لاتجسس اخبارك ولا لاجربك ، وانا رجل درويش بعيد عن السياسة . وليس لي غرض من زيارتك سوى تلبيـــة صوت ضميري وديني ، فاقبل تقدمتي على سبيل القرض ودعني افارقك كما قلت لك ، مرتاح البال » .

قلت : « لا شك في صدق مروءتك ، ولكنني اؤكد لك اني بغنى عن المال في الوقت الحاضر على الاقل » .

قال : « اذن اعطني عهداً بانك تأخذ كل ما تحتاج اليه من مال ، اثناء وجودك في بيروت ، من عميلي الذي يتقدم اليك ويزورك من وقت الى آخر » .

قلت : « اعاهدك بذلك واكرر امتناني لمروءتك وشهامتك » .

حينئذ اعاد الزائر الكريم ماله الى كيسه فجيبه وخرج مودعاً ، فرافقته حتى باب الطابق في اعلى درج الفندق ، حيث كان جالساً مديره وصاحبه السيد اسكندر شاوي . فسألته عن اسم زائري وعمله ، فقال : « هو السيد عبدالفتاح حداد ، من خيرة التجار ، بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية والحكومية ، ولكنه ينتخب دوماً عضواً في المجلس البلدي نظراً لثقة الناخبين به » .

ثم حدق مدير الفندق نظره في وجهي وقال : « ارى التأثر بادياً في وجهك فهل استطيع معرفة السبب ؟ »

قلت : « ولكن بشرط ان لا تبوح به ما دام المتصرف راغب بك قائماً على وظيفته . اما بعد ارتحاله عنكم ، فارجو ان تذيع ما اخبرك لكي لا يضيع عرف المكرمات . أتُقسم على ذلك ؟ » فاقسم على ما رجوته ، فسردت له ما دار بيني وبين رجل المروءة ، فاستغرب صدورها رغم عدم سبق التعارف بيننا ودعا له بطول العمر ومزيد التوفيق .

وبعد قليل من الوقت ، ركبت الباخرة المسافرة الى بيروت ، متكلاً على الله سبحانه وتعالى .

١٩٧ — مقابلة والي بيروت :

زرت ، فور وصولي الى بيروت ، المدعي العام الاستئنافي ، شكري بك ، وهو رجل تركي معروف بغزارة علمه ونزاهته وتعشقه الحرية . فاستغرب قدومي الى بيروت ، فاخبرته بما جرى في هذا الصدد . فاوعز الى رئيس ديوانه ، الشاب الغيور فؤاد شوقي ، بان يأتيه بسجل الرسائل ، فاطلعني على ما عرضه الى وزارة العدل من شهادة قيمة بحقي ، طالباً ترقيتي الى رئاسة محكمة البداية في بيروت ، ثم اشار اليّ بان اقابل دولة الوالي واحتج لديه على الامر الاداري بمغادرتي مقر عملي . فقمت بهذه المقابلة وعرضت على الوالي حازم بك ملخص مخالفات المتصرف لاحكام القانون وافتراءاته على الحقيقة واحتججت على تسرع دولته في موافقة المتصرف على ابعادي عن مقر عملي . فاجابني بلطف قائلاً : « لن يطول انتظارك نتيجة التحقيق الذي يقوم به مفتش العدلية في طرابلس » .

فقلت له : « أمن العدل ، والحالة هذه ، ان يبقى خصمي في محل التحقيق وهو اكبر مني وظيفةً واشد تأثيرًا ؟ »

فقال : «كلا ولكني لا استطيع ان آتي شيئاً قبل نتيجة التحقيق » .

وبعد خروجي من لدن الوالي ، اطلعت على البرقية التي بعث بها المتصرف وكانت سبباً لدعوتي الى بيروت ، وقد ذكرت نصها قبل قليل . ثم ابرقت الى وزارة العدل محتجاً على ابعادي عن مقر عملي بامر اداري من وزارة الداخلية ، بناءً على ارادة خصمي ، وطلبت اما اعادتي فورًا الى وظيفتي واما ابعاد خصمي ايضاً عن مقر وظيفته ، عملاً بقاعدة المساواة بين الخصمين اثناء التحقيق الذي يقوم به مفتش العدلية .

وبعد اربعة ايام ، وردت برقية من وزارة الداخلية الى الوالي تتضمن ان يتوجه المتصرف الى الاقضية حيث يقوم بتفتيش معاملاتها الادارية ، على ان يعود الى طرابلس بعد ان يغادرها مفتش العدلية .

ومما لا ريب فيه ان قيام وزارة الداخلية بهذا التدبير الاداري العادل كان نتيجة الاحتجاجات البرقية والصحفية في كل من بيروت وطرابلس ، كما يتضح من الابحاث الآتية .

١٩٨ – انصار العدل في بيروت :

الصحافة – لم تكن بيروت ، عاصمة العلم والحضارة في الشرق ، اقل من الفيحاء انتصاراً للعدل . فقد غمرتني صحفها الغراء بوابل من العطف لن انساه مدى العمر ، اخص منها بالذكر : الحقيقة ، لسان الحال ، البرق ، النصير ، المفيد ، الحارس ، الاتحاد ، وكلها عامر بأراء الادباء المجيدين الاحرار على رحبها واختلاف نزعاتها الحزبية . ومما جاء في احتجاجها على الاستبداد الذي عوملت به بابعادي عن مقر وظيفتي مع بقاء خصمي في مكانه ، وهو بمقتضى مقامه اقوى مني نفوذاً ، العبارة الآتية : « ما معنى اعلان الدستور في بلادنا ، اذا كان حظها منه تحكم الادارة في رجال العدل والقانون تحكماً تعسفياً ؟ وما اشبه الليلة بالبارحة » بالاضافة الى الاطراء على ما قمت به من اعمال اوجبها عليّ الاخلاص للوظيفة .

البرقيات – من حسن حظي ، كان مديراً لمصلحة البرق والبريد في مركز بيروت ، ميشيل بك نحاس ، من الاحرار محبي الحرية والعدالة . فكان يطلعني حفظه الله ، على المخابرات البرقية الجارية بشأني بين العاصمة وبيروت وطرابلس ، ومن هذه البرقيات :

آ – برقيات الوجهاء والادباء في طرابلس واقضيتهـا ، عكار والحصن وصافيتا وطرطوس ، الى وزارة العدل ، وقد جاء فيها ، بالاضافة الى مقتضيات نبلهم وعطفهم ، التي لا استطيع ذكرها ، العبارة الآتية : « ان لواء طرابلس لا يستغني عن النائب العام » .

ب – برقية بتوقيع غريغوريوس حداد ، بطريرك انطاكية وسائر المشرق ، تضمن انالشعب ينتظر من وزارة العدل ما يتفق واسمها وشهرتها في ظل العهد الدستوري .

ج – سؤال من وزارة العدل الى موفدها المحقق في طرابلس عما (اذا كان هنالك مانع من عودة النائب العام الى مقر وظيفته في طرابلس ؟ »

وجواب المحقق المتضمن « انه لم يجد موجباً لابعاد النائب العام عن مركز وظيفته » .

د – برقية من وزارة العدل الى المحقق توجب عليه بيان نتيجة التحقيق برقياً فور الانتهاء منه .

ﻫ – برقية المحقق الجوابية بنصها التركي: « مدعي عمومي معاوني قانونشناس وغيور بر وجود قيمتدار در متصرف ايسه جداً شايان مرحمت برسفيل اعجوبه نثار در » . – وهذه ترجمتها : « ان النائب العام شخصية قيمة وغيورة وعليمة بالقوانين اما المتصرف فجدير بالرحمة لما بدر منه من غريب السفالة » .

وعلى اثر هذا الجواب ، تلقيت من وزارة العدل برقية تأمرني بالعودة الى مقر وظيفتي ، فتحقق بذلك ما كنت انتظره واصرح بـه مراراً ، عن عدل الحكومة العثمانية ووزارتها العدلية خاصةً .

١٩٩ – عواطف الاصدقاء :

اذا كنت مديناً للرأي العام في بيروت وطرابلس وملحقاتها وللصحف التي ناصرت رجال العدل والقانون ، بما كان لها من الحرية والحصانة ، ما لم ترَ مثله قبل ذلك العهد ، فاني ، في نفس الوقت ، ارى قياماً بواجب الوفاء وعرفان الجميل ، ان اشيد بعواطف الاصدقاء الذين احاطوا بي مدة وجودي في بيروت :

آ – كانت مكاتب اخواني القضاة على اختلاف مراتبهم ، ولا سيما المدعي العام الاستئنافي الهمام شكري بك ، مفتوحةً امامي ، معدة لاستقبالي في كل وقت بمزيد الترحاب .

ب – كنت ، في اوقات الفراغ من المساعي التي لا بد منها ، محاطاً بحلقات الاخوان من خيرة ادباء بيروت وطرابلس ، وهم كثر حمداً لله ، كما كان الوجيه الكبير جورج ديمتري سرسق يزورني كل مساء تقريباً ويستصحبني في مركبته الخاصة لترويح النفس في متنزهات بيروت الجميلة .

ج – تلقيت ، خلال اثني عشر يوماً قضيتها في بيروت ، برقيات ورسائل مليئة بالعطف عليّ والاستفسار عن عافيتي ومصير قضيتي من الاصدقاء في طرابلس وعكار والحصن وصافيتا والقدس ويافا ومن اهلي وخلاني في موطني اللاذقية .

د — تلقيت رسالة من الصديق النبيل جميل عرنوق ، المقيم في متن عرنوق التابعة لواء اللاذقية ، تتضمن استعداده لتلبيتي بكل ما احتاجه من مال في سبيل الوصول الى حقوقي ولو اقتضى الامر سفري الى العاصمة .

هـ — تلقيت كتاباً من الاديب الكبير الوجيه امين عرنوق وبطيه حوالة بريدية بمبلغ من المال . وقد تضمن الكتاب الوعد بمواصلتي بامثالها اذا طال انتظاري النتيجة العادلة المرجوة ، فاعدت الحوالة لعدم حاجتي اليها شاكرًا للصديق الكريم لطفه ومروءته ، كما شكرت لجميع الاخوان وفاءهم لحق الصداقة والقرابة .

٢٠٠ — فارس وبرباري :

كان صديقي الطرابلسي يوسف افندي فارس موجودًا في بيروت ، حيث استقبلني لدى وصولي ثم زارني في الفندق مودعاً لاضطراره للعودة الى بلده . وفي مساء اليوم الثاني ، زارني الوجيه البيروتي سلامه برباري ، ولم يكن بيننا سابق تعارف ، وقال انه رسول صديقي يوسف افندي فارس لتفقد اخباري وعرض خدماته . فرحبت به شاكرًا الرسول والمرسل ، ذاكرًا مواهب ذلك الرجل الهمام يوسف فارس وقرينته الفاضلة وابناءهما النجباء ، وكلهم قد تحلى بأحسن سيرة واكبر ثقة لدى مواطنيهم .

كرر السيد برباري زيارته واضافتي في منزله العامر مرارًا وكان يعرض عليّ في كل زيـــارة ، استعداده لتقديم كل خدمة وسد ما يمكن ان احتاجه من نفقات ، بالحساب الجاري الذي فتحه لي في سجلاته . ولما لم يفز مني بطلب ، صرح لي في نهاية الامر ان صديقي وعميله يوسف فارس وضع عنده مبلغ خمس مئة ليرة عثمانية ذهباً لامري واوصاه بالتزام الدقة في اسلوب عرضها عليّ .

واضاف السيد برباري قائلاً : « استعملت كل ما عندي من دقـــة في التعبير فلم اصل الى نتيجة منك ، فارجو ان تعلم انه يوجد في صندوقي لامرك مبلغ خمس مئة ليرة عثمانية فوق حوالة السيد فارس ، فتفضل بقبض ما تشاء » .

كانت اجوبتي للسيد برباري كاجوبتي لجميع الاصدقاء السالف ذكرهم

تفيض بالشكر لغيرتهم واريحيتهم ، مع الاعتذار عن قبول إي مبلغ لعدم حاجتي اليه في تلك المدة القصيرة التي اقمتها في بيروت . فلو كنت بحاجة ، لما تأخرت عن سدها مما كان يعرضه عليّ يومياً عميل رجل المروءة عبدالفتاح افندي حداد، حسب سابق العهد الذي قطعته له حين مغادرتي طرابلس .

٢٠١ – طرابلس الثابتة على العهد في القرب والبعد :

لم تنسني طرابلس مدة غيابي عنها . فبعد ان غادرتها بناءً على الامر الاداري ، كما سبق ذكره ، واصلت شكواها من تصرفات المتصرف ورفعت صوتها عالياً وبعشرات البرقيات الى المراجع العليا في العاصمة ، مطالبةً باعادتي الى وظيفتي نفسها . واخذت صحفها الغراء الصادقة تشدد النكير على المتصرف وخروجه عن جادة العدل والصواب ، اجتزئ من مقالاتها القيمة العديدة في هذا الصدد ، بما نشرته جريدة الحوادث في عددها الـ « ٧٨ » الصادر في ايلول سنة ١٩١٢ ، للاديب الحر والسياسي المفكر زعيم قومه الدكتور الياس عبيد ، وهذا هو بنصه :

« الى المذبح الذي تهرق عليه حقوق الاخلاص والصدق في الدولة العثمانية ارفع هذه الشكوى ، الى المراجع التي بيدها الحل والربط في هذه الدولة اقدم احتجاجي هذا اصالةً عن نفسي ونيابة عن الألوف من العثمانيين الصادقين واسألهم بماذا يكافأ الحر الصادق الامين بخدمته . وارجو ان لا اكون كغيري نافخاً في رماد ولا اقف بافكارهم عند هذا السؤال الا على شاب اكرم الحق بصدقه واحترم العدل بامانته وأحب الوطن باخلاصه وتفانى في حب الأمة بانصافه ، على ذلك الشاب الذي ما عرف به عيب ان بقوله او بفعله الا كما قال ابو بكر الصديق : « ان القوي ضعيف عندي حتى اخذ الحق منه وان الضعيف قوي عندي حتى آخذ الحق له » . على الهيكل البشري الذي جمله الخلق والخلق معاً ، على يوسف الحكيم نائب المدعي العام في طرابلس الشام ، اقف بخواطر ولاة الامور ليقفوا هنالك تجاه محاكم الضمير العليا يتلمسون عندها سبل النجاة الشريفة والى وقفتهم الخالدة امام محكمة التاريخ. الا فليعلم ان لواء طرابلس الشام ما شعر بشيء من الدور الجديد الا بوجود رجلين واسميهما رجلين بكل قوة الكلمة ، هما المتصرف الاسبق عزمي بك ونائب المدعي العام

يوسف الحكيم . استقال عزمي فاستقالت الادارة العملية من اللواء ، كفت يد النائب العام فكفت ايدي الحق عن العمل والسنة الحق عن النطق به . وما هي الا زفرة محزون على الحق ، على العدل ، على الانصاف ، زفرة فتى يشهر الحق الصراح سيفاً ومن سيوف الله مسلولاً على كل ظالم غدار . فاذا شاء الحق اعلام الامة بوجود المشروطية لا الوهمية بل الحقة وباحتلال الحرية مكان الاستبداد والانصاف مكان الظلم فانا ، وانا من الذين لا يطوي على اخلاصهم لدولتهم ولا يهمل بتأثيرهم في اوطانهم ، بل انا من جملة امثالي المؤلفي العدد نعتقد ونصرح ان لا برهان لهم يأتونه عن ذلك يسوى ، ليس ارجاع يوسف الحكيم لمأموريته ، وهو اكبر منها عند تقديرنا المقدرة والاخلاص ، بل بالاقتصاص من الوشاة باعة حقوق الأمة والوطن بكلمة من مآربهم وغاياتهم . واذا كان الانتقام صفة غير محمودة في مثل هذه الحال ، الا فليذيعوا على الملا نزاهة الحكيم بل يوسف الصديق ويفعلوا بعد ذلك ما يشاؤون ، عالمين بالوقت ذاته ان الحكيم هو الذي رآه ذلك الشاعر العالي النفس يلحظ الغيب وقال بلسانه :

انا ان عشت لست احرم قوتاً　　　واذا مت لست اعدم قبرا
همتي همة الملوك ونفسي　　　نفس حرّ ترى المذلة كفرا

اذ بهذا يؤدون لكل ذوي الضمائر الحرة حقهم ومن جملتهم صاحب هذه الزفرة.

٢٠٢ — العودة الى طرابلس :

في العاشر من ايلول ، ركبت الباخرة المسافرة قبيل الظهر الى طرابلس ، دون ان اطلع احداً من مترقبي عودتي ، حرصاً على راحتهم واتقاء المظاهرات التي قد تكون غير سليمة العواقب . وقد فاتني ان اهاليها الاكارم يترقبون بوافر الشوق ومختلف الطرق اخباري وزمن عودتي اليهم . فما ارست الباخرة في مياه المينا ، بين العصر والغروب ، حتى شوهدت الجماهير الغفيرة تملأ الشواطئ والطرق والابنية التي حولها ، مما جعل الباخرة تميل الى جانبها الذي اتجهت اليه جماعات المسافرين والبحارة لمشاهدة الحفل الفائق الحد . وما وطئت قدماي البر حتى شعرت ان العالم كله جاء لاستقبالي ، بل شعرت انهم ابي وامي واخوتي واحبائي واصدقائي جاؤوا يستقبلون عودة يوسفهم بعد ان كاد املهم بها ينقطع .

لقد وصفت جريدة « الحقيقة » الغراء لصاحبيها العلامة الشيخ احمد العباس ونجله الاديب الاستاذ كمال ، ذلك الاستقبال الرائع احسن وصف. ومما جاء فيه هذه العبارة الجميلة : « لو جاء شريف مكة المكرمة، طرابلس لما استقبله المسلمون استقبالهم يوسف الحكيم المسيحي ! » . فاين هذا التعبير اللطيف الذي افاخر به ، من افتراء المتصرف الكاذب المفرق بين ابناء الوطن الواحد ذوي الشعور العربي الاصيل في عرفهم ونفوسهم .

من الميناء حتى وصلنا الى الفندق في المدينة ، كانت افكاري ترتفع بي الى الملإ الاعلى ، شكراً لله على احاطتي بعواطف الطرابلسيين الذين قال عنهم المتنبي امير الشعراء :

اكارم حسد الارض السماء بهم　　وقصرت كل مصر عن طرابلس

لم انسَ وانا في غمرة هذا الاستقبال ، السيد عبد الفتاح حداد وبادرة مروءته حين غادرت طرابلس ، فكنت اجيل الطرف علّي اظفر برؤيته، فلم يكن لذلك من سبيل .

وفي صباح اليوم التالي ، ارسلت اليه احد الاصدقاء ، فعاد به اليّ، ولما شكرته على مروءته ، اجابني قائلاً : « لا تخجلني بهذا الكلام ، فاني لم اقم الا بواجب دفعني اليه ديني وضميري ، وقد وفقنا الله بعودتك ظافراً بعد ان كان الامل مقطوعاً ، فاهلاً بك وسهلاً ومرحبا » .

بقيت في طرابلس بعد هذا التاريخ ستة اشهر ، لم يراجعني عبد الفتاح خلالها بامر ما .

امـــا الصديق الكبير الشيخ محمد الجسر ، مبعوث طرابلس ، فجاءني فور وصولي والبشر طافح على وجهه وسبق قبلاته الحارة قوله : « بضاعتنا ردت الينا » . ولما عاتبه المتصرف على اشتراكه باستقبالي واتحافي بالآية الكريمة اجابه : « قلتها كلمة طيبة تعبر عن عواطف البلد الامين الذي انابني عنه » .

٢٠٣ – عودة المتصرف :

سبقت الاشارة الى اثر الشكوى من ابعادي عن وظيفتي وبقاء خصمي

في مقامه واجماع الصحف البيروتية والطرابلسية المعبرة عن حقيقة الرأي العام ، على المطالبة بالمساواة بين الخصمين ، فأبرقت وزارة الداخلية الى والي بيروت بان يبتعد المتصرف ايضاً عن مركز وظيفته ريثما ينتهي المفتش من التحقيق . ومثل المتصرف للامر تحت ستار المتجول في الاقضية الملحقة بمتصرفيته لتفقد شؤونها .

وبعد ان اتم المفتش مهمته وسافر الى العاصمة عاد المتصرف الى طرابلس بعد وصولي بقليل من الوقت وشاهد بأم عينه عطف المدينة باسرها على نزيل الفندق وحينئذ شعر ، كما اخبر المقربون اليه بسائق الوظيفة ، بخيبة الامل . ولم يمض الا القليل من الوقت على وصول المحقق الى الآستانة ، حتى صدر الأمر العالي ، بناء على قرار مشترك من لجنتي الداخلية والعدلية بعزله ومحاكمته ، فغادر طرابلس غير مأسوف عليه .

٢٠٤ ــ تأملات على ضوء الحوادث السابقة :

املى عليّ نطق الحوادث السالفة الذكر تأملات واستنتاجات يوحي اليّ الانصاف سردها فيما يلي :

أ ــ كنت شاباً قليل الخبرة في شؤون السياسة الادارية ، مندفعاً لاتمام مقتضيات وظيفتي القضائية ، دون التفات الى ما كان يجب عليّ من الاساليب الناعمة في الحديث والعمل لتسكين حدة المتصرف، رئيس الادارة الاعلى في اللواء ، حال ردي اوامره ومقاومة ارادته . فلو كنت خبيراً في فنون السياسة والادارة بصيراً في عواقب الامور ، لما تجاوزت في موقفي بازاء المتصرف حد اللياقة التي الفها ارباب المناصب العالية . ولعلّ تقصيري عن ذلك ناتج عن ضعف النضوج السياسي في رجل شبّ على الوظائف القضائية وحرص على التمسك باحكام القوانين مهما كلفه الامر .

ب ــ العدل الذي اتخذته الحكومة العثمانية شعاراً لها في ذلك العهد، لا تفرّق بين التركي والعربي ولا بين المسلم والمسيحي . كان خصمي اكبر مني سناً ومقاماً وكان هو والمحقق الذي اوفدته وزارة العدل ورئيس المحكمة التي اعمل لديها ورؤساء العدلية في بيروت من الاتراك الخلص وكانت النتيجة التي اقرتها الحكومة الرئيسية التركية في العاصمة ، لمصلحتي انا العربي .

فلو وقع مثل ما وقع بيني وبين المتصرف في احدى الدول الاوربية الراقية بحضارتها وتشريعها ، هل يكون مصيره اعدل وافضل مما سارت عليه الحكومة العثمانية ؟

ارجو ان لا يحمل قولي هذا على اعتقادي بسلامة الحكام الترك من كل شائبة ، فهم كغيرهم من الأمم قد وجد فيهم الصالح والطالح وظهر منهم خير وشر وفسدت الادارة في عهودهم الاستبدادية وشملت مظالمها معظم انحاء السلطنة ولا سيما البعيدة منها عن العاصمة كما هو مدوّن في كتب التاريخ . ولكني لست مؤرخاً عاماً بل اقتصرت في ذكرياتي ، التي انشرها بعد ان انقطعت كل صلة لنا نحن العرب بتركيا ، على سرد الاحداث التي مرت بي وببلادي والتي تحققتها من اصدق المصادر ، خدمةً للتاريخ وعبرةً للحكومات والافراد في الجيل الحاضر وما بعده .

ج — حرية الشعب وصحفه : لقد ضمن الدستور العثماني حرية ابداء الفكر والشكوى من الحكام مهما علت مرتبتهم ، وقد طبقت هذه النصوص الدستورية في جميع انحاء المملكة العثمانية حتى اعلان النفير العام ، في بدء الحرب العالمية الاولى دون ان تكم الافواه او تسخر الصحف لارادة المستبد او تعطل بمجرد امر اداري من قائد او وزير . أليس في اجماع صحف طرابلس على انتقاد المتصرف التركي وجرح تصرفاته وانتقاد صحف بيروت تصرف الوالي ووزارة الداخلية ، دون ان تتعرض واحدة منها للتعطيل الاداري او للشكوى ، اكبر برهان على صحة ما اقول ؟

اما اصحاب تلك الصحف ومحرريها ، وقد اتصف معظمهم بالعلم الوافر والادب العالي والخلق الحسن والصراحة في القول ، فلست ادري ، هل يجود الزمان بمثلهم ؟

د — خطة وزارة العدل — تلك الخطة الحكيمة التي سارت عليها في العهد الدستوري فيما يتعلق بالتحقيق مع القضاة والموظفين قبل اتخاذ اي تدبير مسلكي بحقهم ، وقد اقتفت اثرها سورية ولبنان بعد استقلالها وانفصالها عن الدولة العثمانية ، باستثناء بعض الاحداث التي احاطت بهما في ظروف معينة كما يرد في الجزء الاخير من الذكريات .

هـ ــ مكارم الاخلاق التي تحلى بها الطرابلسيون : لم تقتصر هذه المكارم على اللطف في المعاشرة والصدق في المعاملة والعطف على القريب ، بــل تجاوزت كل ذلك الى الانتصار للحق اين كان ونقمتهم على الظلم في السر والعلانية على السواء .

ومما لا ريب فيه ان دعوة العشيرة الماسونية التي كان يديرها نخبة مــن الطرابلسيين الاجلاء كالساده : جرجي يني ومحمد البابا وعبد الستار الميقاتي قد ساعدت كثيرًا في نشر مبادئ الاخاء بين مختلف المذاهب والطبقــات والانتصار للعدالة حيث كانت .

و ــ الشدائد محك الرجال : يعرف بها الصديق من العدو واهلُ المروءة والخير ممن لا يبالي بشؤون الغير . لم يظهر لي حمداً لله عدو في اللواء ، فكل من فيه صديق للحق نصير للعدل ، حتى ان النفر الذين مشوا في ركاب سيدهم المتصرف لم يكونوا اعداء بل كانوا في الحقيقة ملتوين حسبما قضت به حاجتهم المادية ومصلحتهم الشخصية .

ز ــ الاستقامة عين الكرامة : فهي اذا اقترنت بالكفاءة اللازمة للقيام بواجب المهمة ، تكسب صاحبها ثقة الناس وعطف خيارهم . ولا بد لي في هذا الصدد من الاعتراف بفضل المرحومين والديَّ اللذين ربياني والاساتذة خيري بلك ومظهر بلك ، وقد سبقت الاشارة اليهما ، ورفيق بلك ، مدير المكتب الاعدادي فقد اعطوا باحاديثهم واعمالهم المثل الصالحة في هذا المضمار .

ح ــ الرفيق الصالح خير الرفاق : لقد كان ، من حسن حظي ، جميع رفاقي القضاة والمساعدين من خيرة الناس ولا يسعني في هذا المقام الا ان اخص بالذكر رئيس المحكمة شرف الدين بلك والقضاة احمد افندي المقدم وعبد الستار بلك الميقاتي ومخايل افندي الشامي وصلاح الدين بلك عمر والسادة مأمور الاجراء امين عويضه ورئيس الديوان رمزي الشريف والمساعدين كامل الميقاتي وشفيق كرامة ومحمود نشابه ، فقد اتصف كل منهم بمزايــا الصدق وشرف النفس والغيرة على المصلحة العامة والاخلاص في العمل مع الكفاءة والادب الجم .

ط ــ ولا بد لي قبل اختتام هذا البحث من تكرار الاشادة بسمو المبادئ التي تحلى بها سماحة المفتي رشيد افندي كرامه ونجله عبد الحميد والعلامين

محمد الجسر وعبد المجيد المغربي واحمد افندي اسماعيل والدكتور عبد اللطيف بيسار وعبد الفتاح الحداد ويوسف فارس وتكرار الاشارة الى ما فصلته في هذا الكتاب عن مآثرهم .

٢٠٥ ـ بعد انتهاء المعركة :

بعد انتهاء المعركة بين الحق والباطل بنصر مبين للحق ، كما سبق ذكره بالتفصيل ، وبازاء العواطف الحارة التي شملني بها الاهلون على اختلاف نزعاتهم وطبقاتهم ، اخذت افكر فيما يترتب علي من ناحية الوظيفة : أأستطيع المضي في اتمام واجباتي بكامل الحياد بين ارباب المصالح ، ام لا بد لي من الميل مع الهوى بتأثير عرفان الجميل ـ وفي هذه الحالة يترتب علي الاستقالة من الوظيفة .

لم يطل تفكيري في هذا الشأن لسببين : اولهما شعوري بالامتنان للجميع مما يوجب علي الحياد التام والسبب الثاني هو حب الاهلين للعدل والانصاف ، فلم يلحف علي احد بقضاء مصلحة خاصة وقعت له عندي بل كان يكتفى مني بقول عام : « ساعمل على مقتضى القانون وبايحاء الضمير » ، كما شهد لي بذلك العلامة الشيخ عبد المجيد المغربي ، امين الفتوى ، حين قال وهو من اصدق القائلين : « يرضينا بجوابه دون ان يرتبط معنا بشيء ومع ذلك نفارقه وكأننا نلنا منه كل شيء . »

كان النائب العام ذات ليلة في منزل سماحة المفتي الكرامي ، الحافل بالعلماء واكابر القوم . فلما لفت احدهم نظري الى قضية من القضايا ، انتهره صاحب السماحة قائلاً : « لا اسمح لأحد ان يتوسط لدى النائب العام في امر من الامور ، فلنا في ضميره خير ضمان للعدل .

كنت اذا تكاثرت علي الاشغال ، اقضي قسماً من اوقات الاستراحة في مكتبي بدار الحكومة . وذات يوم جمعه جاءني المفتي الكرامي النبيل يرافقه صديقه الوجيه الكبير عبد الله افندي السمين ولما رأياني منكباً على التدقيق في اوراق القضايا تلطفا عليّ بطيب الكلام ومنه « ان لبدنك عليك حقاً » فاجبتهما بعد الشكر لعواطفهما : « عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة . »

وحاصل القول اني وجدت الطرابلسيين الصق ناس بحب العدل وابعدهم خروجاً عن الصواب في معظم مراجعاتهم .

٢٠٦ ــ العاطفة الروحية النبيلة :

انتابتني في خريف سنة ١٩١٢ حمى الحصباء (ملاريا) والزمتني الفراش زمناً ، وعبثاً اشار اليّ الاطباء بالتزام الراحة التامة ، لان العائدين كثر وكلهم صديق عزيز يود مشاهدتي وتزويدي بكل ما احتاجه من معونة او نصيحة ، الى ان زارني للمرة الثانية المطران الكسندروس طحان الجزيل الاحترام وتفضل عليّ قائلاً : « دعوتك في زيارتي الاولى الى غرفتك في دار المطرانية ، فرفضت . اما الآن فقد جئتك بصفتي اباك الروحي ادعوك الى مرافقتي ، فنؤمن لك الراحة حسب نصيحة الاطباء ويعقبها الشفاء التام بإذن الله تعالى . »

فامتثلت لارادة سيادته وذهبت بمعيته الى قصره العامر بجميع وسائل العناية بالمريض ، فضلاً عن الرياضة الروحية والادبية التي امتاز بها . فكان المضيف المفضال يستقبل بنفسه الزائرين ولا يدخل اليّ الا من كان في عشرته الدواء وفي حديثه الشفاء .

بقيت في ضيافة سيادته عشرين يوماً ، يعتني بي الصديق العزيز الطبيب الحاذق الدكتور اسكندر بشور في ذلك المستشفى الابوي ، بل المنتقه الطيب الذي اتفقت ادارته مع حسن ذوق صاحبه ورئيسه الجليل النبيل العواطف .

٢٠٧ ــ العدالة الالهية :

(آ) بعد ان غادر المتصرف طرابلس مسافراً الى العاصمة ، حيث بدأ التحقيق معه من اجل سوء تصرفاته ، صدر قرار من وزارة الداخلية بنقل مدير رسائله في طرابلس الى مثل وظيفته في لواء الكرك ، وشتان ما بين البلدين . ثم احيل قائد الدرك (م.ع.) الى التقاعد ونقل رئيس الشرطة الى مكان آخر خارج سورية وحل محله عزيز بك الهواش ، من كبار رؤساء عشائر العلويين وخيارهم وقد احرز ثقافة عاليه في اسطنبول . واصيب رئيس البلدية بالصمم وقد انفرد عن قومه بداعي وظيفته في مسايرة المتصرف دون ان يتعرض لخصمه بسوء .

(ب) — بعد ستة اشهر من عودتي الى طرابلس ، اي في التاسع من شهر شباط ١٩١٣ ، ارتقيت رئاسة القلم التركي في حكومة جبل لبنان المستقل ادارياً بموجب نظامه الخاص — وهذه الرئاسة تعادل وظيفة الامين العام للحاكم في الولايات . كان هذا الارتقاء نتيجة قيامي بواجب وظيفتي وصداها البارز في صحف طرابلس وبيروت ولبنـــان ، مما اكسبني ثقة المجتمع واعتبار رجال الحكومة واحترام الاجنبي ، كما اوضح لي ذلك حاكم لبنان حين دعـــاني لمقابلته في بيروت على الوجه المفصل في الجزء الثاني من الذكريات .

(ج) — في اليوم الاخير من اقامتي في الفيحاء ، اجتمع في دار حكومتها جمعية الترشيح المؤلفة برئاسة القاضي الشرعي بصفته نائباً عن المتصرف ، ومن المفتي ورؤساء الطوائف الروحيين ومديري المال والرسائل لترشيح ثلاثة وجهاء لكل منصب من مناصب اعضاء المجلس الاداري ، الموزعة بين المسلمين والمسيحيين ، ترسل اسماؤهم الى لجان التفريق في الاقضية لانتخاب اثنين من كل ثلاثة ليختار والي الولاية احدهما عضواً في مجلس الادارة .

وكان العرف الجاري ان تحتفظ جمعية الترشيح باسم العضو الذي انتهت مدته وهي سنتان ، اذا لم يقم عليه ما يحول دون الاحتفاظ به ، وتضيف اليه اسمين آخرين من وجهاء طائفته . فكان من سوء حظ العضو (ح .ز .) الذي كان يوقع بعض الشكاوى تنفيذاً لامر مولاه المتصرف ، انه لما ذكر اسمه هذه المرة في جمعية الترشيح ، اتخذ اركانهـــا الكرام موقفاً ينم عن اعراضهم عنه دون التصريح بشيء ، رعايةً للشخصية التي ذكرت اسمه . ولكن الكرامي النبيل ، صاحب السماحة المفتي رشيد افندي ، اعلن بصراحته المعروفة عند الجميع ، نقمة البلد على هذا العضو ، فكان هذا التصريح كافياً لشطب اسمه من بين المرشحين والاستعاضه عنه بغيره .

ومن متممات القدر اني حين كنت مساء ذلك اليوم مع نخبة من الاصدقاء وفي طليعتهم الكرامي النبيل عبد الحميد ، نشاهد تمثيل رواية لمنفعة جمعية خيرية انتصب امامي السيد (ح .ز .) قائلاً : « ان ضميري يبكتني على ما سبق فبدر مني بتأثير المتصرف وقد انتقمت العدالة الالهية منه ومني ، فاصفح عني قبل مغادرتك طرابلس » .

فاجبته : « عفا الله عما مضى وعوض عليك بما ينسيك كل اسى . »

وهكذا شاءت العناية الالهية ان اغادر طرابلس وقلبي مفعم بحبها لا يشوب حلاوة ذكراها ادنى كدر من كبير او صغير .

٢٠٨ ـ عاطفة كريمة قبل مغادرة الفيحاء :

يصعب عليّ وصف العواطف النبيلة التي شملني بها الطرابلسيون الكرام حتى آخر ساعة من وجودي بينهم ، فاكتفي بذكر واحدة منها :

كان بين زواري في آخر ليلة الصديق الشيخ عمر العمري ، الوجيه المعروف بالمروءة والوفاء ، فطلب ان يختلي بي ، فاجبته الى طلبه وسرعان ما مد يده الى جيبه واخرج اربع اصابع بمئتي ليرة ذهباً وقال : « اقبلها ايها الصديق على سبيل القرض لانك تحتاج الى مثلها في بدء حياتك في بيروت وجبل لبنان، نظراً لاهمية المنصب الذي تشغله في الحكومة » .

فأجبته ، بعد ابداء مزيد الشكر لعاطفته النبيلة : « اني بعيد عن الظهور باكثر من حقيقة حالي ، فلن احتاج باذن الله الى الاستدانة من احد، لا في بدء وظيفتي ولا في منتهاها » .

لوكنت آنئذ بحاجة الى مبلغ من المـــال ، لحصلت عليه من اهلي ومن اصدقائي ولاخذت من صديقي الشيخ عمر ما عرضه عليّ على سبيل القرض . ولكني كنت في غنى عن ذلك بفضل المولى وحسن تدبيري امر معيشتي بدون اسراف ولا تقتير ، فراتبي يكفي لضمان العيش كامثالي ويزيد . ولم يكن في ذلك الزمان مما يليق بكرامة القاضي وموظف الحكومة النزيه وحسن سمعته ان يتعاطيا ما يوجب تبديد المال وتبذيره ، ولا سيما في بلد كطرابلس ، المحافظة على اسس التربية الاصيلة والحياة الاجتماعية السليمة من كل شائبة .

لذلك اخذت امعن الفكر في تفسير عاطفة الشيخ عمر وامثاله ، فوجدت ان معظم موظفي الدولة ، من كبيرهم الى صغيرهم ، كانوا من غير ذوي اليسار ، فكانوا يكتفون براتب وظيفتهم . اما الذين اغتنوا واثروا من الموظفين ، فامرهم

معروف واسهم شرفهم في هبوط مستمر في نظر خيار الناس ، ولا يشد ازرهم غير عملائهم وشركائهم الذين شاركوهم في الثراء غير المشروع .

لم استغرب والحالة هذه ظهور مروءة الشرفاء اهل المروآت في كل مناسبة وعرضها على كل موظف عرف بنزاهته واستقامة سيره في حياته الخاصة والعامة .

٢٠٩ ــ الوداع :

عزمت على السفر الى بيروت صباح اليوم العاشر من شباط ١٩١٣ بحرًا بالباخرة ،ولم يكن في ذلك العهد سيارات بل مركبات تجرها الخيل لا يخلو السفر عليها من عناء .

زارني مساءً الصديقان الكريمان جورج وتوفيق مابرو ، من كبار التجار ، وتفضلا بدعوتي للاستراحة في مكتبهما القريب من ساحل المينا ، قبل السفر ، فنزلت عند ارادتهما . ولما شاهدت صباح اليوم التالي جماهير الشعب ، شعرت بان طرابلس باسرها خفت لوداعي وقرأت في عيون المودعين الكرام آيات الحب الخالص وفي عطفهم الاخوي اثر لطف الباري تعالى على عبده . وسمعت ما لا استحقه حين تبارى الخطباء ينثرون من درر الاقوال ما يمليه عليهم الرضى وسجايـــا مكارم الاخلاق ، ولا تزال تمر في اذني كلمات امير الكلام العلامة عبد المجيد المغربي ، ولا استطيع ايجازها الا بانها صادرة عن مورد الفضل والنبل. والقى القانوني الفاضل الشيخ يوسف زخريا (الذي اصبح فيما بعد مستشارًا في محكمة التمييز اللبنانية ، فمحافظاً في زحلة) قصيدةً رائعة حوت من العواطف ارقها ومن الحكم اروعها . وتبعه الشاعر الكبير الشيخ عبدالله يازجي ، زعيم قومه في الحصن ، فالقى باسم طرابلس واقضيتها ابياتاً من الشعر العاطفي جدد فيها حزن يعقوب على فراق ابنه يوسف واني لأحجم من سردها لما حوته من ثناء لا استحقه فاكتفي منها بذكر الابيات التالية :

عيسويٌ في عدله عمري	فاخوه ذو الحق لا العيسوي
طاهر القلب والضمير تسا	وى عنده العيسوي والاحمدي

. . . .

ان تشكى النوى طرابلسي	شكر البيروتي والجبلي

سنة في الورى مصائب قوم عند قوم مصيرهـــا خيري
اهل لبنـــان اهنأوا برئيس دونه في التركيـــة التركي
خبروا الشرق ارّخوا بشـروه قلم الـــترك رأسه العربي

كان مسك ختام اقوال الخطباء كلمة الوجيه الكبير ، حر الضمير والتعبير ، محمد افندي البابا ، باسلوبه الشعبي الخاص ، ومما قاله : « ان طرابلس شاهدت استقبالات كثيرة ولكنها لم تجمع في وقت من الاوقات على مثل هذا الوداع وقد برهنت فيه على تقديرها الرجـــال وتمسكها بالمبادئ الصحيحة لوجه الله والحقيقة » .

حينئذ توقفت هنيهة ، امتع نظري بجمهور الاهلين الكرام ووجوههم النضرة وعيونهم التي توحي الحب والاخاء ، وابتساماتهم الرقيقة المتأثرة من الم الفراق ، ثم قلت :

« يا طرابلس الحبيبة ، يا عروس الشام ، يا ام الابطـــال وموطن افذاذ الرجال ، يا منبت العلماء والادباء وملهمة الشعراء ، يا نصيرة العدل ومعلمة الحكام احترام القانون والنظام ، يا مفخرة الاجيال ومستقر الرجـــاء والآمال ! كيف استطيع القيام بواجب الشكر لنبيل عواطفك التي استهوت افكاري واستولت على مشاعري؟ شملتني بالحنان والتقدير طول مدة اقامتي في ربوعك، في سرّائي وضرّائي على السواء، وثابرت على مكارم الاخلاق حتى ساعة الوداع والفراق، فلتنسني يميني ان نسيتك يـــا طرابلس . لست ادري أأنت في قلبي ام قلبي عندك ، فكيف استطيع مغادرتك يا قرة العين » .

وللحال ، سمع صفير الباخرة ايذاناً بقرب حركتها للسفر وشعرت بان يداً قوية انتزعتني من اهلي وخلاني حين قبض ذراعي صديقي حسين عوني بك ، معاون المدعي العام الاستئنافي ، المسافر معي الى مقر وظيفته في بيروت . ولما صرنا في الزورق البخاري المعد لايصالنا الى الباخرة ، صاح والدمع ملء عينيه : « لقد كوفئت يا يوسف بهذا الوداع وهو اقصى ما يتمناه الموظف في حياته من غبطة وهناء » .

٢١٠ – مضبطة اللجنة العدلية في طرابلس :

بعد انفكاكي عن وظيفتي في طرابلس ، تفضلت عليّ هيئتها العدلية بمضبطة تقدير هذا نصها :

« لما كان يوسف بك الحكيم ، المرفع من عضوية محكمة استئناف القدس الشريف الى النيابة العامة في طرابلس ، قد باشر مهام وظيفته الجديدة في ١٧ تموز ١٣٢٧ وانفك عنها في ١٠ شباط ١٣٢٩ ، فكانت مدة خدمته سنة وخمسة اشهر وثمانية ايام ، اتمّ خلالها المهام المودعة اليه بمزيد الغيرة والاقدام ، بفضل غزير علمه ومقدرته القانونية وخلقه الحسن وجودة تفكيره السليم ، بالاضافة الى منتهى الجد الذي بذله باخلاص مع اقصى حدود العزم والنزاهة ، مما جعله مظهر تقدير الجميع وثقتهم واحترامهم . وقد ابرز فوق مقتضيات وظائفه من خوارق الاعمال الحميدة ما ميزه بين الاماثل بالفضائل والمحاسن الاخلاقية واوجب اعتبار مغادرته العدلية افدح الخسائر التي مني بها القضاء ، لذلك وتقديراً لحسن مزاياه وبراءة ذمته نظمت هذه المضبطة .

العضو	العضو	وكيل النائب العام	رئيس محكمة البداية في طرابلس الشام
صلاح الدين عمر	**أحمد محمد المقدم**	**عبدالستار الميقاتي**	**احمد شرف الدين**

مأمور الاجراء	المستنطق	العضو
امين عويضه	**احمد شاكر**	**مخايل**

٢١١ – كلمة الختـــام :

ارى في ختام هذا الكتاب ، ان اعترف بقصر باعي في السياسة بقسميها الداخلي والخارجي ، رغم نجاحي في القضاء واحرازي ثقة الشعب على اختلاف احزابه ونزعاته وعطف رفاقي وتقدير اولياء الامر ، مما مهد لي سبيل الارتقاء الى منصب الامين العام لحاكم لبنـــان المستقل على مقتضى نظامه الخاص ، ذلك المنصب الاداري المحفوف بالتأثيرات السياسية الداخلية والخارجية التي لا تخفى على كل خبير بشؤون السياسة ولا سيما في لبنـــان ، فهل انجح في مهمتي الجديدة ؟ هذا ما يحكم به القارئ الكريم بعد اطلاعه على ما قمت به . على

انني اكتفي في هذه الكلمة بالاشارة الى الخطة التي رأيت سلوكها في هذا الشأن:

ان حسن الادارة يتطلب :

١) الاخلاص في اداء الواجب بكل همة وصدق عزيمة وتجرد عن كل غرض.

٢) الحياد العام بازاء الحزبية والطائفية .

٣) عدم التدخل في شؤون القضاء .

٤) الاعتزاز بوطنيتي ، دون ان يكون لي صلة خاصة مع ممثلي الدول الاجنبية سوى المقابلات الاجتماعية العامة .

٥) قول الصدق دائماً واذا قضت الضرورة الادارية او السياسية بغيره فحينئذ يختار السكوت لا الانحراف عن الحقيقة .

٦) سلوك طريق حفظ الكرامة والابتعاد عن الغرور والكبرياء والعطف على كل مظلوم من الشعب .

بقيت في لبنان ست سنين ، حائزاً كامل ثقة حاكمه اوهانس باشا قيومجيان ومن خلفه اثناء الحرب العالمية الاولى . وفي نهايتها دعيت الى سورية بعد جلاء الترك عنها ، حيث قمت بوظائف ومهام قضائية وادارية وسياسية كما هو منوّه عنه في بدء هذا الكتاب ومفصل في كتاب « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » وكتاب « سورية والعهد الفيصلي » وعلى الله الاتكال .

فهرس الكتاب

الرقم المتسلسل		الصفحة
	توطئة	٧
١	كلمة المؤلف	٧
٢	في سبيل ثقة القراء	٨
٣	موجز حياة المؤلف	١٠
٤	مجمل ادوار الدولة العثمانية	١١
٥	مقدمة الكتاب	١٢

القسم الأول
ادارة الحكم قبل التنظيم وبعده

الفصل الاول : الادارة في الولايات

٦	ادارة الولايات العثمانية بوجه عام	١٥
٧	الولايات السورية	١٦
٨	السلطان محمود الثاني بن عبد المجيد الاول	١٧

الفصل الثاني : بدء دور التنظيم

٩	السلطان عبد المجيد الثاني بن محمود الثاني	١٩
١٠	السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني	١٩
١١	السلطان مراد بن عبد المجيد	٢٠

الرقم المتسلسل		الصفحة
	الفصل الثالث : بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني	
١٢	اعتلاؤه العرش	٢١
١٣	السياسة الخارجيــة	٢١
١٤	الامتيازات الاجنبية	٢٣
١٥	مجلس مبعوثان (المجلس النيابي)	٢٤
	الفصل الرابع : الشؤون الداخلية	
١٦	مواصلة التنظيمات الخيرية	٢٦
١٧	حياة السلطان عبد الحميد الثاني الخاصة	٣٠
١٨	اول محاولة لخلع السلطان عبد الحميد	٣١
١٩	السياسة الحميدية الخاصة	٣٢
٢٠	مزايا العهد الحميدي	٣٣
٢١	رواتب موظفي الحكومة	٣٤
٢٢	النزاهة والاخلاص في خضم الرشوة وفساد الادارة	٣٥
٢٣	جناية قتل في بك اوغلى (بيرا)	٣٦
٢٤	التوفيق بين السياستين الداخلية والخارجية	٣٧
	الفصل الخامس : العناصر العثمانية والالقاب الرسمية	
٢٥	العناصر التي تتألف منها المملكة العثمانية	٣٩
٢٦	لغة الدولة العثمانية	٤١
٢٧	الألقاب والنعوت	٤٢
	الفصل السادس : سورية بعد التنظيم الاداري	
٢٨	ملخص التنظيمات الادارية في الولايات	٤٩
٢٩	التقسيمات الادارية في سورية	٥٠
٣٠	القيادة العسكرية	٥٢
٣١	الحكام في سورية – مدحت باشا	٥٣
٣٢	مدحت باشا في زيارته اللاذقية	٥٥
٣٣	ناظم باشا والي سورية	٥٦
٣٤	السوريون في خدمة السلطان	٥٧
٣٥	الثقافة والسياسة	٥٩
٣٦	حيطة عبد الحميد ورجاله	٦١

الرقم المتسلسل | الصفحة

القسم الثاني
اللاذقية

الفصل الاول : اللاذقية واوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية

الرقم المتسلسل		الصفحة
٣٧	نبذة من تاريخها	٦٥
٣٨	متصرفية اللاذقية	٦٧
٣٩	العلويون	٦٨
٤٠	أوضاع العلويين	٦٩
٤١	اللاذقية في عهد المتسلمين	٧١
٤٢	الطبيب اسبريدون الحكيم	٧٥
٤٣	بدء التنظيم الاداري	٧٦
٤٤	من مآثر المتصرف ضيا بك	٧٩
٤٥	من فساد الادارة	٨١
٤٦	الرشوة	٨٢
٤٧	الحياة الاجتماعية	٨٣
٤٨	اسعد آغا هارون	٨٥
٤٩	محمد سعيد افندي الازهري	٨٥
٥٠	الشيخ ابو الهدى افندي وصلته باللاذقية	٨٦
	أبديهة ام تفاؤل وتشاؤم	٨٨
٥١	التناظر على وجه عام	٨٩
٥٢	براعة الشقيري	٨٩
٥٣	التزاحم على مناصب الحكومة	٩٠
٥٤	طول الأناة والصفح	٩١
٥٥	الأجانب في اللاذقية	٩٢
٥٦	التركمان	٩٣
٥٧	نبذة عن الاقتصاد ورجاله	٩٤
٥٨	السنة المجنونة	٩٦
٥٩	التربية والتعليم	٩٨
٦٠	البعثة العلمية الاميركية	١٠٠
٦١	كلم الناس على قدر عقولهم	١٠٢
٦٢	موقف الحكومة من المؤسسات الاجنبية	١٠٤

الرقم المتسلسل		الصفحة
	الفصل الثاني : نشأة المؤلف وحياته العملية	
٦٣	نشأته	١٠٤
٦٤	رابطة القديم	١٠٥
٦٥	بدء الدراسة	١٠٥
٦٦	المكتب الاعدادي	١٠٦
٦٧	باكورة الاجتهاد	١٠٨
٦٨	وظيفة التدريس — الدين المعاملة — من صبر ظفر	١٠٩
٦٩	ملازمة الدواوين	١١١
٧٠	ملاك العدلية في اللاذقية	١١٢
٧١	كتابة ضبط المحاكمات	١١٣
٧٢	شرف الوظيفة	١١٥
٧٣	تفكير الموظف	١١٦
٧٤	نفوذ الوظيفة في نظر صاحبها الشاب	١١٦
٧٥	ثقة الحصين	١١٨
٧٦	التزاحم على عضوية المحكمة بين السيدين المفتي ورويحة	١١٩
٧٧	رواتب موظفي العدلية	١٢٠
٧٨	الفصاحة اللسانية	١٢١
٧٩	احمد بك القضماني قائد الدرك	١٢٣
٨٠	نائب المدعي العام مظهر بك	١٢٣
٨١	الرئيس خيري بك	١٢٦
٨٢	بدء مهمتي القضائية	١٢٩
٨٣	البطريرك العربي	١٢٩
٨٤	مطران اللاذقية الجديد	١٣٠
٨٥	اثرة الحكام	١٣٣
٨٦	الخلاف بين المتصرف والنائب العام	١٣٣
٨٧	رسول العدالة	١٣٥
٨٨	انتقام المتصرف	١٣٧
٨٩	الصراع بين الحق والباطل	١٣٩
٩٠	أنصار الحق	١٤٠
٩١	المكافأة الأدبية	١٤٢
٩٢	وفاة المرحوم والدي	١٤٤

الرقم المتسلسل		الصفحة
	الفصل الثالث : الاصلاحات في الروملي	
٩٣	حسين حلمي باشا مدير الاصلاح	١٤٦
٩٤	جمعية الاتحاد والترقي	١٤٧
٩٥	الاستاذ الكبير يعطف على تلميذه	١٤٧
	القسم الثالث	
	الدور الدستوري آخر ادوار الدولة العثمانية	
	الفصل الاول : بدء الانقلاب	
٩٦	اعلان العصيان	١٥١
٩٧	اعلان القانون الاساسي	١٥٢
٩٨	بروز جمعية الاتحاد والترقي – الغاء منظمة الخفية	١٥٣
٩٩	حرص الاتحاديين على سرعة اجراء الانتخابات النيابية	١٥٤
١٠٠	الارادة السنية بتطبيق احكام القانون الاساسي ودعوة المجلس النيابي	١٥٤
١٠١	تنازل السلطان عن املاكه واراضيه لخزينة الدولة	١٥٧
١٠٢	نشر القانون الجديد لانتخاب النواب	١٥٧
١٠٣	تأثير اعلان القانون الأساسي في الولايات	١٥٨
	الفصل الثاني : الدستور في اللاذقية	
١٠٤	صدى اعلانه	١٥٩
١٠٥	اسقاط أنصار العهد الحميدي	١٦٠
١٠٦	مبعوث اللاذقية	١٦٢
	الفصل الثالث : نشاط العاصمة	
١٠٧	افتتاح المجلس النيابي	١٦٤
١٠٨	كيفية إطلاق المدافع	١٦٥
١٠٩	تمديد اجتماع المجلس النيابي	١٦٦
	الفصل الرابع : المؤآمرة الارتجاعية – نهاية العهد الحميدي	
١١٠	المؤآمرة الارتجاعية	١٦٧

الرقم المتسلسل		الصفحة
١١١	خلع السلطان عبد الحميد وارتقاء اخيه العرش	١٦٨
١١٢	مصير السوريين من رجال العهد الحميدي في العاصمة	١٧٠
١١٣	حملة مستهجنة في صحف العاصمة وعلى السنة باعتها	١٧١
١١٤	استقلال بلغاريا وضم ولايتي بوسنة وهرسك الى النمسا	١٧٢
١١٥	المعاهدة بين الدولة العثمانية وبلغاريا	١٧٣
١١٦	التطور في النواحي الادارية والعسكرية	١٧٣
١١٧	حياة جديدة دستورية	١٧٦
	الفصل الخامس : اللاذقية في ظل الدستور	
١١٨	القضاء على الارتجاع	١٧٧
١١٩	ما اصاب أرمن كسب من ثورة ٣١ اذار	١٧٨
١٢٠	لجنــة التحقيق	١٧٩
١٢١	مصير الأرمن	١٨١
١٢٢	الاستقرار	١٨٢
١٢٣	عبد الواحد افندي هارون	١٨٢
١٢٤	التطور في إدارة الحكومة وفي المجتمع	١٨٣
١٢٥	تعييني قاضياً في محكمة القدس	١٨٤
١٢٦	قبيل مغادرة اللاذقية	١٨٥

القسم الرابع
فلسطين

	الفصل الاول : القدس الشريف	
١٢٧	مباشرة الوظيفة	١٨٩
١٢٨	مدينة القدس وحياتها الاجتماعية	١٩٠
١٢٩	الثقافة	١٩١
١٣٠	الطوائف المسيحية	١٩١
١٣١	المؤسسة الروسية	١٩٣
١٣٢	الاشتراكية الانجيلية	١٩٤
١٣٣	الخلاف بين البطريركية الارثذكسية وأبنائها العرب	١٩٥

الرقم المتسلسل		الصفحة
١٣٤	المسجد الاقصى ومقام النبي موسى	١٩٧
١٣٥	التنقيب عن الآثار في الحرم الشريف	١٩٨
١٣٦	اليهود في القدس	١٩٩
١٣٧	الشعور الوطني والنفوذ الاجنبي	٢٠٠
	الفصل الثاني : يافا	
١٣٨	نبذة عن اهميتها	٢٠٢
١٣٩	اضطراب الأمن	٢٠٣
١٤٠	بدء العمل	٢٠٤
١٤١	إلقاء القبض على قاتل الحيفاوي	٢٠٥
١٤٢	نبل وجيه فرنسي	٢٠٦
١٤٣	ثقة الأجانب بالحكومة	٢٠٧
١٤٤	المساواة في الملاحقة بين الوطني والاجنبي	٢٠٨
١٤٥	ضحية الجهل	٢٠٩
١٤٦	معرفة القاضي لغة المتقاضين	٢١٠
١٤٧	الحزبية	٢١١
١٤٨	الحياة الاجتماعية والسكان	٢١٣
١٤٩	وفاء اليافيين	٢١٤
	الفصل الثالث : القدس ايضاً	
١٥٠	تأسيس محكمة الاستئناف	٢١٦
١٥١	جناية في الحرم الشريف	٢١٧
١٥٢	السفر الى العاصمة	٢١٨
١٥٣	في العاصمة	٢١٩
١٥٤	الصراحة خير من التسويف	٢٢٠
١٥٥	بجل الموظفين	٢٢٠
١٥٦	مقابلة ناظر العدلية	٢٢١
١٥٧	من العاصمة الى القدس	٢٢٢
١٥٨	مضبطة اللجنة العدلية في القدس	٢٢٣

الرقم المتسلسل		الصفحة

القسم الخامس

طرابلس

١٥٩	كلمة المؤلف	٢٢٧
	الفصل الاول : الحياة الاجتماعية	
١٦٠	المجتمع الطرابلسي	٢٢٩
١٦١	السياسة في المجتمع	٢٣٠
١٦٢	الثقافة	٢٣٢
١٦٣	الصحافة	٢٣٢
١٦٤	التناظر	٢٣٤
١٦٥	من أثر النبل	٢٣٤
١٦٦	القنصليات الاجنبية	٢٣٦
١٦٧	ملحقات لواء طرابلس	٢٣٦
	الفصل الثاني : اضطراب الامن ومهام النائب العام	
١٦٨	بين دورين	٢٣٨
١٦٩	جريمة قتل يوم قدوم والي بيروت الى طرابلس	٢٣٩
١٧٠	منشأ نفوذ الحاج علي واعتقاله اخيراً	٢٤٠
١٧١	اغتيال مدير جزيرة ارواد وضعف الثقة بالحكومة	٢٤٢
١٧٢	اصدق الاقوال من افواه الاطفال	٢٤٣
١٧٣	بؤساء قرية شين	٢٤٦
١٧٤	نكتة القاضي الشرعي	٢٤٧
١٧٥	استقرار الامن نتيجة الحزم والعدل	٢٤٩
١٧٦	بين الالمان واهل الطيرة	٢٤٩
	الفصل الثالث : الحرب مع ايطاليا ودول البلقان	
١٧٧	احتلال طرابلس الغرب	٢٥٢
١٧٨	حرب البلقان	٢٥٣
١٧٩	الطرافة في الدفاع	٢٥٤
١٨٠	الانتخابات النيابية	٢٥٥
١٨١	حل المجلس النيابي قبل إتمام دورته الأولى	٢٥٦

الرقم المتسلسل		الصفحة
	الفصل الرابع : الخلاف بين المتصرف ونائب الادعاء العام	
١٨٢	قدوم المتصرف والبارز من صفاته	٣٥٧
١٨٣	إكراه القرويين على التزام العشر	٢٥٨
١٨٤	رأي الشعب في موظفي المالية	٢٦٠
١٨٥	سجن شاب فرنسي	٢٦١
١٨٦	المواد المفجرة	٢٦٤
١٨٧	توالي شكايات المتصرف	٢٦٥
١٨٨	زيارة البطريرك في قضاء الكورة	٢٦٦
١٨٩	التوسط للصلح	٢٦٧
١٩٠	الشعور بالالم والغبطة معاً	٢٦٨
١٩١	صحف طرابلس	٢٦٩
١٩٢	غضب الشعب	٢٧٠
١٩٣	عبد الحميد كرامي	٢٧٠
١٩٤	آخر سهم في كنانة المتصرف	٢٧١
١٩٥	استغلال التدبير الاداري	٢٧٣
١٩٦	رجل المروءة	٢٧٤
١٩٧	مقابلة والي بيروت	٢٧٦
١٩٨	انصار العدل في بيروت	٢٧٧
١٩٩	عواطف الاصدقاء	٢٧٨
٢٠٠	فارس وبرباري	٢٧٩
٢٠١	طرابلس الثابتة على العهد في القرب والبعد	٢٨٠
٢٠٢	العودة الى طرابلس	٢٨١
٢٠٣	عودة المتصرف	٢٨٢
٢٠٤	تأملات على ضوء الحوادث السابقة	٢٨٣
٢٠٥	بعد انتهاء المعركة	٢٨٦
٢٠٦	العاطفة الروحية النبيلة	٢٨٧
٢٠٧	العدالة الالهية	٢٨٧
٢٠٨	عاطفة كريمة قبل مغادرة الفيحاء	٢٨٩
٢٠٩	الوداع	٢٩٠
٢١٠	مضبطة اللجنة العدلية في طرابلس	٢٩٢
٢١١	كلمة الختام	٢٩٢

الفهرس الهجائي

– آ –

	صفحة
اباظة ، احمد متصرف اللاذقية	٧٧
ابراهيم حقي رئيس استئناف القدس	٢١٦ و٢٢٤
ابراهيم فوزي	١٢١
ابراهيم موسى	٢١٨
ابو الهدى (الشيخ)	٥٧ و٥٨ و٦٠ و٨٦ و١٧١ و٢٣٠
الاجانب في اللاذقية	٩٢ و٢٠٠
احمد باشا	١٧٨
احمد مختار باشا	٢٥٦
الادارة ، (فسادها)	٨١
ادارة الولايات	١٥ و١٦
اده ، ميشيل	٧٧
ادرنة	١٤٦
ارسلان ، امين	١٦٢
ارسلان ، محمد	١٦٢
ارمن كسب ومصيرهم	١٧٨ و١٨١
ارواد ، اغتيال مديرها	٢٤٢
الازهري ، محمد سعيد	٨٥

	صفحة
استانبول	٣٦
اسحق ، عوني	١١٧
اسرب ، عبد الغني	١٢٩
اسكوب (مركز ولاية قوهوه)	١٤٦
اسماعيل ، احمد	٢٨٦
الاشتراكية الانجيلية	١٩٤
اشقودره	١٤٦
آصف بك رئيس محكمة القدس	٢١٩
اصفر ، بشاره ويوسف	٥٦ و٥٧
آضنا	١٨٢
البابا ، محمد	٢٣٦ و٢٥٤ و٢٩١
الكسندروس ، مطران طرابلس	٢٨٧
الياس ، ابراهيم وزوجته	٢١٤
الامام ، راغب	٢١١
الامتيازات الاجنبية	٢٣ و٩٣ و٢١١
امون ، يومتوف	١٩٩
الاميركان	١٠٠ و١٠٣ و١٠٧ و٢٣٢
امين بك مدير البريد	٢٠٠
الانتخابات النيابية	٢٥٥
انجا ، احمد	٢٣١
انجا ، مصطفى	٢٣١
انطاكية	٦٥
انور القائد التركي	١٥١
اوغاريت	٦٦
ايسن ، القسيس الاميركي	١٠٢

– ب –

بالف ، دكتور	١٠٠ و١٧٨
بانياس (مركز قضاء المرقب)	٦٧
بتي ، قسيس اميركي	١٠١
بدروسيه	١٧٩

	صفحة
ر باري ، سلامه	٢٧٩
بشور ، الدكتور اسكندر	٢٨٧
بطريرك الارمن	١٨١
البطريرك العربي	١٢٩
البطريرك غريغوريوس	١٤١ – ١٤٣ و ٢٥٥
بطريرك القدس داميانيوس	١٩٥
البطريرك ملاتيوس دوماني	٩١ و٩٢ و١١٠
بعثة أثرية بريطانية في القدس	١٩٨
البعثة العلمية الاميركية	١٠٠ – ١٠٢
بلغاريا ، استقلالها	١٧٢
بلغاريا ، عقدها المعاهدة مع الدولة العثمانية	١٧٣
بورتاليس في يافا	٢٠٦ و٢٠٧
بوسنة وهرسك ، ضمها الى النمسا	١٧٢
بولس ، حبيب	١٦١
بيرا (جناية قتل فيها)	٣٦
بيروت ، اعلان القانون الاساسي	١٥٨
بيروت ، انصار العدل	٢٧٧
بيسار ، الدكتور عبد اللطيف	٢٨٦
بيطار ، عمر	٢١١

– ت –

التبغ في اللاذقية	٩٦ و٩٧
التركستان	٩٣
التطور في النواحي الادارية والعسكرية :	١٧٣ – ١٧٥
تبدل الوزارة	
اعتبار تاريخ مولد النبي محمد من الاعياد الرسمية	
اعتبار تاريخ ١٠ تموز عيداً رسمياً	
التعويض على المتضررين من اعمال الارتجاع	
تنظيم دائرة الحرم السلطاني	
تجنيد العناصر غير المسلمة	

صفحة

صفحة	
	تنظيم الجمعيات منع تشكيل جمعية سرية
	زواج موظفي وزارة الخارجية
١٨٣	التطور في حكومة اللاذقية وفي المجتمع
٥٠	التقسيمات الادارية في سورية
٢٤٦	تل كلخ مركز قضاء الحصن
٨٩	التناظر على وجه عام
٢٣٤	التناظر بين الوجهاء
٤٩ و٥٤	التنظيمات الادارية
٢٦	التنظيمات الخيرية
٢٦٧	التوسط للصلح
١٦٩ و١٧٣	توفيق باشا الصدر الاعظم
٣٧	التوفيق بين السياستين الداخلية والخارجية
٩٢	تيرا سانتا ، مؤسسة ايطالية في اللاذقية

– ث –

صفحة	
٥٩	الثقافة والسياسة
٢٣٢	الثقافة في طرابلس
١٧٨	ثورة ٣١ اذار

– ج –

صفحة	
١٧١	جابري ، احسان
١٩٣	جار الله ، علي
٦٩	جبال العلويين
٦٧	جبله (مركز قضاء)
٢٤٨	جرجس ، دعاس
١٩٦	جريدة الانصاف في القدس
١٩٦	جريدة القدس
١٩٦	جريدة فلسطين في يافا
١٠٥	جريديني ، المعلم يعقوب
٢٣٩	جريمة قتل في طرابلس يوم قدوم الوالي

صفحة

الجسر ، الشيخ حسين	٢٣٠ و٢٣٢
الجسر ، الشيخ محمد	٩٩ و٢٣٠ و٢٥٥ و٢٦٩ و٢٨٢ و٢٨٦
جلال زهدي نائب عام في القدس	١٩٦ و٢٢٤
جمال رئيس محكمة بداية القدس	١٨٩
جمال باشا	١٨٢ و١٩٦ و٢٠٧
الجمعيات ، قانونها	١٧٥
جمعية الاتحاد والترقي	١٤٧ و١٥٣ و١٥٦
الجنود في عهد المتسلمين	١٣
جودت « بك » متصرف القدس	٢٢٢

— ح —

حائط المبكى من جدران المسجد الاقصى	١٩٧
حازم بك والي بيروت	٢٣٩ و٢٤٦
حبيشي ، حنه بنت جرجس	١٠٤
حبيشي ، مخايل	٧٣
حداد ، ارسانيوس ، مطران اللاذقية	٩٩ و١١١ و١٣٢
حداد ، عبد الفتاح	٢٧٤ و٢٨٢
الحرب مع ايطاليا ، احتلالها طرابلس الغرب	٢٥٢
الحرب مع دول البلقان	٢٥٣
الحرم الشريف في القدس	١٩٨
الحرم الشريف وقوع جناية فيه	٢١٧
حسني بك عميد الدرك	٢٣٩
حسين حلمي باشا	١٤٦ و١٥٣ و١٧٣
حسين راغب متصرف طرابلس	٢٥٧ — ٢٧٢
حسين عوني معاون المدعي العام	٢٩١
الحسيني ، سعيد	١٩١
الحكام في سورية	٥٣
حكيم ، ابراهيم	٧٩
حكيم ، اسبريدون	٧٥ و٧٦

صفحة

١٠٤	حكيم الياس
١٠٥ – ١٠٧	حكيم امين
١٠٤ و ١٤٤ و ١٥٤	حكيم يعقوب
١٠ و ١١ و ١٠٤	حكيم ، يوسف (مؤلف الكتاب) موجز حياته
١١٣ و ١٤٧ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٩ و ٢٠١ و ٢١٦ و ٢٢١	حكيم ، يوسف وظائفه والمهام التي قام بها
٢٢٣	الحكيم ، يوسف تعيينه نائب الادعاء العام في طرابلس
٢٥٦	حل المجلس النيابي قبل تمام دورته
١٦	حلب
٩٥	حماده ، محمد
٢٩٧	حمدي باشا والي سورية
١٧١	حملة مستهجنة في صحف العاصمة
١٣٨	الحوت ، عبد الرحمن
١٧٦	حياة جديدة دستورية

– خ –

١٧٥	الخارجية ، زواج موظفي الوزارة
١٩١	خالدي ، روحي
٢١٧	خالدي ، عوني
٢٢٤	خالدي ، يوسف
١٣٤	الخردهجي ، احمد
٧٤	خزندار ، محمود
١٥٣	الخفيــة
٢٥٧	خلاط ، زكي
٢٣٣	خلاط ، لطف الله
١٦٨ و ١٦٩	خلع السلطان عبد الحميد واعتلاء اخيه رشاد العرش
٥٦	خورشيد المصري
٢١٤ و ٢١٥	الخوري قسطه (قسطنطين)
٩١	الخوري مخايل
١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٥ و ١٨٥ و ٢١٩ و ٢٢٠	خيري افندي ، اوركوبلو ، (شيخ الاسلام)

صفحة

– د –

داغر ، المعلم اسعد ٨٩
دجاني ، الشيخ توفيق ٢١١
الدستور ١٥١
الدستور في اللاذقية ١٥٩
الدستور والحياة الدستورية ١٧٦
الدولة العثمانية ، مجمل ادوارها ١١
الدين المعاملة ٢٢٠

– ر –

راتب الموظفين ٣٤
راتب موظفي العدلية ١٢٠
راميتا الفينيقية ٦٥
الرتب والالقاب ٤٤ – ٤٨
روسيا ، المؤسسة الروسية في القدس ١٩٣
السلطان محمد رشاد ١٦٨ – ١٧٠
رشاد بك متصرف اللاذقية ٧٨
الرشوة ٨٢
رفعت اغا ١٨٠
رفيق بك ، مدير المكتب الاعدادي ٩٩ و١٠٧ و١٠٩
روك ، الفونس ٢٠٧
رومانيا ١٧
روملي والاصلاحات ١٤٦ و١٥١
رويحة ، محمد ١١٩

– ز –

زخريا ، يوسف ٢٩٠
زكريا ، حسن ١٣٨

صفحة

— س —

سامي بك ، قائد الدرك	١٩٨
سرسق ، جرجي ديمتري	٢٥٠
سعاده ، ادوار	٩٥
سعاده ، جبرائيل	٩٥
سعاده ، حبيب	١١٠
سعاده ، رودلف	٩٥
سعاده ، مخايل	٩٥ و١٣١ و١٤٠
سعاده ، وديع	٩٥
سعيد باشا ، الصدر الاعظم	١٥٤ و١٧٣
سجل الموظفين	٢٣٠
سجن شاب فرنسي	٢٦١
السعيد ، حافظ	٢١١
سعيد ، حسن سعيد	٩٨
سعيد باشا ، امين الحاج	٥٨
سلانيك	١٤٦
سلوكوس نيكاتور	٦٥
السمين ، عبد الله	٢٨٦
السنة المجنونة	٩٦
سورية (دمشق)	١٦ و٥٣ — ٥٦
السوريون في خدمة السلطان	٥٧
السوريون مصيرهم	١٧٠ و١٧١
السياسة الخارجية في العهد الحميدي	٢١
سيفي ، حسن ، متصرف اللاذقية	٥٨ و٧٨

— ش —

شاكر باشا ، متصرف اللاذقية	٧٨ و١٣٧
شاكر ، مستنطق طرابلس	٢٣٩
شامي ، صالح	٢٤٣
شامي ، مخايل	٢٩٢

صفحة

شبيب ، امين افندي	١١٨ – ١١٩
شحم ، الياس	٩١
شرف الدين ، رئيس محكمة طرابلس	٢٨٥ و٢٩٢
شرف الوظيفة	١١٥
شريتح ، عبد القادر	٩٥
شريتح ، مصطفى	٩٥
شريف ، رمزي	٢٨٥
شريف بك ، قائد الجيش	١٦١
الشعور الوطني والنفوذ الاجنبي	١٣١
شقير ، الشيخ اسعد	٨٩ و٩٠
شقير ، شاكر	٨٩
شكري بك ، المدعي العام	٢٧٦
شلهوب ، انطون	٢١٧
شنبور ، درويش	٢٣٠
شهاب ناصر	١٠٥
شواف ، الحاج قاسم	٩٧
شواف ، محمد	٩٥
شومان ، محمد علي	٩٥
شيفر ، كلود	٦٦
شين (قرية في قضاء تل كلخ)	٢٤٦

– ص –

صادق باشا ، متصرف اللاذقية	٧٨
صالح ، الياس	٧٤
صافيتا	٢٣٧
الصاوي، الشيخ الياني	٢١١
صحف بيروت	٢٧٧
صحف طرابلس	٢٦٩
صعب ، جورج	٢٣٦
صفيه ، سعيد	٦١ و١٧٧

صفحة

صفحة	
٧٧	صلح ، احمد
٦٠	صلح ، رضا
١٧٩	صمادي ، صبحي
٦٧	صهيون (قلعة في اللاذقية)
٧٩	صوايا ، الياس
٨٨	صوفي ، ابراهيم ، أبديهة ام تفاؤل وتشاؤم
٩٨	صوفي ، سلامه
٧٤	صوفي ، عارف
٧٩ و١٣٩ و٢٣١	صوفي ، عبد اللطيف ، متصرف اللاذقية
٧٤ و١٠٠ و١٠٦	صوفي ، محمد صالح
١١١	صوفي ، مصطفى

— ض —

٧٨ — ٨١	ضيا بك ، متصرف اللاذقية
٢٢١	ضيا بك ، مدير الشؤون الحقوقية

— ط —

١٦ و٢٢٧ — ٢٣٧	طرابلس : كلمة المؤلف بشأنها
٢٦٩	مجتمعها
٢٣٩	الصحافة
٢٣٦	ملحقات لواء طرابلس
٢١٧	طراد ، الياس
٢٥٤	الطرافة في الدفاع
٢٣٦	طربيه ، وديع
٢٣٦	طرطوس

— ع —

٥٨ و٧٨	عابد ، عبد الغني باشا

صفحة

عابد ، عزة باشا	٥٣ و٥٨ و١٧٠
عارف النائب العام	١٤٧
العباس ، الشيخ احمد ونجله كمال	١٨٢
عبد الحميد (السلطان) : حياته الخاصة واعتلاؤه العرش	٢١ و٣٠ و٧٠ – ٧٣
اول محاولة لخلعه	٣١
سياسته الخاصة	٣٢
مزايا عهده	٣٣
حيطته ورجاله	٦١
تنازله عن العرش حتى نهايته	١٥٧ – ١٦٨
عبد الرحمن ، قائد درك يافا	٢٠٤
السلطان عبد العزيز	١٩
عبد الكريم متصرف طرابلس	٢٣٩
السلطان عبد المجيد	١٩ و٢٠
عبيد ، الدكتور الياس	٢٨٠ و٢٨١
عثمان شريف النائب العام	١٨٣
العثماني ، صالح	٧٤
العجان ، محمد	١٧٩
عزمي متصرف طرابلس	٢٣٨
عزمي متصرف القدس	١٩٨
العظم ، عبد القادر	١٧
علي آصف	٢١٢
علي رضا	٢٢٤
العلويون	٦٨ – ٧٠ و١٠١
عرنوق ، امين	٢٧٩
عرنوق ، جميل	٢٧٩
عشي ، الدكتور الياس	١٧٩
عمر لطفي قاضي اللاذقية	١٦١
عمر ، صلاح الدين	٢٨٥
العمري ، الشيخ علي	٢٣٠
العمري ، الشيخ عمر	٢٨٩
العناصر العثمانية	٣٩

صفحة

عويضة ، امين ٢٨٥ و٢٩٢
العيسى ، يوسف ١٩٥

— ف —

فارس ، يوسف ٢٧٩
فارس و بر باري ٢٧٩
فاروقي ، رديف ٢٣٨
فتال ، صديق ١٠٠ و١٧٩
الفصاحة اللسانية ١٢١
فوزي بك المدعي العام ١٣٥
فوزي بك مدير الشرطة ٢٠٨
فيماني ، نصري ٢٠٨

— ق —

القانون الاساسي ، اعلانه وتطبيقه ١٥٢ — ١٥٨
القانون الجديد لانتخاب النواب ١٥٧
القدس ومجتمعها وثقافتها وطوائفها وكنائسها ١٧ و١٩٠ — ١٩٣
القدس مباشرتي الوظيفة فيها ١٨٩
القدس الخلاف بين البطريرك وابنائه العرب ١٩٥
القدس تأسيس محكمة استئناف فيها ٢١٦
القدموس ناحية يسكنها اسماعيليون ٦٨
القضماني ، احمد قائد الدرك ١٢٣
القنصليات الاجنبية ٢٣٦
القنصلية البريطانية ١٠٣
القنصلية الفرنسية ١٠٣ و٢٦١ — ٢٦٤
القيادة العسكرية ٥٢

— ك —

كاتسفليس ، جواني ٢٣٦
كاتسفليس ، جورج ٢٣٦
كاتسفليس رودلف ٢٣٦

	صفحة
كاتسفليس ، شارلو	٢٣٦
كامل باشا الصدر الاعظم	١١٥ و١٧٣
كتابة ضبط المحاكات	١١٣ و١١٤
كرامه او كرامي ، رشيد مفتي طرابلس	٢٣١ و٢٣٦ و٢٧٠ و٢٨٥ — ٢٨٨
كرامه ، عبد الحميد مفتي طرابلس	٢٣١ و٢٣٦ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٨٥
كرامه ، مصطفى مفتي طرابلس	٢٣٠ و٢٣٥
كرامه ، الاخوة عبد الله ومصطفى ومحمد	٢٣٦
كرامه ، شفيق	٢٨٥
كسب وحوادثها	١٧٨ و١٧٩
كوراني ، حكمت	١٨٣
كوراني ، شفيق باشا	١٧١
كوراني ، محمد رشدي	١١٨ و١٣٤
كيال ، الحاج علي ومنشأ نفوذه	٢٣٩ و٢٤٠
كيالي ، محي الدين	١٢٠

— ل —

اللاذقية ، تاريخها وسكانها وملحقاتها	٦٥ — ٦٨
اللاذقية ، حياتها الاجتماعية	٨٣
اللاذقية ، حياتها الاقتصادية	٩٤
اللاذقية ، في ظل الدستور	١٧٧
اللاذقية ، في عهد المتسلمين	٧١ — ٧٤
اللاذقية ، القضاء على الارتجاع	١٧٧
اللاذقية ، المؤآمرة الارتجاعية	١١٠
لجنة التحقيق في قضية ارمن كسب	١٢٠
لغة الدولة	٤١
الالقاب والرتب	٤٢ — ٤٨
لوتفيد (هر)	٢٥٠
لنيادو ، يحيى	٥٦ و٥٧

صفحة

— م —

٢٩٠	مابرو، جورج وتوفيق
١٦٢	مبعوث اللاذقية
٩٩، و٢٣٢	المتسلمون
٢٤ و١٥٤ و٢٥٦ ١٦٤ — ١٦٦	المجلس النيابي (مجلس مبعوثان) افتتاحه وما عقبه من معاملات
٧٩ و١٧٧ — ١٨١	محمد علي عيني
١٧ و١٨	السلطان محمود الثاني
١٦٨	المشير محمود شوكت باشا
٩٨ و١٧٧	المحمودي، حسن
٩٨ و١٠٥	المحمودي، عبد الفتاح
٩٨ و١٠٥	المحمودي، مصطفى
١٠٣	المدارس الروسية
٥٣ و٥٥	مدحت باشا
٩٨ و١١١	مدرسة الاخوة المسيحيين
٩٨	المدرسة الارثذكسية
٩٨	المدرسة الاعدادية
٩٨	مدرسة الشيخ المحمودي
١٠٠	مدرسة الاميركان
٢٠	السلطان مراد
٦٨	المرقب
١٩٧	المسجد الاقصى
٢٩٢	مضبطة اللجنة العدلية في طرابلس
٢٢٣	مضبطة اللجنة العدلية في القدس
١٢٠ و١٢٢ و١٢٥ و٢١٩	مظهر بك النائب العام
١١٥	المعاهدة بين الدولة وبلغاريا
٢٣٣	المغربي، عبد القادر
٢٧٠ و٢٨٦ و٢٩٠	المغربي، عبد المجيد
٢٣٣	المفتي، عبد القادر
١١٩	المفتي، عبد الله
٢٧٦	مقابلة والي بيروت

صفحة

١٩٧	مقام النبي موسى
٠٠٠	المقدم ، احمد
١٢	مقدمة الكتاب
١٠٦	المكتب الاعدادي
٢٣٦	ملحقات لواء طرابلس
٥٧	ملحمه ، سليم باشا
٥٨	ملحمه ، نجيب باشا
١٢٠ و١٢٤أ	ملوك ، انطون
٢٥٥	ملاّ ، سعد الله
٢٣٠	ملاّ ، عبد القادر
٢٢١	ملاّزاده نجم الدين وزير العدل
١١١	ملازمة الدواوين
١١٢	ملاك العدلية
٩٠ و١١٩	المناصب (التزاحم عليها)
٢٦٤	المواد المفجرة
١٦٧	المؤامرة الارتجاعية
١٩٣	المؤسسة الروسية
٢٦٠	موظفو المالية (رأي الشعب بهم)
١٠٢ و١٠٣	موقف الحكومة من المؤسسات الاجنبية
٦٩	المنتجب ، عبد المطلب
٦٩	المنتجب ، نجيب
٢١١	مويال ، الدكتور
٢٨٥ و٢٩٢	الميقاتي ، عبد الستار
٢٨٥	الميقاتي ، كامل

— ن —

٥٨	نابلس
٥٦	ناظم باشا
٢١٦	الناصرة
٢٠٦	نبل وتجيه فرنسي
٢٣٤	من اثر النبل

صفحة

نحاس ، موسى	٢٤١
نحاس ، ميشيل	٢٧٧
النزاهـــة	٣٥
نشابه ، محمود	١٤٧ و٢٤٦ و٢٨٥
نصري ، ابراهيم	٩٥ و١٣٢ و١٥١
نصري ، اسحق	٩٥ و١٣٢ و١٤٠ و١٧٧
نظيف بك مفتش العدل	١٤٧
نفوذ الوظيفة	١٦٦
نوفل ، قيصر	٢٣٠
نوفل ، لطف الله	٢٦٧
نيازي ، قائد تركي	١٥١

— ه —

هارون ، اسعد	٨٥
هارون ، صديق عضو المحكمة	١٢٩
هارون ، صديق مصطفى اغا	١٠٨
هارون ، عبد الواحد	١٧٧ و ١٨٢
هواش ، عزيز	٢٨٧

— و —

الوظيفة (نفوذها في نظر صاحبها)	١١٦ — ١١٨
الوداع	٢٩٣
الولايات السورية	١٦
الوهابية	١٧

— ي —

يازجي ، توفيق	٢٣٣
يازجي ، عبد الله	٢٩٠
يافا ، نبذة عن اهميتها	١٣٨
يافا ، اضطراب الامن فيها	٢٠٣

صفحة

٢٠٤	يافا ، بدء عمل نائبها العام
٢٠٥	يافا ، القبض على قاتل
٢٠٧	يافا ، ثقة الاجانب بالحكومة
٢١١	يافا ، الحزبية
٢٠٨	يافا ، المساواة في الملاحقة بين الوطني والاجنبي
٢١٣	يافا ، المجتمع والسكان
٢١٤	يافا ، وفاء اليافيين
٢٤٨	اليافي ، ابو السعود
١٤٦	يانيا
٢٣٣	يني ، جرجي وصموئيل
١٩٩ و ٢٠٠	اليهود في القدس
١٤١	يورغاكي مفتش العدل
١٧	اليونان

